



158

مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج

تأليف

د. محمد السيد سعيد

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

158

مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج

تأليف

د. محمد السيد سعيد



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

تصدير 5

الفصل الأول:
أزمة النظام العربي قبل انفجار الخليج 9

الفصل الثاني:
التداعيات المباشرة لأزمة الخليج على النظام العربي 63

الفصل الثالث:
التداعيات المؤجلة لأزمة الخلية وآثارها على النظام العربي 137

الفصل الرابع:
إعادة اكتشاف النظام العربي في إطار عالمي جديد 203

مراجع وملاحظات 275

المؤلف في سطور 303

تصدير

شقت أزمة الخليج الضمير العربي إلى نصفين: نصف انفطر حزنا على مصاب الكويت بل والأمة العربية جميعها تحت نير الغزو الغاشم الذي أمرت به القيادة العراقية. ونصف تصدع قلقا على ما جلبه هذا الغزو من كوارث على الشعب العراقي ومهما كان هذا الشق غائرا فربما يكون بوسعنا أن نأمل استعادة الضمير العربي لوحدته مع الوقت. فقد وقف هذا الضمير شاهدا على مولد الحضارات، وتثقف بخبرات التاريخ الحي كله، واغتنى على مر العصور بتعاليم الأديان وذخائر الإبداعات الثقافية والجماعية وتخصب بالتجارب العقلية والروحية العميقة التي رافقت رحلته الطويلة عبر النكبات والانتصارات. غير أن علينا أن نتحرز مما قد تدفع إليه الآلام الكبيرة من تشققات في الضمير قد تفضي في النهاية إلى انسلاخات هامة أو انسحابات جسيمة على نحو ما حدث مرارا في التاريخ العربي من إنشقاقات بين الفرق. فالأمر في النهاية معلق بالتحصيل العقلي للتجربة أكثر بكثير مما هو معلق بانطباعات الوجدان.

وهذا الجانب الأخير هو ما يهمنا في هذا الكتاب. وما يدعو إليه في الجوهر هو سرعة تحصيل ناتج الخبرة العقلية لأزمة الخليج. فليس أمامنا وقت طويل لكي نصحح مسار التاريخ العربي المعاصر. فنحن ببساطة في أوقات قد تدلهم فيها المحن. فإذا لم نستنبط الدروس الحقيقية والعميقة

لأزمة الخليج بالسرعة الواجبة قد لا يسعفنا الوقت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن تعصف بنا أعاصير التغير في الساحتين العالمية والإقليمية. في هذه الأوقات بالذات قد تصاب الأمم بحالات من الهستيريا الجماعية التي يضيع معها صوت العقل. على أنه بالنسبة لأمة كأمتنا فمهما كانت تباريح الآلم هناك ما تزال فرصة لاستنفار كل مكنون ثقافتها وتهذيبها. وإذا كان هناك درس يعلو على كل دروس أزمة الخليج فإنه قد يكون تحديدا ضرورة أن نطوي سريعا صفحة العقل الأيديولوجي المغلق بكهوفه وسراديبه. وإنكاره للواقع فوق الأرض وتحت الشمس. وما هزم في أزمة الخليج هو تحديدا هذا العقل أو اللاعقل. غير أنه في ظروف الألم يمكن لجانب من الفكر الأيديولوجي العربي أن يشرف أحيانا على الانزلاق بنا اشد انفصام الشخصية، وأن يستمر في إنكار هزيمته، بل ومن الممكن أن يمس بهستيريته قطاعا كبيرا للغاية من الرأي العام، بما فيه الرأي العام المثقف. بل وهذا ما حدث بالفعل في أعقاب حرب الخليج مباشرة.

وبسبب ذلك قد لا يسع القائلون بضرورة طي صفحة العقل الأيديولوجي سوى أن يبالغوا أحيانا في رد الفعل ضد الهستيريا اللاعقلية بأن يظهروا قدرا كبيرا من البرود العاطفي عند استنباط وتحصيل خبرة الأزمة وتداعياتها بهدف إظهار الواقع الذي أسفرت عنه هذه الأزمة مجردا وعاريا من كل إدعاء خارجه. وربما يكون هذا البرود العاطفي أحد أشكال التحيزات الكامنة في الدعوة إلى عقل علمي وبحث علمي للوقائع والاختيارات الحقيقية. وقد وقع مؤلف هذا الكتاب طائعا في هذا التحيز. فعندما تتوطد تقاليد البحث العلمي للواقع والاختيارات بالدرجة التي تجعل التيار الأساسي من الفكر العربي يقبل تلقائيا صياغة إطروحاته محرره من اسر الهوى الأيديولوجي، سوف يكون أمامنا وقت وفير للانتباه إلى النتائج السلبية للبرود العاطفي. وسوف يكون لزاما على الجميع وقتئذ أن يصححوا ما قد يفضي إليه التحيز للموضوعية العلمية من مثالب.

ويتناول هذا الكتاب مبحثا في التداعيات المباشرة والمؤجلة لأزمة الخليج على النظام العربي. وهو يعالج الأبعاد المختلفة التي تلعب دورا رئيسيا في تعيين مستقبل هذا النظام. وكان من المحتم أن نجول عبر قضايا وجوانب متعددة للغاية من الواقع السياسي العربي بمجالاته السياسية والاستراتيجية

والاقتصادية والثقافية. كما كان من المحتم أن يمس بعض الاطروحات النظرية والسياسية الكبرى التي فجرتها أزمة الخليج على صعيد الحياة السياسية الداخلية للأقطار العربية، غير أن ذلك كله كان مقيدا بالعودة إلى الموضوع الرئيسي وهو النظام العربي ومستقبله. وبتعبير آخر، فقد تناول هذا البحث قضايا وجوانب كثيرة مما طرح على الساحة الفكرية العربية في سياق أزمة الخليج ولكن في حدود صلتها القوية بالموضوع الكلي للدراسة وهو النظام العربي.

فطبيعة الموضوع نفسه تلزم الباحث بالبقاء قريبا من منظور التحصيل الشمولي لكل المتغيرات المؤثرة على مستقبل النظام العربي، لا بهذه المتغيرات ذاتها. وبالتالي فإن معالجة كل من هذه المتغيرات ظلت مقصورة على الجانب الذي يصلها ببؤرة التركيز في هذا البحث. وسوف يجد القارئ أن عطشه لمعالجة مستقلة لأي من وكل هذه المتغيرات قد بقى دون أن يروى.

وربما بحكم شمولية القضية موضوع هذا البحث يجد الكاتب إغراء لا يقاوم أحيانا للتحلل من التزامه حيال البحث العلمي بأن يسمح لنفسه بالتوغل قليلا عند معالجة قضايا قريبة إلى ذاته. وقضية الديموقراطية وحقوق الإنسان العربي مثلت للمؤلف هذا الإغراء. ومع ذلك فقد قررت في النهاية الفصل بين اجتهاداتي الخاصة بهذا الموضوع من ناحية وموضوع هذا الكتاب من ناحية أخرى. والقصد من ذلك هو أن أبقى أمينا لما حصله البحث العلمي من اكتشافات.

فالميل الطبيعي عند مستوى معين من المعرفة العامة بموضوع النظام الإقليمي يدفع نحو معالجة الأساس الاجتماعي والسياسي والثقافي لنظم الحكم العربية التي تشكل معا الإطار الرسمي للنظام الإقليمي العربي. غير أن المعرفة المتخصصة بهذا الموضوع قد انتبهت إلى ما قد يؤدي إليه هذا الميل من نتائج خاطئة أو مبالغ فيها. فالنظام الإقليمي ليس حاصلا لجمع الخصائص الداخلية لنظم الحكم في البلاد التي تشكل هذا النظام فهناك آليات خاصة تنشأ بمجرد اجتماع عدد معين من الدول على تشكيل رابطة فيما بينها، وهذه الآليات مستقلة إلى حد ما عن الأسس الاجتماعية والطبقية والأيديولوجية للنظم الداخلية في هذه الدول، إلا إذا كشفت الدراسة المتمعنة عن إمتدادات صريحة لأيديولوجيات نظم الحكم الداخلية

في الوثائق التأسيسية والكبرى للنظام الإقليمي وانصياع قواعد الحركة أو آليات التفاعل الإقليمي الفعلية لهذه الوثائق أو الأيديولوجيات. وبالتأكيد فإنه عند مستوى معين من العمق نجد أن النظام العربي قد تشكل بالفعل وتطور تحت تأثير طائفة من المقولات الأيديولوجية المميزة لنظم حكم معينه على أن هذا التأثير ظل-بالنسبة للنظام الإقليمي العربي-هامشيا إلى حد ما ومحصورا بمجمل التحيزات الأيديولوجية التي يدفع إليها العصر نفسه أو ذاتية التفاعلات الإقليمية في سياق دولي بعينه. وظل النظام العربي طوال تاريخه يعترف ضمنا بالتعددية السياسية والأيديولوجية التي ميزت الخريطة السياسية العربية الفعلية منذ نشأة هذا النظام عام 1945 حتى انفجار أزمة الخليج.

ولهذا السبب قصرنا معالجتنا للجوانب الداخلية من الحياة السياسية العربية في الحدود الضرورية لإلقاء الضوء على متغيرات هامة وحاكمة لمسار النظام الإقليمي العربي في مجموعه.

وتجدر الإشارة إلى أن جوانب معينة من هذا البحث كانت موضوعا لبحوث ممتدة شغلت فترة طويلة من اهتمامات المؤلف. وأتيحت لهذه الجوانب بالذات أن تفيد من عملية تأليف جماعي تم في سياق تبادل الأفكار والمناقشات والمناظرات التي تمت مع زملائي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام بالقاهرة. ولا تفوتني الفرصة لتوجيه الشكر لكل هؤلاء وعلى رأسهم أستاذي الجليل السيد يس، والدكتور أسامة الغزالي والدكتور عبد المنعم سعيد والدكتور طه عبد العليم. ويهمني أيضا أن أشكر أخي المفكر والمخرج السينمائي السيد سعيد لما قدمه لي من استبصارات هامة بخصوص الموضوع ككل والجوانب الثقافية من قضية النظام العربي بصفة خاصة. وأخيرا أود أن أعبر عن إمتناني لزميلتي وزوجتي الأستاذة راجية صدقي التي لولا اهتمامها ومناقشاتها الحارة وخلافاتها الشديدة أحيانا مع بعض ما ورد بهذا الكتاب من أفكار لما خرج إلى دائرة الضوء.

١ أزمة النظام العربي قبل انفجار أزمة الخليج

مقدمة

لا شك أن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 هو أكثر القرارات الخطيرة حمقا في التاريخ العربي الحديث. ومثلت النتائج الإنسانية والتداعيات السياسية لهذا الغزو تجربة كابوسية كاملة لا تقارن آلامها في الوجدان العربي سوى بآلام وأوجاع خسارة فلسطين عام 1948. ولا شك أيضا أن المسئولية المباشرة في هذا الغزو تقع كاملة على قيادة النظام العراقي. ومسئولية هذا النظام عن تلك الجريمة الشنيعة هي حلقة خاصة من مسئوليته عن سلسلة كاملة من الجرائم التي قام بها منذ أن استولى على الحكم في العراق في يوليو 1968. ويربط بين هذه الجرائم كلها خط ناظم، بحيث كانت كل جريمة بداية لجريمة تالية. ونستطيع أن نربط بشكل خاص بين إقدام النظام العراقي على إشعال نيران الحرب الممتدة والقاسية ضد إيران في 22 سبتمبر عام 1980 وإقدامه على غزو الكويت بعد زهاء عشر سنوات من هذا التاريخ الأخير. كانت إرهاصات الغزو قد تكونت مع النتائج المؤلمة للحرب ضد إيران.

على أن من الممكن أيضا أن ننظر إلى الغزو العراقي للكويت من منظور مكمل. فقد وقع الغزو في سياق أزمة ممتدة للنظام العربي. وإذا كان من الصعب أن نعزل هذا الغزو عن نتائج الحرب العراقية-الإيرانية، فإنه من الصعب أيضا أن نعزله عن سياقه العربي. كانت نوايا العدوان ضد الكويت قد ظهرت على السطح قبل الغزو فعلا بنحو ثلاثة أسابيع ومجرد عجز النظام العربي وأقطابه الكبار عن منع العدوان يشير بوضوح إلى أزمة النظام العربي. ولا يكتمل فهمنا لسياق الغزو بدون تأمل وتشخيص طبيعة أزمة هذا النظام، وتقدير شدتها. ويفيدنا إدراك طبيعة هذه الأزمة أيضا في تبين الفوارق الكبيرة بينها وبين حالة النظام العربي بعد أزمة الخليج والاحتمالات المرجحة لتطوره المستقبلي. وسوف نبدأ تحليلنا لطبيعة أزمة النظام العربي بتناول مفهوم النظام العربي وأسسه الجوهرية وخصائصه ثم نشرح أزمة هذا النظام على المستوى السلوكي الظاهر، ثم على المستوى الهيكلي قبل انفجار أزمة الخليج التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت.

والواقع أن استخدام الأزمة هنا يثير التباسا، يصعب تجنبه، وأن توجب شرحه وإيضاحه. ويكفي أن نثير في هذا السياق-إلى أن تعبير أزمة الخليج يشير إلى موقف صراعي شديد الحدة يؤدي إلى تداعيات تشمل الحرب أو التهديد بها. أما تعبير أزمة النظام فيشير إلى حالة أو وضع عام حافل بالتوتر والتناقض وعادة ما يؤدي إلى تعديلات هيكلية تحمل معنى إحباط الأهداف والانكماش والتراجع، كما تحمل معنى إمكانية انفجار التناقضات في صورة صراعات مفتوحة سياسية أو عسكرية. أي أن الوضع العام المتأزم يمكن أن يفضى إلى عدة أزمات تمثل أعراضا لهذا الوضع. وسوف يظهر هذا التمييز بالتدريج مع تعرضنا لمفهوم النظام العربي:

المبحث الأول: مفهوم النظام العربي وخصوصيته

النظام (الدولي أو العربي) هو مفهوم دراسي افتراضي، بمعنى أنه لا يشير إلى شيء أو وجود مادي وإنما إلى وجود مستتر، القصد منه في المنظور العلمي هو التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي: أي تحليل سلوك كل دولة أو أمة على حدة. والمنطلق الأساسي لهذه الأسبقية هو إدراك الارتباط

والتداخل القوي بين وحدات وظواهر العلاقات الدولية، إلى الدرجة التي تدفعنا إلى فهم كليات هذه الظواهر وبالذات الكلية العامة: أي النظام الدولي. وفي نفس الوقت كان الاهتمام أو المطمح الرئيسي للدراسة العلمية للعلاقات الدولية هو اكتشاف نمطية وتكرارية الظواهر بالصورة التي استلهمها علماء العلاقات الدولية، والسياسة والاجتماع وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية، من العلوم الطبيعية. أي أن المثل الأعلى الذي اشرأبت له أعناق علماء العلاقات الدولية هو تفسير ظواهر العلاقات الدولية وصياغة قوانين عامة مماثلة لقوانين العلوم الطبيعية. وكان المقصود أصلا أن تكون الكلية العامة الجامعة لظواهر العلاقات الدولية، والتي ابتكر لها مصطلح «نظام دولي»، مماثلة للكلية الجامعة للظواهر الطبيعية وهى الكون أو العالم. وتضمن هذا القصد أيضا موقفا من مشكلة تفسير ظواهر العلاقات الدولية. فبدلا من تأكيد إمكانية فصل ظواهر معينة باعتبارها سببا وظواهر أخرى باعتبارها نتيجة، استهدف القائلون بفكرة «النظام» أن ينسبوا مختلف الظواهر إلى السمات المميزة لهيكل معين للنظام الدولي وعملياته(1).

وبتعبير آخر فإن النظام الدولي هو كلية مجردة يمكن التعرف عليها من هياكل متغيرة. كل هيكل له سمات وعمليات، هي التي تفرز ظواهر جزئية محددة في الساحة الدولية: مثل الحروب والتحالفات والتعاون والتنسيق والتهديد والتفاوض والتكامل والاندماج.. إلخ. ويتم تعيين كل هيكل محدد من خلال نمط تفاعلي. على أنه كان من الصعب، من هذا المنظور التفاعلي، الاكتفاء بدراسة الكلية العامة الممثلة في «النظام الدولي».. وكان لابد من الاستعانة أيضا بكليات أصغر. وهذه الكليات الأصغر هي الأنظمة الإقليمية، التي يشكل كل منها نمطا تفاعليا يتشابه أو يختلف تبعا لخصوصية كل حالة «أو كل إقليم» مع النظام الدولي. وهذه الأنظمة الإقليمية لها مكانة تحليلية أدنى من النظام الدولي، مما يجعلها تحليليا خاضعا لهذا الأخير. أي أننا لكي نفهم حركية النظام الدولي فهما كاملا لابد من فهم تماثل وخصوصية أنظمة فرعية (أو إقليمية) عديدة. ولكي نفهم الظواهر المميزة لهذه الأخيرة، علينا أن ندرك بادئ ذي بدء أنها تعود في نهاية المطاف إلى خصائص النظام الدولي.

وهكذا بدأ علماء العلاقات الدولية يدرسون الأحوال والظواهر

السياسية في أقاليم مختلفة من العالم بالاستعانة بمفهوم «النظم الإقليمية». فأصبح هناك مفهوم النظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي الأفريقي، والأمريكي اللاتيني، والأوربي الدولي باعتبار أسبقية الكلية الأوسع على الكليات الأضيق تحليليا وانتمائها لها في المطاف الأخير[2].

وبهذا المعنى، فالنظام الإقليمي العربي هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أنه يتسم «بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء. وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز»[3]. والافتراض الكامن وراء اعتبار هذه المجموعة من الدول دون غيرها «نظاما» من الناحية التحليلية هو وجود توافق بينه وبين النظام الدولي، وقدر واضح من الانقطاع في نفس الوقت[4]. ومعنى الانقطاع هنا هو تميز نمط التفاعل بين مجموعة الدول المعنية بها يصنع حدودا بينها ككلية مترابطة وبين غيرها من النظم الإقليمية، والنظام الدولي ككل.

على أن وجود تميز لنمط التفاعل بين مجموعة من الدول وكثافة هذا التفاعل بها يعطيها معا استقلالا ذاتيا عن غيرها وعن النظام الدولي هو أمر تجريبي، قابل للتغير والتبدل. فحتى إذا اقتحمت هذه المجموعة من الدول اقتحاما عنيفا من خارجها بواسطة أطراف معينة، بصورة تؤدي إلى انفتاحها وشمول نمط التفاعل بينها لهذه الأطراف الأخيرة، يمكن القول بأن النظام قد تغير وتبدل حيث تفقد المجموعة الأصلية استقلالها الذاتي وتتسع لتشمل أطرافا أخرى، بما يغير من طبيعتها وطبيعة التفاعلات القائمة بينها. وكذلك قد تفقد التفاعلات بين هذه المجموعة من الدول كثافتها-على الأقل في مرحلة معينة من تطورها التاريخي، وبذلك لا تنفتح المجموعة فقط على شبكات أخرى من التفاعلات الدولية والإقليمية، بل إنها تفقد تماسكها كمجموعة ولا يصبح للنظام الجامع بينها فائدة تحليلية. ويحدث ذلك مثلا إذا كانت كل وحدة من وحدات المجموعة تبدى اهتماما أكبر بالتفاعلات الرأسية المباشرة مع العالم الخارجي بالمقارنة بتفاعلاتها الأفقية مع شريكاتها، وتذعن للقواعد الحاكمة لعلاقاتها مع العالم الخارجي بأكثر مما تذعن للقواعد الحاكمة لعلاقاتها مع شريكاتها. وبذلك تتفرق المجموعة ويتم استيعاب وحداتها أو قطاعاتها في أنظمة أخرى إقليمية أو دولية.

وبتعبير آخر، فإنه إذا كان معيار الانتماء إلى نظام موحد هو كثافة التفاعلات فأننا نصبح أمام مقولة تحليلية رخوة قد تتماسك وقد تنفرط وفقا للتبدل والتغير في أنماط وكثافات التفاعل بين أطرافها، ومع العالم الخارجي. ولا يصير لمقولة«النظام الإقليمي العربي» سوى فائدة تحليلية وعملية جانبية.

والواقع أن هناك معنى آخر لتعبير نظام إقليمي ينطلق أكثر من وصف لواقع عملي، وهو شائع إلى حد ما في نظرية التكامل أو الاندماج الإقليمي، كأحد مجالات دراسة العلاقات الدولية. وينصرف هذا الوصف إلى «التوجه القصدي لمجموعة من الدول لبناء روابط وثيقة فيما بينها انطلاقا من شعور مشترك بمهمة أو مسئولية متبادلة حيال إنجاز ما في المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية، أو كلها معا. وهذا التوجه يضع تلك المجموعة من الدول في موقف خاص يبدأ من التخلي ولو جزئيا عن كامل سيادتها في التصرف حيال بعضها البعض في أمور معينة وينتهي عندما تفقد هذه المجموعة استقلالها وسيادتها المنفردة لصالح سلطة واحدة وهوية جديدة جامعة بما يعني تكوينها معا لدولة واحدة، ولو بالنسبة لطائفة معينة من الوظائف والأدوار. وفيما بين هذين الموقفين المتطرفين: أي الاستقلال الكامل والاندماج السياسي هناك موقف له طيف واسع وإمكانيات ونطاق كبير للتدرج في المسعى المشترك لأداء أشياء مشتركة، دون فقدان صفات السيادة والاستقلال الذاتي حتى حيال بعضها البعض في مجالات أخرى. هذا الموقف التكاملي هو الذي يعرف مجموعة معينة من الدول باعتبارها «نظاما» أي أنها ليست مجموعا حسابيا من الدول، وليست دولة واحدة. والأهم من ذلك هو انه حتى لو لم تنجح هذه الطائفة من الدول في «التكامل معا أو الاندماج الحقيقي في أي مجال «فإن تمسكها بالتوجه القصدي نحو ذلك الهدف هو ما يؤهل هذه الدول للانتماء إلى نظام إقليمي ما.

وقد لا يفترض هذا التعبير أن هناك تشابها بين مجموعة الدول في الأصل العرقي أو الثقافة أو تقاربا في مستويات التطور أو غير ذلك. غير أنه مما لا شك فيه أن وجود جذور مشتركة وروابط وثيقة أو تماثل في الثقافة السائدة وفي التجربة التاريخية والتكوين الاجتماعي والمعطيات السياسية أو الأيديولوجية تدعم صفات النظام وأن الافتقار لها يضعف

النظام مهما كان التقارب الجغرافي. ومن الممكن أن نستنتج أنه على حين لا تشكل القرابة اللغوية والدينية والثقافية والاجتماعية وغيرها شرطا لازما لنجاح طائفة من الدول في تشكيل نظام بالمعنى السابق، فإن وجود هذه القرابة يعطي «للتوجه القصدي» لتكوين نظام إقليمي قوة دفع مبدئية أكبر وصلابة أشد. إن هذا التوجه القصدي يتجسد في الرغبة في الانصياع لمجموعة معينة من القواعد المرعية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة والتعهد بالتزامات معينة سواء كان هذا التعهد طوعيا صرفا أو كانت فيه درجة من الإلزام المعنوي أو المادي، وهي القواعد والالتزامات التي عادة ما تتركز في مؤسسة إقليمية، تعبر عن «هوية مشتركة» سياسية أو ثقافية، موروثة أو يتم تصنيعها بنوع من الهندسة الاجتماعية والسياسية. وهذه القواعد والالتزامات هي ذاتها أيضا التي تعطي لتعبير نظام معنى مزدوجا: أي ناتجا منهجيا وتلقائيا عن قوة اعتبارات معينة متجذره في البيئة الإقليمية، والإلزام الآمر تحت تأثير إرادة إكراهية فردية أو جماعية، عادة ما تنشأ من توافق سلطات أكثر مما تنشأ عن الرأي العام، هذا المعنى المزدوج لتعبير نظام إقليمي يعني بالتبادل بين الثقافة أو المنطقة الثقافية بكل ما فيها من تلقائية ومشاركة، وبين الأيديولوجية أو انعكاسات «مذهبية» سلطات الحكم في طائفة الدول التي اصطلحت على تكوين نظام فيما بينها بوضع القواعد الآمرة والملزمة وغيرها، وقائمة الاهتمامات وأولوياتها، والمصالح المرعية ومناهج تحقيقها.. إلخ.

والواقع أن تعبير «نظام إقليمي عربي»قد أطلق واستخدم في نطاق هذا المعنى الأخير. وكان الدافع الرئيسي وراء صك هذا المصطلح وقبوله بين جماعة المفكرين والمثقفين العرب هو قبول واقع استمرار الدول الوطنية أو القطرية مع استمرار التمسك بروابط خاصة بين العرب في كل مكان واستهداف الوحدة في الأمد الطويل جدا. أي أن الهدف الأيديولوجي من المصطلح هو الاعتراف بالقطرية كأمر واقع وبيان إمكانية المشاركة في إنجاز مهام كثيرة تشبع مصالح وعواطف مشتركة في نفس الوقت.

وأكثر الأدبيات الأجنبية والعربية تخلط بين هذين المعنيين لتعبير «النظام. الإقليمي» وتمزجهما معا في تعريف واحد. وفي الأدبيات الأجنبية نلحظ وجود معايير عديدة لتعبير النظام الإقليمي تجمع بين معنى نمط

التفاعل، ومعنى التوجه القصدي للعمل المشترك. ومن هذه المعايير«درجة تقارب أطراف النظام، وأنماط العلاقات والتفاعلات التي يظهر منها نمطية معينة والترابط والاعتراف الخارجي والداخلي بالتميز ودرجة معينة من المشاركة في اللغة والثقافة والتجربة التاريخية والاجتماعية. ودرجة عالية من التكامل بما يشمل مؤسسات مشتركة وعلاقات مؤسسية واضحة بين الدول وشكل معين من التوازن الإقليمي ودرجة مشابهة من التطور»[5]. وكذلك ينبه بعض العلماء إلى أهمية الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية واللغوية والمعرفية بين دولتين أو أكثر والتي يتعاظم لديها الحس بالهوية بسبب أفعال واتجاهات دول خارجية عن هذا النظام)[6].

وبالنسبة للأدبيات العربية، فإن الكتاب الرائد الذي حمل عنوانه تعبير «النظام الإقليمي العربي» لكل من هلال ومطر يعرف هذا النظام بأنه «منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج والذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية»[7]. أي أنه يستخدم تعبير نظام كأنه شيء حقيقي، ولا يميز بينه وبين مفهوم الأمة. ويلاحظ في هذا التعريف أنه لا يأخذ بالمعنى التفاعلي بقدر ما يفترض أهمية خاصة للقرب الجغرافي والتماثل الاجتماعي. أما التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1985 فأنه يأخذ بالمعنى التفاعلي بالقول بأن «أي نظام إقليمي» يتميز بنمط معين من التفاعل بين أطرافه. غير أنه يعتبر هذا المعنى مفتوحا: أي أن علاقات أي مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا يمكن أن تشكل نظاما بدرجات متفاوتة. فقد يكون النظام الإقليمي فضفاضا للغاية، بحيث يصبح قليل الأهمية علميا وواقعيا، وقد يكون هذا النظام متماسكا ومترابطا بقوة، بحيث يفرض التعامل معه كوحدة خاصة في العلاقات الدولية، ويؤكد على أهمية التعامل معه كذلك من الناحية العلمية. فيميز التقرير الاستراتيجي بين النظم الإقليمية تبعا لبعدين: كمي وكيفي. ويعني البعد الكمي بدرجة النظامية، أي قدرة القواعد المرعية الجماعية على فرض الإذعان لها من قبل أطراف النظام ووحداته وبالتالي قدرته الجماعية على السيطرة على عوامل عدم الاستقرار فيه.. وبهذا المعنى فإن النظام قد يكون فضفاضا أو محكما. أما على المستوى الكيفي، فإن النظم الإقليمية تختلف تبعا لجوانب ثلاثة وهي درجة تكافؤ العلاقات بين أطرافه،

درجة تنموية النظام، ودرجة تكامليته[8]. ورغم أن هذا التعريف الأخير يجمع أيضا بين معيار نمط التفاعل ومعيار التوجه القصدي والشعور بالمهمة، فإن ابتعاده عن التحكمية في بيان سمات معينة للتفاعل بين أطراف النظام الإقليمي تجعل من الممكن الإفادة به في حل إشكالية متى يفقد النظام خصائصه: أي متى يتفكك هذا النظام ولا يصير مفيدا تناول أو دراسة علاقات أطرافه وكأنها منغمة معا إلى كل واحد أو جامع.

والواقع أن أقاليم العالم الثالث الكبرى لم تستطع منذ الاستقلال أن تشكل فيما بينها أنماطا تفاعلية كثيفة بما يكفي للحديث عن انقطاعها الجماعي نسبيا عن النظام الدولي أو حصولها على قدر ملموس من الاستقلال الذاتي عنه. ولم يصل الارتباط الداخلي بين أي مجموعة من دول العالم الثالث المتقاربة جغرافيا في أقاليم بذاتها إلى الدرجة التي تبين إعطاء تعريف موضوعي لكافة الأنظمة الإقليمية في العالم الثالث. ويكاد يكون المبرر الوحيد لإطلاق تعبير نظام إقليمي هو تلك الحالات التي يصل فيها الشعور بقوة الهوية والانتماء المشترك والحس المتبادل بالمسئولية عن مهمات تاريخية قدرا معينا من الحدة بحيث يتشكل بالفعل نظام تفاعلي بقوة الإرادة أكثر منه بقوة الروابط المادية والهيكلية بين الدول والمجتمعات. وتقع حالة النظام العربي في هذا الإطار الأخير.

ولم يكن هناك بأس من تعريف النظام الإقليمي العربي بما يجمع بين المعنيين الموضوعي والذاتي حتى انفجار أزمة الخليج. فلم تكن الروابط الهيكلية الموضوعية بين الدول العربية من القوة في أي وقت بما يبرر الحديث عن «استقلال ذاتي» للنظام العربي في علاقته بالجيران الإقليميين أو النظام الدولي. ولم تكن القواعد التعاهدية والعرفية السائدة في هذا النظام من القوة في أي وقت بما اضطر جميع أو أغلب الدول العربية للإذعان له. ومع ذلك فقد كانت القوة الآسرة للهوية المشتركة والأمل في إحياء الالتزام بالقواعد المرعية وتطوير هذه القواعد ذاتها بما يعمق من إلزاميتها وإلزامية أو احترام قرارات المؤسسة الجامعة والتي تعبر عن فكرة النظام وهي الجامعة العربية، هي ما أعطت تبريرا قويا لفكرة «النظام الإقليمي العربي». وبتعبير آخر، فعندما تم صك مصطلح النظام كانت الإشكالية «النظامية» تدور حول إمكانية الاستناد على الهوية والحس المشترك بالمهمة وبالمسئولية بهدف

تعميق الروابط وترسيخ تفاعلات تعاونية ونهضوية يمكنها أن تشكل قاعدة هيكلية قوية من الروابط الموضوعية. ولذلك لم يكن الجمع بين المعنى الذاتي والموضوعي في «مصطلح» النظام الإقليمي العربي تعسفا زائدا. أما في الوقت الذي يواجه مفهوم النظام الإقليمي العربي تهديدا بفقدان المغزى، تصبح الإشكالية مركزة على البحث عن المعيار الذي لو فقده هذا النظام لفقد كينونته. ولا شك أن المعيار الأصلي في تعريف النظام هو-كما حاولنا البرهنة في الفقرات السابقة -الحق المشترك بالمهمة والمسئولية المنطلق من مسعى محدد ومقصود لتجسيد الهوية المشتركة. ولو أن النظام العربي فقد هذا المعيار من الناحية الواقعية لما أصبح لمفهوم النظام أي مغزى حقيقي.

إن كون هذا المعيار ينتمي إلى التعريف الذاتي: أي القائم على الإرادة والوعي والسلوك المادي والتوجه القصدي لا ينفي قابليته للتبلور في محددات وموجهات ومقاييس محددة يمكن الاحتكام إليها لحسم مصداقية أي زعم أو افتراض بخصوص نهوض النظام أو انهياره وتفككه.

ويمكننا أن نقيس مدى توفر الشروط اللازمة لبناء نظام إقليمي عربي على المحددات التالية:

1- درجة توافق جدول أعمال النظام مع الانشغالات الحقيقية للمجتمعات الأعضاء في النظام.

وتتحدد «ضرورة» النظام ومؤسساته من وجهة نظر أطرافه بالدرجة التي يستجيب بها لمشاكل واحتياجات حقيقية لديهم. ويمكن النظر إلى هذا «التوافق» أو الافتقار إليه على مستويين. فعلى المستوى الرسمي، فإن الحكومات هي التي تنضم أو تنسحب من عضوية النظام الإقليمي. وما يدفعها للاستمرار في الالتحاق به والالتزام الطوعي عادة بقراراته هو إدراكها لضرورته وحاجتها إليه بالنسبة لمجموعة من القضايا والمشكلات التي تهمها على نحو خاص. أما على المستوى الاجتماعي غير الرسمي؟ فإن موقف الرأي العام من النظام الإقليمي عادة ما يؤثر على المدى الأطول في مدى قوة وتوطد النظام. وهذا الموقف يرتبط بالمدى الذي يستجيب فيه النظام لمشكلات وقضايا حقيقية تحكم عموم المجتمعات الداخلة في النظام، وخاصة تلك الأقسام من الرأي العام ذات المطالب الخاصة وذات الدافعية الأعلى للمشاركة السياسية. والنظم الإقليمية عادة لا تخاطب الرأي العام

مباشرة على نحو واضح وصريح. غير أنها إذا ما فشلت في أن تأخذ «انشغالاته» في الاعتبار تكون قد حرمت نفسها من فرصة مد جذورها في الواقع السياسي والاجتماعي.

وبالنسبة للنظام الإقليمي العربي، فإننا نلاحظ أن جدول أعماله لم يتطابق مع الانشغالات العامة والخاصة للرأي العام العربي إلا في قضية واحدة وهي «الأمن القومي» وبالذات فيما يتعلق بقضية فلسطين. ويتميز النظام العربي عن أنظمة إقليمية أخرى بأمرين: الأول هو النطاق الكبير للانشغالات الحقيقية للشعوب، المحذوفة من جدول أعماله. فلم يضع النظام العربي قط على جدول أعماله مجموعة كبيرة من القضايا الداخلية مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحقوق الأقليات.. إلخ[9]. وعندما وضع بعض هذه القضايا على جدول أعماله كان يفشل عادة في اتخاذ قرارات بشأنها- والمثل النموذجي لذلك هو مشروع الاتفاقية العربية حول حقوق العمال المهاجرين وأسرهم. وقد أدى الفشل في دفع هذا المشروع إلى التصديق إلى التأكيد على الطابع المؤقت لهذه الهجرة واستمرار خط عدم إدماجها وحجبها وعزلها عن البيئة العربية المضيفة وعدم الإفادة بها في بناء مجتمعات طبيعية في الأقطار المستقبلة وحرمانها من أساس قانوني مستمر لحقوقها ومصالحها. والأمر الثاني هو على نقيض الأول ويتمثل في أن النظام العربي لم يعمد إلى تبني أيديولوجية اجتماعية محددة أو إلى محاربة أيديولوجية ما باعتبار ذلك من بين أهدافه مثلما هو عليه الحال في أنظمة إقليمية أخرى مثل نظام مجموعة دول شرق آسيا (الاسيان) الذي نشأ في سياق العداء للشيوعية، ونظام منظمة الدول الأمريكية الذي نشأ لمنع أوربا من التدخل في شئون القارة الأمريكية الجنوبية ثم تطور في سياق العداء للشيوعية والراديكالية والاشتراكية، وغيرها. أما بالنسبة للانشغالات الرسمية، فإن النظام العربي يبدو أنه كان يميل للاستجابة المبدئية لنطاق واسع من هذه الانشغالات دون أن ينتهي إلى نتائج حاسمة حيال معظمها. ومع ذلك، فإنه ينبغي أن نميز بين مجموعات مختلفة من الدول العربية من حيث صلة جدول أعمال النظام بانشغالاتها الحقيقية. فقد حقق النظام العربي «إشباعا» حقيقيا أكبر لاهتمامات دول المشرق والقلب. بالمقارنة بدول المغرب العربي. ومال هذا النظام لتجاهل انشغالات

الدول الطرفية أو الهامشية فيه وخاصة الدول العربية الصغيرة في أفريقيا وعموما كانت اهتمامات النظام العربي تكاد تتطابق مع اهتمامات مصر والمشرق عموما ولا تكاد تمس اهتمامات غيرها إلا فيما يدخل في باب إشباع «الهوية وحس الانتماء القومي».

2- **التماسك:** تختلف النظم الإقليمية من حيث درجة التزام أعضائها بالقيم الجوهرية التي يقوم عليها النظام، سواء صرح بها في ميثاقه أو تطورت كأعراف لها نفس قوة الإلزام القانوني، كما تختلف بالطبع حول «ماهية هذه القيم». ويحدد مستوى هذا الالتزام درجة تماسك النظام الإقليمي وانسجامه. وفي عدد محدود من الحالات يفوض النظام الإقليمي ومؤسساته المركزية بصياغة هذه القيم أو جانب منها ويملك سلطة الرقابة على مدى الالتزام الفعلي بها من جانب أعضائه، بل ويشترط الموافقة الفعلية على هذه القيم وتوافق الهيكل السياسي للدول التي تطلب الانضمام معها[10] ونظام «الجماعة الأوربية» هو المثل التقليدي لهذا النموذج. وفي حالات أخرى قد يفرض مستوى مرتفعا نسبيا من التماسك حول دولة-قلب مهيمنة تقوم هي بصياغة وحراسة الالتزام من جانب الأطراف الأخرى بهذه القيم، مثلما تفعل الولايات المتحدة في النظام الإقليمي الأمريكي. أما حيث تكون هناك حالة توازن بين القوى ولا يكون للنظام ومؤسساته سلطة مباشرة للرقابة على الالتزام بقيمه الجوهرية فإن درجة التجانس تتوقف على إمكانية التراضي والالتزام الطوعي بهذه القيم[11].

ولم يبدأ النظام الإقليمي العربي بالإفصاح عن قيم جوهرية محددة تتجاوز ما يمكن تسميته بعلاقات حسن الجوار. على أن التجانس الثقافي الفريد في العالم العربي، وقوة الحركة القومية العربية سرعان ما فرض مجموعة من القيم القومية عليه. وقد تبلورت هذه القيم أولا من خلال البروتوكول الخاص بفلسطين الملحق بالميثاق واتفاقية الدفاع المشترك والمعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية لعام 1950. كما تطورت هذه المجموعة من القيم عبر أعراف فعلية إلى جانب عدد هائل من قرارات مجلس الجامعة في شتى المجالات. ومع ذلك، فإن القيم القومية قد احتوت بحد ذاتها على تناقض محتدم منذ البداية، عندما طبقت على النظام العربي. فالقيم القومية تعني أن هناك مصالح قومية مجردة أعلى تفرض تلقائيا بإرادة

ذاتية احترامها أو الالتزام بها من جانب الدول. وإذا حد ث خلاف في تفسير هذه المصالح أو القيم فإن كل دولة تستطيع أن تزعم لنفسها أحقية فرض الإذعان لها، بغض النظر عن الميثاق الذي لا ينص صراحة على هذه القيم. وبتعبير آخر. فإن القيم القومية قد تتعارض مع الوضعية الخاصة بعلاقات نظام إقليمي، وهي العلاقات القائمة على المساواة والسيادة كما هي مؤكدة في ميثاق الجامعة. ويحتدم هذا التناقض أو بتفجر بحدة كبيرة إذا استندت دولة من دول القلب على مشروعية قومية وفقا لتفسيرها- بغض النظر عن نزاهة وتجرد أو وضاعة وأنانية هذا التفسير-لإحداث تحول جذري في الوضع الإقليمي القائم. ومن الممكن أن تتحقق لهذه الدولة مشروعية قومية تستند على تأييد شعبي. غير أن هذه المشروعية سوف تتعارض مع المشروعية القانونية الملزمة والضرورية لصيانة النظام وتأكيد تماسكه. وبذلك تكون الشرعية القومية ثورية على حساب المشروعية القانونية للنظام، وهي شرط أولى لتماسكه.

والواقع أن النظام العربي لم يشهد محاولة متطرفة لاستخدامه من أجل تغيير الأمر الواقع بالقوة. ومع ذلك فإن محاولات نظم عربية عديدة للقيام بدور تبشيري قوي لم تنقطع طوال تاريخه تقريبا. ولم تفض غالبية هذه المحاولات إلى انفضاض النظام الإقليمي قط. وهناك محاولة واحدة فقط أدت إلى إثارة صراع إقليمي شديد الحدة وهي محاولة دولة القلب أثناء صعود الناصرية لقيادة النظام الإقليمي في اتجاه شرعية قومية ومثلت مصر خلال النصف الأول من عقد الستينيات نموذج الدولة الثورية التي تكافح ضد بيئة رسمية إقليمية محافظة إلى حد ما. غير أن الصراع في النظام الإقليمي قد تعددت مصادرة واختلط بسبب النزاع بين مذاهب قومية مختلفة ذات ظلال متفاوتة من الراديكالية والنزعة الثورية. وتورطت كل هذه المذاهب في مماحكات سياسية غربية حولت أقل المناظرات الأيديولوجية شأنا إلى قضايا مصيرية. ولم تنجح جميعها في النهاية في التعبير عن الشرعية القومية من خلال مقتربات ومناهج الشرعية الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تجميد الأخيرة وكبح جماح الأولى بسبب المقاومة الشديدة للايولوجيات المحافظة[12].

وبسبب هزيمة مصر الناصرية والهزيمة العربية العامة في يونيو 1967 تحولت الممارسة السياسية إلى المذهب العملي، الأمر الذي أدى لفترة إلى

إحياء الشرعية الإقليمية. ومع ذلك، فإن الشرعية الإقليمية بدورها لم تكن مؤسسة على مستوى من الالتزام المتبادل يرقى إلى تمكين النظام من مواجهة تهديدات خارجية عديدة داهمة وعادت الشرعية الإقليمية إلى تأكيد السيادة القطرية على حساب الأحساس بالمهمة التاريخية. وبسبب الهزائم المتكررة للعرب في مواجهة إسرائيل وغيرها من مصادر التهديد، وتشتت القلب الفاعل في النظام العربي بهت الالتزام بالقيم الأساسية التي كانت قد تطورت عن مصالحة الشرعية القومية بالشرعية الإقليمية. وأسفر ذلك بدوره عن قدر كبير من عدم التماسك في النظام. ومع ذلك، فقد واظبت الممارسات الدعائية على التعبير عن النظام الإقليمي بمصطلحات ومن خلال نظام قيم قومي. كانت المذهبية القومية قد بهتت بسبب الهزيمة التاريخية التي لاقتها دولة القلب التي ناضلت من أجلها. ومع ذلك، فإن هذه المذهبية كانت قد شاعت إلى حد كبير في الخطاب المميز للعديد من الحكومات العربية بدرجات متفاوتة. ولم تجد هذه الحقيقية تعبيرا سياسيا/ مؤسسيا عنها. وبالتالي ظهرت ازدواجية القانوني والعملي، الدعائي والإجرائي باعتبارها أهم ما يميز أداء النظام العربي، وأهم محدد لمستوى التماسك في هذا النظام.

3- **الاستقلالية النسبية:** يقول منظرو فكرة النظم الإقليمية أنها خاضعة للنظام الدولي، إذ أنها تتحدد بالنظام الدولي وتتواكب معه بالضرورة. ومع ذلك، فإن أهمية النظم الإقليمية تنشأ مما تملكه من قوة حقيقية مستقلة نسبيا عن النظام الدولي، وإلا ما كانت هناك حاجة لها أو إمكانية لصيانتها. والواقع أن النظم الإقليمية تختلف من حيث درجة خضوعها للنظام الدولي ونمط هذا الخضوع. فالنظم الإقليمية الواقعة في الدوائر الجيوبوليتيكية الحيوية للقوى السائدة في النظام الدولي تميل للخضوع لإحدى هذه القوى أو تعمل بتناسق تام معها. فالنظام الدولي الأمريكي يخضع للولايات المتحدة. وكان النظام الإقليمي الأوربي الشرقي خاضعا للاتحاد السوفيتي قبل إصلاحات جورباتشوف منذ عام 1985 وثورات أوربا الشرقية في النصف الثاني من عام 1989. وكذا، فإن نظام مجموعة الآسيان كان يعمل في ظل علاقة عمالة جماعية للولايات المتحدة. بل إن النظام الأوربي الغربي نفسه في ظل نظام القطبية الثنائية كان يستظل بالحماية

النووية والتقليدية الأمريكية. أما المناطق الواقعة في الأطراف البعيدة عن المجال الحيوي المباشر للقوى العظمى فإنها كانت تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي عن كل من القوتين بسبب نظام القطبية الثنائية ذاته ومع ذلك، فإن هذا الاستقلال خاضع للموازين الاستراتيجية السائدة في النظام الدولي، حتى لو كان مستقلا نسبيا عن كل قوة على حدة.

وقد تمتع النظام الإقليمي العربي لمعظم تاريخه بقدر ملموس من الاستقلال الذاتي، عن كل من القوتين العظميين. ولم يمنع ذلك من اعتماد دول عربية عديدة على علاقات خاصة استراتيجية واقتصادية وسياسية مع إحدى القوى العظمى. وقد ترتب على ذلك أن النظام كان مفتوحا أمام الاختراق الخارجي. وقد تعمق هذا الاختراق كلما قلت درجة التماسك الداخلي بسبب المنافسات الأيديولوجية والسياسية. وثمة نظرية تؤكد أن النظام العربي قد تبع النظام الدولي من حيث مستويات الصراع فيهما. فانتقلت الحرب الباردة من النطاق الدولي إلى النطاق العربي. وكذلك سمح الوفاق الدولي بأحداث نوع من الوفاق العربي[(13)]. وتصل صياغات معنية لهذه النظرية إلى حد القول بأن النظام العربي محكوم تماما من خارجه. والواقع أن هذه النظرية مجحفة بالنظام العربي إلى حد كبير، وغير دقيقة من الناحية التجريبية. غير أننا نستطيع أن نرصد علاقة ارتباطية عامة بين درجة تماسك النظام العربي، واستقلاليته النسبية عن حالة التوازنات في النظام الدولي، وذلك قبل سقوط نظام القطبية الثنائية. ولكننا نستطيع أن نؤكد أيضا أن المتغير الأكثر ديناميكية في هذا الارتباط كان هو درجة تماسك النظام العربي. فكلما شهد النظام العربي وفاقا داخليا كان يحقق أعلى درجات الاستقلال النسبي عن النظام الدولي. والعكس. ومهما يكن من أمر، فقد عاش النظام العربي الردح الأطول من عمره المديد في ظل نظام القطبية الثنائية الذي منحه فرص الاستقلال الذاتي، بغض النظر عن درجة هذا الاستقلال. وبالتالي يصبح من المثير أن نبحث فيما إذا كان النظام العربي يستطيع أن يحافظ على أي قدر من الاستقلال النسبي بعد سقوط نظام القطبية الثنائية.

4- **الفعالية**: وتعتبر الفعالية محصلة لطبيعة ومستوى الأداء في الاعتبارات والمحددات السابقة. ووفقا لهذه المحصلة قد يكون للنظام

الإقليمي وجود بارز أو باهت في الحياة السياسية والثقافية للدول والمجتمعات الأعضاء فيه. ومن المنطقي أن تستخدم تعبير «أزمة النظام الإقليمي» عندما يكون لهذا النظام وجود بارز في الحياة السياسية الإقليمية والمحلية لأطرافه. ذلك أنه يصعب وجود أزمة في هذا النظام إذا عكفت الدول والجماعات المحلية أو عابرة الحدود القومية على تجاهل قواعده تجاهلا تاما أو لم يكن لهذا النظام جاذبية تذكر من وجهة نظرها. وليست الفعالية بهذا المعنى مقياسا لمستوى تحقق «أهداف» النظام أو إشباع قيمه الأساسية. ولكنها في هذا السياق تعني درجة جاذبيته من وجهة نظر أطرافه: درجة اهتمامهم بمؤسساته ورغبتهم في الظهور بمظهر التوافق معه والاستعانة بشرعيته في الخطاب السياسي إن لم يكن في السلوك العملي في المستويين المحلي والإقليمي[14].

وبهذا المعنى الأخير فقد كان للنظام الإقليمي درجة معقولة من الفعالية أو الجاذبية بالرغم من الإحباط المستمر لأهدافه.

ونستطيع أن نفسر الجاذبية النسبية العالية للنظام العربي، بخصائص السياق السياسي الذي ولد وتطور فيه هذا النظام. وتلخص الخصائص التالية هذا السياق:

أولا: إن النظام الإقليمي العربي لا يستند على الجوار الإقليمي بقدر ما يستند على توجه سياسي وتجانس ثقافي فريد. ويشتمل هذا النظام منذ بدايته على تناقض بين «الواجهة الدستورية» التي تقوم على فلسفة حسن الجوار، و«العمق الاجتماعي» المتمثل في دعوة قومية تدعو إلى الوحدة السياسية للإقليم العربي. وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التي صادفت هذه الدعوة، فإنها كانت قد تمكنت قبل أزمة الخليج من غرس إدراك عميق بالوحدة الثقافية، بل وبقوة الشرعية الإقليمية. ولا يمنع ذلك مراوحة النظام العربي بين «الإدراك الإقليمي» و «الإدراك القومي» بين مرحلة وأخرى من تطوره[15].

ثانيا: وبالارتباط مع السمة السابقة، فإن النظام الإقليمي العربي يتميز عن باقي الأنظمة الإقليمية في العالم المتقدم والثالث على السواء بوجود ما يمكن تسميته «رصيد مشاعر من قضايا معنية» وبالتحديد القضية الفلسطينية. وتتجاوز هذه القضية تحديدا كونها «انشغالا إقليميا» إلى

كونها «انشغالا قوميا». وبهذا المعنى، فانه طالما استمرت «الدعوة القومية» تمثل العمق الاجتماعي للنظام الإقليمي فأنها غير قابلة للتجزؤ في الملكية والمسئولية. فهي ملكية عامة للدول والشعوب العربية لا يملك طرف واحد بعينه التصرف فيها منفردا. وقد أكد النظام العربي على هذا المعنى مرارا. ونشير هنا بصفة خاصة إلى قرار مجلس الجامعة لعام 1950 والذي أنكر شرعية ضم الضفة الغربية للأردن انطلاقا من ذات المعنى، وقرار مؤتمر قمة بغداد عام 1978 بتجميد عضوية مصر في الجامعة تطبيقا لهذه القاعدة ذاتها[16]. ومع ذلك، فإن «رصيد القضايا المشاعي» لا يخلو من تناقض. فمن حيث كونه «ملكية مشتركة» للدول والشعوب العربية، يمكن أن يتحول إلى «ملكية لا أحد». وبتعبير آخر، فانه طالما تقوت «الشرعية القومية» باعتبارها أساسا اجتماعيا وعرقيا للنظام، فهو يضطر للتعامل مع هذا الرصيد بقدر واضح من «الإدارة الجماعية الفعلية» والإيجابية، فهو لا يتوفر على إنكار التصرف الانفرادي فيها أو حيالها فحسب، بل يتخذ مواقف جماعية لتعزيز هذا الرصيد أيضا. وعلى النقيض، فإنه كلما ضعفت «الشرعية القومية» وبرز مفهوم النظام باعتباره شبكة من روابط حسن الجوار الإقليمي فقط يميل النظام للتسامح مع «التخصيص الفعلي لرصيد القضايا المشاعي» ويصير التصرف الانفرادي فيها أو حيالها أو بما يؤثر على مصير هذه القضايا أمرا ممكنا.

ثالثا: إن النظام العربي مع ذلك هو نظام قائم على الدول ذات السيادة. وهو في ذلك يتصف بأقصى درجة ممكنة من المرونة، حيث لم يقدم قط على تقليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته وبالتالي. فإن النظام العربي، على عكس الدعوة القومية العربية، كان قادرا على التسامح مع خصوصيات المناطق الجغرافية أو الأقاليم العربية الفرعية، وخصوصية بناء الدولة في العالم العربي ككل. ولم يضع النظام العربي أي شرط لعضويته سوى اللغة العربية وقبول الميثاق. وبالتالي فقد تنوعت فيه النظم السياسية والاجتماعية، بل والسياسات والمواقف. وتستمد خصوصية الأقاليم الفرعية العربية، وخصوصية عملية بناء الدول من عوامل عديدة منها تنوع روابط الجيرة الجغرافية، وتنوع التكوينات الاجتماعية ونصيب البلدان العربية من التطور الاقتصادي والثقافي، ومن الثروة والموارد. وفوق

ذلك كله، فإن هناك بكل تأكيد خصوصية ثقافية لكل إقليم عربي فرعي، ولعديد من الدول العربية منفردة، لا فقط بسبب وجود أقليات عرقية ولغوية ودينية وطائفية، وإنما أيضا بسبب الميراث التاريخي الخاص بأنماط من النظم السياسية والاجتماعية المتباينة[17].

وقد مثلت إشكالية التناسب بين التجانس والخصوصية الثقافية، وبين ضرورات بناء مؤسسات إقليمية قوية ومراعاة واحترام سيادة الدول وتمايز الأقاليم الفرعية أحد المعضلات الكبرى لتطور النظام العربي، طوال تاريخه. غير أن أحد خصائصه هو أنه تحيز لصالح الخصوصية بالمقارنة بالتجانس ولصالح السيادة بالمقارنة بالقوة المؤسسية.

هذه الخصائص الجوهرية للنظام العربي لم تتجسد في الزمن بنفس المستوى أو الدرجة. ويمكننا أن نرى بوضوح عملية مراوحة بين الانكسار والنهوض أو بين التضعضع والإحياء السياسي للنظام عبر فترات مختلفة من تاريخه. وتشغل مسألة تأريخ هذه المراوحة وتقسيم تاريخ النظام العربي إلى فترات بال المؤرخين وعلماء السياسة العرب. فيميز مطر وهلال بين أربعة مراحل لتطور النظام العربي. الأولى من عام 1945 وهي مرحلة النشأة. والثانية من عام 1952 حتى عام 1955 وهي مرحلة انتقالية. والثالثة من عام 1961إلى عام1967. أما المرحلة الرابعة فتمتد من عام 1967 ولم يحدد تاريخ معين لنهايتها. وقد نظر إلى هذه المرحلة بشكل إيجابي عموما من حيث ما يسميه المؤلفان بنمط السياسات ونمط الإمكانيات ونمط التحالفات[18]. ولم يستخدم في هذا المؤلف الهام تعبير أزمة وإنما استخدم تعبير «تحدي». واقترح المؤلفان أن نجاح النظام يظهر في استقراره بتحقق شرطين هما الشرعية والكفاءة. أما التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1985 فيقسم هذا التاريخ في ثلاث فترات طويلة وهي فترة النشأة 54-1967 وفترة صعود النظام 67-75/1977 وفترة الأزمة 77- 1985، وهذه الأخيرة امتدت عمليا في نهاية عام 1987 وربما في أبعد من ذلك. والمعيار الأساسي لهذا التميز هو حالة التراضي بين الدول العربية[19]. ويعني ذلك أن فترة الأزمة تتسم بانهيار الإجماع أو التراضي العربي العام بمستوياته الدعائية والإجرائية معا.

ومع ذلك، فإن عملية المراوحة بين النهوض والانكسار لا تعني أن النظام العربي سوف يتقلب دوما بين هذا وذاك، كما يؤكد العديد من المراقبين

العرب. إن الجاذبية الشديدة لفكرة الدورة التاريخية بالنسبة للعقل العربي: الشعبي والعلمي على السواء لا ينطوي تلقائيا على مصداقية وصحة هذه الفكرة تاريخيا وموضوعيا ومنطقيا. فالتاريخ العالمي والعرب على السواء مفتوح ولا يمكن استنتاجه سلفا حتى من خلال ما يزعم له من دورات أو موجات طويلة. ولا نستطيع أن نعتمد على مرحلة نهوض مقبلة حتما بعد الأزمة الممتدة خلال الثمانينات. فالنظام العربي لا يملك عصمة من الانهيار والانكماش والموت، فهو محل كائن حي إما أن يمتلك مقومات الحياة أو ينكمش وينتهي. وحياة النظام العربي وصيرورته تتوقف على ما يملكه أو يهبه له ولمؤسساته الأطراف الفاعلون فيه من قدرة على التأقلم الإيجاب والإبداع والاجتهاد في ابتكار الحلول المناسبة للمشكلات التاريخية التي يتعرض لها. ومن هذا المنظور، يصبح التساؤل عن مصير النظام العري، بل والشك في قدرته على مواصلة الحياة أمرا مشروعا. ويصير المحك الرئيسي لقياس هذه القدرة هو التغلب المستمر على أزماته، والنمو والتطور مع اكتسابه لقدرات أفضل على التأقلم الإيجابي من خلال العملية المتواصلة للتغلب على الأزمات واكتساب مهارات البقاء، مقاسة بالمحددات التي سبق ذكرها.

ومن هذا المنظور، يتعين علينا تفسير الأزمة الهيكلية التي أمسكت بتلابيب النظام العربي قبل أزمة الخليج، حتى ندرك الأثر المحدد لهذه الأخيرة على المسار المستقبلي للنظام العربي.

المبحث الثاني: تفسير أزمة النظام العربي قبل انفجار أزمة الخليج: المستوى السلوكي الظاهر

ولد النظام العربي بتعبيراته المؤسسية وتطور في بيئة عالمية وإقليمية شديدة التطور والقسوة. وقد انعكس ذلك في نمط العلاقات داخله، وخاصة بين الدول العربية الرئيسية. إذ اتسمت هذه العلاقات أغلب الوقت بالتوتر والتقلب والصراع المستتر أكثر مما اتسمت بالانسجام والاستقرار والتحالف. وبالتالي قد يمكن القول بأن هذا النظام قد ولد مأزوما. ويمكننا أن نصل إلى نفس النتيجة إذا نظرنا إلى الأمر في منظور الصلة بين الأهداف والنتائج. فإذا أخذنا مجموع الخبرة التاريخية الطويلة والتي تمتد حتى الآن لأكثر من خمسة وأربعين عاما لكان من الجائز أن نقطع بأن هذا النظام قد فشل في

الاقتراب بالأمة العربية، أو حتى بمجموع النظم الحاكمة في الأقطار العربية من أهدافها، على الأقل بها يتوازن مع حجم الموارد والآمال التي وضعت تحت تصرف النظام العربي ككل والنظم العربية الحاكمة المكونة له.

ومع ذلك، فإن الفشل، أو حتى توتر العلاقات الداخلية بين أطراف النظام العربي، ليس مقياسا مناسبا للأزمة والتأزم، وخاصة بالنسبة لمنطقة من مناطق العالم الثالث وفي بيئة دولية صعبة وقاسية. فالفشل في النتيجة النهائية لا ينفي أن تقدما قد حدث بالنسبة لبعض الأهداف، في بعض فترات تطور النظام العربي. والتوتر الداخلي قد يدفع أحيانا نحو التطور والتقدم إذا أمكن حله عبر أساليب تطورية، وهو ما حدث فعلا في بعض المراحل. وهكذا نستنتج الحاجة إلى معيار أو مقياس نسبي للأداء، يميز بين مراحل تطور هذا النظام.

وسوف نؤجل إلى فقرات لاحقة مناقشة مقاييس الأداء، حتى نتفرغ الآن لإلقاء الضوء على العوامل التي حكمت التطور العام لهذا النظام. وقد استقرت الأدبيات العربية على الحديث عن تلك الفترات التي شهدت تدهورا هائلا في الأداء العام للنظام العربي باعتبارها فترات أزمة أو تأزم. وبغض النظر مؤقتا عن دلالة هذا المصطلح، فإن ما يهمنا هنا هو مناقشة العوامل التي قادت إلى التدهور العام في مقاييس الأداء: أي الفترات التي سادها فشل مطلق وتوترات غير محكومة أو صراعات منفلته وشلل عام حيال التحديات الداهمة وعجز عن بيان الطريق نحو تحقيق الأهداف،العامة التي يتفق عليها أطراف النظام. والحقيقة أننا نجد خلافات هامة حول تقسيم تاريخ النظام العربي إلى فترات، وتعيين تلك الفترات التي شهدت أزمة هيكلية أو عميقة للنظام العربي، بالرغم مما يبدو لهذه المسألة من وضوح وبساطة. غير أنه من المتفق عليه أن الفترة 1981- 1987قد شهدت أخطر أزمات النظام العربي قبل انفجار أزمة الخليج. ونستطيع أن نحيل إلى هذه الفترة عند التعرض بالبحث عن تفسير للأزمة العامة للنظام العربي.

ومن الممكن أن نلجأ عند تفسير الأزمة العامة للنظام العربي إلى التمييز بين مستويين: المستوى الظاهري والمستوى الهيكلي.

وعلى المستوى الظاهري نجد ثلاث مدارس رئيسية في تفسير أزمة

النظام العربي.

ا- المدرسة الأولى ترصد الخلافات العربية المستديمة باعتبارها السبب الرئيسي وراء أزمة النظام. ويبدو النظام العربي من وجهة نظر هذه المدرسة ممزقا بالاختلافات والمنافسات بين أقطاره بصورة شبه دائمة(20). وتتعقب بعض الدراسات الخلافات المستديمة في النظام العربي إلى المصالح الجيوبوليتيكية المتعارضة وما ينشأ عنها من منافسات حول الزعامة العربية أو مركز الصدارة في النظام العربي(21). وهناك دراسات أخرى تذهب إلى تفسير هذه الخلافات بالإحالة يد التناقضات الإيديولوجية بين النظم العربية الحاكمة(22). ويؤكد اتجاه ثالث على أن المصدر البعيد المدى للخلافات بين النظم العربية هو عمالة بعض هذه النظم أو كلها للإمبريالية الغربية أو المراكز الإمبريالية عموما لأنها تنطلق من المصالح الأساسية للأنظمة الحاكمة، حيث إن هذه النظم تعطي أولوية كبيرة لأمنها الخاص على حساب الأمن. الوطني والأمن القومي(23). وهي بالتالي تنجرف -بحكم المخاوف والشكوك المتبادلة-في صراعات مدمرة مع جاراتها العربيات. وهناك اتجاه رابع يذهب إلى أن النظام العربي يتميز بثنائيات متضادة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، دول المواجهة مع إسرائيل ودول الدعم، دول القلب ودول الهامش، الدول الحديثة والدول التقليدية، الدول التعددية والدول الشمولية، الدول التقدمية والدول الرجعية.. إلخ.

وبسبب هذه الخلافات يتسم النظام العربي بميل دائم للانقسام في محاور وتكتلات سياسية وإقليمية متواجهة. وكذلك تميل الدول العربية إلى تحويل أي خلاف في أي مجال أو موضوع بعينه إلى خلاف شامل لكل الموضوعات والمجالات. كما أنها تميل إلى استخدام كل الأدوات المتاحة لها للإضرار ببعضها البعض والتلاعب بأمن النظم الأخرى. ويؤدي ذلك إلى ميل دائم لتقلب الولاءات وسيولة التحالفات وتعدد العداءات بصورة تفضي إلى شكوك متبادلة وعامة بين جميع أطراف النظام العربي. ويفضى ذلك بدوره إلى التحلل من الالتزامات التعهدية والنكث بالوعود والالتزامات وعدم تطبيق القرارات التي يتم الاتفاق عليها حتى في إطار مؤسسة القمة العربية(24). ويزداد عمق الخلافات وصعوبة التعهد بالتزامات قطعية أو تنفيذ الالتزامات عندما تقطعها الدول العربية على نفسها في ميدان الأمن

القومي، وهو الميدان الذي يتقاطع ويتداخل مع أمن النظم العربية[25].

وينسب بعض الكتاب والعلماء الخلافات المستديمة بين الدول العربية وعجزها عن التوصل إلى تراضي أو إجماع فيما بينها إلى التخلف الحضاري للدول العربية والعرب عموما، وربما إلى الميراث القبلي للثقافة العربية. وتشيع المشابهة بين الدول أو القبائل في الصحافة العربية المعارضة وخاصة المهاجرة منها. أما العاملون في الحقل الدبلوماسي والأكاديمي فهم يرجحون تفسيرا يقوم على فكرة عقل الدولة الذي يدفعها إلى إعطاء أولوية حاسمة- في جميع الحضارات والمناطق سواء كانت متخلفة أو متقدمة غير عربية كانت أو عربية-لأمنها الخاص، والى الصراع حول القوة والنفوذ، وبالتالي إلى الصدام وعدم رؤية المجالات الممكنة للتوافق والتعاون. ويقترح هذا الاتجاه الأخير المنهج الوظيفي لبناء النظام العربي وتحريره من أزمته، على غرار ما حدث من بناء الجماعة الأوربية على أساس من المدخل الوظيفي للتكامل الإقليمي[26]. وتقوم افتراضات هذا الاتجاه التحليلي على ما يلي:

أ- أن الخلافات بين الدول عموما، والدول العربية خاصة، ليست ذات درجة متساوية من الحدة. وأكثر القضايا تعرضا للحدة في الاختلاف هي القضايا السياسية وخاصة تلك ذات الصلة بقضايا الأمن وأقلها تعرضا للحدة في الاختلاف هي القضايا الاقتصادية والوظيفية (أي التي تتعلق بالبنية الأساسية والخدمات الحديثة بما فيها قضايا الثقافة).

ب - أن أفضل الطرق للتقدم على صعيد التكامل الإقليمي وبناء نظام له مصداقية يتقوم في منهج تدرجي وارتقائي يبدأ بالتعاون في مجالات القضايا التي يحدث فيها خلاف أقل حدة وقابل للحصر والحل وهى القضايا الوظيفية، ويتدرج منها إلى القضايا السياسية الأقل خلافية ثم إلى غيرها من القضايا. ذلك أنه بعد أن يكون قد تم وضع هياكل أساسية للتعاون في المجالات الاقتصادية والوظيفية سوف يصعب التراجع عنها لأنها تصبح جزء من وعي الرأي العام في كل بلد وبالتالي جزءا من معادلات أمن النظم.

جـ - أنه من الممكن حماية التقدم في العمل المشترك في المجال الاقتصادي والوظيفي من التعرض للخطر بسبب حدة الخلافات في المجال السياسي والأمني. ولذلك يتعين «تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك».

والواقع أن هذا الاتجاه كان وراء إنجازات هامة تحققت في خلال

الفترة 79- 1987 ومنها ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والخطة الخمسية الأولى ومشروع عقد التنمية الأول للدول العربية الأقل نموا والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلاد العربية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية وغيرها[27].

2- المدرسة الثانية تعزو أزمة النظام العربي لا إلى حدة الاختلافات بين الدول العربية، وإنما إلى عجزها عن تنفيذ ما اتفقت عليه فعلا.

والواقع أن حجم الخلافات العربية: أي الفجوة أو التعارض بين الاجتهادات المختلفة حول الموقف من مختلف القضايا لا يبدو بالاتساع الذي دأبت الأدبيات الصحفية على تصويره. فإذا نظرنا إلى حجم وعدد القرارات الصادرة عن مؤسسات النظام العربي وخاصة مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في دوراته العادية والاستثنائية لوجدنا أنها هائلة بأي مقياس، وبالمقارنة بأي نظام إقليمي اخر، في أي منطقة من مناطق العالم. وفوق ذلك، فإنه على عكس الاعتقاد الشائع ربما كانت الخلافات حول قضايا الأمن القومي: أي الأمن المترابط بين الدول العربية أقل بكثير منها في المجالات الاقتصادية والوظيفية.. ويكفي في هذا الصدد أن نؤكد أن حجم القرارات الخاصة بفلسطين أو المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي يفوق حجم جميع القرارات في جميع المجالات الأخرى. بل وكانت هذه القرارات في الأكثرية الساحقة من الحالات تحظى بإجماع أو تراض شبه ميكانيكي من جانب الدول العربية[28].

ووفقا لهذه النظرية فأنه كانت هناك دائما بعض الخلافات ولكنها لم تمنع من التراضي والتوافق حول حد أدنى من العمل المشترك. وكانت على الأغلب محصورة في نطاق ضيق وفي عدد محدود من الدول ولم تحل دون صدور قرارات بالأغلبية أو بالإجماع حول أكثرية القضايا بما فيها القضايا الخلافية. وفوق ذلك فإن الميثاق الحالي لجامعة الدول العربية، والدبلوماسية العربية ذاتها قد اتسمت دائما بقدر كبير من المرونة والاهتمام الدائم بالتوافق والوساطة. وقد مكنت هذه الدبلوماسية من التوصل إلى حلول وسط حتى فيما يتصل بأكثر الخلافات حدة. وربما كان النموذج الأبرز لهذه الخصيصة من خصائص النظام العربي هو مبادرة الأمير فهد والتي

كانت أساسا لمبادرة فاس. وقد استغرق التفاوض حول هذه المبادرة دورتين لمؤتمر قمة فاس. الدورة الأولى في 1981/11/25 والثانية في 1982/9/6. ونجح مؤتمر قمة فاس في النهاية في وضع نص متفق عليه لمشروع سلام عربي لحل الصراع العربي-الإسرائيلي بعدما كانت الخلافات خاصة بين سوريا والسعودية قد أدت إلى انفضاض الدورة الأولى دون اتفاق(29).

ويشير هذا النموذج إلى فارق جوهري بين الفترات المختلفة من تاريخ النظام العرب. فالمشكلة لم تكن في الخلافات العربية، سواء كان مصدرها أيديولوجي، أو تنافسي سياسي وجيوبولتيكي، إلخ. وإنما تمثلت المشكلة في أن فترات التراجع والأزمة قد اتسمت بالعجز السياسي والدبلوماسي عن تجسيد الفجوات والتحكم في الخلافات بحيث يمكن التوصل إلى توافق حول حل وسط. على حين أن الفترات التي شهدت نهوضا نسبيا للنظام العربي لم تكن تتفق مع القضاء على الخلافات والاختلافات الأيديولوجية والسياسية وإنما مع القدرة على إيجاد حل وسط يؤدي إلى برنامج أو تصور إجرائي مشترك يحقق مصالح متبادلة ويوفق بين إمكانيات وقدرات ورؤى كل الأطراف الرئيسية في النظام العربي.

وعلى سبيل المثال فإن النهوض النسبي الذي شهده النظام العربي بعد عام 1967 والذي امتد ربما إلى عام 1977 قد قام في نهاية المطاف على الصيغة التي توصل إليها مؤتمر القمة العرب في الخرطوم عام 1967. ولم تكن هذه الصيغة قد قضت على الخلافات والاختلافات المذهبية والسياسية بين مصر والسعودية مثلا أو بين الدول العربية التي سميت بالتقدمية والدول العربية الأخرى التي سميت رجعية. وإنما تقومت صيغة مؤتمر الخرطوم في تقسيم للعمل بين هاتين الطائفتين من الدول بحيث تخصصت كل طائفة في أداء عمل معين لها فيه مزية نسبية فقامت الدول الأولى بالجهد الأساسي في المواجهة العسكرية مع إسرائيل بعد الهزيمة وقامت الدول الثانية بجهد هام في دعم وتمويل هذه المواجهة وشارك الطرفان في العمل الدبلوماسي الدولي للعرب بصورة متضامنة ومتناسقة إلى حد بعيد. وكانت هذه الصيغة في الحقيقة وراء الإنجاز الهام الذي تحقق في حرب أكتوبر عام 1973. وكذلك، فإنه فيما بين دول المواجهة أو دول الطوق لم تكن الجبهة السياسية خالية من اختلافات هامة بين كل اثنتين منها تقريبا.

على أن هذه الخلافات لم تخرج عن نطاق التحكم في الفترة 67 -1973. وعندما كاد التناقض والاختلاف بين لبنان ومنظمة التحرير، وبين الأردن ومنظمة التحرير أن ينفجر في صراع عسكري مفتوح ومنفلت أمكن للنظام العربي أن يحل التناقض الأول من خلال اتفاقية القاهرة عام 1970، وهو ما لم يستطعه بالنسبة للتناقض الثاني، وخاصة عام 1971. ومع ذلك، فقد سار التحالف إلى تحقيق غايته أو جزء منها، برغم كل التوترات والتناقضات من خلال التنسيق الذي أدى إلى حرب 1973[30].

وإذا لم تكن المشكلة كامنة في الاختلافات، بقدر ما هي في تنفيذ التعهدات التي تم الاتفاق عليها فعلا، فإننا نصبح أمام جذور أخرى للأزمة في النظام العربي. وهنا نجد عددا من الاتجاهات التحليلية بشأن طبيعة هذه الجذور:

أ- الاتجاه الأول يعزو الفشل في التنفيذ إلى سطحية التوافقات العربية. ويعد هذا الاتجاه امتدادا للمدرسة الأولى. فبسبب خصوصية النظام العربي الناشئة عن وجود شرعية شعبية عربية شبه متجانسة نجد صعوبة لدى أي نظام عربي في الإعلان صراحة عن انشقاقه عن الإجماع العربي عندما يتحقق هذا الإجماع في ميدان أو نطاق الشرعية العربية الجامعة. ويفضل عوضا عن ذلك أن يعلن اتفاقه وتعهده بالإلتزام بقرار أو قرارات معينة دون أن تتوفر لديه النية في التنفيذ الأمين والمخلص لهذا القرار.

ب - والاتجاه الثاني يبحث في أسباب شيوع عدم الإلتزام بتنفيذ القرارات التي حدث عليها توافق وتعهد مبدئي في مؤسسات النظام العربي. ويرى هذا الاتجاه أن هذه الأسباب تعود إلى تخلف التكوين المؤسسي للدول العربية[31]. فالدول العربية لازالت ناقصة في تكوينها المؤسسي، بمعنى أن كثيرا منها تنقصه القدرة المؤسسية على وضع التزام ما موضع التطبيق، بما فيها الالتزامات التي تقطعها حكوماتها على ذاتها في داخل إطارها السياسي المحلي (الوطني أو القطري) وليس في الإطار الإقليمي العربي فحسب. وينسب ذلك أيضا إلى الطبيعة غير الديموقراطية لنظم الحكم العربية وتحيز تكوينها المؤسسي والتنظيمي لصالح مؤسسات الأمن الداخلي والخارجي ولغير صالح المؤسسات الوظيفية والسياسية.

جـ - وامتدادا للاتجاه السابق يركز العديدون على الطابع الفضفاض لمؤسسات النظام العربي ذاته. إذ يتسم نظام الجامعة العربية بوجود فراغ

فيما يتعلق بالرقابة على تطبيق القرارات والأداة التنفيذية اللازمة لهذا التطبيق. فعلى حين تنص المادة السابعة من ميثاق الجامعة على أن «ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله» فإن الميثاق يخلو من بيان طريقة الالتزام أو الإلزام ويحيلها ضمنا إلى الدول الأعضاء ذاتها. وحيث إن الأمانة العامة للجامعة لم تفوض بأي من وظائف أو أدوار الرقابة على التنفيذ، أو القيام بالتنفيذ مباشرة، مثلما هو عليه الحال للمفوضين الأوربيين بالنسبة للجماعة الأوربية، فإن النظام العربي لم يطور أداة تنفيذية مباشرة أو أداة للرقابة على التنفيذ[32].

د- ويزيد الطين بلة بالنسبة لهذا الجانب الأخير ما يمكن أن نسميه المشروطية المتبادلة للتنفيذ. ونعنى بذلك أن تحلل دولة عربية من تنفيذ ما تعهدت به في نطاق مؤسسات النظام العربي يقود إلى تحلل دول أخرى تلقائيا، الأمر الذي يعمم عدم الإلتزام. وهناك حالات كثيرة لدول عربية قامت بالانسحاب أصلا من مؤسسات عربية احتجاجا بأن الدول العربية الأخرى لا تسدد أنصبتها من موازنات هذه المؤسسات.

وترتيبا على هذا التحليل لأسباب أزمة النظام العربي، اجتهدت هذه المدرسة في البحث عن حل لهذه الأزمة عبر التصحيح أو الإصلاح الدستوري للنظام العربي: أي تصحيح وتعديل الميثاق والهيكل التنظيمي والسياسي للجامعة العربية. ووفقا لهذا المنهج في الإصلاح من الضروري أن تمنح الجامعة العربية سلطة حقيقية مستقلة نسبيا عن السيادة القومية للدول الأعضاء. وتمنح لميثاقها وقراراتها صفة الإلزام وضمانات التنفيذ وتفوض بذلك الأمانة العامة. وقد تبلور هذا المنهج فيما يمكن تسميته حركة الإحياء الدستوري لنظام الجامعة. وقد تمخض عن هذه الحركة مشروع تعديل ميثاق الجامعة، ومشروع بروتوكول ضوابط العمل العرب المشترك. فعلى عكس الميثاق الحالي يؤكد مشروع الميثاق الجديد على عدم انتهاج أي سياسة تتعارض مع أهداف الجامعة ومبادئها والإلتزام باحترام قراراتها. كما نص على عقوبات معينة للإخلال بأهداف الميثاق ومبادئه بما في ذلك تجميد العضوية. كما جعل مشروع الميثاق مؤسسة القمة أحد الهياكل الثابتة، وقوى من سلطة الجامعة وأمانتها العامة. أما بروتوكول ضوابط العمل

العربي المشترك فأهم ما جاء فيه في هذا الصدد يتصل بضبط الخلافات العربية وحظر أساليب معينة في ممارسة الخلافات. وبصفة خاصة فإن مشروع البروتوكول يلزم الدول العربية بالتشاور-ما أمكن-مع بقية الدول الأعضاء قبل الدخول في نزاع مسلح مع دولة أو دول أجنبية، وعدم جواز انتهاج أي سياسة تتعارض من أهداف الجامعة أو عقد اتفاق دولي يتنافى مع ميثاقها والتعهد بتنفيذ قراراتها وعدم التحلل بالإرادة المنفردة من تنفيذ أي قرار التزمت به الدول الأعضاء[33].

3- أما المدرسة الثالثة فلا تهتم بالجانب القانوني أو التشريعي من أداء النظام العربي مثلما تفعل المدرستان السابقتان. ولديها أن الخلافات وعدم التنفيذ ليسا غير أعراض لمشكلة واحدة وهي انخفاض مستوى الالتزام السياسي الحقيقي بالعمل العربي المشترك من قبل الغالبية من الدول العربية. وظهور فجوة كبيرة بين مدى الالتزام الحقيقي ومدى الالتزام المطلوب والضروري لإنجاز المهام المطروحة على النظام العربي بفعالية. فكل مهمة تحتاج إلى استثمار سياسي جماعي من أجل تنفيذها، بمعنى أن يضع كل قطر تحت تصرف إرادة عامة أو مركزية القدر المطلوب من الموارد السياسية والبشرية والمادية حتى تتجمع الحصيلة اللازمة من الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف أو الحد الأدنى منها. ومن هذا المنظور، فإن الفارق بين فترة وأخرى في تاريخ النظام العربي يتمثل في نمو أو تدهور مستوى الالتزام الحقيقي بالنظام العربي ومؤسساته، وبالتالي مستوى تمكينه من التعامل مع المهام المنوط به القيام بها. ونستطيع أن نميز فترتين فقط شهدتا نمو هذا الالتزام من جانب عدد كبير من الدول العربية وهما فترة النشأة 35- 1955 وفترة المصالحة الكبرى بعد هزيمة عام 1967 حتى حدوث الانشقاق الكبير بخروج مصر عن الإجماع العربي الخاص بالصراع العربي-الإسرائيلي خلال عامي 1978/77. وكانت هاتان الفترتان هما أكثر حالات النظام العريض نهوضا[34].

ويصدق هذا التحليل بصفة خاصة على قضايا الأمن الإقليمي العربي. إذ يتميز النظام العربي عن العديد من النظم الإقليمية الأخرى بأن التهديدات الكبيرة الواقعة عليه، وخاصة التهديد العسكري الإسرائيلي، هي على قدر كبير من الجسامة والتصميم، والتفوق على قدرات وإمكانيات كل دولة

عربية على حده، سواء بسبب التقدم التقني والمؤسسي للعسكرية الإسرائيلية بحد ذاتها بالمقارنة بكل الدول العربية أو بسبب الدعم الهائل الذي تلقاه العسكرية الإسرائيلية من جانب الولايات المتحدة، والغرب الصناعي المتقدم عموما. وتقتضي المواجهة الفعالة لهذا التهديد، والتهديدات الأخرى، حدا أدنى كبير للغاية من الإمكانيات والتضحيات لا يتحقق إلا بضم موارد عدة دول عربية معا، وإخضاعها لإدارة جماعية أو مركزية، وخاصة في الميدان العسكري. وهنا نجد إن النظام العربي قد وقع أسيرا لتناقض حاد. فهو من ناحية لم يبد استعدادا للقبول بالهزيمة العسكرية ونتائجها السياسية إلا في حدود معينة. ولكنه من ناحية أخرى لم يبد استعدادا للتضحية بجانب من السيادة المطلقة لأعضائه والقبول بضم مواردهم العسكرية والاقتصادية معا، والالتزام الحقيقي بالمضي في هذا الاتجاه حتى يمكن على الأقل تحقيق توازن استراتيجي فعال مع إسرائيل ومصادر التهديد الأخرى، بما يتضمنه ذلك من نتائج سياسية: أي إمكانية الحل السلمي للصراعات بين العرب وخصومهم التاريخيين على أساس التوازن والعدل. وكان ذلك هو السبب الحقيقي وراء الافتقار إلى قدرة ردع عربية، وبالتالي إلى انصراف كل دولة عربية إلى متابعة صياغاتها واستراتيجياتها الخاصة بأمنها الخاص، كما لو كان مستقلا عن الأمن الإقليمي عامة. كما أن هذا الفشل كان له أثر تراكمي، إذ أدى إلى تصادم الاستراتيجيات السياسية والدفاعية فيما بين الدول العربية وتعميق شكوكها المتبادلة.

إن هذا التناقض قد احتدم بشدة عندما أقدمت مصر على الخروج عن الإجماع القومي وتوقيع اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل، بغض النظر عن أن هذه الاتفاقية تعالج الصراع العربي-الإسرائيلي معالجة عامة (في الإطار الثاني لمعاهدة كامب دافيد الخاصة بالشعب الفلسطيني). والواقع إن خروج مصر الصريح عن الإجماع العربي حيال هذه القضية المركزية بالنسبة للأمن الإقليمي (القومي) العربي يلقى ضوءا كثيفا على المعضلة التي واجهها النظام العربي. فقد كان هذا الخروج إشارة واضحة من جانب أكبر وأقوى الدول العربية لعجزها-في ظروف المستوى المنخفض من الالتزامات العربية المتبادلة -عن الاستمرار في تحمل الأعباء الهائلة للمواجهة العسكرية مع إسرائيل. ومثل طرح مدخل السلام والتسوية السلمية مع

إسرائيل بما يتطلبه بالضرورة من تنازلات استراتيجية وتكتيكية، أحد مدخلين لحل التناقض الذي أشرنا إليه. إذ أن هذا الطرح ينتهي إلى تخفيض المستوى المطلوب فعليا من الالتزامات الحقيقية المتبادلة بحيث يتناسب مح طبيعة المهمة الجديدة وهي التفاوض على أفضل صيغة ممكنة للسلام مع إسرائيل. وربما كان من الممكن أن ينتهي هذا التناقض الجوهري في النظام العربي لو كانت بقية الأطراف العربية قد قبلت مبادرة السادات عام 1977 وشاركت في المفاوضات التي دارت وانتهت إلى توقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1978. أما المدخل الآخر-البديل الوحيد -لحل هذا التناقض فكان هو النهوض بمستوى الالتزامات الحقيقية المتبادلة فيما بين الدول العربية، بما يكفي لمقابلة التهديد الإسرائيلي بفعالية. وقد بدا لفترة وبعد خروج مصر من معادلات الصراع المفتوح بين العرب وإسرائيل. إن ذلك على وشك التحقق بعد قرارات مؤتمر قمة بغداد عام 1979 مباشرة. فلم يقتصر الأمر على إعادة إنشاء الجامعة العربية من جديد تقريبا، وإنما شهد العام التالي مباشرة ترحيبا وقبولا واسع المدى لأحداث تحويل كيفي في مستوى الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية في إطار مؤسسة الجامعة. ففي عام 1980 كان أمام النظام العربي بداية معقولة لمشروع ميثاق جديد لجامعة الدول العربية. ورغم أن مؤتمر قمة عمان عام 1980 لم يعقد في ظل إجماع عربي، ولم تحضره سوريا وهي طرف رئيسي في معادلات الأمن الإقليمي، إلا أنه خرج بوثائق جديدة وهامة في ميدان العمل الاقتصادي المشترك وخاصة ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، إضافة لبرنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني واستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي. إلا أن ذلك كله سريعا ما تعرض للانهيار على أثر تفجر الحرب العراقية-الإيرانية، التي كانت السبب المباشر وراء السقوط المدوي لحركة الإصلاح هذه لنظام الجامعة وبداية الأزمة الضارية التي أمسكت بتلابيب النظام العربي منذ سبتمبر عام 1980. وكان تفجر التنافس السوري -العراقي بعد فترة تقارب قصيرة تمهيدا قاسيا لهذا السقوط قبل هذا التاريخ بعدة أشهر.

وبتجميد مشروعات الإصلاح التي تضمنت تعميقا ضروريا للالتزامات الحقيقية المتبادلة بين الأطراف الرئيسية في النظام العربي في أعقاب

تفجر الحرب العراقية - الإيرانية، تجمد أيضا تطبيق المدخل الوحيد البديل للمدخل الذي طرقته القيادة المصرية متمثلا في السلام مع إسرائيل. وهكذا صار النظام العربي بدون أي مدخل جاد للتعامل مع التهديدات الموجهة للأمن الإقليمي. وبدأت مرحلة طويلة لم تستطع مبادرة فاس، أو القبول العربي لمبادرة ريجان عام 1982 أن تقطعها لسبب بسيط وهو أن إسرائيل قد رفضت المبادرتين.

ولكن إذا كان هذا الشرح لأزمة النظام العربي صحيحا، فبماذا نعلل فشل الأطراف الرئيسية للنظام العربي في بذل التزامات حقيقية بالأمن الإقليمي المترابط وما يحتاجه من تعميق للالتزامات الحقيقية في المجالات الأخرى للعمل العربي المشترك.

النظرية الأكثر انتشارا ونفوذا في الأدبيات الصحفية والأكاديمية على السواء ترد على هذا السؤال بالإشارة إلى أزمة الدولة القائد في النظام العربي. وتفترض هذه النظرية أن مراحل الأزمة العميقة في النظام العربي تتوافق مع غياب أو تشتت القلب الفاعل والقيادي، وهو هنا مصر تحديدا، على حين أن مراحل نهوض النظام تتسم بصعود الدولة القيادية أو تحالف يمكنه تشكيل قلب فاعل وقوي لهذا النظام. ولا تعني الأدبيات النظرية بالدولة القائد هنا مجرد الوزن البشري والمادي، الثقافي والعسكري للدولة الأكبر بين الدول العربية، وإنما قيام هذه الدولة بوظائف القيادة وخاصة التعبئة وحشد التأييد والموارد لتحقيق برنامج أو رؤية تطرحها بصدد الآمال والأهداف ودرء المخاطر والتهديدات. وتفترض وظائف القيادة فوق كل شيء إرادة القيادة. ولذلك عادة ما تتضمن الإشارة إلى أزمة الدولة القائد أيضا فكرة غياب الزعيم أو القائد الشخص أيضا. وربما لا يكون من باب الصدفة أن الزعيم الذي نجح في إثارة خيال الجماهير العربية عبر الحدود وهو جمال عبد الناصر قد غاب عن الساحة العربية، في نفس الوقت تقريبا الذي كانت فيه مصر تتخلى عن وظائف القيادة أيضا، أو على الأقل تتصرف بصورة تؤكد تحللها من التزامات القيادة في النظام العربي[35].

ونلاحظ أن الأدبيات العربية توحد في مجموعها بين الاعتبار الذاتي المتمثل في غياب شخصية القيادة التاريخية العملاقة للنظام العربي وهو جمال عبد الناصر والاعتبار الموضوعي المتمثل في الانخفاض النسبي لمكانة

مصر في هذا النظام. أما الأدبيات الأجنبية فأنها تركز على هذا الاعتبار الأخير باعتباره أحد الأسباب الكامنة وراء أزمة النظام العربي. وتشترك كتابات وتحليلات عديدة عربية وأجنبية في النظر إلى حدوث تحول موضوعي في موازين القوى في النظام العربي كأهم أسباب تراجع النظام العربي. ويعتقد منظرو مقولة «النظم الإقليمية» أن هذه النظم لا تنشأ عن تجانس ثقافي وتقارب حضاري وقرب إقليمي فحسب، وإنما أيضا عن هيكل معين للقوة، والمقصود بذلك قدر معين من تركز وظائف القيادة في دولة أو تحالف من دولتين أو أكثر قادر على وضع جدول أعمال النظام وتوجيه أطرافه في الاتجاه الذي تطرحه وتعبئة التأييد لهذا الاتجاه والتغلب على المشكلات التي تصادفه[36]. وفي حالة النظام الإقليمي العربي تشير كل من الأدبيات العربية والأجنبية إلى أن التحول الكبير في موازين القوة قد تم في سياق ثورة أسعار النفط منذ منتصف السبعينيات وبروز الانشقاق بين دول عربية غنية وأخرى فقيرة أي انه منذ منتصف السبعينيات تحولت موازين القوة لصالح مجموعة دول الخليج وعلى رأسها السعودية ولغير صالح مصر ومجموعة الدول العربية الأكثر ثقلا من الناحية الديموجرافية والعسكرية والأكثر تطورا من النواحي الاجتماعية والثقافية والمؤسسية[37].

والحقيقة هي أن بهذه النظرية قدر من الوجاهة، الشكلية، فمنذ عام 1975 على الأقل، صار النفط قاعدة تحتية للنظام السياسي والاجتماعي العربي، آلي الحد الذي يعطي مصداقية لتعبير مثل النظام السياسي الاجتماعي العربي الجديد[38]. ولاشك أن الفوائض المالية الكبيرة التي تحققت لمجموعة دول الخليج قد أعطت لها وزنا هائلا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية. بل ومن الممكن أن نقبل من المنظورين المنطقي والتجريبي الافتراض القائل بأن دول الخليج وعلى رأسها المملكة السعودية قد أمسكت منذ عام 1975 تقريبا بزمام الموازنات السياسية في النظام العربي. وحيث أن مجموعة دول الخليج كانت هي الثقل السياسي التقليدي وراء خط وفلسفة الاعتدال أو المحافظة وخاصة فيما يتعلق بالموقف العربي العام من الغرب ومن الولايات المتحدة على وجه الخصوص، فإن الارتفاع الكبير في وزنها في النظام العربي قد حجب إمكانية الانطلاق إلى الحد الأقصى في النضال العربي ضد الصهيونية والإمبريالية التي تدعمها.

ومع ذلك كله، فإن من الصعب للغاية من المنظورين المنطقي والتجريبي أن نقبل الزعم بأن التحول في موازين القوة لصالح مجموعة دول الخليج كان العامل الرئيسي وراء أزمة النظام العربي. ويمكننا أن نسوق البراهين التالية ضد هذا الزعم.

أولا: إن الثورة في عائدات النفط لم تفد دول الخليج فحسب، بل أفادت أيضا عددا من الدول العربية ذات التوجهات القومية الراديكالية وعلى رأسها العراق وليبيا والجزائر. صحيح أن الفوائض المالية كانت أكبر لدي مجموعة دول الخليج، غير أن ذلك كله كان يمكن موازنته بالطاقة الاستيعابية الأكبر لمجموعة الدول العربية الأخيرة، وكان من شأن تلك الحقيقة أن تحافظ على التوازنات العامة في النظام العربي، وان عند مستوى أعلى من القوة الإجمالية للعرب. والواقع أن ذلك هو ما حدث فعلا إلى حد ما. فمنذ منتصف السبعينيات أصبح النظام العربي يتسم بقدر واضح من انتشار القوة بين أطرافه، بعد أن كانت القوة مركزة في مصر وحدها، وبعدها في فئة قليلة العدد من الدول العربية. وإذا كانت مجموعة دول الخليج، وعلى رأسها السعودية قد حققت قدرا أكبر من النفوذ في مؤسسات النظام العربي، فقد كان الفضل في ذلك يعود أساسا إلى الالتزام الحقيقي الأكبر من جانب هذه الدول بالنظام العربي مأخوذا ككل، في الوقت الذي استخدمت فيه بعض الدول ذات التوجه الراديكالي قوتها الإضافية المكتسبة من الثورة النفطية في تمويل مشروعاتها السياسية الخاصة بصورة مستقلة عن مؤسسات النظام العربي.

ثانيا: إنه طوال العقدين الممتدين من عام 1976 حتى 1987 لم تتحلل دول الخليج من العقد السياسي الذي قام عليه النظام العربي بعد الهزيمة العسكرية على يد إسرائيل وقام هذا العقد أساسا على تقسيم للعمل بين دول المواجهة ودول الدعم. وقد صك هذا العقد في مؤتمر قمة الخرطوم عام 1967، وتجدد في مؤتمر قمة بغداد عام 1978. والواقع أن هذا التقسيم للعمل كان متناسبا مع المزايا النسبية للطرفين. ولم تكن إضافة القوة العسكرية لدول الخليج لمجموع القوة العسكرية لدول المواجهة ليضيف كثيرا في معادلات الموازين العسكرية بين العرب وإسرائيل. وفي المقابل، فإن الاختلال الكبير للتوازن بين العرب وإسرائيل يتفق مع الحالات التي

خرجت فيها إحدى دول المواجهة أو الدول العربية الأكثر ثقلا من النواحي الديموجرافية من موازين القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل، أو تصادمت مع بعضها في صراع مفتوح. فكانت أهم حالات الاختلال قد حدثت عندما انفردت مصر بعقد اتفاق للسلام مع إسرائيل عام 1978، وما كاد النظام العربي أن يسترد توازنه بعد هذا الاختلال الجسيم، حتى خرج العراق بدوره من الموازين العسكرية-السياسية بالصراع العربي-الإسرائيلي بإشعال الحرب التي صارت ممتدة مع إيران عام 1980. وكذا، فإنه منذ أن انفجرت الحرب الأهلية في لبنان عام 1976 قامت سوريا بإهدار قوتها في الساحة اللبنانية، ودفعها ذلك إلى تكرار الصدام العسكري مع القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد سهل ذلك الواقع نجاح إسرائيل في اجتياح لبنان عام 1982 وتمكنها مؤقتا من اقتلاع الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان. ومثلت الهزيمة العسكرية للجانب العربي في الحرب اللبنانية طعنة نجلاء للمعنويات العربية ربما لا تقل خطورة عن هزيمة 1967.

وإذا كانت السياسات والتصرفات المنفردة للدول العربية الأكثر ثقلا والمحيطة مباشرة بإسرائيل قد مثلت خروجا عن العقد السياسي العربي الذي تحدثنا عنه، فإن الجانب الأخطر من هذه السياسات قد تجسد في الصدامات والمنافسات السياسية فيما بينها، ويمكننا أن نعزو كافة الأزمات العربية مباشرة إلى هذه الصدامات والمنافسات بين الدول العربية الأكثر ثقلا، وقد كشفت دراسة علمية كمية حول الصراعات العربية-العربية أن تلك الصراعات فيما بين الدول العربية الراديكالية-وهي عموما تلك الأكثر ثقلا من النواحي الديموجرافية والعسكرية-كانت أكثر تكرارية عنها فيما بين هذه الدول ومجموعة دول الخليج أو الدول المحافظة والمعتدلة[39].

وطوال عقد الخمسينيات كان التنافس بين مصر والعراق هو المحور الحاكم للسياسة العربية. وكان هذا الصراع قد بلغ قمته عندما وقعت اتفاقية حلف بغداد في فبراير عام 1955، وإعلان الوحدة بين مصر وسوريا من ناحية، والأردن والعراق (الاتحاد الهاشمي) من ناحية أخرى عام 1958. وكان انفصال سوريا عن مصر عام 1961 بداية لتنافس ثلاثي بين مصر وسوريا والعراق، وهو تنافس لم ينقطع برغم تغير الحكومات نتيجة انقلابات عسكرية في كل من الدولتين الأخيرتين. وعلى الرغم من أن تفجر الصراع

المصري-السعودي حول اليمن قد أنهك النظام العربي إنهاكا شديدا، فإن المنافسة بين الدول الثلاث: مصر وسوريا والعراق كان هو المسئول عن انجراف دول الطوق إلى حرب يونيو 1967 دون استعدادات دفاعية كافية.

وعلى وجه العموم، يمكننا أن نلخص القانون الأساسي لتطور النظام العربي، من هذه الزاوية فيما يلي، أن المنافسات والصراعات السياسية بين الدول العربية الثلاث: مصر وسوريا والعراق، أو بين أي اثنتين منها، كان هو العامل المحدد لهبوط وصعود النظام العربي. ففي الفترات التي شهدت وفاقا بين الدول الثلاث، تحققت ظروف مناسبة لوفاق عربي عام، وكانت دول الخليج تميل عموما، بما فيها السعودية إلى اللحاق بالوفاق العربي العام. وفي الفترات التي شهدت صعودا خطيرا للمنافسة بين الدول الثلاث أو أي اثنتين منها، كان النظام العربي يميل عموما للتضعضع والتراجع. ومثلت هذه المنافسات الظروف المناسبة لقيام دول الخليج وخاصة السعودية بدور القابض على الموازنات العربية. والواقع أن هذا الدور كان يسمح ببقاء النظام العربي عند الحد الأدنى من التماسك ومنع انهياره كلية عندما كانت المنافسات بين الدول العربية الأكثر ثقلا تصل إلى درجة الخطر. وكان ذلك هو واقع الحال خاصة طوال فترة الأزمة الكبرى والأشد عمقا في تاريخ النظام العربي حتى انفجار أزمة الخليج. أي الفترة 1980-1987.

ثالثا: وامتدادا للملاحظة السابقة، فإنه يمكن القول بأن دول الخليج وعلى رأسها السعودية قد استثمرت قوتها المكتسبة ودورها كقابض للتوازنات العربية بصورة أقرب إلى الإيجابية، من منظور المصلحة العربية العامة، حسبما يمكن تفسير هذا المصطلح الأخير على ضوء مجموع الميراث السياسي لمؤسسات النظام العربي. فقد رفضت السعودية مع أكثرية دول الخليج معاهدة كامب ديفيد لأنها تم تكن مقبولة من جانب عموم الرأي العام العربي، خارج مصر، ولأنها تتعارض مع الميراث السياسي للنظام العربي.

وكانت موافقة السعودية ودول الخليج شرطا ضروريا لتمرير المواثيق الكبرى التي صدرت عن مؤتمر قمة عمان عام 1980، والتي يمكن اعتبارها أهم وثائق الإصلاح الدستوري في النظام العربي منذ توقيع ميثاق جامعة الدول العربية عام 1946. كما اتخذت السعودية مع دول خليجية أخرى موقفا إيجابيا ومبادرا من مشروع تعديل ميثاق الجامعة ومشروع بروتوكول

ضوابط العمل العربي المشترك، وهما وثيقتان تضمنتا تعميقا كيفيا لمستوى الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية. صحيح أنه لم يتم التصديق على هاتين الوثيقتين وأنه قد تم عمليا تجميد مؤسسات الجامعة العربية خلال الفترة 81 - 1987، إلا أنه كان يصعب تصور تطبيق وثائق الإصلاح هذه في فترة وصلت فيها المنافسة والصراع بين سوريا والعراق، وفيما بين العديد من الدول العربية الأخرى حد التهديد المتبادل، والدعم العسكري لإيران ضد العراق. وعلى ذلك، فقد قامت السعودية ودول الخليج بالدور الرئيسي في دبلوماسية المصالحات العربية التي تطلبت جهودا مستميتة منذ منتصف الثمانينيات حتى أمكن تحقيق أكبر قدر من هذه المصالحات في أعقاب مؤتمر قمة عمان في نوفمبر 1987.

المبحث الثالث: الدلالات البنائية لأزمة النظام العربي

ناقشنا في الفقرات السابقة مباشرة نظرية فرعية تسعى لفهم افتراضات نظرية أشمل، ومنطوق النظرية الأخيرة هو أن النظام العربي قد اشتمل على تناقض أو فجوة كبيرة بين مستوى الالتزامات المطلوب فيما بين أطرافه من أجل تحقيق أهدافه، وتحديدا تلك الخاصة بالأمن الإقليمي، من ناحية والمستوى الحقيقي للالتزامات المتبادلة فيما بين هذه الأطراف. والواقع أن هذه الفجوة قد بصمت تاريخ النظام العربي مأخوذا ككل، ولكنها لم تكن قائمة في كل الأوقات. وقد تم سد هذه الفجوة عندما توصلت الأطراف الرئيسية في النظام العربي إلى تراضي موضوعي وإجرائي حول أهداف النظام. ووضعت أهدافا محددة قابلة للتحقيق وتوفرت على الالتزام المتبادل بتعهدات قاطعة تستطيع القيام بها فعلا من خلال إبرام عقد سياسي عربي تضمن تقسيما عقلانيا للعمل فيما بينها. والنموذج المثالي لهذا التراضي الموضوعي يتمثل في صيغة مؤتمر قمة الخرطوم عام 1967. ويمكننا أن ننسب أفضل مستويات الأداء التي حققها النظام العربي في مجال الأمن الإقليمي وهو ما ظهر في حرب أكتوبر 1973 إلى هذا النموذج.

والواقع أن كلا من المدارس الثلاث السابقة يشير إلى جوانب حقيقية من أزمة النظام العربي. فقد كانت هناك فجوة كبيرة في عملية بناء الإجماع أو التراضي وخاصة في مجال الأمن الإقليمي/ القومي. كما كانت هناك

فجوة التزام بمعنى الفشل في التنفيذ الإجرائي لما تم الاتفاق بشأنه أصلا. كما أن النظام العربي قد أظهر فجوة ملموسة في الفعالية بمعنى، نقص الالتزام الحقيقي من جانب أطراف النظام بالمصالح الجماعية وقصور الاستثمار الحقيقي الجماعي عن المطلوب لتحقيق الأهداف، وتظهر الفترة 1980-1987 مزيجا معقدا من هذه الفجوات الثلاث.

فإلى جانب الخلافات الاستراتيجية حول الموقف من الصراع العربي-الإسرائيلي بين مجموعات ثلاث من الدول العربية: مصر ومعها كل من عمان والسودان في بعض الأوقات، وجبهة الصمود والتصدي، ودول الخليج، انشق النظام العربي حول الموقف من الحرب العراقية-الإيرانية بين مجموعتين من الدول العربية اتخذ كل منها موقف التأييد والدعم من أحد الطرفين المتحاربين. ومثل ذلك الخلاف أقصى درجات التهديد المتبادل التي وصل إليها النظام العربي منذ بدايته حتى نهاية الثمانينيات. وكذلك انشق النظام العربي حول الموقف من الحرب اللبنانية. ووصلت المنافسات إلى درجة الصراع الدموي الممتد بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن أعادت بنجاح أعدادا كبيرة من كوادرها العسكرية إلى لبنان، بدءا من عام 1985. كما انشق النظام العربي أيضا في الموقف من قضية الصحراء الغربية بالمغرب الأقصى. على أن الدم كان يراق في صراعات عربية أو داخل بلاد عربية خلال فترات مختلفة وخاصة في السودان 1983، واليمن الجنوبي 1986 وفيما بين اليمن الجنوبي والشمالي.. إلخ.

ونلاحظ أن هذه الخلافات المتفجرة قد نالت من تماسك كل التحالفات العربية التي تشكلت في النصف الثاني من السبعينيات. فانهارت جبهة الصمود والتصدي بسبب التناقضات الداخلية، وانهار التحالف الذي قرر تجميد عضوية مصر في الجامعة بسبب انفجار التنافس السوري-العراقي. وعلى الرغم من نشأة وتوطد مجلس التعاون الخليجي، إلا إن خلافات هامة استمرت حول فلسفته-وهو ما ظهر في العجز عن توقيع الاتفاقية الأمنية الموحدة طوال الثمانينيات-وحول الموقف من قضايا السياسة العربية، وخاصة الحرب العراقية - الإيرانية. كما كانت مجموعة دول المغرب العربي التي تأملت في لحظات مختلفة إمكانية بناء إطار سياسي جامع فيما بينها، في أقصى حالات التفريق وتضارب التحالفات وسرعة تكوينها وانهيارها. والواقع

أنه لم تكن هناك مجموعة واحدة من الدول العربية قادرة على صيانة الانسجام فيما بينها خلال الفترة 80 -1987 سوى مجموعة دول الخليج.

وفي السياق نفسه، فإن كافة التطورات الإيجابية التي وقعت خلال السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات وتضمنت مشروعا شبه متكامل لإصلاح وإحياء النظام العربي بتعميق الالتزامات المتبادلة فيه سرعان ما تجمدت بحكم عدم التصديق على وثائق حركة الإحياء هذه أو عدم تنفيذ القرارات التي اتخذتها مؤسسات النظام العربي بما في ذلك مؤتمرات القمة ودورات مجلس الجامعة العربية.

إن مستوى الالتزام المتبادل بين الدول العربية فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية كان يقصر كثيرا حتى عن مجرد تحقيق التوازن الاستراتيجي بين العرب جماعة وإسرائيل برغم أنه كان هناك ما يشبه الإجماع الدعائي حول هذه المسألة وهو ما اتضح بجلاء في وقوع نكبة إضافية للعرب بنجاح إسرائيل في الاجتياح العسكري للبنان دون مقاومة تذكر عام 1982، ولكي يزيد الطين بلة، فتحت العراق جبهة عسكرية دامية جديدة مع إيران، كما فتحت جبهات سياسية أو عسكرية مع جيران إقليميين آخرين، على رأسهم أثيوبيا. ومن الطبيعي أن النظام العربي الذي كان عاجزا بدرجة مؤسفة عن تجميع وتركيز الموارد اللازمة لمواجهة التهديد الإسرائيلي، لم يكن ليستطيع أن يتحمل مزيدا من الضغوط بفتح الباب أمام تهديدات جديدة. وكان من المنطقي أن يتضاعف إجهاده، وأن يتفسخ تقريبا خلال تلك الفترة المريرة من التاريخ العربي.

وإذا كانت كل هذه التفسيرات للأزمة العربية صحيحة بدرجات متفاوتة، فانه يتعين علينا أن نبحث عن الحلقة الرئيسية وكنه العملية التي قادت إلى تجمع كل هذه الجوانب من الأزمة في مركب متأزم واحد خلال تلك الفترة. إن الإجابة على هذا التساؤل تحتم بحثا أعمق عن أسباب هذه المظاهر كلها في التكوين الهيكلي للنظام الإقليمي العربي.

ومن المناسب هنا أن نتتبع الحلقة الأساسية في مركب الأزمات الذي أمسك بخناق النظام العربي من خلال تشخيص المرتكزات الهيكلية لهذا النظام، وهي المرتكزات التي تعبر عن وظائف أي نظام اجتماعي أو سياسي أو إقليمي.

ويقوم هذا التشخيص الهيكلي على مقولة أن أي نظام ينمو أو ينكمش

من خلال الشحن المتبادل-الإيجابي والسلبي بين وظائفه. وبالنسبة لأي نظام سياسي واجتماعي هناك أربع وظائف رئيسية وهي التكيف، والتكامل، والحماية أو الأمن الذاتي، وتحقيق الأهداف: وتظهر وظيفة تحقيق الأهداف باعتبارها حصيلة الوظائف الثلاثة السابقة والتعبير الشفاف والملخص عن حالة الشحن المتبادل فيما بينها: سلبا أو إيجابا[40].

ويمكننا استعراض الاختلالات الهيكلية التي اتسم بها النظام العربي، ربما منذ نشأته بالتعرض للمرتكزات الهيكلية لكل وظيفة من هذه الوظائف الأربع، في الفقرات التالية:

1- وظيفة التكيف (أو الافتقار إليها): وتتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي. ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام للتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات فيما بينهم وإنشاء ميكانيزم لحل هذه الصراعات بصورة منهجية. وما يحتم هذه الوظيفة هو الحاجة للتعامل الإيجابي مع البيئة الدولية المحيطة بالنظام وإدارة الاعتماد المتبادل بأفضل شروط ممكنة عمليا مع هذه البيئة وإدارة الصراعات التي قد تضمنتها التفاعلات مع هذه البيئة أو مع أطراف النظام الدولي بما يتفق مع الأهداف الجماعية للنظام الإقليمي، والقيم الأساسية التي ينطلق منها. وعلى النقيض، فإن الفشل في أداء هذه الوظيفة يؤدي بالنظام أما إلى التحجر والانكماش بسبب التهميش في النظام العالمي الأوسع، أو الصدام الدائم معه مما يهدر موارد النظام وأطرافه. والمرتكزات الهيكلية للأداء الناجح لهذه الوظيفة تتجسد في مدى السلطات الممنوحة لمؤسسات النظام والتي يتوقف عليها نجاح الإدارة العامة لعلاقته بالبيئة العالمية.

2- الوظيفة التكاملية: هي العملية التي يكون عبرها النظام خصائص كليته عن طريق مد شبكة، وإغناء وتدعيم، الصلات الداخلية بين أطرافه. وقد تتكون هذه الصلات على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وبحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد عامة تنبع من النظام في عموميته وكليته، أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام. والمقصود هنا هو الموارد بمعناها العام سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية. وفي سياق تلك العملية

تكتسب الممارسات السياسية هياكلا تنظيمية على نطاق النظام ككل. وعلى المدى البعيد جدا، أو إذا جرت العملية على النحو المثالي، ينتقل الولاء في النهاية من أطراف النظام إلى الكلية التي يعطيها النظام وجودا واقعيا في الممارسة العملية، بغض النظر عما إذا كان هذا الوجود دولة أو شكلا سياسيا ثابتا أو غير ذلك. وعلى العكس، فإن الفشل في أداء هذه الوظيفة يخلي «الكلية» التي يعنيها النظام من المحتوى والمغزى بالنسبة لأطراف النظام، وتظل الممارسات السياسية في حدود النطاق الذي تفرضه الهياكل السياسية الضيقة أو العملية.

وبالطبع، فإن الدافع لهذه الوظيفة يتمثل في قيم خاصة بالإقليم. وفي المقابل، فإن الأداء الناجح لهذه الوظيفة يؤدي إلى تدعيم وإغناء هذه القيم في الممارسة العملية بأن يدخل إليها الاعتبارات الديناميكية وبذلك يربط وظيفة التكامل بوظيفة التكيف. وعلى المدى الأطول، فإن بقاء النظام الإقليمي يتوقف على الخصائص التكاملية التي يكون قد اكتسبها مع أداء هذه الوظيفة أو فشل في ذلك. فالفشل في أداء هذه الوظيفة يسمح للبيئة الخارجية باختراق النظام وتكييف ممارسات أطرافه أو وحداته تبعا لمصالح خارجية، مما يؤدي في النهاية إلى انهيار، أو ضمور المغزى السياسي، لهذا النظام.

3- وظيفة الحماية والأمن بالنسبة للنظام الإقليمي هي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية الأوسع. وتفترض هذه الوظيفة أن النظام قد كون أصلا هويته المستقلة، حيث إن المقصود بالحماية هو مجموعة القيم الأساسية والخاصة بالإقليمية، وبحيث يتوحد الأمن الإقليمي الوطني-للدول أو أطراف النظام بالنسبة لجوانب معينة. ومن الممكن وربما يكون من الأرجح أن يتكون نظام إقليمي ما، في سياق مسعى عدد من الدول أو الأطراف التي تتمتع بقدر من التجانس والقربى الثقافية والجغرافية للدفاع عن واحدة منها. وعلى النقيض، فإن عزوف هذه الدول أو الأطراف عن الدفاع عن بعضها البعض إزاء تهديد خارجي داهم يفضى إلى مزيد من التباعد، أو لانهيار النظام فيما إذا كان قد تكون بإرادة قانونية صريحة فقط. وفي كل الأحوال فإن مبدأ الأمن الإقليمي هو الذي يجسد صفات أو وجود النظام الإقليمي، على الأقل على الصعيد السياسي. وإذا خلا أي «نظام» من هذه الوظيفة أو هذا المبدأ يتحول النظام إلى مجرد «جماعة

ثقافية» أو منطقة حضارية لا أكثر.

4- وظيفة تحقيق الأهداف: هي وظيفة تتوحد فيها أو تفترق الوحدات، أو الدول المكونة للنظام مع النظام نفسه. ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون على النطاق الإقليمي. ومن الممكن أن تنشأ توترات كبيرة من أطراف النظام بسبب حاجة كل منها لجدول أعمال مختلف أو لقائمة أولويات متباينة. وبالتالي فإن المرتكزات الهيكلية لهذه الوظيفة تتمثل في قدرة النظام: مؤسساته وقياداته على «التوفيق وبناء التراضي» بين كل أطرافه بحيث يرى كل طرف مصلحة مؤكدة له في الارتباط بهذا النظام. وهو لن يستمر في هذا الارتباط إلا إذا كانت بعض أهدافه على الأقل تتحقق أو تؤخذ في الاعتبار. ويتطلب ذلك بدوره إيجاد آليات لضمان توازن المصالح والأهداف وتكوين جدول أعمال وقائمة أولويات للنظام تحقق أقصى توافق ممكن بين أطرافه كلها.

وفي نفس الوقت، فإن هذه الوظيفة تتسم بالتراكمية الإيجابية والسلبية. بمعنى انه إذا اطرد فشل النظام في تحقيق التوافق والتوازن بين مصالح وأهداف أطرافه، كلما ازداد عجزه عن تحقيق هذه الأهداف في المستقبل ويتعمق اليأس والإحباط لدى هذه الأطراف، وتتعاظم دوافع الانصراف عن هذا النظام. وإذا كانت هذه الوظيفة هي المصب الطبيعي لكل الوظائف السابقة، فإنها أيضا تقوم بالشحن الإيجابي أو السلبي لها. فكلما تحسنت مؤشرات الأداء-مقاسة بالمدى الذي يتحقق فيه توازن المصالح والأهداف- كلما زادت فرص التكيف الإيجابي وتحقيق الحماية والأمن والاندماج. والعكس أيضا صحيح.

والواقع لدينا أربع مدارس في تشخيص وتفسير أزمة النظام العربي، كل منها يركز على أحد الوظائف السابقة أو الفشل في تحقيقها باعتبارها الحلقة الرئيسية في الأزمة. فالمدرسة التاريخية أو مدرسة الحوليات-لو جاز التعبير-تركز على الإحباط المتكرر للأهداف وميراث الفشل المتصل للنظام العربي. والمدرسة الماركسية وامتداداتها في مناهج الاقتصاد السياسي الراديكالي تنبه إلى أولوية الافتقار إلى بنية أساسية للتكامل الإقليمي واتصاف الهياكل الاقتصادية بالتجزؤ الداخلي والتبعية الخارجية للمراكز

الرأسمالية المتطورة. وتركز المدرسة القومية الرومانسية على الفشل في الدفاع عن الأمن الإقليمي والقومي والعجز أمام التهديدات الخارجية والتسليم أمام أهداف القوي الكبرى في العالم في تفتيت الأمة الواحدة إلى أقطار، وتفتيت النظام الإقليمي إلى دول متنافسة. وأخيرا، فإن المدرسة الوظيفية المؤسسية تشير إلى العجز عن أداء وظيفة التكيف والافتقار أصلا إلى المرتكزات الهيكلية لها في النظام العربي.

والواقع أنه إذا نظرنا إلى تاريخ النظام العربي مأخوذا ككل، لوجدنا أن أداءه، لوظيفة الأمن والحماية لم يكن سيئا كل الوقت. فرغم أن تحقيق استقلال الدول العربية لم يكن من بين الأهداف التي توخاها ميثاق الجامعة، فإن من الممكن أن ننسب له بعض الفضل في ذلك، كما نجح النظام العربي أيضا في تدعيم موقف مصر أثناء العدوان الثلاثي عام 1956. وكذلك مع أن نرى في حرب أكتوبر 1973 إنجازا لا بأس به للنظام العربي ككل[41]. وبغض النظر عن الرأي في طبيعة الحرب العراقية-الإيرانية ومدى مسئولية النظام العراقي في إشعالها، فقد كان للنظام العربي أيضا جانب كبير من الفضل في إنهائها وتدعيم الدفاعات العراقية عندما تحولت إيران من موقف الدفاع المشروع إلى موقف الهجوم غير المشروع[42]. وهذه المواقف الأخيرة لا تقارن بالأداء البائس في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982 مثلا.

إن هذا التفاوت في الأداء في مجال الأمن الإقليمي يعني أن ننسب لهذا العامل المسئولية الرئيسية أو الأولى في أزمة النظام العربي، على الرغم من الأهمية المحورية للفشل الإجمالي في الدفاع عن الأمن الإقليمي العربي، وتضعضعه المتزايد مع الوقت.

ومن الواضح أيضا أن أداء النظام للوظيفة التكاملية قد تفاوت عبر المراحل المختلفة من تطوره التاريخي، كما تباين هذا الأداء بين مجال وآخر للتكامل الإقليمي. إن المؤكد هو إن العالم العربي قد أصبح يشكل «جماعة ثقافية» لا فقط بمعنى الميراث الثقافي المشترك، وإنما بمعنى التدوير النشط للموارد الثقافية والإنتاج الثقافي والتحسين المطرد للتواصل الثقافي عموما. ولا نستطيع أن ننسب الفضل في ذلك إلى النظام العربي أو مؤسساته وحدهما، غير أننا نستطيع أن نلمس لها دورا إيجابيا لاشك فيه في ذلك المجال النوعي. أما في المجال الاقتصادي، فإن أداء الوظيفة التكاملية هو

أمر أشد صعوبة ولاشك إن تعثر التكامل الاقتصادي العربي هو أكثر جوانب الضعف وضوحا في النظام العربي. فوفقا لمنطق المدرسة الوظيفية كان يؤمل أن يكون التكامل الاقتصادي هو البداية الصحيحة، والتعويض اللازم عن نقص الأداء في مجال الأمن الإقليمي. لقد ثبت أن تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يكن أمرا ممكنا في ظروف غياب فلسفة عامة للعمل العربي المشترك ككل، وخاصة في مجال الأمن. ومع ذلك، فإن الحديث عن الفشل الكامل في أداء الوظيفة التكاملية في المجال الاقتصادي هو من قبيل المبالغة والتزيد. وربما تكون الصورة قاتمة بسبب الاعتماد على الإحصاءات الخاصة بالمجالات التقليدية للتكامل الاقتصادي، وخاصة التجارة البينية العربية. ولكن إذا أخذنا مجالات أخرى قد لا تكون الصورة بنفس الدرجة من القتامة. فعلى سبيل المثال تحققت درجات لا بأس بها من التكامل الاقتصادي عبر هجرة العمالة، والبنية الأساسية وتجارة الخدمات، بل وأيضا في المشروعات المشتركة. ونستطيع أن نؤكد على كل حال أن مجال الوظيفة التكاملية قد شهدت أقل مؤشرات الفشل. فهناك خمس منظمات عربية متخصصة تعمل تحت إشراف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهي تؤدي عملا وظيفيا هاما. وهناك عشرة اتحادات عربية قطاعية تعمل على تنسيق التعاون في ميادين مختلفة من الصناعة، وفي الإطار العام لهذه الاتحادات نشأت أكثر من خمس وعشرين شركة مشتركة. وفي القطاع الزراعي هناك ثلاث منظمات عربية متخصصة، وثماني شركات مشتركة. ونجد نفس الشيء في قطاعات النقل والمواصلات، وفي المجال الاجتماعي والعلمي، وقطاع المال والقطاع الفني والثقافي والإعلامي ومجالات الرياضة والشباب ومنظمات أخرى ذات طبيعة خاصة. وقد أحصت الدراسة الرائدة لجميل مطر وعلي الدين هلال نحو 117 منظمة واتحادا عربيا حتى عام 1979 فقط[43].

وفوق ذلك كله، فإنه ليس من المؤكد أن التكامل في الميدان الاقتصادي وحده كفيل في الحالة العربية بشحن فعال وإيجابي للوظائف الأخرى للنظام. ويكفي أن نشير إلى أن الحجة الرئيسية التي استخدمها أنصار المدخل الوظيفي دفاعا عنه هي«تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك». وكأن أقصى ما يرجى من هذا المجال هو أن يشكل ركنا آمنا من أركان السياسة

العربية بالابتعاد به عن الخلافات السياسية وليست أن يشكل رافعة للنهوض بالوظائف الأخرى وخاصة وظيفة الأمن والدفاع. وكذلك، فان الاعتماد الاقتصادي المتبادل لم يشكل حائلا دون تدهور العلاقات السياسية بين أطراف النظام العربي. بل وكانت بعض مجالات الاعتماد المتبادل تثير بحد ذاتها مشكلات سياسية. فعلى سبيل المثال نجد خلافات سياسية مصرية-عراقية متصاعدة في الفترة 88 -1990 بالرغم من وجود مئات الآلاف من العمال المصريين في العراق بل إن العمالة المصرية المهاجرة إلى العراق قد شكلت هي بحد ذاتها أحد المصادر الرئيسية للخلاف السياسي بين البلدين. وكثيرا ما أدى الخلاف السياسي إلى إهدار أشكال ممتازة من الاعتماد المتبادل. فمثلا أدى الخلاف بين سوريا والعراق حول الموقف من العدوان العسكري العراقي على إيران عام 1980 إلى قيام سوريا بوقف ضخ النفط عبر خط أنابيب النفط الممتد عبر أراضيها. بل إن الخصومة بين سوريا والعراق كانت وراء مقاطعة سوريا لأهم مؤتمرات القمة العربية من المنظور الاقتصادي وهو مؤتمر قمة عمان عام 1980. واتخذت الجزائر واليمن الجنوبي ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية نفس موقف المقاطعة، بالرغم مما كان ينتظر أن يعود من نفع عميم من قرارات هذا المؤتمر المتميز بوثائقه التاريخية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك. وقد لاحظت الأمانة العامة للجامعة العربية في مذكرة حول «تقييم قرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر» كيف تم إجهاض قرارات المؤتمر بسبب الخلافات السياسية وعدم الالتزام[44]. وما لم تشر إليه هذه المذكرة هو أن الحرب العراقية-الإيرانية قد استحوذت على الموارد التي كان يمكن تخصيصها للتعاون الاقتصادي-وفقا لقرارات مؤتمر قمة عمان. أي أن قيام العراق بشن هذه الحرب قد أجهض ذات القرارات التي كان هو-مع الأردن-المبادر باقتراحها على المؤتمر، وبدلا من أن تذهب هذه الموارد للدول العربية الفقيرة تبعا لما ذهب إليه عقد التنمية العربي الأول ومشروع أول خطة خمسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، فأنها أهدرت في تمويل حرب.. هي أكثر الحروب عقما في التاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط، قبل الغزو العراقي للكويت[45].

وهكذا يتضح ليس فقط أولوية السياسة في منطقتنا من العالم على

الاقتصاد، وأولوية العقلانية العامة والعقلانية السياسية على العقلانية الوظيفية، وإنما أيضا فشل المراهنة على التوافق الوظيفي في غياب التوافق السياسي.

وعلى العكس من التفاوت الواضح في أداء وظيفتي الأمن والتكامل، نجد أن النظام العربي قد اتسم طوال تاريخه بأداء بائس لوظيفة التكيف. بمعنى القدرة على البناء والتطوير المتواصل لمؤسسات قادرة على تحقيق توازن إيجابي بين النظام-أو العرب كجماعة سياسية دولية-والبيئة الدولية. ويتحد هذا المعنى مع القدرة على امتصاص عوامل التجديد والإبداع التي تفرز في البيئة الدولية وإشاعتها في جسد النظام العربي، وحجب عوامل التخلف والقصور التي تفرز في هذه البيئة ومنعها من الامتداد في جسد النظام العربي.

والواقع أن حجر الزاوية في أداء وظيفة التكيف يتمثل كما أشرنا من قبل-في عملية تمكين المؤسسات الجماعية للنظام من الاضطلاع بدور مستقل ومتنام في المجالات المختلفة: السياسية والاقتصادية والدفاعية-للحياة العربية.

ولم تكن ضرورة التكيف المؤسسي غائبة عن بال الساسة العرب. وقد ظلت تستقطب مبادرات لا تنقطع من جانب أطراف رئيسية مختلفة طوال تاريخ النظام العربي. وقدمت مشروعات كثيرة لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية. بل إن مشروعات محددة للإصلاح السياسي والدستوري للنظام العربي قد تمت صياغتها، وبدا لفترة أنها قد حصلت على موافقة أكثرية أطراف النظام العربي. فجاءت الموافقة على تعديل ميثاق الجامعة في مؤتمر القمة العرب السابع في الرباط عام 1974.

وكان من المفترض أن يعرض للتصديق عليه في مؤتمر القمة الثامن. وهو ما لم يحدث. وقرر مؤتمر القمة العربي العاشر بتونس عام 1979 الإسراع بتعديل ميثاق الجامعة في اتجاه تقوية العمل المشترك والعمل على إعادة بناء أجهزة الجامعة على أسس جديدة تكفل الفعالية والقدرة. وقرر مؤتمر القمة الثاني عشر بفاس-المغرب عام 1982 أن تتولى لجنة وزارية مشروع تعديل الميثاق والأنظمة الداخلية المتصلة به ورفع مشاريع التعديل إلى مؤتمر القمة الثالث عشر. وأنجزت الأمانة العامة مشروعا متكاملا بالفعل منذ عام 1980. ومع تكرار عرضه وتداوله بين لجان خبراء التطوير وخبراء الحكومات ودورات مجلس الجامعة.. إلخ. صدرت صيغة أخيرة عام 1987 فاقدة للكثير من قوة الإلزام والإلتزام التي تمتع بها المشروع الأصلي الذي اعد في فورة الحماس

لأحياء النظام العربي وإصلاح الجامعة في نهاية السبعينيات[46].، وعندما عرض هذا المشروع على مؤتمر القمة الاستثنائي في الدار البيضاء عام 1989 قرر بدوره إعادة عرضه من أجل التعديل، وبدأت دورة جديدة مماثلة للدورة السابقة من التعديل. وأصبح من المفهوم أن المشروع قد فقد الحماس الأولى له كلية.

ومثلما أهدرت فرصة قوة الدفع الكبيرة التي تحققت في مؤتمر قمة بغداد عام 1978 ومؤتمر قمة تونس عام 1979 دون أن تثمر أساسا جديدا للعمل العربي المشترك أو هيكلا دستوريا جديدا للنظام العربي، أهدرت قوه الدفع الناشئة عن المصالحات العربية في مؤتمر قمة الدار البيضاء، دون أن تعطي حتى مجرد مؤشرات عامة بخصوص اتجاه تطور النظام العربي، فعليا ودستوريا.

ومع ذلك، فإن ما نناقشه ليس هو الالتزام القانوني بميثاق جديد للجامعة من جانب الدول العربية، وإنما هو كيفية ضمان الوفاء بوظيفة التكيف عبر بناء مؤسسات فعالة تنتقل لها بعض وظائف السيادة بما يمكنها من العمل باستقلالية في النطاق العربي والاضطلاع بالمهام المباشرة المفوضة بها في عدة مجالات جوهرية. فالالتزام القانوني هنا لا يزيد عن تتويج لقرارات استراتيجية بعيدة المدى يبني حولها إجماع وطني في الدول العربية الرئيسية. أي أن الفشل في إعطاء ولو تصور والتزام أولى بشأن مستقبل النظام العربي-في مؤتمر قمة الدار البيضاء-كان يعني في الحقيقة اعترافا ضمنيا باستمرار انكماش الصلاحيات الحقيقية لهذا النظام واستمرار عدم الثقة به من جانب أطرافه الرئيسية.

إن المدلول الحقيقي والكامل لذلك يمكن اكتشافه فقط بالإشارة إلى التحولات العاصفة التي انتابت النظام الدولي منذ عام 1985. ذلك أن فشل الأطراف الرئيسية في النظام العربي على التوافق بشأن التطور المستقبلي لهذا النظام، وعلى ضرورات تمكينه من القيام بدور جوهري في الإدارة الجماعية لعلاقات العرب الدولية قد أدى إلى توسع هائل لفجوة التكيف بعدما عصفت التطورات المتلاحقة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات بأسس النظام الدولي الجديد. كان نظام دولي جديد يبزغ. وكان النظام العربي القديم ينكمش.

المبحث الرابع: أزمة النظام العربي وانفجار أزمة الخليج

هل كانت أزمة الخليج ثمرة لأزمة النظام العربي؟

يمكننا الإجابة عن هذا السؤال الهام بالنفي. فمن الناحية الظاهرية على الأقل قد نقول بعكس ما يوحى السؤال. أي أن الغزو العراقي للكويت جاء لكي يقطع عملية صحوة قومية بدأت منذ مؤتمر قمة عمان غير العادية في نوفمبر عام 1987. ويرصد التقرير الاستراتيجي العريض لعام 1987 أربعة مظاهر رئيسية لهذه الصحوة، وهي تحقيق قدر كبير من السيطرة على الصراعات الملتهبة في الوطن العربي، وتلطيف المنافسات والخصومات العربية-العربية، والاقتراب من وضع إطار معقول للتراضي بين الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بحل الصراع العربي-الإسرائيلي والحرب العراقية-الإيرانية، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية.[47].

فمع نهاية عام 1987 كان مستوى العنف في الوطن العربي قد انخفض كثيرا عن الأعوام السابقة التي شهدت تأجج أزمة النظام العربي. وقد تحقق ذلك في حالات الصراعات العربية-العربية أو الحروب الأهلية في الأقطار العربية التي. شهدت جهودا عربية جماعية ففي لبنان، تحركت السياسة السورية لتتولى مسئولية أمنية مباشرة في بيروت إلى جانب البقاع والسيطرة على الميليشيات الموالية لها تحت تأثير الرأي العام للدول العربية. وأدى ذلك إلى وقف حرب المخيمات التي سببت شعورا قوميا بالعار، وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في إطار المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في ذلك العام. ولم يفض ذلك إلى حل المسألة اللبنانية ولكنه أعاد هيكلة القوي العسكرية والسياسية في لبنان بصورة تمهد لهذا الحل، في الوقت الذي تحسنت فيه إمكانية السيطرة على حالة حرب الكل ضد الكل التي استعرت في لبنان خلال عامي 1985 و 1986. وفي المغرب الأقصى، أدت إعادة العلاقات بين الجزائر والمغرب إلى خلق مناخ مناسب للسيطرة على العنف المتولد عن الصراع حول مصير الصحراء الغربية. وتم ذلك في سياق الجهود الرامية لإحياء فكرة وحدة المغرب العربي الكبير. وقد عززت جهود الوساطة العربية وخاصة التي قامت بها السعودية من فرص الحل السلمي لقضية الصحراء المغربية. وفي هذا السياق صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناشدة المغرب

وجبهة البوليساريو بوقف إطلاق النار والسماح بتنظيم استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة بدون ضغوط إدارية أو عسكرية لتقرير مصير الإقليم. وساعدت هذه المبادرة على استرخاء واضح في علاقات دول المغرب العربي عموما، وبالتالي توفير الظروف المناسبة للبحث الجاد عن إطار مقبول للارتباط السياسي فيما بينها. وكذلك أمكن التغلب على عدد من الأزمات الطارئة التي كان من الممكن أن تفجر صراعات عنيفة في الإمارات، وفيما بين اليمن الشمالي والجنوبي.

وفي نفس الوقت شهد عام 1987 حركة قوية لتلطيف المنافسات فيما بين الدول العربية المتخاصمة والسيطرة عليها، بفضل جهود مستميتة للوساطة قام بها أقطاب للسياسة العربية ولجان تنقية الأجواء العربية وتحقق أفضل انجاز في هذا المجال في إقليم المغرب العربي الكبير، حيث تمت المصالحة بين ليبيا وتونس وإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما، كما تحققت قفزة نوعية في العلاقات بين الجزائر وليبيا في سياق مناقشة مشروع لاتحاد المغرب العربي في نفس الوقت أقدمت ليبيا خلال النصف الأول من عام 1987 على تعديل وموازنة موقفها من الحرب العراقية-الإيرانية، الأمر الذي أسفر عن مصالحة بين ليبيا والعراق. كما أن المصالحة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد الخصومة التي نجمت عن تجميد الأردن للاتفاق الأردني-الفلسطيني في أوائل عام 1986 كانت حدثا هاما على الصعيد العربي، وخاصة أنها تمت على نحو هادئ ومنهجي. ومن ناحية ثالثة، فقد شهد مؤتمر قمة عمان في نوفمبر صياغة معقولة للاقتراب من الوسط الذهبي للسياسة العربية سواء فيما يتصل بالحرب العراقية-الإيرانية أو الصراع العربي-الإسرائيلي. وكان أهم تطور فيما يتصل بالموضوع الأول هو التصريح بموقف عربي جماعي متشدد، وموافقة سوريا على هذا الموقف لأول مرة منذ نشوب الحرب[48]. وتمثل هذا الموقف في إدانة ورفض استمرار احتلال إيران للأراضي العراقية وإعلان التضامن الكامل مع العراق في دفاعه المشروع عن أرضه واستعداد الدول العربية لتنفيذ التزاماتها وفقا لمعاهدة الدفاع المشترك. أما فيما يتصل بالصراع العربي-الإسرائيلي فإن أهم التطورات لم تتمثل في إعلان موقف جديد، بقدر ما تمثل في حصر الانشقاق حول هذه المسألة، وخاصة بعد قبول سوريا لفكرة المؤتمر

الدولي كصيغة للتسوية السلمية للصراع. وكانت أهم الخطوات في هذا الاتجاه هو السماح بعودة العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية والتي كانت قد قطعت بموجب قرار مؤتمر بغداد عام 1978. وبذلك وضع أساس معقول لحل معضلة مؤلمة أسهمت كثيرا في تفاقم الأزمة العامة للنظام العربي وتعميق مناخ اليأس العام الذي حكم النفسية الجماعية للعرب منذ نهاية السبعينيات.

وفوق ذلك كله، فإن انبثاق الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر عام 1987 كان خاتمة رائعة لعملية تصحيح الأوضاع العربية، وخاصة في جانبها النفسي. إذ نفض عن العرب ذلك الشعور العميق بالإهانة والانسحاق أمام الغطرسة العسكرية والسياسية لإسرائيل. وبغض النظر عما إذا كانت الانتفاضة قد انفجرت بسبب اليأس من النظام العربي وتجاهل قمة عمان عام 1987 للقضية الفلسطينية أم لا، فإن ما حدث بالفعل هو أنها قد أعطت لهذا النظام دفعة من الأمل بل ومن إعادة الاعتبار[49].

وشهد عام 1988 استمرار لتلك العلامات للصحوة القومية. فعلى الرغم من استمرار مظاهر قاسية للحرب الأهلية في لبنان، وخاصة فيما بين الميليشيات الشيعية وفيما بين المنظمات الفلسطينية، فقد اطرد الانخفاض في مدى الحجم الإجمالي للعنف هناك، وتوقفت الأعمال العسكرية سيما في الصحراء الغربية بنهاية هذا العام وقبول جبهة البوليساريو (بتحفظات معينة) والمغرب خطة الأمم المتحدة لإحلال السلام. وتعزز الاتجاه العام نحو الاستقرار والسلام في العالم العربي حيث قلت أعمال الإرهاب (الإيرانية أو الموجهة من جانب إيران) ضد الدول العربية الخليجية. كما استقر الأمر على الحدود بين قطر والبحرين . وتم تطويق الخلاف والتصعيد العسكري بين دولتي اليمن باتفاق على سحب القوات فيما بينهما. وساهم في تعميق الشعور بالتحول نحو سلام عربي انتهاء الأعمال العسكرية بين العراق وإيران، وبين ليبيا وتشاد، والصومال وأثيوبيا.

كما استمرت عملية تلطيف المنافسات العربية وتحقيق المصالحات العربية بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بعد قطيعة دامت نحو اثنتي عشر عاما وتعززت العلاقات بسرعة واضحة بين ليبيا وتونس. وانكسرت إلى حد ما الخصومة بين سوريا وكل من مصر ومنظمة التحرير. وتطورت عملية بناء التراضي من خلال إطار سياسي معقول لتدعيم المقاومة

العربية لإسرائيل عبر الاتفاق على دعم الانتفاضة الفلسطينية، وهو الاتفاق الذي تحقق خلال مؤتمر القمة العربي الطارئ في الجزائر في يونيو الذي خصص تماما لهذا الأمر. وعادت علاقات مصر الدبلوماسية مع جميع الدول العربية باستثناء سوريا وليبيا ولبنان. وتدعم ذلك كله بأداء خارجي متميز ساعد عليه التنسيق الجماعي بين الدول العربية خلال ذلك العام، وهو ما ظهر في نجاح الدبلوماسية العربية في نقل مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مقر المنظمة في جنيف كرد فعل على رفض الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول للرئيس ياسر عرفات إليها وعدم تمكينه من حضور المناقشات بخصوص القضية الفلسطينية.[50].

وفي عام 1989، استمرت حركة المصالحات العربية بتحقيق المصالحة بين مصر وكل من سوريا وليبيا خلال مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء وعودة مصر لاحتلال مقعدها في الجامعة العربية. وقد كرست قمة الدار البيضاء في شهر مايو لمناقشة القضية اللبنانية. وأمكن بعد مناظرات صاخبة وضع قرارات معقولة لإنهاء الأزمة اللبنانية وهو ما تحقق من خلال اتفاقية الطائف. ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية الأخيرة في أكتوبر 1989 أبرز إنجازات النظام العربي ودليلا على أنه كان بسبيله إلى استرداد قوته التي فقدها خلال سنوات الأزمة الطويلة منذ نهاية عام 1980[51].

وقد بدا أن مناخ الوفاق العربي العام قد تعزز خلال النصف الأول من عام 1990 الذي شهد عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في مايو ببغداد، وأمكنه التوصل في قرارات متشددة حول طائفة من القضايا المتعلقة بعلاقات العرب الدولية وخاصة قضية الهجرة الموسعة لليهود السوفييت إلى إسرائيل والتهديدات الأمريكية والبريطانية الموجهة للعراق وليبيا. ورغم التوترات التي سادت العلاقات العربية العامة خلال النصف الأول من العام والتي برزت على نحو جلى في مؤتمر بغداد، فإن مجرد التمكن من إصدار قرارات وبيان ختامي بإجماع الدول العربية باستثناء سوريا-التي تغيبت عن حضور هذا المؤتمر-يمكن أن يعد دليلا على استمرار التحسن في أداء النظام العربي والأمل في خروجه من أزمته الطويلة. ومن هذه الزاوية، يمكننا أن نعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس من عام 1990- وبعد نحو شهرين من مؤتمر قمة بغداد-نوعا من الانقطاع المفاجئ أو الإجهاض المقصود

لعملية مطردة للصحوة القومية ولإحياء النظام الإقليمي العربي.

ومع ذلك، فإن هناك أيضا أساسا كافيا لتبرير النظرية القائلة بأن الغزو العراقي للكويت وانفجار أزمة الخليج كان ثمرة مرة لأزمة النظام العربي. فحركة اليقظة النسبية التي شهدها العالم العربي خلال الفترة منذ نهاية عام 1987 خففت من حدة المظاهر الخارجية لأزمة النظام، ولكنها لم تقض على أسبابها، ولم تستكمل بحيث تؤدي إلى وضع عادي ناهض. وقد اعتمدت هذه الحركة على وسائل غير عادية. فعقدت أربعة مؤتمرات غير عادية للقمة العربية، ولم يتم عقد مؤتمر القمة العادية الثالثة عشر التي كان مزمعا عقدها في الرياض منذ خريف عام 1983. أي أننا كنا لا نزال حتى قبيل الغزو العراقي للكويت في النطاق التاريخي لأزمة الثمانينيات ولم نتخطاها إلى وضع عادي جديد. ونتيجة لذلك تقلص بالفعل المستوى الأجمال للعنف في الوطن العربي، ولكن لم يمكن وضع حل جذري لأي من الصراعات العسكرية العربية-العربية، فاستمرت العمليات العسكرية في لبنان والسودان والصحراء الغربية. ولم تستكمل حركة المصالحات العربية بسبب الفشل في إنهاء الخصومة المنفلتة بين سوريا والعراق. وكانت هذه الخصومة تشكل المصدر الرئيسي للصراع والتوتر في المشرق العربي، ناهيك عن كونها أحد المصادر التاريخية للاضطراب والقلق في النظام العربي، منذ نشأته. وقد شهدت القمم العربية الأربع خلال السنوات 1987- 1990 النتائج السلبية لاستمرار الصراع بين الدولتين. كما أن الساحة اللبنانية قد ظلت ملتهبة بفضل حرب الوكالة التي قامت بها العراق ضد سوريا من خلال الميليشيات اليمينية والجنرال عون المتمرد على السلطة الشرعية، وهو ما منع تطبيق اتفاق الطائف لأكثر من عام كامل. ومثل الفشل في عقد المصالحة أو تخفيف المنافسة المدمرة بين سوريا والعراق السبب الرئيسي المباشر وراء العزوف عن عقد مؤتمر قمة الرياض. وفوق كل ذلك، اتسعت وتطورت الانتفاضة الفلسطينية في العامين الثاني والثالث. غير أن النتائج السياسية المنتظرة لها أو التي يأمل فيها النظام العربي لم تتحقق بسبب استمرار تعنت إسرائيل والولايات المتحدة.

والواقع أنه مع نهاية عام 1989 كان من الواضح أن قوة الدفع التي حصلت عليها حركة الصحوة القومية قد استنفدت تقريبا، دون أن تكون قد وصلت

بالنظام العربي إلى وضع جديد مستقر، على أساس من توافق حول فلسفة جديدة أو برامج عمل إجرائية محددة، أو حتى مجرد تدعيم شعور الرأي العام بالنهوض وتبعثرت قوة الدفع نحو الصحوة القومية في النهاية عبر مساعي بناء تجمعات إقليمية كانت الوظيفة الملموسة الوحيدة لها محاولة ضبط إيقاع الدول العربية الراديكالية أو على النقيض خلق الأمل لدى هذه الأخيرة في إمكان تحقيق مطالبها من داخل هياكل النظام العربي القائم.

وبسبب أن التجمعات الإقليمية الفرعية لم تكن مؤهلة لغرس حس بالاتجاه أو المهمة التاريخية أمام العرب، وبسبب وضع وثائق إحياء النظام العربي على الرف، أخذت روح اليأس تدب من جديد مع نهاية عام 1989 في أرجاء النظام العربي والرأي العام العربي على السواء. وكان العامل الرئيسي وراء انهيار الآمال في إحياء النظام هو التوسع الهائل في فجوة التكيف-كما شرحناها من قبل-بين العرب والنظام الدولي. فتحت تأثير التدهور السريع للقوة السوفيتية وتفسخ الاتحاد السوفيتي ذاته، بدأ النظام الدولي يتحول إلى الخضوع لهيمنة قطب واحد وهو الولايات المتحدة، والغرب عموما. وفي هذا السياق وبرغم تحسن أداء الدبلوماسية العربية، كانت مكانة العرب تتدهور بسرعة أشد في النظام الدولي. وتكاثرت المخاطر والتهديدات الناشئة عن هذا النظام. وأخذت هذه التهديدات تتكثف بقوة بالغة من خلال التهجير شبه القسري لليهود السوفيت إلى إسرائيل (بتواطؤ أمريكي-سوفيتي) وكذا بدأت حملات غربية منظمة للضغط على كل من ليبيا والعراق ومنظمة التحرير. ووصلت هذه الحملات إلى قمتها في النصف الأول من عام 1990. وأضاف ذلك مزيدا من الشعور باليأس والإحباط. كلما أضاف نوعا من عقدة الحصار لدى عدد من الأطراف في النظام العربي، مما عجل من اتجاههم نحو الانفضاض الفعلي عنه. واستنتجت هذه الأطراف وعلى رأسها العراق ومنظمة التحرير واليمن الجنوبي وليبيا، والجزائر إلى حد أقل أنه إذا لم يمكن إحداث تعديل جذري للنظام العربي يضعه على طريق التشدد مع الغرب والولايات المتحدة خاصة، فإن انهياره لن يكون خسارة كبيرة. وقاد هذا الاستنتاج إلى مناخ ملائم لمقامرة تاريخية خطيرة. وفي هذا السياق، برز فجأة الانشقاق القديم بين المتشددين والقائلين بالانتقال إلى الحد الأقصى من الروابط العربية، والمعتدلين والقائلين بالبدء من الحد الأدنى

والتدرج في تعميق الالتزامات المتبادلة، وأخذ المتشددون المبادرة بالهجوم في مؤتمر قمة بغداد في مايو 1990، وفي وقت لم يكن رصيدهم السياسي إيجابيا كثيرا من وجهة نظر الوضع العربي العام. وشهد هذا المؤتمر مواجهة ساخنة انتهت إلى ما بدا أنه إجماع على مواقف عربية متشددة، ولكنه كان في الواقع بداية الانشقاق الكبير الذي وقع مع الغزو العراقي للكويت.

وهكذا، فإن النظرية القائلة بأن الغزو العراقي للكويت كان استمرارا وثمرة مرة لأزمة النظام العربي قد يمكن تبريرها على المستوى الهيكلي من زاوية محددة. فالنظام العربي لم يستطع أن يتأقلم أو يتكيف بسرعة سلبيا وإيجابيا مع التحولات العاصفة في النظام الدولي خلال الفترة 1987- 1995، الأمر الذي أدى إلى تتابع سريع للنكسات والتهديدات دون أن يكون هذا النظام قد تمكن من اكتساب القدرة على التعامل الفعال معها. وقد سبب ذلك إجهادا مضاعفا للنظام العربي واستنفاد قوة الدفع نحو إحيائه. ولهذا السبب أيضا لم يكن هذا النظام يستطيع أن يضبط سلوك أطرافه الكبار. بل على النقيض، بدا هذا النظام مناسبا للانتقال إلى الهجوم المباغت من جانب الراديكاليين العرب الذي كانوا الأكثر تعرضا للضغوط الخارجية، وعلى رأسهم العراق.

غير أن ذلك التبرير على المستوى الهيكلي لا يجر تلقائيا إلى القول بأن هناك إمكانية لتبرير أية صلة عقلانية بين الغزو العراقي للكويت، وأزمة النظام العربي. ذلك أن هذا الغزو جاء كانقطاع سلوكي لحركة نحو الصحوة، مهما كان ضعفها وتشتتها، أكثر مما جاء امتدادا للمظاهر القاسية للأزمة العنيفة في عقد الثمانينيات. ومهما كان تأكيدنا على أن مؤتمر قمة بغداد في مايو 1990 قد شهد من علامات الصراع أكثر مما شهد من علامات التوافق الحقيقي، فإنه كانت هناك رغبة جماعية وخاصة من جانب المعتدلين في عدم إغلاق الباب أمام مطالب الراديكاليين. بل إن صدور قرارات هذا المؤتمر وبيانه الختامي بلغة متشددة جاءت منتزعة من خطاب الرئيس العراقي يعني أن المعتدلين العرب قد فضلوا التنازل عن وجهة نظرهم في القضايا المختلفة المثارة مقارنة باختيار الدخول إلى مرحلة جديدة من الأزمة العربية. وفي المقابل، فإن قرار الغزو العراقي للكويت قد جاء تعبيرا عن وضع اختيار معاكس. أي اختيار إدارة العلاقات العربية بأزمة قاتلة

بالمقارنة ببحث الإمكانيات المفتوحة والتدريجية لحل وسط عربي يكون أساسا لنهوض مؤسسي في مرحلة تالية.

وبتعبير آخر، فإن قرار الغزو العراقي للكويت لم ينطلق حتميا من اعتبارات موضوعية لأزمة كانت خارج قدرة الأطراف العربية، بما فيها العراق والراديكاليين العرب، على حلها بقدر ما كان تعبيرا عن اختيار تاريخي: اختيار بين الحصول على كل شيء، أو الانتحار والقتل الجماعي للنظام- العربي. ولقد تعرض النظام العربي لكامل آثار عقدة شمشون هذه خلال مرحلة أزمة الخليج. فهل يستطيع أن يخرج من نطاق هذه الآثار في المستقبل؟

خـــاتمـــة

يبدو أن النظام العربي قد ا تعرض منذ ولادته لدورات متعاقبة من النهوض والانكسار. وبعض هذه الدورات طويلة وبعضها الآخر قصير المدى. وقد تتخلل دورات تأزم قصيرة المدى ودورة نهوض طويلة نسبيا، والعكس صحيح أيضا، بمعني أن هناك فترات انتعاش قصيرة قد تتخلل دورة انكسار طويلة نسبيا. غير أنه حتى أثناء دورات النهوض طويلة المدي نسبيا، لم يستطع النظام العربي التغلب على أوجه القصور الكبري في أدائه. وبالتالي كان من السهل أن يدلف من جديد إلى دورات انكسار، ربما تبدأ بتصرف اخرق وغير مسئول لدولة واحدة، مثلما حدث مع قيام النظام الحاكم في العراق بتفجير الحرب العراقية-الإيرانية 1980.

إن وجود هذه الدورات بصورة تقريبية في تاريخ النظام العربي لا يعني أنها تتحول لقانون لحركته. فالدورة هي تصور افترضي أكثر منها واقع مادي. ومن الممكن أن تنتهي إحدى الدورات بانكسار كامل ونهائي للنظام العربي. ويدفعنا ذلك للبحث عن مصادر الاختلال البنائي في النظام العربي. وهنا نقترح أن فجوة التكيف مع البيئة الدولية المتغيرة كانت وراء الحلقات المفرغة للتأزم في النظام العربي. وحيث إننا ندخل مرحلة جديدة حاسمة من التطور العالمي منذ منتصف الثمانينيات، أنهار فيها نظام القطبية الثنائية وبرز تهديد حقيقي بالتحول إلى نظام القطبية الواحدة، فإن الشكوك تتزايد بشأن قدرة النظام العربي على التكيف، وبالتالي احتمال انكساره وانهياره. وقد تعمقت هذه الشكوك بسبب نقص تكيف النظام العربي خلال فترة

النصف الثاني من الثمانينيات. وجاءت أزمة الخليج الثانية لتسبب صدمة هائلة للوطن العربي. وكانت كل التوقعات ترجح أن النظام العربي الهش لن يحتمل هذه الصدمة. ولا زالت هذه الترجيحات قائمة برغم بقاء الجامعة العربية عل قيد الحياة من الناحية القانونية. ويصبح من الملائم أن نقوم بتقدير علمي لمستقبل النظام العربي في الظروف الجديدة التي أنتجتها أزمة الخليج على ضوء الاستنتاجات التي خرجنا بها من بحثنا عن جذور أزمة النظام قبل تفجر أزمة الخليج.

2 التداعيات المباشرة لأزمة الخليج على النظام العربي

مقدمة:

لم يكن الغزو العراقي للكويت، إذن، نتيجة حتمية لأزمة النظام العربي. وإنما كان نتيجة صنع اختيار تاريخي فرضته القيادة العراقية على ذاتها وعلى الوطن العربي ككل، بين تمكينها من انتزاع الكويت وضمه بالقوة والحصول على مركز القيادة غير المنازعة في الخليج والمشرق العربي عموما، أو دمار النظام العربي كلية. ولاشك أن هذا القرار أو الاختيار التاريخي قد قذف بالنظام العربي إلى أتون أشد الأزمات ضراوة ودمارا في تاريخه. ولكن هل تؤدي الأزمة بالضرورة إلى انهياره تماما؟

لقد أفاضت الأدبيات الصحفية والأكاديمية في بيان النتائج المباشرة لأزمة الخليج على النظام العربي، وخاصة في مرحلة إدارة الأزمة والحرب. وربما يكون الوقت قد حان-بعد نحو عام من تحرير الكويت -لفرز النتائج المؤقتة -مهما كانت مؤلمة-من تلك البعيدة المدى على النظام العربي.

وربما يكون من المناسب هنا أن نؤكد أن أزمة الخليج قد خلقت الظروف التي تجعل انهيار النظام

العربي أمرا مرجحا. على أننا إذا نظرنا إلى أزمة الخليج من منظور التفاعلات العالمية والإقليمية الأوسع لجاز لنا أن نستنتج أن هذا الانهيار ليس حتميا. وانه مع الاعتراف بقوة دفع العوامل والظروف الموضوعية التي أطلقتها أزمة الخليج، فإن البدائل المطروحة للنظام العربي قد لا تكون بالمرة أفضل منه، لا من وجهة نظر المصالح العربية الجماعية فحسب، وإنما من وجهة نظر المصالح القطرية، بما فيها المصالح القطرية للعراق والدول العربية في الخليج أيضا. ويطرح هذا الاستنتاج الأولي من جديد إمكانية صنع اختيارات تاريخية على درجة عالية من الصعوبة: أما بتصحيح الواقع السياسي الذي أثمر أزمة الخليج أو التسليم أمام ظهور نظم إقليمية بديلة للنظام العربي.

على أننا لكي نقدر قوة العوامل والظروف الموضوعية المؤثرة على صنع الاختيار التاريخي الذي نتحدث عنه لابد أن نبدأ بدراسة التداعيات طويلة المدى نسبيا لأزمة الخليج على النظام العربي. وربما تكون النتيجة الأولى الأكثر إيلاما للنفس العربية هي إلحاق دمار شامل وعميق ببلدين عربيين هما الكويت والعراق وتخريب البنية الأساسية والبيئة الطبيعية وإلحاق الضرر بالموروث الحضاري لكليهما. وبالطبع فانه لن يمكن بحال تعويض ما حدث من إزهاق لأرواح مئات الآلاف وإصابة وإعاقة مئات آلاف أخرى، بسبب المغامرة المروعة التي قام بها النظام العراقي. غير أننا نستطيع أن نثق ابتداء في أن الشعوب التي شيدت الهياكل الأساسية والمنتجة في البلدين قادرة على إعادة بنائها، ربما بتضحيات أشد كان يمكن بذلها لتعلية البناء. فمهما كانت الآلام والخسارة، فإن الدمار المادي هو أمر قابل للتعويض.

غير أن ما قد لا يكون من السهل تعويضه هو هوية النظام العربي، والترجمة المادية لهذا النظام أو «الرابطة العربية» ذاتها. وهنا لابد أن نؤكد بادئ ذي بدء على أن أزمة الخليج لا تقبل التشخيص في الإطار الفكري والنظري الذي عرضنا له في الفصل الأول لدى تشخيص أزمة النظام العربي.

فقد قام تحليلنا في الفصل الأول على أن النظام العربي كان قبل أزمة الخليج متأزما، بمعنى تعدد اختلالات هذا النظام. أما ما نتعرض له بعد أزمة الخليج فهو واقع جديد يتعلق بمصير النظام أي استمراره أو انهياره كلية. كما ميزنا في سياق الفصل الأول بين مظاهر الأزمة وقاعدتها البنائية. وفيما يتعلق بظاهريات الأزمة أعدناها إلى ثلاث فجوات رئيسية ظهرت

متزامنة خلال الفترة 81- 1987 على نحو خاص ومركب وهي فجوة التراضي، وفجوة الالتزام وفجوة الفعالية.

والواقع أن أزمة الخليج ليست تعبيرا عن هذه الفجوات. لقد أدت هذه الأزمة إلى انشطار النظام العربي بين معسكرين «متوازيين» نسبيا. على أن هذا الانشطار لم يقع بسبب خلافات نشأت عن اجتهادات متباينة أو حتى متعارضة من المواقف العديدة والصعبة التي مر بها النظام العربي، وإنما وقع بسبب ما رأته دول عربية عديدة تهديدا لذات وجودها وكينونتها كدول مستقلة ومتساوية في السيادة مع بقية الدول العربية. وبالتالي فإن هذه الأزمة لم تكن تقبل بطبيعتها حلولا وسط إجرائية وإنما حسما مبدئيا. ومن هنا، فإن انشطار النظام العربي قد تضمن تضادا كاملا تقريبا في الموقف من الظروف التي اعتبرتها الدول العربية في الخليج حاسمة لبقائها واستقلالها.

وبسبب هذا الانقسام الجديد بالمقارنة بالنمط السائد والتقليدي من الانقسامات العربية أصيب النظام العربي بالشلل الكامل تقريبا في أعقاب مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة في 9- 10 أكتوبر. وانتقلت إدارة هذه الأزمة تماما للنظام الدولي[1]. وقد يمكن تحليل هذا الشلل بالإحالة إلى مفهوم «فجوة التنفيذ» إذ أن أطرافا عديدة في النظام العربي قد عزفت عن تنفيذ التزاماتها القانونية تبعا لميثاق جامعة الدول العربية ولمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي فيما بين دول الجامعة. غير أن «حالة عدم التنفيذ» هنا لم تكن بشأن أمور اجتهادية أو طارئة أو يمكن تعويضها، وإنما بشأن ما رأته دول عربية عديدة أمرا متعلقا بذات وجودها كدول مستقلة. وقد كان من طبيعة هذا الفشل في تحمل النتائج القانونية والمبدئية للعضوية في الجامعة العربية من جانب دول عربية عديدة أن أظهر النظام العربي عجزا تاما عن العمل بفعالية لحل أزمة الخليج. على أن المشكلة هنا أيضا ليست فجوة فعالية بالمعنى النمطي لهذا التعبير، وإنما نفيا لذات المرتكزات السياسية والقانونية والمبدئية للنظام العربي كما هي متضمنة في ميثاق الجامعة والوثائق الدستورية الأخرى للنظام العربي.

لقد انطوى الغزو العراقي للكويت على ملامح ثورة كاملة على النظام العربي بهدف تغييره قسريا. ومن الطبيعي أن تؤدي الهزيمة العسكرية لهذه «الثورة» إلى تشكل واقع سياسي جديد، يصعب استيعابه في نفس

الإطار المؤسسي للنظام القديم. غير أن أحد الحقائق الهامة لفترة ما بعد الغزو هو أنه لم يتم لا التخلي عن هذا الإطار ولا تغييره سلبا أو إيجابا. ويصبح التنبؤ بمستقبل النظام العربي مرهونا بتأمل العلاقة المرجحة بين الواقع السياسي الذي أفرزته الحرب في الخليج من ناحية، والإطار المؤسسي الراهن للنظام العربي.

ولا شك أن المدخل الأساسي لتشخيص الواقع السياسي الذي نجم عن الغزو العراقي للكويت، وحرب الخليج يتصل بنمط توزيع القوة واستخدامها في ميدان العلاقات العربية-العربية. إن بعض جوانب هذا الواقع تفضي إلى تآكل قاعدة النظام العربي، على حين أن بعضها الآخر لم يحسم بعد. ونقصد بهذه الأخيرة الجوانب المتعلقة بوضع مبادئ جديدة تحكم استخدام القوة فيما بين الدول العربية وفي علاقاتها الخارجية الجماعية والفردية.

وفي الوقت نفسه، فإن الضغوط نحو تآكل النظام العربي تتحدد جزئيا في سياق التحولات الدولية والإقليمية الأوسع. وعلى وجه التحديد، فإن هذه الضغوط تعمل متزامنة مع بوادر تبلور نظام عالمي جديد. ويصعب تصور أن يعمل هذا النظام الأخير بدون أطر مؤسسية لنظم إقليمية مدعمة ومتناسبة معه في مختلف الأقاليم السياسية للعالم. وهناك اتجاه قوي للضغط في اتجاه تأسيس نظام شرق أوسطي بديل للنظام العربي. وبالتالي، فإن المغزى السياسي والمؤسسي لهذه الضغوط يتقوم في تصعيد المنافسة بين النظام الإقليمي العربي والنظم البديلة المحتملة في منطقة جغرافية-سياسية واسعة تشمل الإقليم العربي.

وتحسم هذه المنافسة عوامل تتسم بقدر كبير من الديمومة والاطراد ومعطاه في تاريخ وجغرافيا هذه المنطقة الممتدة والمتواصلة جغرافيا مع الوطن العربي، وكذا عوامل متغيرة تتصل بالجاذبية النسبية لمختلف الترتيبات السياسية الحقيقية من حيث قدرتها على التعامل مع المشكلات الكبرى التي تواجه العلاقات الإقليمية المعقدة، وخاصة مشكلات الأمن الإقليمي. وهنا تبرز مشكلة أمن الخليج باعتبارها أبرز هذه المشكلات الأخيرة. وفي نفس الوقت، فإن مشكلة «حل» الصراع العربي-الإسرائيلي تبرز الآن وفي المستقبل المباشر باعتبارها أكثر العوامل تأثيرا على حسم الاختيار بين بدائل التنظيم السياسي الإقليمي في المنطقة. وفي سياق ذلك كله، قد

تظهر فرصة لصنع اختيار تاريخي من جانب الأطراف الرئيسية المؤثرة على مسار الترتيبات السياسية الإقليمية. ويحدث ذلك عندما تتوازن الضغوط الناشئة عن الظروف الموضوعية الدولية والإقليمية بحيث لا يظهر ترتيب بعينه بأفضلية أو أرجحية واضحة على ما عداه من وجهة نظر المصالح المادية الكبرى. وبالتالي تصبح للعوامل النفسية والأخلاقية والروحية، وللعوامل المتصلة بالبصيرة، أو الحكمة الخاصة بالقيادات السياسية دور جوهري في صنع هذا الاختيار، وفي تقديرنا أنه لن يمكننا فهم مجمل تداعيات أزمة الخليج على النظام العربي بدون التعرض لكل هذه الجوانب. وبالتالي سوف نتناول بالمناقشة المحددات النظرية والعملية الكبرى للقضايا التالية: التحولات التي أحدثتها أزمة الخليج في هيكل التفاعلات الإقليمية، مشكلة أمن الخليج والبدائل المتعارضة لضمانه، وتطور الشخصية العربية الخليجية المميزة وما قد ينشأ عنها من تفضيلات إقليمية جديدة. وبناء على هذه المحددات، سوف نعرض لبدائل النظام الإقليمي العربي، ونقارن فيما بينها من منظور المصالح المادية والشروط الموضوعية، وننتهي بإشارة سريعة لعملية صنع الاختيار فيما بين هذه البدائل.

المبحث الأول: أزمة الخليج والتحول في أنماط التفاعل في النظام العربي

تختلف أنماط التفاعل الإقليمية تبعا لمتغير القوة وفقا لبعدين رئيسيين: درجة تركز (أو انتشار) القوة من ناحية، وطبيعة استخدامها في التفاعلات بين دول الإقليم. فعلي البعد الأول يمكننا أن نميز بين حالتين واسعتين. الحالة الأولى تشهد تركزا عاليا لموارد القوة في الإقليم في دولة واحدة أو عدد محدود من الدول. أما الحالة الثانية فتتسم بانتشار القوة[2]. أما على البعد الثاني فنستطيع التمييز بين الاستخدام المتكافل للقوة من ناحية، والاستخدام التنافسي لها من ناحية أخرى. وبذلك يمكننا تصنيف التفاعلات الإقليمية إلى أربعة أنماط رئيسية. كما يوضح الشكل التالي.

ويمكننا بذلك التمييز بين أربع هياكل أساسية للنظم الإقليمية، وهي:

أ- نظم إقليمية تتسم بهيكل قيادي، بمعنى تركز القوة ومواردها في دولة أو عدد محدود من الدول، مع استخدامها بصورة تكافلية لتحقيق أهداف مشتركة.

درجة تركز القوة

	مرتفعة	منخفضة
تكافلية	نمط قيادة	نمط مشاركة
غير تكافلية	نمط تهديد	نمط تنافس

طبيعية علاقات القوة

ب - نظم إقليمية تتسم بهيكل تفاعل يقوم على المشاركة، حيث تنتشر القوة فيما بين عدد كبير نسبيا من أطراف هذه النظم: أي يقوم فيما بينها توازن قوي. ولكن هذه النظم تتسم بتطور أسس قانونية وعلاقات سياسية وعرفية تقوم عل التعاون فيما بينها لتحقيق أهداف مشتركة.

جـ - نظم إقليمية تتسم بهيكل تفاعل يتسم بتوازن وانتشار القوة فيما بين أطرافها ولكن كل من القوى الكبرى في الإقليم تسعى لتحقيق أهداف متعارضة وربما على حساب.بعضها البعض. غير أن التوازن النسبي فيما بين القوي الإقليمية يضمن على المدى المباشر تطور تفاهم على عدم الاستخدام العنيف للقوة فيما بينها بما يؤدي إلى تهديد أو وجود بعضها البعض.

د - ونظم إقليمية تقوم على علاقة تهديد يسمح بها تركز القوة في الإقليم في دولة واحدة أو عدد محدود من الدول المتحالفة فيما بينها ضد الدول الأصغر، مع وجود دوافع لهذا الاستخدام بسبب عدم تطور أعراف أو قواعد تجعل للتكافل فيما بينها جاذبية أكبر من الدوافع الأنانية للدول الأكبر أو الأقوى.

ويشتمل كل من هذه الأنماط على مرتكزات ودوافع تلقائية تؤدي إما إلى تعميق نفس النمط أو إلى تغييره إلى نمط آخر. غير أن النمط التهديدي ينفرد بأنه يحتوي على دافع تلقائي نحو تحلل أو انهيار الرابطة الإقليمية بسبب الميل الطبيعي للدول الصغرى المعرضة للتهديد نحو توسيع نطاق تفاعلاتها الدولية والإقليمية بالامتداد خارج نطاق الإقليم الذي يحصرها

في علاقة ابتزاز أو تهديد بحثا عن نطاق يتسم بتوازن استراتيجي بين القوي الكبرى، أي أنها تميل لتفضيل النطاق الإقليمي الذي يتسم بالتوازن والتحرر من ذلك النطاق الذي يتسم بتركز القوة والاستخدام القسري لها[3].

والمقولة الرئيسية التي قد تشرح لنا الجوانب الديناميكية للنظام العربي هي أن هذا النظام قد تدهور تاريخيا بين مرحلة وأخرى من نمط يقوم على تفاعلات القيادة، إلى نمط يقوم على تفاعلات المشاركة ثم إلى نمط تفاعل تنافسي، وأنه مع أزمة الخليج قد انتقل فجأة إلى نمط تهديدي. ومع ذلك، فإن هناك فرصة بسبب تداعيات أزمة الخليج ذاتها لتجاوز هذا الطابع التهديدي لنمط التفاعل الإقليمي العربي. غير أن عوامل أخرى قد تحسم إما عودته لنمط تنافس أو انتقاله الجذري إلى نمط يقوم على المشاركة.

ويفترض هذا التحليل أن النظام الإقليمي العربي قد انتقل قبل اندلاع أزمة الخليج من نمط تفاعلي قيادي إلى المشاركة ومنها إلى التفاعلات التنافسية، عبر ثلاثة مراحل متعاقبة ومتداخلة إلى حد ما. ولا يمنع هذا التقسيم إلى مراحل عريضة أنه كان في كل نمط بعض العوامل الكامنة الخاصة بأنماط أخرى.

ويمكن القول إن نمط التفاعل القائم على قيادة مصرية واضحة ومستقرة إلى حد ما للنظام العربي قد شغل مرحلة طويلة امتدت منذ بداية النظام العربي عام 1945 حتى الهزيمة القومية عام 1967. ويستند هذا الحكم على تقدير موضوعي لأداء مصر من زاوية البعدين المحددين لأنماط التفاعل الإقليمية.

فمن زاوية التوزيع النسبي لموارد القوة كانت مصر في طليعة الدول العربية من حيث حزمة هذه الموارد بمسافة كبيرة تفصلها عن بقية الدول العربية. وبالرغم من أن أداء مصر في مجال الاستخدام المتكافل للقوة كان أقل، إلا أنها كانت على وجه العموم راغبة وقادرة على أداء وظائف القيادة. فحتى عام 1967 كانت مصر تضع عمليا جدول أعمال النظام العربي أو القسط الأعظم منه. ويظهر ذلك واضحا في قرارات مجلس الجامعة العربية. كما أن مصر كانت وراء المبادرات الكبرى الخاصة بالقواعد المبدئية والتأسيسية التي يحال إليها لحسم الخلافات حول القضايا الهامة للنظام. وفي نفس الوقت، فإن تأمل مجرى المفاوضات وطبيعة القرارات التي صدرت عن مؤسسات النظام

وخاصة الجامعة العربية يؤكد أنها كانت راغبة في التوصل إلى حلول وسط من أجل تحقيق أكبر درجة ممكنة من الإجماع أو التراضي. ويصدق ذلك بدرجة أكبر على المجال الاقتصادي والوطني للعمل العربي المشترك. ولكنه يصدق أيضا على العديد من قضايا الأمن الإقليمي العربي[4].

وقد تورطت مصر في تفاعلات صراعية مع عدد من الدولي العربية خلال تلك الفترة الممتدة (الأردن 1950، السودان 1955، الأردن والعراق 55-1958، العراق 61 -1963، سوريا 1961، السعودية 62 -1967). هذا وان كان معظم هذه التفاعلات مرتبطا بموقف عام وليس بمصالح مصرية مباشرة. أن النفوذ المادي والمعنوي لمصر في النظام العربي لم يمر خلال هذه الفترة الممتدة دون تحد أو منافسة من جانب بعض الدول العربية الأخرى.

غير أنه في ذلك كله، لم تعمد مصر إلى استخدام قوتها على نحو قسري إلا على سبيل الاستثناء، وعلى نحو غير مباشر. ولم يتعرض للتغيير الجذري المبدأ العام الذي حرصت مصر خلال هذه الفترة على احترامه بصورة إجمالية وهو عدم الاستخدام القسري للقوة في ميدان علاقاتها العربية، وأولوية التكافل والحل الوسط لصالح المصالح العربية العامة على الانفراد والجمود في مجال العمل العربي المشترك. وربما تكون دعوة مصر لعقد مؤتمر القمة العرب الأول في يناير عام 1964 والثاني في سبتمبر من العام نفسه، في ظل تنافس مصري-سعودي شديد، دليلا واضحا عل المبادئ التي أشرنا إليها. كما أن تضامن مصر السياسي والعسكري مع سوريا ضد التهديدات العسكرية الإسرائيلية لها خلال عامي 1966- 1967 في الوقت الذي كانت فيه أوضاعها العسكرية والاقتصادية متدهورة بالدرجة التي أدت الى هزيمة 1967، هو أيضا دليل بارز على استثمار مصر التكافلي لنفوذها واستعدادها للتضحية لصالح ما اعتبرته آنذاك مصالح عربية عليا[5].

والواقع أن هذا الحكم العام بأن نمط التفاعلات العربية خلال الفترة 45 -1967 يتفق مع ما أسميناه بنمط القيادة هو حكم يقبل بعض القيود، وهامشا من الاستثناء. فقد شهدت الفترة 62- 1967 مناخا عاما من المنافسة والخصومة بين عدد من الدول العربية. وقد صارت تلك الفترة تعبيرا كلاسيكيا عما يسمى بالحرب الباردة في تاريخ النظام العربي. وتبلور خلال تلك الفترة أيضا صراع أيديولوجي بين مجموعتين من الدول العربية:

الراديكالية والمحافظة. ووصل هذا الصراع إلى حد الاصطدام العسكري غير المباشر في اليمن، حيث ناصر كل منهما أحد طرفي الحرب الأهلية هناك خلال هذه الفترة. وتكشف حقيقة أن تسوية الوضع في اليمن، قد استقرت نسبيا في أعقاب مؤتمر قمة الخرطوم عام 1967 بعد حل وسط تفاوضي بين مصر والسعودية أن مصر لم تكن قادرة على فرض وجهة نظرها في القضايا العربية المتفجرة لو ووجهت بمعارضة شديدة من جانب أطراف أخرى هامة في النظام العربي. وبتعبير آخر، فإن قيادة مصر للنظام العربي كانت واضحة ولكنها لم تكن غير مقيدة أو غير منازعة.

وتعني هذه الحقائق كلها إنه يمكن النظر إلى الفترة 1962- 1967 كتجسيد لنمط تفاعل إقليمي تنافسي. وتصدق هذه النظرة بصفة خاصة في إطار نظرة أشمل لتاريخ النظام العري باعتباره مقسما إلى دورات من الصعود والهبوط أو النهوض والانكسار يعقب بعضها بعضا. على أن تلك الفترة لم تشهد اضمحلالا لدور مصر القيادي في النظام العربي بالمعنى الواسع والمؤسسي للكلمة، وخاصة أن مصر كانت تتمتع بشعبية واسعة حتى في الأقطار العربية التي قامت حكوماتها بدور منافس لمصر. وربما أمكننا أن نحل هذا التعارض إذا نظرنا إلى الفترة المشار إليها كنوع من التداخل بين نمطي التفاعل القائم على القيادة والتفاعل القائم على التنافس، أو باعتبارها دورة تنافسية قصيرة في سياق دورة قيادة طويلة للتفاعلات العربية شغلت المرحلة كلها من عام 1945 حتى عام 1967. وتبرز أهمية هذا التحديد للمسألة من أن المرحلة الثانية من التطور التاريخي للنظام العربي قد شهدت نمطا للتفاعل بين الدول العربية يقوم على المشاركة. وقد تحقق ذلك كنوع من الانقطاع مع علاقات التنافس التي سادت خلال الفترة 62-1967. فمع الهزيمة القومية العامة في يونيو 1967 تدهورت المكانة المعنوية لمصر في النظام العربي. وفي نفس الوقت، تعاظمت حاجات مصر المالية بسبب الأعباء الكبيرة لإعادة بناء الجيش المصري. وكان وضع مصر الاقتصادي قد شهد جمودا وركودا واضحا مع نهاية الخطة الخمسية الأولى عام 1965، الأمر الذي فاقم من الانكماش النسبي للقوة المصرية. وأدركت القيادة المصرية ذاتها هذه الحقيقة بوضوح. وكان المدخل الطبيعي الذي رأته ضروريا هو بث الشعور بالاتجاه والمهمة لدى النظام الرسمي

العربي والرأي العام العربي على السواء من خلال طرح شعار «إزالة آثار العدوان». وتطلب تحقيق هذه المهمة إحياء التضامن العربي من خلال المشاركة وليس الانفراد بالقيادة. وارتبط بذلك بداية نمو الثروة النفطية العربية وتعاظم قوة دول الخليج. وفي الوقت نفسه بدأ تجاه للاستقرار السياسي النسبي في كل من سوريا والعراق ونمو قدراتهما العسكرية. كما شهدت الفترة التي أعقبت هزيمة 1967 اهتماما أقوى من جانب دول المغرب العربي الكبير بالسياسة العربية عموما وبالأوضاع السياسية في المشرق. وبذلك اكتملت الشروط الضرورية للعملية التاريخية لانتشار موارد القوة المادية والمعنوية في العالم العربي، وأصبح هناك قدر واضح من التوازن فيما بين الدول العربية. وفي سياق هذه العملية التاريخية، ظهر تحالف ثلاثي بين مصر وسوريا والمملكة السعودية، وقام بدور المحرك الرئيسي للنظام العربي، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع مع إسرائيل. ولم يكن هذا التحالف الثلاثي خاليا من التناقضات. بل أن هذه التناقضات قد أدت إلى انفضاض مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط وعدم إكماله لأعماله بسبب انسحاب الرئيس عبد الناصر من المؤتمر إعلانا لغضبه مما رآه تقاعسا. عن تدعيم مصر وسوريا ومنظمة التحرير من جانب السعودية تحديدا. وتطلب الأمر تسوية دورية لهذه التناقضات عبر عملية اتصال وتفاوض معقدة. ومع ذلك، فقد أمكن خلال هذه المرحلة التغلب على هذه التناقضات، والمحافظة على التحالف الثلاثي. بل وتدعيمه، وقاد هذا التحالف النظام العربي برمته خلال حرب أكتوبر عام 1973. وظهرت قدرة هذا التحالف الثلاثي على حل التناقضات الداخلية فيما بين أطرافه من تمكنه من التغلب على أزمات كان يمكن أن تهز النظام العربي كله هزا عنيفا وخاصة الأزمة التي نشأت بين مصر وسوريا بعد اتفاقية فصل القوات الثاني على الجبهة المصرية مع إسرائيل عام 1975 وأزمة التدخل السوري في لبنان عام 1976. وكان للسعودية دور جوهري في موازنة العلاقات المتوترة بين مصر وسوريا خلال الفترة 75 -1977 والمحافظة على وحدة التحالف الثلاثي شكليا على الأقل وهو الأمر الذي وضح بجلاء في مؤتمر قمة الرياض المصغرة عام 1976 والتي أضفت شرعية عربية على التدخل السوري في لبنان. ويمكننا أن نعتبر عام 1977 نهاية عملية لهذه المرحلة

التي سادتها تفاعلات تقوم على المشاركة بسبب انفراد الرئيس المصري باتخاذ أخطر قرار فيما يتصل بإدارة الصراع العربي-الإسرائيلي، وهو قرار زيارة القدس بحثا عن حل سلمي لهذا الصراع بالرغم من المعارضة الصريحة للرئيس السوري ومعظم القادة العرب الآخرين. وتعتبر قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب في مارس عام 1979، وبعد توقيع المعاهدة المصرية-الإسرائيلية بأيام قليلة أعلانا رسميا بإنهاء هذه المرحلة من تطور النظام العربي. وكانت هذه القرارات قد تضمنت تجميد عضوية مصر بالجامعة العربية ونقل مقر الجامعة إلى تونس وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأعضاء ومصر وإجراءات عقابية أخرى.

عكست قرارات قمة بغداد في نوفمبر 1978 والقرارات التي اتخذها مؤتمر وزراء الخارجية والمال في العام التالي المزاج السائد في النظام العربي[6]. غير إنه كان يصعب اتخاذ هذه القرارات بدون موافقة المملكة السعودية، وهي الموافقة التي جاءت بعد تردد وخلافات داخلية على أعلى مستويات الحكم هناك. كما كان يصعب اتخاذها أيضا إلا في ظل تحالف أنشئ على عجل بين سوريا والعراق. وكان إعلان ميثاق العمل القومي المشترك بين سوريا والعراق في أكتوبر عام 1978 وقبل أيام قليلة من مؤتمر قمة بغداد أداة هامة لإغراء المؤتمر على اتخاذ هذه القرارات. وبالتالي نشأ نوع من التحالف الثلاثي بين سوريا والعراق والسعودية لقيادة النظام العربي كبديل عن التحالف الثلاثي السابق، وإبراز إمكانية إعادة بناء النظام العربي في غياب مصر عن هذا النظام ومؤسساته. غير أن هذا التحالف الثلاثي الأخير لم يستمر لأكثر من شهور. وسريعا ما انفجرت المنافسات من جديد بين سوريا والعراق عندما وثب صدام حسين إلى كرسي الرئاسة وقام بتطهيرات واسعة في قيادة حزب البعث العراقي بادعاء مؤامرة ضده شاركت فيها سوريا، وذلك في يوليو عام 1979. وبعد عام واحد تقريبا انفجرت الحرب العراقية-الإيرانية التي أسقطت النظام العربي كله في هوة سحيقة من الخلافات والمنافسات والتهديدات المتبادلة[7].

أي أنه بعد فاصل قصير من علاقات مشاركة دخل النظام العربي بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد في نمط جديد من التفاعلات تقوم على المنافسة، وتقترب في حد متعددة من نمط تفاعلات التهديد المتبادل. فتميزت هذه

المرحلة التي امتدت حتى مؤتمر قمة عمان 1987 بانفجار المنافسات العربية-العربية حول محاور متعددة فعلى محور الصراع العربي-الإسرائيلي أضيفت إلى المنافسة بين مصر وكل من سوريا والعراق وليبيا، تلك التي دارت بين منظمة التحرير والأردن وخاصة بعد انهيار المبادرة الفلسطينية-الأردنية، وبين منظمة التحرير وسوريا، وخاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والمنافسات والحروب الأهلية بين الفصائل الفلسطينية المتمردة على القيادة الشرعية للمنظمة وهذه القيادة. غير أن التنافس والتهديد المتبادل بين سوريا والعراق قد مثل المحور الأكثر تدميرا لنسيج النظام العربي. ودار هذا التنافس بصورة أساسية حول المواقف المتعارضة من الحرب العراقية-الإيرانية حيث اتخذت كل من سوريا وليبيا موقف التضامن الكامل والدعم العسكري لإيران لفترة طويلة قبل أن تقلع ليبيا عن هذه السياسة. واقتربت وجهة النظر الجزائرية من إيران في إطار سياسة الحياد المعلنة. وشهدت هذه المرحلة أيضا انفجار المنافسات في المغرب العربي، وهي المنافسات التي خلقت مركبا معقدا من التحالفات المتنقلة. وفي هذه المرحلة أيضا شهدت الحروب الأهلية العربية أقصى درجات الشدة وخاصة في لبنان والسودان والصحراء الغربية. وتطورت أيضا ذهنية وسوسة أمنية لدى غالبية الأقطار العربية جعلتها تتخوف من جاراتها العربية أكثر من أي مصدر آخر للتهديد[8]. والواقع أن تلك الوسوسة الأمنية قادت إلى توترات على الحدود الثنائية بين معظم الأقطار العربية خلال وقت أو آخر طوال هذه المرحلة باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي الذي تألف كمحاولة للابتعاد بهذه المنطقة الحساسة من الوطن العربي عن مناخ المنافسات والتهديدات المتبادلة والشاملة في النظام العربي، في 25 مايو عام 1981[9].

والواقع أن الابتعاد بمنطقة الخليج عن المؤثرات المدمرة للمنافسات العربية في المرحلة الممتدة من بداية الثمانينيات حتى انفجار أزمة الخليج الثانية في أغسطس 1990 لم يشكل سوى الجانب السلبي من استراتيجية مجموعة دول الخليج العربي أما المحور الإيجابي فقد تمثل في محاولة المحافظة على الحد الأدنى من الروابط الإيجابية في النظام العربي. وتجسد الاتجاه الرئيسي لهذه المحاولة في السعي الجماعي لدول الخليج للمحافظة على علاقات إيجابية وحسنة مع كل من سوريا والعراق، بالرغم من وصول

الخصومة بين القطرين إلى حد التهديد المتبادل. واستكمالا لهذا الاتجاه حاولت دول الخليج العمل بهمة لتحسين العلاقات العربية-العربية بصورة عامة، بدءا من عام 1987 من خلال جهود الوساطة ولجان تنقية الأجواء العربية. والواقع أنه بدون الحكمة التي أدارت بها مجموعة دول الخليج وعلى رأسها السعودية علاقاتها العربية لما كان من الممكن منع النظام العربي من السقوط التام في هذه المرحلة. فإذا لم تكن دول الخليج قد تمكنت من منع انفجار التنافس والصراع بين سوريا والعراق أو المصالحة بينهما، فأنها قد نجحت في تحويل التحالف الثلاثي الذي كان من المفترض أن يقود النظام العربي إلى وفاق خليجي-سوري، ووفاق خليجي-عراقي. كما أدارت التوازن بين سوريا والعراق بدقة متناهية، برغم الطبيعة المتفجرة لعلاقات كل من سوريا والعراق ببقية أطراف النظام العربي، ومحاولة كل منهما استقطاب الأنصار وتفجير التناقضات في الساحة العربية ككل. وبتعبير آخر كان دور دول الخليج أساسيا في المحافظة على الحد الأدنى من تماسك النظام العربي، من خلال دورها كقابض للتوازن وكمخفف للصدمات الاستقطابية والصراعية في مرحلة الأزمة العامة للنظام والممتدة بين عامي 1980 و 1987[10].

وقد بدا لفترة أن النظام العربي يتجه إلى مصالحات عامة وإقامة علاقات مشاركة تكيفا مع التحولات الهائلة في النظام الدولي خاصة خلال عامي 1988 و 1989 بفضل إعادة إدماج مصر في النظام العربي، وما بدا كنجاح وشيك للجهود المستميتة التي بذلتها دول الخليج في المصالحة بين سوريا والعراق. ومع ذلك فإن شدة التنافس والصراع بين سوريا والعراق، وخاصة على الساحة اللبنانية قد شكل فرملة قوية لحركة المصالحات. وعلى حين أملت ضرورات التوازن أثناء الجولات الأخيرة من الحرب العراقية-الإيرانية ميلا خليجيا أقوى لصالح العراق، فإن هذه الضرورات ذاتها قد أملت ميلا خليجيا أقوى لصالح سوريا أثناء الجولات الأخيرة من الحرب الأهلية في لبنان والتي شهدت جهودا ضخمة لإنهاء هذه الحرب وإعادة تأسيس الدولة اللبنانية. وظهر ذلك جليا في مؤتمر قمة الدار البيضاء، حيث وجدت العراق نفسها وحيدة في سعيها المتشدد لإخراج سوريا من لبنان وحيث وضعت الخطوط العريضة لاتفاقية الطائف والخطة الأمنية

التي اعترفت بخصوصية وإيجابية الدور السوري في لبنان. وكانت عزلة العراق في هذا المؤتمر وفيما بعده على الساحة المشرقية خاصة إحباطا شديدا لمحاولته الحصول على مركز القيادة في النظام العربي أو التمتع فيه بامتيازات خاصة[11]. وفي نفس الوقت، فإن هذا المؤتمر الأخير قد أثبت للعراق ليس فقط إصرار دول الخليج على المحافظة على توازن دقيق بينه وبين سوريا، وإنما أيضا عدم جدوى محاولته لتطويع قوة مصر لمصلحة مساعية لامتياز في النظام العربي، من خلال تشكيل مجلس التعاون العربي. والواقع أنه منذ نهاية الحرب العراقية -الإيرانية بقبول إيران تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 598 في 18 يوليو 1988 ووقف إطلاق النار في 20 أغسطس، أي بعد ثماني سنوات كاملة من بداية هذه الحرب، أصبح مستقبل النظام العربي مرهونا بمسعى العراق لفرض قيادته الإقليمية على النظام العربي، عبر تكتيكات متعاقبة. ففي البداية سعت العراق لمحاصرة سوريا بتأليف مجلس التعاون العربي في 16 فبراير عام 1989. وأعقب ذلك محاولة مستميتة لإحراج سوريا في لبنان من خلال تسليح الميليشيات المعادية للوجود السوري ثم من خلال محاولة عزل سوريا سياسيا في النظام العربي ككل. ولا شك أن مفتاح النجاح لهذا التكتيك كان يقع في يد دول الخليج. وقد بدا لفترة أن هذا التكتيك يمكن أن ينجح وخاصة مع تورط سوريا في حرب دموية متصلة مع الكوادر العسكرية لمنظمة التحرير في لبنان، الأمر الذي استنفر المشاعر الشعبية العربية في كل أرجاء الوطن العربي تقريبا ضد سوريا. وقد انعكس ذلك في بعض الإجراءات التي اتخذتها دول عربية عديدة، كان أهمها قيام الكويت بوقف دفع معونات الدعم المقررة وفقا لقمة بغداد عام 1978 لسوريا وهبوط المعونات الخليجية غير السعودية لها عموما. ومع ذلك، فإن السخط العربي العام على المواقف السورية في لبنان لم يؤد تلقائيا إلى الانتصار لوجهة النظر العراقية بصدد حل المسألة اللبنانية. وفشلت محاولات العراق لإنهاء الوفاق الخليجي -السوري. وبرغم مشاركة مصر مع العراق في مجلس التعاون العربي، إلا أن الأولى كانت واضحة منذ البداية في أنها لا تعتبر هذا المجلس محورا سياسيا موجها إلى سوريا أو دول الخليج[12]. وفي النهاية اتجه العراق للانقلاب على دول الخليج ذاتها بغزو الكويت. ولم يكن هذا الغزو - منطقيا -سوى محاولة لإعادة هيكلة

توزيع القوة في النظام العربي بالسيطرة المباشرة وغير المباشرة على منطقة الخليج باستخدام القوة المسلحة والتهديد باستخدامها، الأمر الذي كان يمكن أن يمكن العراق من السيطرة على أهم موارد القوة العربية ممثلة في نفط الخليج والاحتياطيات المالية الكبيرة لدول الخليج. وكان من شأن ذلك أن يجعل العراق القوة الأعظم وغير المنازعة تقريبا في النظام العربي، فيما لو نجح غزوه للكويت وابتزازها السياسي والعسكري لدول الخليج الأخرى.

وبقيام العراق بغزو الكويت دخل النظام العربي في مرحلة جديدة جذريا تتسم بسيادة نمط تفاعلات التهديد المتبادل، ويمكننا أن نرصد ذلك في دوافع هذا الغزو، وفي سياق إدارة الأزمة التي نجمت عنه، وفي أعقاب حرب تحرير الكويت.

ا- فمع نهاية الحرب العراقية -الإيرانية كان قد توفر للعراق قوة عسكرية ذات خبرة لا بأس بها في الأعمال القتالية بالمقاييس العربية وعلى مستوي العالم الثالث. وقد ظهرت هذه القوة في الحشد العراقي استعدادا للحرب مع القوات الأمريكية والدولية حيث بلغ قوام القوة العسكرية العراقية بين 57 و60 فرقة بلغ عدد الجنود الموزعين فيها أكثر من مليون جندي و 6200 دبابة و 550 طائرة قتال و 60 قطعة بحرية[13].

وفي نفس الوقت خرج العراق وهو مثقل بنتائج الدمار الاقتصادي المادي والمالي الناشئة عن الحرب الممتدة مع إيران. ولم يكن من اليسير التخفف من هذا العبء بمجرد تسريح جزء من الجيش بعد الحرب لأن الجانب الرئيسي من الإنفاق العسكري كان مخصصا لإنشاء مجمعات عسكرية ضخمة وأنظمة تسليح بالغة التقدم والتكلفة. وقد مثل هذا الإنفاق الكبير عبئا لم يكن من الممكن احتماله بقدرات العراق وحدها، وخاصة في فترة شهدت انخفاضا ملموسا لأسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاضا أكبر للعائد الفعلي من صادراته. ولم يكن من الممكن حل هذا التناقض بين التضخم المذهل لدولاب الحرب وتكلفته من ناحية والهشاشة المتعاظمة للاقتصاد العراقي من ناحية أخرى إلا بإحدى طريقتين. الأولى هي التحول إلى إدارة الاقتصاد العراقي إدارة عالية الكفاءة وإتاحة التمويل اللازم له من خلال التخفيض الجذري للإنفاق العسكري، والتخلي عن كثير من برامج التسليح المكلفة. وهذا الاختيار يتطلب بدوره إحداث. انفتاح سياسي داخل العراق،

عل الأقل لاستعادة عشرات الآلاف من الخبراء والفنيين والفئات الوسيطة العراقية التي هجرت بلادها تحت وطأة القمع السياسي. أما الطريقة الثانية فكانت تملي بالضرورة جعل الدولاب العسكري العراقي بحد ذاته موردا اقتصاديا. وكان ذلك يبدو لقادة النظام العراقي أمرا ممكنا من خلال تمكنه من قيادة النظام العربي عموما، وابتزاز دول الخليج بوجه خاص. والحقيقة هي أن النظام العراقي لم يكن مؤهلا لاختيار الطريق الأول لسبب جوهري وهو أنه كان يتطلب نفي النظام لذاته. فقد تربي قادة هذا النظام- وهم من بقايا الجيل الثاني من حزب البعث العراقي-على تقديس القوة الغاشمة، وهو الأمر الذي ظهر مع مدخل منتظم للتعامل بالقوة المسلحة مع جميع المشكلات الداخلية والخارجية للبلاد. وأصبح تقديس القوة العسكرية هو قلب الأيديولوجية الخاصة بهذا الجيل الثاني من قادة البعث، وعلى رأسهم الرئيس صدام حسين. وقد تعمق هذا التقديس إلى الحد الذي أصبح نوعا من الأسطورة، وخاصة أن استخدام العنف العسكري بدون حدود أو قيود قد بدا أسلوبا ناجحا من وجهة نظر بقاء النظام وتوطده[14].

وفي نفس الوقت، فإن الجيل الثاني لقادة البعث العراقي أو بقاياه كان يجسد العقدة التاريخية المميزة للوضع الاستراتيجي للعراق. فقد كان العراق فريسة لتنافس ثنائي شغل التاريخ القديم والوسيط للشرق الأوسط وهو التنافس بين تركيا وإيران. وقد أضيف لهذا التنافس الثنائي قوة إسرائيل أيضا. ولا شك أن الأمل الوحيد لبقاء العراق، كإحدى القوى الهامة في المنطقة يكمن في تمتعها بالعمق الاستراتيجي العربي، إذا عبر هذا العمق عن نفسه بصورة متماسكة بتشكيل جماعة سياسية أو استراتيجية. وقد هددت التحولات العاصفة في النظام الدولي وانهيار الاتحاد السوفييتي بإضافة مزيد من القوة لكل من إيران وإسرائيل وزيادة أسباب التنافس الثنائي بين تركيا وإيران على وجه الخصوص. وهو تنافس من شأنه-كما ينظر إليه القادة العراقيون-أن ينتهي بافتراس العراق. ومن هذه الزاوية أيضا، لم يكن القادة العراقيون مؤهلين لاتخاذ قرار بتخفيض القوة العسكرية العراقية لصالح إحياء الاقتصاد العراقي. وعلى النقيض، فانهم كانوا يحلمون بامتلاك، السلاح النهائي الذي من شأنه أن يحسم الصراعات المسلحة. وفي ظل التطورات العالمية والإقليمية لم تتعاظم قيمة النظام العربي وضرورة

قيادته من وجهة نظر القادة العراقيون فحسب، بل إنهم كانوا يطمعون في أن يتم ذلك بسرعة، حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة المسلحة في وجه دول الخليج العربي، بل في وجه المعارضة الدولية أيضا.

والأرجح هو أن دول الخليج لم تكن غير واعية بهذه الدوافع لدى النظام العراقي. وفي الوقت الذي كانت تبدى استعدادا للتعاطف مع حاجة العراق للتخفيف من أزمته، فأنها لم تكن مستعدة للتسليم بنيته في فرض قيادته غير منازعة في المشرق-أو هيمنته على منطقة الخليج ذاتها. فمن ناحية سعت دول الخليج لإدارة التوازنات السياسية والاستراتيجية بين سوريا والعراق وإيران بصورة تسمح بانفراد أي دولة بالمنطقة، ومن ناحية أخرى، فإنها لم تكن راغبة في تمويل برامج التسليح العراقية الضخمة، أو زيادة طموح العراق في حل مشكلته الاقتصادية جذريا مع الاستمرار في تعظيم دولابه العسكري في نفس الوقت. ومن المرجح أن جزءا من الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية خلال النصف الأول من عام 1990 كان يعود إلى زيادة في إنتاج الأوبك بالمقارنة مع تقديرات الطلب[15]. وكان من المحتم أن يرى العراق في ذلك الأمر تهديدا له ونوعا من الحرب الاقتصادية ضده. وهكذا بات منطقيا أن تنزلق العلاقات بين العراق ودول الخليج في نمط التهديد المتبادل. اللتين أصبحتا موضع الاتهام والتهديد العراقي وفقا للمذكرة المقدمة للأمانة العامة للجامعة العربية في 16 يوليو عام 1990.

بل إن التحول إلى نمط تفاعلات التهديد المتبادل كان يجري بسرعة بين معسكرين في السياسة العربية خلال النصف الأول من عام 1990. وقد شهد مؤتمر قمة بغداد الطارئة بين يومي 28 و 30 مايو أهم المساجلات بين هذين المعسكرين قبل انفجار أزمة الخليج. وقد دارت هذه المساجلات في الجوهر حول الموقف من الغرب في سياق النظام الدولي الجديد البازغ. وقد ترافق الانهيار الداخلي والانسحاب الخارجي للاتحاد السوفييتي مع زيادة مستوى عدوانية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد العالم العربي. وتلاحقت المواقف الأمريكية العدوانية بسرعة شديدة خلال النصف الأول من عام 1990. وأدى ذلك بدوره إلى إحباط بالغ للرأي العام العربي ولعدد كبير من الدول العربية، وعلى رأسها فلسطين والعراق وليبيا، وخلق ذلك بدوره رصيدا كبيرا لإحياء خطاب التشدد العربي. وتكون في سياق ذلك

تحالف بين الأطراف العربية «المستبعدة» من حركة النظام الدولي البازغ تحت القيادة الأمريكية. وفي المقابل، كان الاتجاه المعتدل لدى دول الخليج ومصر يواجه حرجا معنويا كبيرا «غير أنه كان يتمتع بحجة سياسية قوية. إذ بدا من المستحيل أن يتمكن النظام العربي من مواجهة الغرب تحت القيادة الأمريكية مواجهة عنيفة في ظروف انفراده بالقوة في النظام العالمي. وخاصة أن سلوك الدول المتشددة وخاصة العراق قد أدى إلى خسارة متواصلة للرأي العام الغربي وإلى كوارث متصلة على الساحة العربية ذاتها. وقد اتسم الصراع بين مجموعتي الدول العربية في مؤتمر قمة بغداد بقدر من التوتر، حيث استخدم العراق على وجه الخصوص لغة التهديد الصريح تقريبا لدول الخليج في إشارة واضحة للاستخدام القسري للقوة العسكرية لضمان تسليمها بالمطالب المالية للعراق والأردن ومنظمة التحرير. ومن الواضح أن الأطراف التي ائتلفت على خط التشدد ضد الغرب والولايات المتحدة في مؤتمر بغداد كانت تشعر أنها هي ذاتها مهددة بالضياع والاضمحلال إذا لم يتم استخدام كل الأوراق العربية الضاغطة على الغرب وهي الأوراق التي تملك دول الخليج معظمها[16].

ويمكن القول بأن النظام العربي ككل كان قد بدأ ينزلق إلى تفاعلات تهديد - متبادل - صريح أو مستتر طوال النصف الأول من عام 1990 تحت تأثير الانقسام بين مجموعتي الدول العربية «المتشددة» و «المعتدلة».

2- والواقع أن حقيقة الغزو العراقي للكويت بحد ذاتها قد انطوت بالضرورة على حتمية إشعال حرب أهلية، فيما بين الدول العربية. أي أن الغزو العراقي للكويت قد فرض فرضا بمجرد وقوعه الاختيار بين المقاومة العنيفة أو الإذعان غير المشروط من جانب دول الخليج جماعة. فحتى لو كان العراق قد أبدي في أي وقت استعداده للانسحاب من الكويت فإن حقيقة قيامه بالفعل ولو مرة واحدة باستخدام قوته العسكرية الهائلة في مواجهة إحدى دول الخليج كان ينطوي على إمكانية تكرار هذا العمل لمرات عديدة وفي مواجهة كل أو معظم دول الخليج.

إن من الصحيح أن القوة العسكرية قد استخدمت مرارا لتسوية الصراعات العربية، على المستوى الثنائي. غير أن الغزو العراقي للكويت كان الحادث الأول من نوعه الذي تضمن احتلالا كاملا لدولة عربية، ومحاولة

إلغائها من الوجود وضمها عنوة. وفي نفس الوقت، فإن استخدام القوة كان أمرا مستنكرا على نحو إجماعي في النظام العربي، وكان حدوثه يرتب ضغوطا تلقائية إجماعية لإنهائه بأسرع وقت دون مكاسب تذكر للطرف البادئ بالأعمال العسكرية. أما في حالة الغزو العراقي للكويت فانه قد تم في سياق حملة دعائية ودبلوماسية شملت الساحة العربية كلها تضمنت إدانة لدول الخليج عامة وتبريرا جذريا لواقعة الاحتلال ذاتها[17]. وفوق ذلك كله، فأنه لا توجد منطقة عربية تشهد اختلالا لموازين القوى مثلما تشهده حالة العلاقة المعقدة بين العراق ومنطقة الخليج. وإذا افترضنا أن العراق قد تمكن من الحصول على مكاسب سياسية وإقليمية من غزوه للكويت لكان قد توفرت السابقة وزاد الدافع لتكرار ذلك عندما تشاء قيادته. ومن هذا المنظور، فإن الغزو العراقي للكويت كان رسالة موجهة لكل دول الخليج بقبول تحولها في «تبعيات سياسية» للعراق، وإلا واجهت الغزو نفسه. وإذا افترضنا أن العراق قد تمكن من الإفلات بمخططه هذا، فانه قياسا على سلوكه السابق في النظام العربي، وخاصة في مواجهة سوريا ومصر، لم يكن ليتورع عن «تهديد» الدولتين عسكريا وسياسيا واقتصاديا. وفي كل الأحوال، فإن المؤكد أن كل من مصر وسوريا قد رأت في الغزو العراقي للكويت تهديدا أمنيا هائلا لأمنهما القطري. وكان من المحتم أن تدعم كل من الدولتين القدرات الدفاعية لدول الخليج ضد العراق، في لحظة أو أخرى، وأن تصطدم عسكريا بالعراق، حتى في غياب التدخل العسكري الأجنبي. وبتعبير آخر فان الغزو العسكري العراقي للكويت كان يحمل في طياته كامل تداعيات حرب أهلية عربية ممتدة يتجاوز نطاقها بكثير منطقة الخليج إلى النظام العربي كله. ولم يكن من المستبعد إطلاقا أن تشتمل هذه التداعيات على خسارة بعض دول الخليج الأخرى استقلالها أو جزء من أقاليمها قبل أن تصل المواجهة العسكرية على الساحة العربية بكاملها إلى مستوى التوازن. ومن هذا المنظور كان طلب دول الخليج للدعم العسكري الأمريكي والدولي أمرا محتما للدفاع عن استقلالها، وكانت هذه الحتمية كامنة في حقيقة الغزو العراقي للكويت بحد ذاتها. ولم يكن ليغير من هذه الحقيقة كثيرا أن تأتي قرارات مؤتمر قمة القاهرة الطارئ في العاشر من أكتوبر بشكل مختلف عما جاءت بالفعل، فربما أدى منهج مختلف في إدارة

الأزمة الخليجية يقوم على حل وسط عربي يتضمن مكافأة ما للعراق إلى تأجيل صدام عسكري حاسم على الساحة العربية، ولكنه لم يكن ليؤدي إلى منع حدوثه على المدى الطويل. ومن هذه الزاوية، فإن من المؤكد أن التدخل العسكري الأمريكي والدولي ضد العراق قد سبب دمارا أشد، ولكنه ربما يكون قد منع حربا أهلية عربية أطول أمدا وأكثر إجهادا للنظام العربي.

3- وهكذا شهدت الفترة القصيرة بين الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 ونهاية شهر فبراير عام 1991 تفاعلات عربية تقوم على التهديد المتبادل والانخراط في حرب أهلية عسكرية وسياسية وإعلامية بين مجموعتين من الدول العربية. شاركت ست دول خليجية ومصر وسوريا في الأعمال العسكرية ضد العراق بهدف تحرير الكويت في إطار تحالف دولي واسع. وفي المقابل انخرطت تسع أطراف عربية بما فيها العراق في حرب إعلامية وسياسية ضد مجموعة الدول الأولى. ولكن هل يمكن اعتبار هذه الفترة القصيرة مرحلة عابرة في تاريخ النظام العربي، أم أن النمط التهديدي الذي جاءت به قابل للاستمرار؟ وما هي النتائج في الحالتين على مستقبل النظام العربي.

والواقع أنه لا يمكن تقدير الاحتمالات المستقبلية للنظام العربي على ضوء نتائج أزمة وحرب الخليج بدون التعرض لأربعة جوانب لهذه النتائج وهي الجانب النفسي، الأمني، السياسي، الثقافي.

1- الجانب النفسي:

لاشك أن الجانب النفسي لأزمة الخليج بشقيها-الغزو والحرب-وما تضمنته من مآسي إنسانية: فردية وجماعية ومن تنميط لصور المجتمعات العربية عن بعضها البعض هو الجانب الأكثر تأثيرا على سلوك ومواقف الدول العربية حيال بعضها البعض وحيال النظام الإقليمي العربي. وقد أفرزت أزمة الخليج ثلاث نتائج رئيسية حفرت جروحا غائرة في النفسية الجماعية لا للحكومات فقط، وإنما للشعوب أيضا، وهي انهيار الثقة، والمرارات المتبادلة واتخاذ إنماط مشوهة للصور عن المجتمعات العربية فيما بين بعضها البعض. ويمكننا أن ترك المغزى السياسي لانهيار الثقة بين الدول العربية، بل وبين الشعوب العربية أيضا بتعيين مدى وطبيعة استخدام القوة فيما بين الدول العربية منذ الاستقلال. لقد سبقت الإشارة إلى أن

دولا عربية عديدة قد استخدمت القوة العسكرية ضد جيرانها في فترات مختلفة من تاريخها الحديث. غير أن استخدام القوة في العلاقات بين الدول العربية كان محكوما بنبذ أخلاقي عام وتلقائي هذا الاستخدام، بما يشير إلى إنكار فعلي لشرعية هذا الاستخدام أشد مما هو مسجل في المواثيق التعاقدية العربية وعلى رأسها ميثاق الجامعة العربية. وباستثناء حالات الحرب الأهلية، لم يذهب استخدام القوة العسكرية إلى ما هو أكثر من الضغط الإضافي للظفر بمطالب، هي في نهاية المطاف لا ترقى إلى تهديد وجود الدولة-الخصم أو سيادتها الجوهرية المعنوية والقانونية. وبالمقارنة بمدى تكرارية الخلافات والمنافسات السياسية، نجد أن نسبة محدودة للغاية منها قد تطور إلى حد استخدام القوة المسلحة، في الحدود التي ذكرناها. بل إن الضمير العربي العام قد رتب نوعا من العقوبة المعنوية على استخدام القوة العسكرية فيما بين أطراف عربية مستقلة أكثر وأشد مما رتبه لصدامات عسكرية بين أطراف من نفس المجتمع السياسي العربي.

وفي هذا السياق، جاء الغزو العراقي للكويت مفاجأة تامة للنظام العربي، فحتى الحشد العسكري العراقي الكبير لم يكن كافيا لإقناع أي طرف عربي بأن العراق ينوي ما هو أكثر من عمل عسكري محدود، على أسوأ الأحوال. وتفسر هذه المفاجأة إلى حد ما فشل النظام العربي وجهود الوساطة التي بذلها الرئيس المصري والملك السعودي لمنع انفجار الموقف بين العراق والكويت أو توجيه رسالة قوية وواضحة للعراق بعدم الإقدام على عمل بهذا النطاق الكبير[18]. وبالتالي، أدى الغزو إلى انهيار الثقة في وجود قيود عرفية وقانونية على نطاق استخدام القوة فيما بين الدول العربية. وعلى الجانب المقابل، فإن وقوع الغزو وعدم إمكانية إنهائه باستخدام القوة العسكرية الخليجية وحدها قد دفعت دول الخليج العربية إلى تخطى أحد المحرمات الكبرى في السياسية العربية، وهي الاستعانة بقوات أجنبية في مواجهة دولة عربية.

ولاشك أن الصلابة النسبية الداخلية التي أظهرها النظام العربي في وجه عشرات من الأزمات الكبرى والصغرى في تاريخ النظام العربي قد استندت على رصيد من الأعراف والتقاليد والحوافز السلبية والإيجابية التي اكتسبت نوعا من القيمة العاطفية والسياسية مع الوقت أكثر مما استندت

على الالتزامات التعاقدية. وجاء الغزو العراقي للكويت وما أدى إليه من تدخل أجنبي ليهز هزا عميقا هذه البنية التحتية العرفية للنظام العربي. أي أن الغزو لم يهز فقط أو يحطم الثقة المتبادلة بين الدول العربية -وهي الثقة التي قيدت من نطاق استخدام القوة في العلاقات العربية-بل أحدث أيضا شرخا في العلاقات بين الشعوب بما هو أوسع مدى بكثير من الأطراف المباشرة للنزاع في الخليج[19]. ويعود ذلك إلى امتناع عدد من الدول العربية هي الأردن ومنظمة التحرير واليمن والسودان وتونس عن الإدانة الإيجابية للغزو العراقي للكويت في اجتماع مجلس الجامعة في الثالث من أغسطس، وقبل ظهور مشكلة التدخل العسكري الأجنبي. كما يعود أيضا إلى مشاركة دول عربية في العمل العسكري الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق.

ومن ناحية ثانية، فإن الغزو والحرب قد أديا إلى تجمع مخزون هائل من المرارات المتبادلة بين دول الخليج من ناحية، وعدد كبير من الدول والأقطار العربية من ناحية أخرى[20]. فمن وجهة نظر دول الخليج، فإن إقدام العراق على جريمة غزو الكويت يعد خيانة لا تغتفر وإنكارا للجميل بعد كل ما بذلته دول الخليج، وخاصة الكويت من تضحيات مالية ومعنوية في سياق دعم الدفاعات العراقية ضد الهجوم العسكري الإيراني المتواصل بهدف غزو العراق منذ عام 1982. وقد أشارت رسالة موجهة في 17 يناير 1991 من الملك فهد إلى الرئيس صدام حسين ردا على رسالة من الأخير إلى أن المملكة قد قدمت للعراق عن طيب خاطر 26 بليون دولار لمساعدته في الدفاع عن نفسه أثناء الحرب مع إيران[21]. ولاشك أن مرارة الكويتيين من الغزو العراقي كانت أشد بسبب توقعهم لسلوك عراقي مغاير تماما بعد التضحيات المادية والمالية التي قدموها للعراق أثناء محنته. على أن ذلك الشعور بالمرارة مشترك بين كل مجتمعات الخليج: شعوبا وحكومات. على أن هذه المرارة أصبحت موجهة نحو أقطار عربية عديدة وليس العراق فقط[22]. فقد فوجئت شعوب الخليج وحكوماتها بموقف قطاعات كبيرة من الرأي العام في اليمن وفلسطين والمغرب الحرب، ولم تتمكن هذه الشعوب من تفسير مشاعر العداء والخصومة التي ظهرت من هذه القطاعات أثناء الأزمة. وهم يرون في هذه المشاعر إنكارا شاذا للمعونات التي قدموها لهذه الأقطار عبر السنين والدعم السياسي والمعنوي لقضاياها، وخاصة

القضية الفلسطينية. وقد راكم ذلك رصيد المرارة الذي تضخم بشدة أثناء وفي أعقاب الأزمة. وقد عزز من هذه المرارات حقيقة أن وسائل الإعلام الغربية قد نفخت بصورة متعمدة في مدى التعاطف الذي أظهرته بعض القطاعات النشطة سياسيا من الرأي العام بالأقطار العربية المذكورة، وعممتها وكأنها مشاعر كل الرأي العام في هذه البلاد. والواقع أنه يمكن تفسير جانب كبير من تلك المشاعر باستعارة صور نمطية عن الخليجيين من الصحافة الغربية وتعميمها من قبل القيادات والأحزاب الراديكالية في عدة أقطار عربية. ولاشك أن قوة هذه الصور النمطية المغروسة من قبل الصحافة الغربية والراديكالية العربية على السواء كانت أقل تأثيرا بكثير لدى تلك القطاعات من الرأي العام التي تفاعلت مباشرة مع المجتمعات الخليجية. وفي أحيان كثيرة عبرت تلك القطاعات الأخيرة والتي تملك صورا حية وحقيقية عن المجتمعات الخليجية عن نفسها بصورة نشطة في معارضة الصور المشوهة التي أطلقت مشاعراً سلبية تجاه الخليج. وقد حدث ذلك بوضوح أكبر في مصر واليمن وبين الجماعات الفلسطينية في دول الخليج. على أن ذلك لا ينفي التأثير الأكبر للصور النمطية المشوهة عن الخليج في عدة أقطار عربية بسبب قوة المشاعر القومية الساذجة وزخم الحركات الراديكالية عموما في هذه الأقطار[23].

وفي المقابل، فإن ما بدا سلوكا شاذا لأقسام من الرأي العام العربي قد أدى إلى تخلق صور نمطية مشوهة بنفس القدر لدى شعوب الخليج عن الأقطار العربية التي ظهر فيها تعبير عنيف عن هذه الأقسام. وهو الأمر الذي دعم المرارات المتبادلة. ومن ناحية أخرى، فإن عدة مجتمعات عربية، بما فيها قسم كبير من المجتمع العراقي لم يستطع أن يفهم الأسباب التي دعت دول الخليج ومصر وسوريا للمشاركة في التحالف العسكري الدولي ضد الغزو العراقي للكويت. وقد أثار الدمار المذهل الذي ألحقه هذا التحالف وأسلوب الإدارة الأمريكية للحرب ضد العراق مخزونا كبيرا من المرارة الشعبية والرسمية في مواجهة تلك الدول العربية. والواضح هو أن تلك المرارة الشديدة قد نشأت جزئيا عن عدم الوعي بمدى عناد النظام العراقي ورفضه لكل الجهود الرامية لوضع حل سلمى للأزمة. والدليل على ذلك هو أن المعارضة العراقية التي تمثل-رغم انقسامها-جزءا كبيرا من الشعب

العراقي قد اشتركت مع كل الشعوب العربية في النظر إلى الحرب باعتبارها أسلوبا مرفوضا لحل الأزمة، ومع ذلك فقد أظهرت قدرا أكبر بكثير من الفهم للأسباب التي اضطرت دولا عربية للمشاركة في هذه الحرب. على أنه مهما كانت قوة الأسباب والدوافع واتفاقها مع الواقع من عدمه، فإن الغزو العراقي للكويت قد غرس صورا نمطية مشوهة متبادلة، إضافة إلى مدى هائل من المرارات. ولاشك أن هذه المرارات والصور النمطية المشوهة تفضي حتما إلى خلق توترات عنيفة في الشخصية العربية بين الانتماء القطري والانتماء «القومي العربي العام» وتقلل بالتالي من مغزى «الهوية العربية» كدافع للسلوك السياسي لدى مجتمعات عربية عديدة، ناهيك عن الحكومات في هذه المجتمعات.

ب - الجانب الأمني:

من وجهة نظر الرأي العام تتمثل إحدى النتائج الجوهرية لأزمة الخليج وأسلوب إدارتها في شكل نظام الأمن العربي، بجانبيه العرفي والمادي. والواقع أن التوقعات بشأن تدخل نظام الأمن العربي كانت عالية لفترة قصيرة بعد بداية الغزو العراقي للكويت. وسرعان ما خسر النظام العربي السباق لصالح السيطرة المباشرة للنظام الدولي على إدارة الأزمة، سياسيا وعسكريا. وكان مجرد العجز عن توفير الإجماع حول الموقف من الغزو العراقي للكويت سببا كافيا لفشل ما أسمى في الدبلوماسية العربية «بالحل العربي». ولم يكن من الممكن بالتالي أن تعتمد الكويت ودول الخليج على النظام العربي انتظارا لتوفر هذا الإجماع، ولتوفر الإرادة على تكوين الوسائل الضرورية لردع العدوان العراقي وإنهائه بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر، في الوقت الذي سارعت فيه الولايات المتحدة لتقديم هذه الوسائل فورا، وخاصة إنه لم تكن هناك قدرة عسكرية قائمة على منع امتداد هذا العدوان إلى دول أخرى في الخليج سوى «ضمانات الأمن الأمريكية»[24].

والواقع أن وجهة النظر الشعبية في هذا الأمر لا تعد دقيقة بحال. فما سقط في امتحان أزمة الخليج لم يكن نظام الأمن العربي بجانبه المادي كما هو ممثل في اتفاقية الدفاع المشترك لعام 1950 وفي ميثاق الجامعة ذاته. ذلك أن هذا النظام لم يكن يعمل لمدة طويلة أصلا. وكان سقوطه تراجيديا في أزمة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. بل إن تآكل واضمحلال نظام

الأمن العربي لم يكن يعود إلى فترة الأزمة المحتدمة في السنوات التي أعقبت انفجار الحرب العراقية-الإيرانية وإنما قبل ذلك بكثير، فمجلس الدفاع المشترك المنشأ وفقا لمعاهدة الدفاع المشترك لم يعقد سوى 27 دورة اجتماع منذ عام 1953 كان منها ثلاث دورات فقط طوال الفترة من عام 1973 حتى عام 1979. ولم يتمكن من عقد أي اجتماع منذ انتقال الجامعة إلى تونس. ولم يكن هناك خلال الفترة من عام 1979 حتى انفجار الأزمة أي نوع من التعاون العسكري بين الدول العربية في نطاق الجامعة العربية وفي ظل مواثيقها سوى الرياضة العسكرية وإصدار النشرات والمعاجم. ولم تنفذ أي من قرارات مؤتمرات القمم المتتالية المتعلقة بالتزامات الدفاع المشترك ومنها قرار إنشاء قيادة عسكرية مشتركة أو «وضع مشروع استراتيجية عربية شاملة للدفاع عن جنوب لبنان». أو غيرها من المشروعات والاستراتيجيات، بالرغم من الإشارة الدائمة في معظم قرارات مؤتمر القمة العربي في دوراته المتعاقبة ومنها قرارات مؤتمر قمة عمان لعام 1987 للاستعداد لتطبيق التزامات الدول العربية وفقا لاتفاقية الدفاع[25].

وبتعبير آخر، فإن نظام الأمن العربي لم يوضع تحت الاختبار في أزمة الخليج لأنه ببساطة لم يكن قائما من حيث الهياكل التنظيمية أو الاستعدادات الفعلية أو التجربة العملية. غير أن ما سقط في أزمة الخليج هو الجانب المعنوي والعرفي في فكرة الدفاع العربي المشترك: أي ما أشرنا إليه بانهيار الثقة المتبادلة.

وعلى حين أن نظام الأمن العربي الجماعي لم يكن قائما ولم يكن من الممكن استدعاءه للتدخل في أزمة الخليج، فان هذه الأزمة قد حفزت تحالفا عسكريا عمليا بين مصر وسوريا ودول الخليج. وظهرت فكرة إعطاء هذا التحالف طابع الثبات والاستقرار بعد نهاية حرب تحرير الكويت كبداية لإحياء نظام الأمن العربي. وعبر إعلان دمشق الصادر في 5- 6 مارس عام 1991 عن هذا المعنى بالنص على «العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك، وترك المجال مفتوحا أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف». كما نص على أن «وجود

القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج.... يمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ونموذجا يحقق ضمان فعالية النظام الأمني الغربي الدفاعي الشامل»[26].

وعلى الرغم من الأهمية التي تضفيها مصر وسوريا من ناحية ودول الخليج من ناحية أخرى على هذا الإعلان، إلا أنه سريعا ما أصبح تعبيرا عن تحالف سياسي جديد في الساحة العربية أكثر منه تحالفا عسكريا لضمان أمن دول الخليج. ويعود ذلك أساسا إلى القيود الموضوعية على القيمة العسكرية الصرفة لهذا الإعلان من وجهة نظر دول الخليج وأمن منطقة الخليج العربية. فمن ناحية أولى يمكن القول بأن الغزو العراقي للكويت لم يفض إلى انهيار الثقة في العراق فقط، بل إنه أدى إلى تضعضع الثقة الخليجية في الدول العربية عموما. ويعني تضعضع الثقة في هذا السياق صعوبة الاطمئنان إلى ديمومة وقطعية وكفاية الالتزام بالدعم العسكري العربي لردع أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت دون أن يرتبط بذلك الالتزام توقع لثمن سياسي لا ترغب دول الخليج في دفعه[27]. ومن ناحية ثانية، فإن حجم القوات التي تستطيع مصر وسوريا معا الاستغناء عنها ونشرها على نحو دائم في دول الخليج يبدو أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق إمكانية ردع أعمال عدوان محتملة من جانب دول الجوار القوية وخاصة إيران والعراق. ومن منظور دول الخليج، فإنه قد لا يمكن المقارنة بين القيمة العملية لالتزام دول عظمى مثل الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بالدفاع عن أمن دول الخليج بما تستطيع مصر وسوريا القيام به معا لضمان هذا الأمن. والواقع أن القيمة السياسية والعسكرية لدعم كل من مصر وسوريا لأمن الخليج أكبر كثيرا في ظروف مواجهة عدوان وقع بالفعل عنها في ظروف منع أعمال عدوان محتملة قبل قيامها فعلا. ومن ناحية ثالثة، فإنه انطلاقا من حاجة دول الخليج لمنع أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت، فإنه يبدو لها أن ثمة إمكانية للعودة إلى أحياء استراتيجية التوازن في منطقة الخليج، وخاصة بين العراق وإيران. وتكتسب استراتيجية إحياء التوازن هذه قيمة سياسية وعسكرية أكبر من التزام مصر وسوريا البعيدتين جغرافيا عن منطقة الخليج، بأمن هذه المنطقة.

وفي سياق استراتيجية إحياء توازنات منطقة الخليج، فإن الدول العربية في الخليج لا تستطيع تجاهل القياس على التجربة الفعلية للازمة والحرب فيما يتصل بالدور الحاسم لكل من إيران وتركيا. والواقع أن التزام إيران بسياسة الحياد الإيجابي أثناء الأزمة كان جوهريا لحصر الصراع العسكري ضد العراق ومع تعقيد وتوسيع نطاق الصراع، بما يجعل إمكانية حله بسرعة أمرا متعذرا. كما أن تركيا قد قامت بدور نشط وربما جوهري في تسهيل الحشد العسكري الأمريكي والدولي ضد العراق وتقديم خدمات استراتيجية ولوجسستيكية هامة إلى جانب دورها المباشر في أحكام الحصار الاقتصادي والإقليمي ضد العراق. ومن هذه الزاوية، فإن ترتيبات الأمن المحتملة في الخليج لا يمكن من وجهة نظر دول الخليج أن تكون عربية صرفة أو أن تتجاهل الأدوار المحتملة لكل من إيران وتركيا، ناهيك عن تجاهل دور الولايات المتحدة والقوى الكبرى عموما. ومن هذه الزاوية، فإن هناك خلافا محكوما وأن كان واضحا بين مصر وسوريا من ناحية ودول الخليج من ناحية أخرى حول تفسير وترجمة إعلان دمشق في إجراءات مادية محددة. إذ ترى مصر وسوريا أن إعلان دمشق يمكن أن يكون بداية معقولة لإحياء نظام الأمن العربي، والنظام العربي عموما بما ينطوي على إمكانية حصر مهمة تأمين الخليج ضد أعمال عدوان محتملة في النطاق العربي وحده. وعلى حين أن جسامة الدمار والهزيمة العسكرية للعراق يمكن أن يشكل بحد ذاته رادعا نفسيا قويا يحول دون تكرار أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت، فإنه قد لا يمكن محاصرة أشكال أخرى من العدوان، وخاصة من جانب إيران، والعراق نفسه في مرحلة قادمة. كما أن مصر وسوريا لا تعتقدان في أن أزمة الخليج يجب أن تفضي إلى إعلان عدم الثقة بالنظام العرب بما يصل في تجاوز بعض مقدساته وقيمه المادية والمعنوية وعلى رأسها رفض أي وجود عسكري أجنبي دائم على الأراضي العربية. وفي المقابل، فإن دول الخليج تفسر إعلان دمشق بصيغة أقرب إلى الالتزام الأمني في الأفق منها إلى ترتيب وقائي يتضمن نشر قوات فعلية في الأراضي الخليجية بهدف تحقيق الردع المطلوب لأعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت. وربما يكون الدافع الأساسي لهذا التفسير هو اضطرار دول الخليج لإحداث التناسق بين ثلاث طبقات أو مستويات

لنظام أمن الخليج: المستوى الأول هو ضمانات الأمن المقدمة من جانب الحلفاء الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، وهم القوة الوحيدة المؤهلة عسكريا لالتزام واسع النطاق بردع أعمال عدوان على نطاق كبير من جانب الجيران الإقليميين الأكثر قوة بكثير مما قد يتاح لمجموع دول الخليج التي تعاني من قيود بشرية شديدة بالمقارنة بهؤلاء الجيران، والمستوى الثاني هو التوازنات ذات التأثير المباشر من الناحية الجغرافية-السياسية لمنطقة الخليج. وعلى هذا المستوى، فإن دول الخليج تشعر أنها لابد أن تأخذ في الاعتبار وجهة نظر إيران، وتركيا بدرجة أقل. ويبدو لها من الصعب تجاهل المعارضة الإيرانية لوجود قوات عربية غير خليجية منشورة في دول الخليج بالقرب من الحدود الإيرانية. أما المستوى الثالث فهو ترتيبات الأمن الاختيارية في النطاق الإقليمي الأوسع ويدخل فيها إعلان دمشق أو التحالف الثلاثي بين مصر وسوريا ودول الخليج جماعة. والواقع أن مشكلة إحداث التناسق تنشأ فيما بين المستويين الثالث والثاني. حيث مجال الحساسيات الأمنية والسياسية أكبر فيما بين القوى الإقليمية، أكثر مما تنشأ في المستويين الثاني والأول، أو حتى الأول والثالث.

جـ - الجانب السياسي:

كان شلل النظام العربي في جانبه السياسي أثناء أزمة الخليج نتيجة طبيعية لانشقاقه بين ائتلافين واسعين ومتوازنين نسبيا . الائتلاف الأول يتمحور حول رفض الغزو العراقي للكويت ونتائجه والعمل على تصفيته، وضم هذا الائتلاف 12 دولة عربية صوتت إيجابا على قرارات مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يوم 10 أكتوبر. ومثل هذا الائتلاف إحياء للتحالف الثلاثي بين مصر والسعودية وسوريا، وهو التحالف الذي قاد النظام العربي طوال الفترة 1967- 1977 . أما الائتلاف الثاني فضم تسعة دول عربية، منها العراق ولم يجتمع إلا على رفض التدخل العسكري الأجنبي في أزمة الخليج. وواقع الأمر هو أن الائتلاف الأول قد نهض للدفاع عن مبادئ النظام العربي القائم والخاصة باستقلال ومساواة الدول العربية الأعضاء وعدم شرعية استخدام القوة والتهديد بها لتسوية النازعات العربية. أما الثاني فإنه قد ضم أطرافا تشترك في قبول أو الدعوة لتغيير الوضع القائم في النظام العربي والتسامح مع استخدام القوة لتحقيق ذلك بناء على تبريرات

أيديولوجية قومية أو دينية أو بالقول بأن مقابلة القوة بالقوة يفضي إلى انفلات العنف في العلاقات العربية لمصلحة القوى الخارجية. وقد عبر هذا الائتلاف عن نشأة تحالف تلقائي إلى حد بعيد بين الراديكالية القومية والراديكالية الدينية (الإسلامية) انعكس في سياسات الدول المكونة له بسبب ضغط القطاعات النشطة بين الرأي العام أو انطلاقا من المواقف الأصلية لنظمها السياسية[28].

وبالرغم من شدة الصراع السياسي والإعلامي بين الائتلافين أثناء أزمة الخليج وجسامة موضوع الصراع نفسه، فإن الجامعة العربية-كتعبير مؤسسي عن النظام العربي-لم تنهار. بل عقد مجلس الجامعة أربع دورات رسمية إلى جانب دورة اجتماع غير رسمية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في أكتوبر عام 1990، وقاطعت ثماني دول من بين الدول التسع التي رفضت أو تحفظت على قرارات قمة القاهرة دورتي اجتماع المجلس في 31 أغسطس وفي 10 سبتمبر. وعلقت الدورة الأخيرة في 25 سبتمبر، على حين أمكن التوصل إلى حل وسط حول البيان الختامي والقرارات الخاصة بالموقف من عدوان إسرائيل على المسجد الأقصى في دورة 18 أكتوبر بعد أن كادت هذه الدورة أن تنهار بدورها تحت وطأة الخلافات الشديدة. وكان لدول المغرب العربي دور هام في هذه الدورة. ويعتبر الحفاظ على هيكل الجامعة العربية بالرغم من شدة الاستقطاب والتعارض بين مواقف الائتلافين أمرا مثيرا وإيجابيا.

وفي أعقاب نهاية الحرب ضد العراق اتخذت التفاعلات العربية مسارا جديدا إلى حد ما. **فأولا**: حافظ التحالف الثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية (مع دول الخليج الأخرى) على صلابته بالرغم من الخلافات والتناقضات التي دارت حول عدد من القضايا، من بينها طبيعة الترتيبات الأمنية في الخليج، على حين تشتت الائتلاف المقابل واضمحلت إلى حد كبير خصوصية العلاقات بين أطرافه. والواقع أنه حتى أثناء الأزمة كان هناك فارق كبير بين تجانس مواقف التحالف الثلاثي من الأزمة وصلابته النسبية من ناحية وتباين مواقف أطراف الائتلاف المقابل من الأزمة وهشاشته الداخلية. **وثانيا**: لم يؤد إعلان أكثرية أطراف الائتلاف «المناصر للعراق» أثناء الأزمة عن رغبته في المصالحة في إطار الجامعة في إحياء

حقيقي للجامعة. ويبدو أن الاتجاه العام بين معظم الأطراف المؤثرة في الائتلافين قد أصبح يتسم بفتور كبير حيال الجامعة ويبدو هذا الأمر واضحا من حجب مناقشة كل القضايا الكبرى للعالم العربي في مجلس الجامعة ونشوب الخلاف حول هذه القضايا عندما كان يتحتم مناقشتها تلقائيا، وعزوف الدول العربية عن إبداء أي قدر من الحماس نحو مشروعات إحياء أو تجديد نظام الجامعة بما فيها مشروع إنشاء محكمة العدل العربية[29]. **وثالثا**: استقرت فجوة كبيرة بين المغرب العربي الكبير والمشرق العربي، بما فيه مصر بصورة تهدد بانفصام حقيقي بين جناحي الوطن العربي. وتركزت معظم التفاعلات داخل كل من هذين الجناحين، مع تصاعد علاقات ثنائية أحيانا بين قطر من المغرب وآخر من المشرق (خاصة حالة العلاقات المصرية-الليبية، والجزائرية-السورية) دون أن يعني ذلك تجسيرا للفجوة فيما بين الجناحين جماعة. وتعتبر تلك نتيجة منطقية لتطورات أزمة الخليج ولواقع هبوط مكانة الجامعة في السياسة العربية، وهي القنطرة الحقيقية بين المشرق والمغرب العربي كمجموعتين لهما قدر من التمايز والاستقلالية النسبية جغرافيا وتاريخيا وثقافيا. رابعا: انهارت الحركية الجماهيرية الهائلة التي تفجرت مع أزمة الخليج بعد الهزيمة المروعة للعراق، وانحسرت إلى حد كبير، والأرجح هو أن مخزون السخط الجماهيري الضخم على النظام العربي قد تحول إلى إحباط تام ويأس شامل من التغيير، والى اغتراب تام عن النظام. وخامسا: إن هزيمة العراق وتطبيق كامل قرارات مجلس الأمن عليه لم تؤد إلى سقوط النظام الذي قاده إلى الكارثة. بل نجح هذا النظام في سحق الثورة الشعبية بالجنوب والشمال في مارس عام ١٩٩١. ويزيد ذلك من غموض مستقبل العراق في ظل العزلة الإقليمية والدولية التي يعاني منها في أعقاب الحرب. وينطوي ذلك على حقيقة أن أحد المتغيرات الهامة لمستقبل النظام العربي لم تتحدد بعد بشكل مستقر.

د- الجانب الثقافي:

مثل التجانس الثقافي الفريد الأساس والدافع الجوهري للفكرة القومية وللنظام الإقليمي العربي في وقت واحد. فقد تعينت هوية هذا النظام وحدوده الجغرافية السياسية بناء على المعيار الثقافي: أي اللغة العربية.

وقد تضمن ذلك بدوره انقطاعا سياسيا ورمزيا قويا في المتصل الجغرافي الشاسع الذي يضم إلى جانب العالم العربي أجزاءا كبيرة من غرب آسيا غير العربي، وكذا منطقة القرن الأفريقي، وجزء من غرب أفريقيا. ولم يمنع ذلك بروز تحديات ثقافية هامة لهذا الأساس الجوهري للنظام العربي. فالدعوات الإسلامية الأصولية طرحت منذ منتصف القرن التاسع عشر هوية أوسع تضم العرب كما تضم غيرهم من المسلمين. وعلى الجانب الآخر، برز تحدى الخصوصية الجهوية في عدة أقاليم من الوطن العربي، باعتبار أنها تملك ثقافات فرعية متميزة. وعلى الرغم من أن النظام العربي هو رباط جامع بين دول مستقلة وليس بين مجتمعات، فإن ذلك لم يمنع من ظهور حركات محلية تعبر عن هويات خاصة بأقليات قومية أو عرقية ولغوية، رأت في النظام العربي نفيا لها أو إذابة أو تجاهل متعمد لكينونتها المستقلة. وقد كشفت هذه التحديات للأساس الثقافي للنظام العربي عن نفسها في أزمات متعاقبة مر بها النظام العربي، وهزته أحيانا هزا عنيفا[30]. وواقع الأمر، هو أن النظام العربي باعتباره نظاما أو رابطة بين دول لم يشكل عائقا دون قيام أقاليم الوطن العربي بصياغة خصيتها المستقلة في الإطار الجامع للنظام. كما لم يمنع أو يصادر حق كل الدول الأعضاء في التكيف المباع مع التعددية الداخلية. وربما تكون التحديات التي صادفها النظام من هذا الاتجاه قد نشأت عن الخلط بين النظام الإقليمي من ناحية، والفكرة القومية العربية من ناحية أخرى. وقد مالت الأطروحات القومية ذات النفوذ الأعلى على المثقفين العرب إلى صياغة مقولاتها على نحو يعطي إيحاء قويا بضرورة فرض الإدماج القسري للأقليات والتوحيد القائم على الصهر وليس المضافرة بين الأقاليم الفرعية للعالم العربي.

وبسبب هذا الخلط، الذي اكتسب مصداقية أحيانا نتيجة الظروف العصبية التي مر بها العالم العربي، وخاصة تلك الناشئة عن محنة الهزيمة الكبرى في عام 1967، تحمل النظام العربي مسئولية شطط بعض أطرافه أو تطرف بعض القوى السياسية المحلية في بعض أقطاره في تطبيق المقولات القومية الواحدية والمتشددة، وبصفة أخص في لبنان والسودان والعراق بل وسوريا والجزائر وبضعة بلاد عربية أخرى، إلى حد أقل.

ومع ذلك كله، فقد كان الأساس الثقافي للنظام العربي يتدعم تدريجيا

منذ هزيمة 1967. وربما يعود الفضل الأكبر في تلك النتيجة إلى حدوث مصالحة تدريجية بين الفكرة القومية العربية من ناحية، والفكرة الأصولية الإسلامية التي مثلت أساسا هاما للشرعية السياسية في دول الخليج. وبوسعنا أن نرى بوضوح هذه المصالحة التدريجية منذ نحو منتصف السبعينيات في الخطاب السياسي لدول الخليج عامة وللمملكة السعودية بوجه خاص.

والواقع أن أحد النتائج الكبرى لأزمة الخليج، والتي لم يتمكن المثقفون والمراقبون العرب بعد من إدراك أبعادها ومغزاها تتمثل في مراجعة صامتة أحيانا وصاخبة أحيانا أخرى لذلك الأساس الثقافي للنظام العربي. وتظهر عملية المراجعة هذه على نحو قوي في عدد من المؤشرات التي لا يمكن أن نحددها على نحو قطعي أو كامل نتائجها السياسية قبل مرور فترة من الزمن، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أ- مراجعة المحتوى السياسي للهوية «القومية» في منطقة الخليج، وبصفة أخص في الكويت التي كانت فريسة لتطبيق مقولات قومية واحدية متطرفة. والمقصود هنا أن المراجعة لا تشمل الهوية العربية ذاتها، وإنما ما تعنيه من مدلول سياسي: أي أولوية النظام العربي، أو العمل الخارجي في النطاق القومي، على ما عداه في بناء السياسة الخارجية. ويمكننا أن نرى عملية المراجعة هذه في نوع من فك الارتباط النفسي بالنظام العربي، والفتور العام حياله. وكرد فعل لحقيقة أن العدوان قد وقع من جانب دولة عربية، تضطر دول الخليج لوضع أسبقية لترتيبات وضمانات الأمن مع القوى الكبرى، على ما عداها من ترتيبات للأمن.

ب - بروز إمكانية لبناء تحالف بين الاتجاه الإسلامي المتشدد من ناحية والاتجاه القومي المتشدد من ناحية أخرى. ومثلت الدعوة لبناء مثل هذا التحالف جوهر الخطاب العراقي أثناء أزمة الخليج. بل وتم بالفعل التقاء تلقائي أحيانا ومنظم أحيانا أخرى بين ممثلي هذين الاتجاهين في الساحة العربية أثناء الأزمة، وفي مواجهة النظام العربي القائم. والواقع أن هذا الالتقاء لم يتبلور قط في حوار متكامل أو برنامج مشترك للعمل أو حتى مجرد فكرة أولية وقبول متبادل. ومع ذلك فقد برهنت أزمة الخليج على إمكانية نشوء تحالف تلقائي غير مدبر وغير مبرمج بينهما واستنادهما معا على رصيد السخط الجماهيري على النظام العربي

الجامع، وعلى أداء النظم الحاكمة في عدة أقطار عربية[31].

جـ - تعاظم اغتراب منطقة المغرب العربي عموما عن النظام العربي، في سياق محاولات مضطربة لإعادة بناء الهوية الجامعة لبلاده والهويات الخاصة ببعض أقطاره، وخاصة الجزائر، التي تواجه مشكلة أقلية لغوية كبيرة ونشطة سياسيا. والواقع هو أن المغرب العربي الكبير كان يشعر أصلا وقبل أزمة الخليج بحاجته للاعتكاف على ذاته وحل معضلات بناء خصوصياته الإقليمية والقطرية، ولم يكن ذلك ليؤدي بالضرورة إلى انتصار التيار الداعي للعزلة عن الشئون العربية. غير أن نتائج أزمة الخليج وخاصة عودة الجامعة العربية إلى القاهرة وفقا لقرارات مجلس الجامعة في العاشر من سبتمبر عام 1990 قد عمق من نفوذ هذا التيار، الأمر الذي يكشف عن نفسه في فتور عام حيال النظام العربي، بعد أزمة الخليج.

وهكذا يتضح من استعراض الجوانب المختلفة المؤثرة على تشكل نمط التفاعلات بين الدول العربية أن بعض المتغيرات ذات التأثير الهام على مستقبل النظام العربي لازالت غير مستقرة. ومع ذلك فإن مجموع هذه المتغيرات يمكن أن يوجه على نحو يعيد النظام العربي إلى درب صعب للنهوض التدريجي بالتحرر من نمط تفاعلات التهديد المتبادل. كما أنها يمكن أن تتجمع على نحو يؤدي إلى انفجار النظام العربي كلية. وبصورة أكثر تحديدا، فانه على ضوء المعطيات التي شرحناها في الجوانب النفسية والسياسية والأمنية والثقافية يمكننا أن نتصور ثلاثة مسارات مختلفة لمستقبل النظام العربي في المدى الوسيط. المسار الأول يتمثل في استمرار انكماش النظام العربي تدريجيا انكماشا هادئا، أي بدون انفجار لأزمات كبرى جديدة. ونعني بالانكماش هنا اطراد تقلص وظائف النظام الحقيقية إلى الحد الذي تتحول فيه مؤسساته إلى منتديات ثقافية ودبلوماسية بحتة للدول العربية. ويفترض هذا المسار بقاء المعطيات السابقة على حالها. فيظل التحالف الثلاثي متماسكا إلى حد ما، على حين يستمر تشتت أي تحالف مقابل له. ويبدو أن الضغوط الحقيقية تتركز في مجال العلاقة الثنائية بين مصر وسوريا. وفي نفس الوقت تستمر حركة مراجعة النظام العربي وخاصة من قبل دول الخليج ودول المغرب الكبير. وكذلك تستمر العزلة العراقية، والمستوى المنخفض للحركية الجماهيرية. ويعطي هذا المسار فرصة كبيرة لبروز أنظمة

إقليمية جديدة، تستوعب بعض مكونات أو أقاليم الوطن العربي.

أما المسار الثاني فقد يحمل تطورات تدريجية نحو نهوض تدريجي للنظام العربي. ويفترض هذا السيناريو وضع نهاية لحركة المراجعة السلبية للنظام من قبل مجموعتي دول الخليج ودول المغرب العربي، وتوصلهما إلى تعريف جديد لهوية النظام العربي ووظائفه وبرنامج محدد متفق عليه لإعادة تأهيله وتجديده سياسيا ومؤسسيا. كما يفترض هذا السيناريو حدوث طفرة في اهتمام مصر بهذا النظام، حيث تبدو مصر الطرف الوحيد المؤهل لإتمام مصالحة حقيقية وإيجابية في النظام وهو الأمر الذي يتوقف بدوره على إحداث طفرة في الاهتمام المصري بالعالم العربي. كما يصعب تصور هذا السيناريو بدون النجاح في إعادة الأمل لدى الجماهير العربية في هذا النظام وإخراجها من وضع الإحباط واليأس والاغتراب حيال النظام العربي.

وأخيرا، فإن المسار الثالث قد يبدأ مع وقوع أزمات كبرى جديدة في النظام العربي بسبب مخزون المرارات المتبادلة، والرفض الجماهيري للنظام العربي في عدد كبير من الأقطار العربية، بالارتباط مع عوامل جديدة تحرك السخط المتراكم لدى الجماهير في عدة أقطار عربية في مواجهة النظم الحاكمة فيها. والأرجح أن هذا المسار سوف ينطوي على انهيار النظام العربي تحت وطأة الأزمات المحتملة وانفضاض عدد من الأطراف المؤثرة عنه تماما. ومن المرجح أن ينطوي هذا المسار أيضا على تفكك التحالف الثلاثي الذي يقود النظام العربي منذ نهاية حرب الخليج. ويسمح هذا المسار بدوره ببزوغ أنظمة إقليمية بديلة في سياق عملية إعادة ترتيب شاملة للأوضاع والعلاقات الإقليمية.

المبحث الثاني: المعضلات المتغير للأمن الاستراتيجي لمنطقة الخليج

نقلت الحرب العراقية-الإيرانية بؤرة الاهتمام من قضية الأمن الإقليمي العربي العام إلى قضية نوعية ومتميزة جغرافيا وهي أمن الخليج. كما غيرت على نحو جوهري من الصياغة الاستراتيجية لأمن هذه المنطقة الأخيرة. فقد دار الفكر الاستراتيجي العربي حول مركزية وشمولية التهديد الإسرائيلي، لكل العالم العربي. وكان هناك أساس موضوعي قوي لهذه الصياغة الاستراتيجية. فمن ناحية أولى نظر إلى الوجود الصهيوني

العسكري التوسعي على أنه تهديد للقيم الثقافية الجوهرية باعتبارها ميراثا مشتركا للشعوب العربية بأسرها. وقد شخص بالتالي باعتباره صراع وجود- بالمعنى الثقافي على الأقل-لا صراع حدود. وقد وجد هذا التشخيص شبه إجماع بين المثقفين ورجال السياسة والاستراتيجية العرب. ومن المؤكد أن المشاركة في تحمل أعباء مواجهة هذا التهديد لم تكن متساوية بين الدول والشعوب العربية عبر المراحل المختلفة للمواجهة. ولا شك أنه يتعين تفسير ذلك بالبعد الجغرافي: أي القرب أو البعد الجغرافي عن ساحة الصراع العسكري. كما أنه يتعين تفسير ذلك أيضا بمدى وجسامة التهديد الإسرائيلي لأقاليم مختلف الدول العربية، ووقوع أجزاء من أقاليم عدة دول عربية تحت الاحتلال أو التهديد الداهم بالاحتلال الإسرائيلي. ومن الواضح أن واقع الاحتلال أو التهديد المباشر والقريب بالاحتلال قد انصرف إلى دول الطوق العربي، أي سوريا والأردن ولبنان ومصر، والى القطاع الشمالي الغربي للمملكة السعودية،إلى جانب فلسطين ذاتها بالطبع[32].

ومع ذلك، فإن الدول العربية جميعا قد نظرت إلى التهديد الإسرائيلي باعتباره تهديدا لها أيضا، من المنظور السياسي-الثقافي، وليس من المنظور الجغرافي-العسكري. وليس هناك دليل على ذلك أبلغ من مواقف دول المغرب العربي وشعوبه طوال معظم السنوات منذ بداية الاستقلال (وقبله) حتى الآن، وهو الموقف الذي تبلور لا في تضامنها مع دول المشرق في مواجهة إسرائيل فحسب، بل وفي اعتبار ذاتها أحيانا، وخاصة منذ بداية الثمانينيات، مسئولا رئيسيا عن مصير الشعب الفلسطيني، ومواصلة النضال العربي ضد إسرائيل، بعد انكماشه في المشرق، أيضا[33]. ويمكننا أن نري هذه الوحدة غير العادية في الموقف من إسرائيل أثناء حرب أكتوبر عام 1973.

والواقع أنه إلى جانب ما اشتركت فيه الدول والشعوب العربية من اعتبار التهديد الإسرائيلي منصبا على القيم الثقافية العربية الجوهرية، فإن الأساس الموضوعي لوحدة أو على الأقل تجانس اعتبارات الأمن العربي يكمن أيضا في أن غالبيتها العظمي قد رأت الصراع العربي-الإسرائيلي كامتداد للصراع ضد الاستعمار الأوربي (بامتداداته الأمريكية). وحتى لو كان الموقف السياسي والإيديولوجي من الدول الغربية الإمبريالية متباينا فيما بين الدول العربية، وفي نفس الدول عبر فترات مختلفة من تاريخها

السياسي، فإن جميعها لا يستطيع تجاهل أن الصراع يتم عسكريا وسياسيا بين دولة تنتمي إلى النطاق السياسي والعسكري للغرب الصناعي المتقدم من ناحية ودول عربية تنتمي إلى النطاق السياسي والعسكري للعالم الإسلامي والعالم الثالث، من ناحية أخرى.

هذا الإدراك «الموحد أو المتجانس» للأمن فرض موضوعيا انشغالا سياسيا وثقافيا بالتأكيد على وحدة نظام الأمن العربي. وفي ظروف المد القومي، وأيضا في ظروف النهضة النسبية التي شهدها النظام الإقليمي العربي، كان هناك ميل موضوعي قوي للنظر إلى التهديدات الأخرى باعتبارها امتدادات أو زوائد للتهديد المركزي الإسرائيلي أو للصراع الدائر بين القومية العربية والإمبريالية الغربية.

وقد تغير هذا الإدراك «بوحدة النظام أو الانشغالات الأمنية العربية» تغيرا كبيرا بسبب انفجار الحرب العراقية-الإيرانية. إن الإجماع الذي نشهده في تعريف إسرائيل كخطر مشترك ينكسر تماما عند الحديث عن «الخطر الإيراني». والواقع أن مجموعتين من الدول العربية قد نظرت إلى إيران نظرات متضادة. فعلي حين قامت كل من سوريا وليبيا بتدعيم إيران سياسيا وعسكريا ضد العراق، كان هناك عدد من الدول العربية، وخاصة مصر ودول الخليج تدعمان العراق. ولا يستطيع محلل أن يتغافل عن الأهمية الاستراتيجية لنشأة تحالف عربي -إيراني في مواجهة العراق: وهي دولة عربية. ومن ناحية ثانية، فإن الحرب العراقية-الإيرانية قد دارت بين طرفين ينتمي كلاهما إلى نفس النطاق السياسي والعسكري للعالم الإسلامي والعالم العربي، الأمر الذي يفسر أيضا امتدادها الزمني الطويل للغاية، وتأثيرها المدمر على نسيج العلاقات العربية.

وأهم من ذلك كله فيما يتعلق بموضوعنا هو أن الحرب العراقية-الإيرانية بما دار فيها من تفاعلات عربية وإقليمية وعالمية قد أكدت تمايز، بل وانفصال أمن منطقة الخليج عن الأمن العربي العام. فمن حيث الصياغة النظرية، دار الصراع المباشر بين طرفين متواصلين ثقافيا، على الأقل فيما يتصل بعامل الدين. ويمكننا من منظور حضاري اعتبارها حربا أهلية إسلامية: أي داخل البيت الإسلامي الكبير. وعلى حين أن إيران ليست عربية وأن هناك ميراثا ما لخصومة تاريخية مع العرب أو قسم منهم فإنه

لا يمكن استبعادها ببساطة كقوة أجنبية تماما وخارجية عن المنطقة العربية. ومن ناحية ثانية، فإن إيران لا تشبه إسرائيل من آي زاوية، وبالذات من حيث كونها جزءا لا يتجزأ من النسيج الطبيعي لمنطقة الشرق الأوسط. كما أنها لا تشبه الاستعمار الغربي أو الدول الإمبريالية الغربية أو الشرقية بحكم كونها تقع في النطاق الاقتصادي -التكنولوجي لمنطقة الشرق الأوسط. وفوق كل شيء، فإن إيران دولة خليجية، ولا يمكن استبعادها كل الوقت من أي صياغة قابلة للاستقرار لأمن الخليج، سواء كانت تلك الصياغة تعاونية أو صراعية أو مزيج منهما[34]. ومن ناحية ثالثة، فإن الطابع المركب لتوازنات الأمن جعل من المستحيل حصر الصراع في الطرفين المباشرين للحرب تماما. ولا شك أنه لو كانت الحرب العراقية -الإيرانية قد انتهت بانتصار كامل لأحد طرفيها لكانت الخريطة الجغرافية السياسية لمنطقة الخليج قد تغيرت جذريا. كما أن الاحتمال الذي كان يبدو مرجحا في الأعوام 85 - 1987 بانتصار إيران كان يتضمن بالضرورة إما تهديد استقلال واستقرار الدول العربية في الخليج، أو اضطرار الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة للانخراط المباشر في الحرب. وقد تمثل الأساس الموضوعي بعيد المدى لخصوصية مسألة الأمن في الخليج، في أن هذه المنطقة تمثل شريان الحياة للعالم الصناعي الغربي بما تملكه من نحو 60٪ من الاحتياطي المؤكد للنفط في العالم، وأنها بهذه الصفة تمثل جبهة متقدمة للأمن الغربي. وقد تتعايش الدول الغربية المتقدمة حدث بالفعل طوال النصف الأول من الثمانينيات مع مستوى معين من عدم الاستقرار في منطقة الخليج ولكنها لا تستطيع التعايش مع تلك الظروف أو السياسات التي قد تؤدي إلى تهديد إمدادات النفط المنتظمة إليها أو جعل هذه الإمدادات مشروطة بشروط سياسية لا يمكنها قبولها، وهو ما يتضمن أيضا صعوبة تعايشها مع سيطرة دولة واحدة ليست مرتبطة بالغرب ارتباطا استراتيجيا على مصادر النفط أو طرق نقله. وبحكم أن الانتصار الإيراني في الحرب مع العراق قد مثل تهديدا قويا بذلك تحديدا، فلم يكن من الممكن أن يسمح به الغرب. وهكذا برز الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا أثناء السنوات الأخيرة من الحرب العراقية -الإيرانية كحليف وكضامن رئيسي لأمن الدول العربية في الخليج، بما في ذلك العراق ذاته. وقد ظهر ذلك

في رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية وحراسة طريقها الملاحى منذ يوليو عام 1987 وفي العمليات العسكرية التي قامت بها البحرية والقوات الجوية ا لأمريكية ضد أهداف إيرانية في أكتوبر 1987 وفي أبريل 1988[35]. أي أنه على حين مثلت الولايات المتحدة تهديدا غير مباشر للأمن العربي العام فإنها قد مثلت حليفا للدول العربية في الخليج في مواجهة التهديد الإيراني. وهكذا أكدت الحرب العراقية الإيرانية استقلالية -بل وانفصال -قضية أمن الخليج عن قضية الأمن العربي العام من حيث مصدر التهديد والعقائد السياسية والعسكرية المتضمنة، وطبيعة التحالفات والعداءات الإقليمية والدولية.

على أن أزمة الخليج الثانية التي انفجرت مع الغزو العراقي للكويت جاءت بمتغير إضافي وهو إمكانية وقوع التعارض بين أمن الخليج، ومتطلبات الأمن العربي العام بسبب اختيار تاريخي اتخذه قادة دولة عربية قوية هي العراق قوامه هو المخاطرة بالأمن العربي العام بهدف تأكيد سيطرة هذه الدولة على الكويت والجانب العربي من الخليج عموما. وقد وضح هذا التعارض فيما سببته القيادة العراقية من اختيار جامد بين أمن الخليج وتأمين حق دول الخليج في الاستقلال والسيادة من ناحية وتدمير القوات المسلحة العراقية بما ينطوي عليه ذلك ضمنا من إضعاف الأمن العربي في مواجهة إسرائيل من ناحية أخرى، وأثبتت الأزمة فوق ذلك، أنه من الممكن لدولة عربية قوية لا أن تتجاهل القيم الجوهرية لنظرية الأمن العربية فحسب، بل وأن تزرع فيها تناقضا يستعصي على الحل السلمي. وبالنسبة لأية دولة، فإن هذه الإمكانية ترغمها على تأمين ذاتها لا فقط في وجه عدوان غير عربي، وإنما في وجه عدوان محتمل من قبل أية دولة عربية أخرى. وإذا لم يكن لهذه الدولة قدرات كافية لردع عدوان عربي أو غير عربي محتمل، فإنه يبدو محتما أن تستعين هذه الدول بالدول المستعدة لتقديم هذه المساعدات أو الضمانات حتى لو لم تكن مواقف هذه الأخيرة منسجمة مع نظرية أو متطلبات الأمن العربي العام.

وإذا أخذنا أزمتي الخليج الأولي (الناشئة عن الغزو العراقي لغربي إيران في سبتمبر 1980) والثانية (الناشئة عن الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990) لوجدنا أن مجموع آثارهما معا قد أبرز النتائج الأساسية

التالية: بروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبيا عن النظام العربي العام ونظرية أمنية مستقلة نسبيا -ومتعارضة في بعض جوانبها، مع - نظرية الأمن العربي العام، وصعوبة صياغة موازين القوي الحرجة للغاية في منطقة الخليج بصورة مستقلة عن النظام الدولي، وتعددية مصادر التهديد في ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإقليمية، وبالتالي حتمية الاستعانة بضمانات أمن دولية، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والغرب عموما في ظروف الاختلال هذه.

ومع ذلك، فإن السؤال الجوهري يبقي متعلقا بمدي إمكانية إيجاد حل مستقر لمعضلات أمن الدول العربية في الخليج بصورة مستقلة عن نظرية (أو نظام) الأمن العربي، وبالتالي مدي إمكانية التعبير السياسي والمؤسسي المستقل عن ضرورات أمن الخليج بصورة دائمة عن النظام العربي. وهنا يمكن تصور احتمالين: الأول يتقوم في أن ضرورات تأمين الدول العربية في الخليج تفرض هيكلا لأمن هذا الإقليم الفرعي مستقلا عن، وليس بالضرورة متناسقا مع، نظام الأمن العربي العام. وفي هذه الحالة فإن المرجح هو أن يتم على نحو شبه دائم إخلاء النظام العربي من وظيفته الأمنية، على الأقل فيما يتصل بمنطقة الخليج، وبالتالي تكميشه وظيفيا. أما الاحتمال الثاني فيتقوم في أن تثبت التطورات اللاحقة لأزمة الخليج الثانية أن هذه الأزمة قد هبت في ظروف عارضة، وأنها لا تكشف عن طبيعة أصيلة للسياسات العربية، وأن هناك تناسقا ضروريا بين أمن الخليج والأمن العربي العام. وفي هذه الحالة من المرجح أن يبقي النظام العربي كمنفذ هام للأداء الخارجي لدول الخليج وجانبا هاما على الأقل من استراتيجيتها الأمنية. والواقع أن ما يحسم أرجحية أي من هذين الاحتمالين ليس الواقع الموضوعي، وإنما هذا الواقع كما تقرأه دول الخليج ذاتها، وتعكسه في نظرياتها الأمنية واستراتيجياتها العامة للأمن، كما هي مصاغة في اللحظة الراهنة وفي الأمد المستقبلي المباشر والوسيط.

والواقع أن استراتيجية الأمن للدول العربية الخليجية سوف تتأثر بخمسة أبعاد رئيسية للبيئة السياسية والاستراتيجية ذات التأثير الحالي والمستقبلي على هذا الأمن، وهي طبيعة التوازنات الاستراتيجية الإقليمية التي نشأت عن أزمة الخليج الأولى والثانية، والمتغيرات الدولية والإقليمية

الجديدة بالنسبة للتفاعلات الاستراتيجية في منطقة الخليج، وهيكل التهديدات القائمة والمحتملة لأمن دول الخليج، وكفاية ترتيبات الأمن القائمة والاحتمالات الحقيقية لتعزيز هذه الترتيبات في النطاقين الإقليمي والعالمي. ويمكننا أن نتناول بسرعة هذه الأبعاد الخمسة للبيئة الاستراتيجية لأمن الخليج، فيما يلي:

1- طبيعة التوازنات الإقليمية في أعقاب أزمة الخليج:

ربما تكون النتيجة الأساسية لحرب الخليج من منظور التوازنات الإقليمية المؤثرة مباشرة على أمن الخليج هي ظهور حالة من توازن الضعف بين العراق إيران. فكانت إيران قد خرجت من الحرب العراقية-الإيرانية وهي في حالة تآكل ووهن شديد عسكريا واقتصاديا. وقدرت بعض المصادر المطلعة أن إيران قد تكون بحاجة إلى نحو ربع قرن لكي تسترد أنفاسها وتعيد بناء ما دمرته الحرب إضافة في إعادة بناء مؤسسات الدولة، وبصفة خاصة قواتها المسلحة، وتحقيق نفس مستوي المعيشة لسكانها الذي وصلت إليه قبل الثورة. ويضاعف من شدة الضعف الذي تسبب عن الثورة والحرب إصابة الاحتياطيات النفطية الإيرانية بضرر دائم بسبب تجاهل الضرورات الفنية للصيانة والإنتاج من حقول النفط والدمار الذي لحق بمصافي النفط الإيرانية، بما فيها مجمع بندر خوميني، والاضطراب والانكماش الشديد في النظام التعليمي، وفي الخدمات، بل وفي القطاعات السلعية من الاقتصاد الإيراني[36].

وفي المقابل، كانت العراق قد وصلت في إنهاك اقتصادي شديد بسبب الدمار الذي ألحقته الحرب بمناطق جغرافية كاملة من العراق وخاصة الجنوب حول البصرة، وقدرت مصادر غربية أن الاقتصاد العراقي قد يكون بحاجة إلى عقد كامل لاسترداد عافيته وأعمار ما دمرته الحرب في عدة فروع وقطاعات اقتصادية، بما فيها قطاع النفط، والضرر الكبير الذي أصاب النظام التعليمي والخدمات الأساسية والخسارة البشرية الجسيمة الناشئة عن الحرب وعن هجرة أعداد كبيرة من رجال الأعمال والفنيين والمهنيين خارج البلاد لأسباب متصلة بالحرب والقهر السياسي الذي اشتد كثيرا في سياق الحرب[37]. ومع ذلك فإن القوة العسكرية العراقية كانت قد نمت بصورة هائلة سواء من الناحية الكمية أو النوعية ومستويات التسليح. ومن المؤكد أن العراق قد نجح في خلق قاعدة لا بأس بها للصناعة وخصص

موارد هائلة لمتابعة التقدم المعقد في عدد من البرامج البحثية والإنتاجية الخاصة بعدة أنظمة فائقة الحداثة لتكنولوجيا السلاح والفضائيات.

وجاءت الحرب التي شنتها القوات الدولية والمتحالفة ضد العراق لكي تلحق دمارا شديدا بالقوات المسلحة العراقية وتعطب نحو 80٪ منها، إضافة إلى تدمير قاعدة البنية الأساسية على نحو ربما لم يحدث لأي أمة، سوى ربما ألمانيا والاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية.

وتقدر مصادر مطلعة الخسائر العسكرية للعراق في عملية «عاصفة الصحراء» بنحو 3000 دبابة، 1800 عربة مدرعة و 2140 قطعة مدفعية، وكل السلاح الجوي تقريبا، الذي إما تم تدميره أو وضع تحت سيطرة إيران. وتضمن ذلك تدمير 25 فرقة مدرعة وميكانيكية وفرقتين من الفرق السبع للحرس الجمهوري. وانخفض حجم القوات العاملة من نحو مليون «منهم نصف مليون تقريبا من الاحتياط المستدعين» قبل انفجار الحرب إلى 350 ألفا فقط (منهم نحو 100 ألف من الاحتياط المستدعين) بعد نهاية الحرب. وواقع الأمر أنه باستثناء التماسك النسبي لعدد محدود للغاية من الفرق، فإن الجيش العراقي يكاد يكون قد أصيب بتفكك تنظيمي شامل[38].

أما على صعيد البنية الأسياسية فيؤكد تقرير بعثة الأمم المتحدة للعراق أن الحرب «قد أسفرت عن دمار هائل في الكثير من عناصر البنية الأساسية المادية والخدمية، وأعقب هذا أضرار كبيرة من جراء النزاعات المدنية التي تلتها.. بند 10» وأنه «في أجزاء كبيرة من البلاد، كانت الأضرار التي نجمت عن الاضطرابات الأهلية الداخلية التي أعقبت الحرب مساوية أن لم تكن أكبر.. وثمة عامل أخير هو نتيجة العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على العراق.. وكان من الواضح للبعثة أن أثر الجزاءات كان ولا يزال كبيرا جدا على الاقتصاد وظروف المعيشة للسكان المدنيين.. بند 13». وتقدر البعثة تكاليف إعادة الشبكات الرئيسية للخدمات بنحو 20 مليار دولار منها 5,18 مليار لإصلاح شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفط فقط[39].

ومن منظور توازن الضعف بين العراق وإيران، والناجم من نتائج حربين على درجة كبيرة من الدمار لا يتجاوز الانقطاع بينهما فترة العامين، ربما يكون الاستنتاج المباشر هو أن التهديد الجاد لأمن الخليج من أي من الطرفين قد صار أمرا مستبعدا لفترة طويلة مقبلة. ويرتبط بذلك لا الضعف العسكري

والاقتصادي للبلدين فحسب، بل والأثر الرادع للحرب الأخيرة على وجه الخصوص، بما أظهرته من تصميم الغرب على الدفاع عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الكويت والسعودية. إذ يصعب التفكير في شن العدوان على ضوء التكلفة الباهظة للغاية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا المحتملة له قياسا على نتائج الحرب الأخيرة، سواء من قبل إيران أو العراق نفسها. ويضاف إلى ذلك أن الأمم المتحدة قد أصبحت تقوم بالدور المباشر في ترسيم الحدود بين العراق والكويت وفقا للقرار 687 لمجلس الأمن والصادر في 15 أبريل عام 1991، من خلال قوة مراقبة تابعة للامين العام وهي قوة «لا تنتهي صلاحياتها إلا بقرار من مجلس الأمن الذي يدعي لمناقشة هذه الصلاحية أو الاستمرار فيها كل ستة أشهر»، وهي بذلك تختلف عن المركز القانوني لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أجزاء كثيرة أخري من العالم والتي تتوقف صلاحياتها عندما تطلب الأطراف المعنية ذلك وفقا لسيادتها[40].

ومع ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد نشوب تهديدات لأمن الخليج وعدم الاستقرار في المنطقة عموما، لأسباب متعددة، نذكر منها ما يلي:

أولا: أن الحرب والعدوان لا ينجمان بالضرورة عن الشعور بالقوة، وإنما يكفي الإحباط لتوليد العنف، حتى لو كان في ظروف ضعف ذاتي بالغ. فالعدوان ليس بالضرورة عملا محسوبا على نحو عقلاني. وليس هناك ما يثبت أن الغزو العراقي للكويت مثلا كان ثمرة لحسابات عقلانية. بل إن العنف وعدم الاستقرار يرجحان في ظروف الفقر والحرمان. حيثما لا يكون هناك ما يخسره الطرف المعتدي. ويتضاعف الميل لعدم الاستقرار والعنف مع الفقر والتحلل المؤسسي والسياسي والتحركات السكانية سواء كانت في شكل لجوء سياسي أو اقتصادي، والتطرف الأيديولوجي وعدم الاستقرار السياسي الداخلي. وهذه جميعها ظروف أصبحت سائدة في كل من العراق وإيران بتأثير الحرب والأزمات المتلاحقة الداخلية والإقليمية.[41] ولا يستبعد في سياق صراعات داخلية صعود تيارات سياسية أو أيديولوجية متطرفة في قمة السلطة السياسية وإقدامها على شن حملات للقمع والعدوان الداخلي والخارجي في ظروف الإحباط العام لأقسام واسعة من المجتمع في كل من العراق وإيران.

ثانيا: أن مقولة الضعف بين العراق وإيران قد لا تكون تصويرا دقيقا

للموقف والتوازنات الحقيقية بين البلدين، في أعقاب الحرب الأخيرة في الخليج. فعلى حين خسرت العراق الجانب الأساسي من قوتها العسكرية الهجومية، فإن القوات الهجومية لإيران لا زالت قائمة بدرجة كبيرة. والواقع أن ما أجبر إيران على الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم 598 في يوليو عام 1988 هي ظروف مؤقتة يمكن تعويضها مثل النقص الشديد في الذخيرة وقطع الغيار والقوة البشرية المدربة وانهيار القدرة على استيراد السلاح ومستلزمات الصيانة والتحديد. ولا شك أن إيران قد قطعت شوطا لا بأس به في إعادة التنظيم العسكري وإعادة تأهيل جيشها النظامي في ظل رئاسة رافسنجاني. كما أن عمليات إعادة التأهيل الاقتصادي يمكن أن تتم في إيران على نحو أسرع كثيرا من العراق. وينبغي أن نلتفت إلى حقيقة أن قدرة إيران تبلغ ثلاثة أمثال القدرات البشرية والاقتصادية للعراق، وأن بناءها الاقتصادي أكثر تنوعا وأكثر اعتمادا على الذات من أي دولة أخرى في الخليج وفي العالم الثالث ككل باستثناء الدول المصنعة حديثا. وقد انحصر الدمار الذي نشأ عن الحرب العراقية الإيرانية في غرب إيران وخاصة إقليم خوزستان الذي دارت فيه الأعمال العسكرية خلال عامي 1980 و 1981. كما انحصر الدمار قطاعيا في المنشآت النفطية وخاصة في جزيرة خرج. ويترك ذلك كله القدرات التعبوية الحقيقية لإيران والتي تقع في الأقاليم المركزية والشمالية دون أضرار كبيرة. وفوق ذلك، فإن إيران قد عانت من نفس آثار هذه الحرب مثل العراق، ولكن الأخير انفرد بالآثار التدميرية لحرب أكثر تركيزا وأكثر كثافة ودقة من الناحية التكنولوجية بسبب الإمكانيات العسكرية والتكنولوجية الأرقى بما لا يقاس لقوات التحالف الدولي. وقد انتشرت هذه الآثار على مختلف أقاليم العراق، مع تركيز على الإقليمين الأوسط والجنوبي. وهكذا قد تكون إيران قد ضعفت بسبب الحرب العراقية-الإيرانية، علي أن قدراتها التعبوية لا زالت سليمة إلى حد كبير، على حين أن القدرات التعبوية بالذات هي ما تم التركيز على تدميرها في سياق الحرب الدولية لتحرير الكويت في يناير-فبراير 1991: وبذلك تكون هذه الحرب الأخيرة قد أدت في الحقيقة إلى اختلال خطير لموازين القوى لصالح إيران. وهو اختلال يؤثر على المنطقة ككل.

ثالثا: أن أمن الخليج يتأثر بالوضع السياسي والأمني في المنطقتين

المجاورتين له وهما منطقة الهلال الخصيب والأناضول وجنوب الاتحاد السوفيتي. وهناك ثلاث قوى مؤثرة على الوضع الأمني في هاتين المنطقتين وهي إسرائيل وتركيا وإيران. وعلى حين يمكن توقع أن ينضبط السلوك الخارجي لتركيا بسبب ارتباطه بعلاقاتها المميزة بغرب أوربا والولايات المتحدة، فإنه يصعب توقع السلوك الاستراتيجي لإسرائيل وإيران، لأسباب مختلفة. ومن الضروري هنا أن نتذكر أن أية أوضاع ينشأ عنها صراعات إقليمية في أي من المنطقتين تؤثر على الأوضاع الأمنية في الخليج، بأشكال شتى. حيث نجد ارتباطا قويا بين موازين القوى الاستراتيجية في كل من هاتين المنطقتين من ناحية والموازين الاستراتيجية في الخليج من ناحية أخرى.

2- المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة:

على حين تضمنت التحولات في الموازين الاستراتيجية الإقليمية بعد أزمة الخليج الثانية تخفيفا للضغوط والتهديدات الداهمة الواقعة على الدول العربية في الخليج، فإن بعض المتغيرات الدولية تسهم في تعزيز هذا الاتجاه، وبعضها الآخر قد يحمل بعض عوامل عدم الاستقرار. ويمكننا أن نعرض لهذين النوعين من المتغيرات العالمية فيما يلي:

أ- أن أكثر المتغيرات العالمية إيجابية بالنسبة لأمن الخليج هو الاتجاه نحو العودة إلى تركيز احتياطيات النفط في منطقة الخليج والارتفاع المطرد في نصيب دول منطقة الخليج من الإنتاج العالمي للنفط، وما يصاحب ذلك من توقع ارتفاع مطرد في أسعار صادرات النفط وعوائده[42]. ولا شك أن هذه التغيرات الهامة في السوق العالمي للنفط والتي يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على أسعار وعوائد الصادرات النفطية يمكن أن تسهم في تخفيف الضغوط على-واسترخاء-العلاقات الإقليمية من أكثر من زاوية. فمن ناحية أولي، شكلت الصراعات والمنافسات حول السياسات النفطية، وخاصة سياسات الحصص والأسعار داخل منظمة الأوبك أحد العوامل الهامة الضاغطة على سير العلاقات الإقليمية، فالدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية وافقت تقليديا على سياسات معتدلة فيما يتصل بسوق النفط ووضع أسعار نفط الأوبك. وفي المقابل، مثلت إيران-مع العراق -أهم الدول المتشددة فيما يتصل بهذه القضايا. إن توقعات العودة إلى أسعار مرتفعة نسبيا لصادرات النفط تخفف من شدة النزاع حول سياسات العرض

والأسعار داخل الأوبك، وتسهم بالتالي في تخفيف حدة التناقضات بين العراق وإيران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية.

ومن ناحية أخري، فإن النزاع داخل الأوبك بين المتشددين والمعتدلين قد نشأ لا عن عوامل أيديولوجية فحسب، بل وعن عوامل متصلة بالحاجة الشديدة للدخل النفطي سواء من أجل تمويل الحرب العراقية-الإيرانية أو للمساعدة في الإعمار وإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي والإيراني. ومع توقع ارتفاع أسعار وصادرات النفط، خاصة خلال النصف الثاني من التسعينيات سوف يتاح للبلدين دخل أفضل للمساعدة في إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يسهم بدوره في تعزيز مناخ إيجابي للعلاقات الإقليمية. ويتفق مع العامل السابق ما تحمله شعارات التحول إلى نظام عالمي جديد من تركيز-ولو نظري -على قائمة اهتمامات دولية جديدة، هي في مجموعها تميل إلى التركز على متطلبات التنمية والتعاون الاقتصادي والوظيفي والتحرر من شبح التآكل الاجتماعي الناشئ عن نمط الحضارة الحديثة وخاصة فيما يتعلق بالمخدرات والأمراض ذات الطبيعة الوبائية والعابرة للدول والقوميات. فبغض النظر عن الموقف الإيديولوجي من مقولة النظام العالمي الجديد، أو من هذه الاهتمامات الدولية الجديدة، فإن من المتوقع أن تكيف قائمة الاهتمامات الخاصة بكل دول الشرق الأوسط، بما فيها العراق وإيران. إن الإجهاد الشديد الناشئ عن الحربين الداميتين في منطقة الخليج يحتم على أي حكومة كانت في كل من العراق وإيران التركيز على إشباع الحاجات الأساسية لشعوبهما، بعد الحرمان الطويل من هذه الحاجات في ظل مناخ الحرب. وفي نفس الوقت، فإن إحباط هدف كل من إيران والعراق في السيطرة والقيادة الإقليمية سواء عن طريق الشعارات الدينية أو القومية، يحتم بدوره على أي حكومة كانت في كل من البلدين أن تشغل ذاتها بالإنجاز في المجالات الاقتصادية والوظيفية والاجتماعية، وإلا فقدت كل مصادر الشرعية المدنية. ويضاعف من هذا الاتجاه أن الحربين الداميتين في منطقة الخليج قد أسفرتا لا عن تضعضع اقتصادي فحسب، بل عن تهتك شامل في النسيج الاجتماعي أيضا. ويعبر الأخير عن نفسه في تراكم أعداد هائلة من النازحين واللاجئين وتكدس المدن الكبرى بهما مع تفريغ المناطق التي تعرضت لخراب شامل. وفي كل من البلدين فإن

اضطرار أعداد هائلة من الفئات الوسيطة لمغادرة بلادها سواء بسبب الخشية من امتداد آثار الحرب إليها أو من القمع والقهر السياسي أو الديني قد أدي إلى مزيد. من التضعضع الاجتماعي، بسبب تشتت مئات الآلاف من الأسر. وهذه الظروف المأسوية سوف تفرض لا محالة الحاجة إلى معالجة منهجية سياسية واقتصادية وثقافية، على المستوى القومي الشامل وعلي المستويات الجهوية والمحلية والتحتية عموما. ويضاف إلى ذلك كله حتمية بروز نزعة سياسية قوية للانصراف-ولو جزئيا-عن الشعارات الأيديولوجية لصالح إعادة بناء البلاد بناء على اتجاهات عملية. وحتى فيما يتصل بالتطلع إلى المكانة الإقليمية والدولية، فإن قطاعات كبيرة من النخب السياسية في كل من إيران والعراق، على الأقل، قد أصبحت تتفهم حقيقة أن هذه المكانة يمكن بناؤها بالتنافس الأنشط في مجالات الإنجاز والأداء الاقتصادي والتكنولوجي والوظيفي أكثر مما يمكن بناؤها بالأداء في ساحات القتال أو بناء الجيوش والانتصار في المعارك العسكرية.

ب - وهناك متغيرات عالمية أخرى كان يمكن أن تكون إيجابية إلى حد بعيد من منظور أمن الخليج لو أنها استوعبت بروح من العقلانية والتأقلم الإيجابي من جانب القوي الإقليمية، ولكنها في نفس الوقت تحمل نتائج معاكسة إذا لم يتوافر هذا الشرط. وعلى رأس هذه المتغيرات نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وخاصة بين العملاقين. فقد حملت الحرب الباردة احتمالات قوية للتصادم بين العملاقين في هذه المنطقة التي مثلت بالنسبة للغرب بصفة خاصة شريانا حيويا للأمن الغربي. وشهدت نهاية عقد السبعينيات تعظيما للمخاوف الأمنية الغربية بسبب الغزو السوفيتي لأفغانستان واقتلاع نظام حكم أسرة بهلوي من إيران وإنشاء نظام حكم إسلامي بزعامة الإمام الخوميني في يناير 1979. وتمثل رد الفعل الأمريكي في مبدأ كارتر المعلن عام 1980 وإنشاء قوات الانتشار السريع التي تحولت بعد ذلك إلى القيادة المركزية الأمريكية للعمل في هذه المنطقة وقت الحاجة لردع احتمالات تقدم السوفييت من أفغانستان إلى الخليج عبر إيران. وزادت بذلك القيمة الاستراتيجية المباشرة لمنطقة الخليج بالنسبة للعملاقين مع العودة إلى الحرب الباردة الجديدة طوال النصف الأول من الثمانينيات[43] على أن التطورات الإقليمية في المنطقة في الوقت الذي ساهمت فيه في

العودة إلى مناخ الحرب الباردة، قد ضاعفت المشكلة بسبب اشتعال التنافس الاستراتيجي حول النفوذ على منطقة الخليج بين أكبر بلدين في المنطقة من حيث القدرات البشرية والعسكرية وهما إيران والعراق. وتضمن هذا التحول انتقالا من تنافس له هيكل منضبط إلى تنافس غير منضبط. واتضح ذلك على نحو بارز مع انفجار الحرب العراقية-الإيرانية 1980. وفي المقابل، فإن نهاية الحرب الباردة مع تولي الزعيم السوفيتي جورباتشوف للسلطة عام 1985 كان يحمل إمكانية كبيرة لتخفيف التوتر والمنافسة في هذه المنطقة. ومن الطبيعي أن ذلك لم يحدث فجأة وأنه كان يتطلب بعض الوقت حتى تهدأ المخاوف الغربية والأمريكية من احتمالات التهديد السوفيتي لإمدادات النفط من المنطقة. وقد تعاظمت فرص الاسترخاء نظريا مع التآكل السريع في القوة السوفيتية والانسحاب السوفيتي من أفغانستان وبروز احتمالات قوية لانهيار الدولة السوفيتية كلية مع نهاية عقد الثمانينيات. والمؤكد أن ذلك كان من شأنه أن يخفف كثيرا الضغوط المتعارضة الناشئة عن نظام القطبية الثنائية، بل وأن يقلل من القيمة الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للغرب عموما. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة لم تتحقق بسبب تنافس القوي الإقليمية على وراثة النفوذ المميز للقوى العظمى في المنطقة، وانفجار الحرب العراقية-الإيرانية في هذا السياق، ثم محاولة العراق بسط نفوذها على الخليج والحصول على مركز القوة الإقليمية الكبرى فيه، من خلال غزو الكويت.

على أنه مع إحباط مساعي كل من العراق وإيران للانفراد بالنفوذ في منطقة الخليج، وإضعاف قوتهما العسكرية يمكن أن تظهر فرصة كبيرة للتخفيف من الضغوط والتهديدات المتبادلة عموما بسبب نهاية الحرب الباردة. ولو أمكن تحقيق تهدئة للمنافسات الإقليمية والسيطرة عليها بالتوافق بين القوى الإقليمية المؤثرة، فإن من المحتم أن تقل القيمة الاستراتيجية للمنطقة من المنظور الدولي، بالرغم من تعاظم أهمية الاحتياطيات والإنتاج من النفط في هذه المنطقة خلال عقد التسعينيات. إذ أصبح بإمكاننا التأكد على الأقل من أن حربا عالمية لن تنشب في هذه المنطقة، وهو الأمر الذي كان محتملا من الناحية النظرية في نظام القطبية الثنائية. ومع ذلك، فإن الإفادة الحقيقية من هذا المحتوى الإيجابي للتحول في النظام الدولي يتوقف

إلى حد بعيد على ضبط المنافسات الإقليمية من خلال صيغة للتوافق الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والعالمية المؤثرة على أمن الخليج.

جـ - على أن التحول في النظام الدولي لا يحمل دلالة مبسطة أو في اتجاه واحد إيجابي، بالضرورة. إذ أن هذا التحول قد جلب أيضا متغيرات سلبية قد يكون لها نتائج عاصفة على مستوى الاستقرار في منطقة الخليج. ولا شك أن الانهيار السريع للاتحاد السوفيتي هو المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار على الصعيد العالمي وعلى صعيد إقليم غرب آسيا كله، بما فيه منطقة الخليج. ومنذ محاولة الانقلاب الفاشل في أغسطس عام 1991 انحسر الأمل في أن يتم التحول في الاتحاد السوفيتي بصورة منظمة ومنضبطة. ويمثل هذا الانهيار مصدرا كبيرا لعدم الاستقرار المحتمل من أكثر من ناحية. فمن ناحية أولى فإن أهم التهديدات الناشئة عن التفكك غير المنظم للاتحاد السوفيتي[44]. يتمثل في انفجار حرب أهلية خاصة بين الجمهوريات السوفيتية. وقد رأينا بالفعل صورا مصغرة من هذا الاحتمال في الحرب الأهلية المتقطعة بين جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان خلال الأعوام 1988 و 1989. ولا شك أن أكبر الأخطار المرتبطة بهذا الاحتمال تنشأ عن احتمالات الحرب الأهلية بين الجمهوريات السلافية والأوربية، وتحديدا بين روسيا وأكرانيا. على أنه سوف يكون من العسير للغاية عزل الجمهوريات الإسلامية عن نتائج الحريق الهائل الذي يترتب على حرب أهلية سوفيتية، حتى لو أمكن حصر الأعمال الحربية الكبيرة في نطاق الجزء الأوربي من الاتحاد السوفيتي. فإذا امتدت الحرب الأهلية إلى الجمهوريات الإسلامية والآسيوية والجنوبية من الاتحاد السوفيتي، فإن الأمر سوف يتطلب استعدادات عسكرية مناسبة في الخليج، إضافة إلى ضرورة جهد دبلوماسي وسياسي على أعلى مستوى دولي وإقليمي لضمان عدم امتدادها في منطقة الخليج.

ومن ناحية ثانية، فإنه حتى إذا لم يتحقق أسوأ مسار محتمل للانهيار في الاتحاد السوفيتي، فإن تفكك الدولة المركزية وانهيار وحدة الجيش سوف تفرض تعديلات إقليمية تمس بالضرورة التوازنات الاستراتيجية لغرب اسيا، وتنعكس على التوازنات المؤثرة على أمن الخليج. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية التي قامت بها أطراف عربية مختلفة، على رأسها المملكة السعودية استعدادا لانفصال

الجمهوريات الإسلامية، فإن كلا من إيران وتركيا تتمتعان بمركز أفضل كثيرا للتأثير والاستفادة من هذا الانفصال المحتمل بحكم التواصل التاريخي والجغرافي والسكاني واللغوي مع الجمهوريات الإسلامية السوفيتية، وخاصة أذربيجان. وسوف يصير محتملا في المدى الزمني الوسيط أن تسعى إيران لإعادة الوحدة السياسية مع أذربيجان، وربما جمهوريات إسلامية أخرى، بل وأن تنجح في ذلك، الأمر الذي يعطيها قوة وعمقا إضافيا، يصعب تجاهل نتائجه وانعكاساته الاستراتيجية على منطقة الخليج.

ومن ناحية ثالثة، فإن من المحتم أن يؤدي انفصال الجمهوريات السوفياتية الإسلامية والجنوبية إلى اشتعال التنافس بين تركيا وإيران حول النفوذ السياسي في هذه الجمهوريات، وهو تنافس يصعب حصره ويرجح أن يمتد إلى كل إقليم غرب ووسط آسيا. ويعني ذلك إحياء الثنائية الصراعية التي حكمت الشرق الأوسط طوال التاريخ القديم والوسيط، والتي انخرط فيها كل من تقلب على حكم الأناضول والهضبة الإيرانية. ومن الطبيعي ألا تعمل هذه الثنائية بالطريقة ذاتها التي عملت بها في العصور القديمة والوسطي في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة. على أن من المنطقي أن ينظر كل منهما إلى الجانب العربي من منطقة الخليج باعتباره عاملا حاسما في المنافسة الاستراتيجية بينهما، الأمر الذي يكثف الضغوط الواقعة على دول الخليج العربية خلال المرحلة المقبلة.

3- هيكل التهديدات القائمة والمحتلمة لأمن الخليج:

والواقع أن هذا المسار الأخير للتطورات السياسية في غرب ووسط آسيا ليس أمرا محتما. كما أن من الممكن حل التناقضات والمنافسات التي قد تبرز في المستقبل القريب بسبب تصدع الاتحاد السوفيتي بصورة سلمية. وتتوقف إمكانية حل التناقضات وضبط المنافسات بين القوى المؤثرة في أمن الخليج على توافق إرادتها حول هذه الضرورة من ناحية، وعلى إمكانية المضافرة بين ثلاثة محاور للهوية السياسية في هذا الإقليم الجغرافي السياسي الشاسع: وهي الهوية القائمة على الدولة الوطنية، والهوية العروبية، والهوية الإسلامية بشقيها السني والشيعي.

فقد نشأ جانب هام من التوترات والصراعات السياسية في العالم الإسلامي بسبب الافتقار إلى صياغة سلسة ومقبولة للارتباط المنسجم

بين تلك الجوانب الثلاثة لهوية المجتمعات السياسية في هذا العالم. فكان انفجار الحرب العراقية الإيرانية أحد الأعراض الدامية للاصطدام العنيف بين مؤسسة الدولة الوطنية وفكرة العالمية الإسلامية في صيغتها الشيعية. وحتى لو كانت تلك الجوانب من هوية المجتمع السياسي في كل من العراق وإيران قد استدعيت للتغطية على التنافس حول السيطرة والمطامع الإقليمية لكليهما، فإن هذا الاستدعاء يكشف عن تناقض قائم لم يتم حله، وصالح جزئيا لاستنفار أقسام كبيرة من المجتمع السياسي في البلدين وفي العالم العربي والإسلامي. وفي نفس الوقت، فإن الفرصة الوحيدة لانتصار العراق أو تحقيقه للتوازن الاستراتيجي مع إيران التي تفوقه عدة مرات من حيث حجم السكان والموارد والموقع والمكانة الدولية تكمن في تمتعه بدعم نشط من جانب العمق العربي. وبسبب إدراك أجيال متعاقبة من الساسة والنخب السياسية العراقية للاختلال الاستراتيجي بين العراق كدولة وطنية وإيران في سياق التاريخ الطويل للتنافس بينهما، ازدهرت الأيديولوجية القومية العربية وأخذت تعبيرا متطرفا في العراق. وحاولت القيادة العراقية في البداية تصوير الحرب مع إيران كصدام حتمي بين القوميتين العربية والفارسية. ولم تصادف هذه المحاولة نجاحا كبيرا في الوقت الذي كانت فيه الهوية العربية محبطة بدرجة كبيرة. ولذلك أدخلت القيادة العراقية تجديدا في خطابها السياسي مع امتداد الحرب يقوم على مزيج من المشاعر الوطنية العراقية والقومية العربية مع استنفار مستتر للمشاعر السنية الإسلامية. وقد أحدث ذلك بدوره ضررا بالغا بهدف الاندماج الاجتماعي والديني بين السنة والشيعة داخل العراق وخارجه، إلى جانب الإضرار بالعلاقات العربية -الإيرانية[45] وفي المقابل، استخدم الخطاب العراقي جرعة أكثف من العالمية الإسلامية والقومية العربية لتأليب الرأي العام العربي والإسلامي ضد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لخدمة أغراضه في ضم الكويت. ورغم أن الخطاب العراقي الجديد قد برر غزو الكويت جزئيا استنادا إلى حقوق تاريخية مزعومة للدولة الوطنية في العراق، فإنه قد تضمن هجوما على مشروعية الدولة الوطنية في الخليج.

ويجد التوتر بين المحاور الثلاثة لهوية المجتمعات السياسية، أي الوطنية والقومية والإسلامية، تعبيرات أوسع كثيرا في العالم العربي ككل، وفي

غرب آسيا على وجه خاص، وذلك في غياب إطار فكري وسياسي يجمعها معا، في تضافر منسجم. ويؤثر هذا التوتر على نحو سلبي على الأمن الداخلي والخارجي لمعظم الدول العربية، بدرجات متفاوتة. ويعود هذا التفاوت إلى الميراث السياسي-الثقافي للمجتمع، ومدى تجانسه الأصلي أو تعدديته الهيكلية، ومدى تطور ميراث أو شرعية داخلية خاصة للدولة الوطنية الحديثة. وفي أغلب الدول العربية أصبحت الدولة الوطنية في موقع الدفاع بسبب الطابع الهجومي لنمو التحديات الناشئة من العالمية الإسلامية، والجماعات الثقافية أو العرقية الداخلية وهي تحديات خارجية وداخلية في وقت واحد. وهناك بالطبع دائما احتمالات لمضاعفة هذا التوتر في سياق المنافسات الإقليمية. فعلي سبيل المثال، يمكننا أن نتصور أن يفضي انفلات التنافس التركي الإيراني في مرحلة مقبلة إلى إنشاء ميكانيكية سياسية ودعائية تستدعي الانقسام القائم بين العالمية الإسلامية السنية وتلك الشيعية، بقصد جعل تركيا مركزا للأولي، وإيران مصدرا للأخيرة. ولاشك أن التنشيط المصطنع لهذا الانقسام يمكن أن يشكل ضغطا شديدا على الدولة الوطنية في الشرق العربي كله، وفي الخليج، على نحو خاص. بل إن من الممكن أن يؤدي صراع حاد على المستوي الداخلي لأي من القوى الكبيرة في المنطقة إلى تداعيات تقود إلى صراعات إقليمية ومحلية على امتداد هذه المنطقة. فمثلا قد يؤدي نمو التيار الإسلامي في تركيا في النهاية إلى صراع داخلي عنيف أو حتى حرب أهلية، يمكن أن تمتد إلى الشعوب التركية في جنوب الاتحاد السوفيتي، ومنها إلى إيران. ويمكن أيضا أن يؤدي سوء الإدارة الاقتصادية والتدهور المذهل في مستويات المعيشة إلى محاولات للانقلاب على الحكومة الإسلامية، في إيران. ويمكن أن يصل الأمر إلى حد حرب أهلية هناك. وفى هذه الحالات لن يمكن حصر نطاق تلك الصراعات العنيفة في الداخل وحده. ومن الممكن أن تمتد بعض آثارها ونتائجها إلى العلاقات الإقليمية والداخلية في غرب آسيا بأسره.

وبالرغم من ذلك كله، فقد برهنت الدولة الوطنية الحديثة على صلابتها كمؤسسة سياسية في وجه الحركات أو المذاهب العالمية في كل إقليم غرب آسيا ويظهر ذلك بوضوح في رفض السكان العرب في إقليم خوزستان التعاون مع الاحتلال العراقي ضد السلطة المركزية في إيران خلال عامي

1980 و 1981. وكذا رفض المجتمع الشيعي في جنوبي العراق الاستجابة إلى النداءات الإيرانية المتواصلة بالثورة ضد النظام السياسي العراقي طوال فترة الحرب العراقية -الإيرانية.

بل إن الأمر المثير في نمط العلاقات والتهديدات الإقليمية في غرب آسيا ومنطقة الخليج هو نمو «وطنية» أو وطنيات خاصة في سياق الدعوة العالمية الإسلامية، سواء في صياغاتها السنية أو الشيعية. وقد استغرق هذا التطور بعض الوقت بالنسبة لحالة إيران، حيث كان لقيادة الثورة الإيرانية «هوي عربي» واضح في البداية. وقد ظهرت هذه الوطنية أيضا على نحو واضح في رد فعل الإخوان المسلمين في الخليج بالانشقاق عن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بسبب موقف الأخير من الغزو العراقي للكويت.[46].

والواقع أنه ربما يكون أبرز التطورات في العلاقة المعقدة بين جوانب الهوية السياسية هذه هو بروز شخصية وطنية في الخليج، بل والنمو السريع لشخصية خليجية. ونعني بذلك الوعي واختيار الولاء للدولة المستقلة من جانب الأقسام المختلفة من المجتمع في الأقطار الخليجية. فالسبيكة السياسية التي نشأت من خلالها دول الخليج بعد الاستقلال، بل وقبله، كانت تتميز ببروز خاص للهوية القبلية والولاء العائلي والعشائري، والهوية الإسلامية. ولم يظهر المغزى الخاص للتعايش تحت مظلة دولة مستقلة إلا متأخرا إلى حد ما. وكذلك لم يتبلور وعي بالعروبة باعتبارها مقولة جامعة للجنس والثقافة بما هو أبعد من شبه الجزيرة إلا في مرحلة متأخرة أيضا، وبالارتباط بنمو الفئات التجارية والمثقفة والفئات الوسطى الحديثة عموما. وقد استلزم تطور ونضوج الوعي بالعروبة بهذا الأفق المجرد والواسع وإدراك المغزى والمتطلبات السياسية لذلك والاستعداد للتوحد مع مقولة العروبة سياسيا على نطاق واسع في الخليج أفقا زمنيا طويلا نسبيا. وربما لا يكون قد اكتسب عمقا اجتماعيا حقيقا إلا في عقدي السبعينيات والثمانينيات. وكان تطور شخصية وطنية في الخليج بالمعني الحديث للكلمة موازيا ومرتبطا إلى حد ما مع تطور الهوية العروبية. وقد اتضحت نتائج هذا التطور بجلاء في الكفاحية التي واجه بها الكويتيون من كل الطبقات والانتماءات العائلية والعشائرية الموقف العصيب للغزو العراقي داخل وخارج بلادهم.

والحقيقة هي أن دول الخليج قد وعت ضرورة إحداث وفاق بين المحاور

الثلاثة لهوية المجتمعات السياسية في العالم الإسلامي. غير أن حرص هذه الدول على تأكيد إمكانية الوفاق بين الهوية الوطنية والقومية العربية والعالمية الإسلامية لم يضمن بالضرورة هذا الوفاق أو حتى إمكانية ضبط التوترات فيما بين هذه المحاور. ومثلت الحرب العراقية-الإيرانية أحد الأعراض المؤلمة لانفلاتها. بل إن دول الخليج قد وجدت ذاتها -في سياق الدفاع المشروع عن النفس ضد الغزو العراقي للكويت والتهديد الذي مثله لأمن الدول الأخرى-مضطرة للاصطدام لأول مرة مع بعض تيارات العالمية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، بعد أن كانت راعية هذه الاتجاهات في صيغاتها السنية طوال ردح طويل من الزمن. فقد تصرفت دول الخليج عموما إزاء هذا التحدي الداهم لأمنها بعقل ومسئولية الدولة الوطنية، الأمر الذي اصطدم بمقولات هامة في فكرة العالمية الإسلامية.

ويمكننا القول بأن المصدر الرئيسي للتهديدات القائمة والمحتملة لأمن الخليج يتمثل في انفلات التوتر والصراع الكامن بين تلك المحاور الثلاثة للهوية السياسية في إقليم غرب آسيا عموما. ويمكننا اعتبار المنافسات بين الدول الوطنية هو المحرك الفاعل لهذا الصراع. ومن هذا المنظور نجد أن دورات الصراع والتهدئة بين محاور الهوية مرتبطة على نحو وثيق بدورة التفاعلات الإقليمية بين الاختلال والانضباط، بين سوريا والعراق وإيران ودول الخليج وعلى رأسها السعودية. وقد دخلت تركيا حديثا لهذه الموازين. وتأكد هذا الدخول قبيل وأثناء أزمة الخليج الثانية. ويعتبر دخول تركيا إلى دائرة التفاعلات الإقليمية مرتبطا إلى حد بعيد بدورة الاختلال في موازين القوي وفي العلاقات الإقليمية عموما والتي ترتبت على الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ومثل الدخول التركي الناعم لهذه التفاعلات أحد العوامل اللازمة لموازنة الزخم الثوري الإيراني وميله للضغط على الخليج. وكذا، كان دخول تركيا القوي إلى التفاعلات الإقليمية في ظروف أزمة الخليج الثانية أحد الضرورات العملية التي فرضها التضخم الكبير للقوة العسكرية العراقية والغزو العراقي للكويت.

وفي الظروف التي أعقبت حرب الخليج لم يعد العراق مصدرا محتملا لتهديد فعال لأمن الدول العربية في الخليج، إلا إذا تم في ظل تحالف فعال مع إيران وبقيادة هذه الدولة الأخيرة. فهذه الظروف ذاتها أحدثت اختلالا

جسيما لموازين القوي لصالح إيران الأمر الذي يسمح لها نظريا بتهديد أمن الدول العربية في الخليج. ويزداد هذا التهديد المحتمل فعالية إذا نشأ تحالف إيراني-عراقي قد يسهله استعداد القيادة العراقية لقبول خطاب سياسي يقوم على العالمية الإسلامية. وفي هذه الحالة، قد يكون من الممكن موازنة هذا التهديد إذا قدمت تركيا دعما كاملا ونشطا للدول العربية في الخليج. على أنه حتى في ظل هذا الاحتلال، فإن التوتر قد يصبح أشد وأكثر تعذرا على الضبط والتحكم.

ولا تعتبر تركيا في ظل الوضع القائم مصدرا لتهديد دول الخليج. على أن من المحتمل أن تنشأ ظروف وتداعيات تشمل تركيا وتكون ذات تأثير سلبي على أمن الخليج. فعلى سبيل المثال قد ينشأ صدام عسكري بين تركيا والعراق، أو كل من سوريا والعراق حول مسائل كثيرة معلقة بينهما وليس من المستبعد في هذا السياق أن يتطور إلى صدام عسكري يؤدي لإعادة ترتيب الاستقطابات الإقليمية بصورة تؤثر على أمن الخليج. وكذلك، فإن التنافس التركي-الإيراني قد ينشأ ميكانيكية تحمل في احتمالاتها المتطرفة إمكانية نشوء تحالف بين تركيا وإسرائيل: ولو فيما تتعلق بتسوية المنافسات مع كل من إيران، وسوريا والعراق.

ولا تنفصل هذه الاحتمالات كلها عن وجود العسكرية الإسرائيلية التوسعية. فقد ساهمت نشأة إسرائيل ونجاحها في الاعتداء المتواصل على الحقوق العربية في إحباط المشاعر القومية والإسلامية، ودفعها تجاه اليأس والتطرف. وأدى لنفس النتيجة الدعم الغربي والأمريكي للعسكرية الإسرائيلية. وقد أدى عجز الدول العربية والإسلامية عن المواجهة الفعالة للعسكرية الإسرائيلية التوسعية إلى تفاقم التوترات الداخلية في العديد من هذه الدول، ودفع التيارات القومية والإسلامية إلى تحدي شرعية الدول القائمة. وفي سياق هذه التوترات الداخلية تتم المنافسات بين الدول العربية والإسلامية بالارتباط مع عجز هذه الدول عن مواجهة التوسعية الإسرائيلية وانتزاع الحقوق العربية والإسلامية التي تغتصبها. ولهذا السبب تميل هذه المنافسات إلى التحول إلى نفي متبادل للشرعية بالإشارة إلى هذا العجز. والواقع أن الموجات المتلاحقة للعدوان العسكري الإسرائيلي قد أدت إلى تهتك النسيج الاجتماعي والسياسي في عدة أقطار عربية، وجعلت الميل

لنزع شرعية الدول والحكومات أحد الملامح المتكررة للنزاعات فيما بين هذه الأقطار، وحكوماتها.

ومن هذا المنظور، فإن استمرارية العسكرية الإسرائيلية في التمتع بتفوق ملحوظ على الدول العربية المحيطة بفضل الدعم الأمريكي الهائل لها يمثل تهديدا غير مباشر لأمن دول الخليج، حيث يؤدي إلى دفع التيارات القومية والإسلامية إلى التطرف في العداء للغرب، وبالتالي إلى إيجاد هوة فيما بينهما وبين الحكومات العربية المعتدلة، ومن بينها حكومات دول الخليج.[47]

وقد لا تعد إسرائيل مصدرا مباشرا لتهديد أمن الدول العربية في الخليج فقد أثبتت أزمة الغزو العراقي للكويت، أن إسرائيل تتفهم جيدا أن الجانب العربي من الخليج هو منطقة للعمل الاستراتيجي المباشر للولايات المتحدة ولمن تسمح له من الدول الغربية بالمشاركة معها في هذا العمل. ومع ذلك فإنه لا يستبعد أن تصبح إسرائيل تهديدا مباشرا لأمن الخليج إذا نشأت ظروف تأزم في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، حتى لو كانت هذه الظروف مؤقتة بدرجة أو أخرى. وفي أكثر من مناسبة نشأت نزاعات مكتومة بين إسرائيل والولايات المتحدة، دارت في الجوهر حول محاولة إسرائيل تأكيد صلاحيتها للعمل الاستراتيجي في المنطقة لمصلحتها هي، حتى لو لم يكن ذلك بتنسيق دقيق أو تفويض مسبق من الولايات المتحدة. ومن هذا المنظور أيضا، قد تنشأ ظروف إقليمية تسمح لإسرائيل بالعمل الاستراتيجي الذي يحمل تهديدا لأمن الخليج بالتنسيق مع إحدى القوى الإقليمية. وقد فعلت إسرائيل ذلك مثلا مع إيران، كما تبين من فضيحة إيران-جيت. ويمكن أن نتصور أيضا نشوء ظروف تسمح بتحالف بين إسرائيل وتركيا. والواضح أن هذه الأمثلة تتم حتى الآن بمعرفة الولايات المتحدة وبالتنسيق معها على وجه العموم، دون أن ينفي ذلك إمكانية شطط إسرائيل في تفسير وتوسيع أدوارها في العمل الاستراتيجي في المنطقة بما يتجاوز ما تسمح به الولايات المتحدة. ومن الممكن أن نتصور ظروفا تسمح لإسرائيل بتجاوزات كبيرة للأدوار المتفق عليها مع الولايات المتحدة، إذا لم تتمكن الإدارة الأمريكية لسبب أو آخر من العمل المباشر في المنطقة. بل إنه من الممكن أن تحاول إسرائيل-في ظروف معينة-وراثة ولو جزء من الدور الاستراتيجي الأمريكي بالمنطقة، وخاصة إذا تصاعدت الضغوط

نحو العزلة داخل الولايات المتحدة. وأخير، فإن الإدارة الأمريكية ذاتها قد تجد من الملائم في ظروف معينة أن تتلاعب بأمن دول الخليج، دون أن يكون هذا التلاعب سافرا بما يحملها مسئولية مباشرة أمام دول الخليج. وفي هذه الحالة قد تفضل الإدارة الأمريكية استخدام إسرائيل للقيام بهذا التلاعب. وكان قيام الولايات المتحدة بتخزين المعدات العسكرية التي استخدمتها القوات الأمريكية في عملية عاصفة الصحراء في إسرائيل وفقا لما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي في زيارته لها في أول يونيو 1991 إشارة واضحة لإمكانية هذا التلاعب غير المباشر بأمن دول الخليج، وليس فقط للدفاع عنها ضد احتمالات عدوان مماثل للغزو العراقي للكويت.

4- مستوى كفاية ترتيبات الأمن الذاتية:

يتضح من التحليل السابق أن احتمالات تهديد أمن الخليج-بعد حرب تحرير الكويت -ليست كبيرة، في المدى المباشر، وأنها محصورة في الامتدادات المتطرفة والافتراضية لمسار المنافسات القائمة، على أن ما يعطي لهذه الاحتمالات قدرا من المصداقية هو أن إقليم غرب ووسط آسيا يمر بمرحلة إعادة ترتيب جغرافية سياسية كبرى بسبب انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي. ولا يتوقع لعملية إعادة الترتيب هذه أن تستقر إلا بعد فترة زمنية طويلة نسبيا.

ومن ناحية أخرى، يمر النظام الدولي كله بمرحلة عدم استقرار، تتغير بمقتضاها معظم معطياته الموروثة من نتائج الحرب العالمية الثانية. وربما تستمر هذه المرحلة بدورها لفترة زمنية طويلة نسبيا . ويجعل هذا الوضع من الصعوبة بمكان التنبؤ الدقيق بردود الأفعال حيال احتمالات التفجر العنيف للمنافسات والصراعات بين القوى المؤثرة على الصعيد الإقليمي.

إن التمييز التقليدي بين الترتيبات الأمنية في وقت السلم، وفي وقت الحرب أو احتمالاتها القريبة قد صار مائعا بسبب عدم الاستقرار وعمليات إعادة الترتيب الجغرافي - السياسي، والمستوى المرتفع لعدم اليقين، وخاصة بالنسبة لمنطقة الخليج. وربما يمكننا أن نثق في كفاية الترتيبات الأمنية في الخليج للتعامل مع المستويات الفعلية لعدم الاستقرار والاحتمالات الفعلية المنخفضة نسبيا للعنف الإقليمي بعد نهاية حرب تحرير الكويت، بنتائجها المعروفة، ولكن هل يمكننا الثقة في كفاية هذه الترتيبات للتعامل بفاعلية مع التهديدات المحتملة في ظل ظروف غير عادية؟

طرحت الدول العربية الخليجية هذا السؤال على نفسها في سياق أزمة الغزو العراقي للكويت. وكان جليا أن هذه الدول قد مرت بمرحلة إعادة تقييم لمستوى الكفاية الدفاعية لجيوشها الوطنية، كل منها على انفراد. غير أن إعادة التقييم الحقيقية تمت بخصوص الكفاية الدفاعية لنظام الأمن الخاص بمجلس التعاون الخليجي. وكان ذلك طرحا سليما للمشكلة- من ناحية المبدأ-فمن الصعب للغاية تصور قدرة الجيوش الوطنية لدول الخليج منفردة على الردع أو الدفاع الناجح عن بلادها في مواجهة تهديد عسكري لدولة تفوق إمكانياتها البشرية العسكرية جميعا، وبالتالي يقع الأمل الحقيقي في الدفاع الفعال عن النفس في توحيد القدرات العسكرية لها في إطار مجلس التعاون الخليجي. ومثلت هذه الفكرة أحد الدوافع الجوهرية لتكوين المجلس.

وحاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تجسد هذا المبدأ من خلال تجربة فريدة في الساحة العربية، وهي إنشاء قوة انتشار سريع تحمل اسم درع الجزيرة التي تشكلت وفقا لقرارات مؤتمر قمة مجلس التعاون في الكويت عام 1984. ونشرت هذه القوات في منطقة حفر الباطن بقرار من مؤتمر قمة مسقط عام 1985.

وكان من المقرر أن تتمتع هذه القوات بمساندة نظم تسليح موحدة تعززها صناعة سلاح خليجية وفقا لقرارات متلاحقة منذ مؤتمر قمة الدوحة عام 1983. ومع ذلك، فإن بعض جوانب الاستراتيجية الدفاعية الموحدة لم تتحقق. كما أن صغر حجم القوات العسكرية المشتركة لدول المجلس يجعل إمكانية الاعتماد عليها لتحقيق الردع المطلوب متواضعة. وتناول مؤتمر القمة الحادي عشر لمجلس التعاون الخليجي بالتقويم هذه الصعوبات. ووفقا لما نشر عن القضايا التي أثيرت في هذه القمة كان هناك إدراك لضرورة وضع هياكل جديدة قادرة على التصدي لآثار العدوان. وتصورات في مراحلها الأولى لتنسيق خليجي جديد[48].

والحقيقة أن جوهر الاستجابة الخليجية لصدمة الغزو العراقي للكويت، كما ظهرت في سياق مؤتمر الدوحة في ديسمبر عام 1990، يتمثل في بروز فكر استراتيجي جديد، ويقوم هذا الفكر على ضرورة «الاعتماد على الذات والبناء الذاتي حيث لابد بعد الاحتلال العراقي للكويت من

تأمين جدار أمني قوي يعتمد أساسا على دول المجلس ذاتها»[49].

وتتفق هذه الاستجابة مع أعمق اكتشافات نظرية الاندماج الإقليمي. فكل تجربه للاندماج الإقليمي تواجه بعد فترة مجموعة من المشكلات المتراكمة والأزمات المفاجئة. ويتوقف مصير التجربة على إرادة التكيف والنمو. فإذا كانت الاستجابة لهذه المشكلات والأزمات إيجابية وتعكس إرادة جماعية للتكيف والتغلب على الأزمات تقطع تجربة الاندماج خطوات كبيرة إلى الأمام. وعلى النقيض تنكمش هذه التجربة أو تصاب بالركود إذا فشل أطرافها في التكيف الإيجابي. والعلامة الرئيسية للتكيف الإيجابي هي استعداد أطراف التجربة للنظر إلى العلاقة بين قوة التجربة الاندماجية وسيادة الدول الأعضاء فيها نظرة جديدة، حيث يمكن أن يصبح الولاء للسيادة الوطنية أغنى وأقوى بنقل جزء من وظائف هذه السيادة إلى المؤسسات الاندماجية. وحتى الآن، فإن تجربة مجلس التعاون الخليجي تنسجم مع هذا المعنى، وخاصة في مجال الدفاع الخارجي. وكانت قمة الدوحة في ديسمبر 1990 شهادة قوية على رغبة دول المجلس في تعزيز تجربتها الاندماجية بتحقيق توسع جديد في وظائف المجلس كرد فعل إيجابي لأزمة الغزو العراقي للكويت. ولا تقتصر الاستجابة هنا على المجال الدفاعي البحت، بل تشمل عدة مجالات في وقت واحد. وفي هذا الصدد أكد الأمين العام للمجلس أثناء انعقاد مؤتمر قمة الدوحة المذكور أن «الجرح الكويتي العميق الذي أصاب مجلس التعاون الخليجي يحتم على دول المجلس انطلاقا جديدا في اتجاه وحدوي.. يستهدف خمس نقاط: التوحيد الكامل للسياسة الخارجية وفي كل المواقف السياسية ورفع جميع الحواجز الاقتصادية والتجارية بين الدول الست، وتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية تنفيذا أمينا وكاملا وإنشاء الجيش الموحد بقيادة واحدة بحيث تنصهر في بوتقة هذا الجيش الواحد جيوش الدول الأعضاء وتوحيد النظام الأمني، إضافة إلى توحيد السياسة النفطية»[50]. والأرجح هو أن قمة الدوحة عام 1990 لم تتخذ قرارا بتوحيد وصهر الجيوش الخاصة بالدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في جيش موحد. وربما يكون من الضروري أن تمر التجربة الاندماجية بمرحلة تطور طويلة قبل أن يكون تحقيق ذلك عمليا أمرا ممكنا. ومع ذلك، فإن قمة الدوحة ربما تكون قد أعطت إشارة البدء بأحداث

توسع كبير في حجم قوات درع الجزيرة الموحد. فكانت القمة قد ناقشت أيضا اقتراحا برفع قوات درع الجزيرة من 10 آلاف إلى 50 ألف جندي، وذلك ضمن مجموعة كبيرة من الاقتراحات والبدائل. ولم يتح الوقت لمجلس التعاون الخليجي رفع حجم القوات المشتركة كثيرا. وليس من الواضح ما إذا كانت هذه القوات قد شاركت في حرب تحرير الكويت بتنظيم عسكري مستقل عن الدول الأم لهذه القوات، أو أنها قد أدمجت في التنظيم العسكري للجيوش الوطنية المختلفة. على أنه في الحالتين ساهمت قوات دول مجلس التعاون بدور هام في الأعمال الدفاعية والهجومية للحرب. فقدمت السعودية عشر كتائب بعدد إجمالي يبلغ خمسين ألف جندي و 200 دبابة. على حين ساهمت الكويت بكتيبة واحدة. وساهمت بقية دول مجلس التعاون بسرايا قتال محدودة العدد. على أن المساهمة الأكبر لدول مجلس التعاون في الأعمال الحربية المرتبطة بحرب تحرير الكويت كانت في مجال القوات الجوية والبحرية. فساهمت السعودية ب 60 طائرة أف -15 س و 24 طائرة تورنادو للدفاع الجوي. و30 طائرة تورنادو من الطائرات القاذفة والمقاتلة و 45 طائرة أف-5 متعددة الأغراض، إضافة إلى 24 طائرة من طراز هوك للدعم و 10 طائرات آر- س 5, و 10 طائرات أواكس للاتصالات والتجسس والكشف والتوجيه. وساهمت الكويت ب 20 طائرة طراز ايه - 4 وه 1 طائرة ميراج - أف/1 متعدد الأغراض، إضافة إلى 6 طائرات دعم من طراز هوك[51]. وفي تقدير آخر وصل إجمالي القوة الجوية لدول مجلس التعاون الخليجي أثناء العمليات العسكرية لتحرير الكويت 408 طائرة قتال منها 300 للسعودية و 34 للكويت و 74 في إطار القوات المشتركة لمجلس التعاون. وتحوز دول الخليج أفضل أنواع طائرات القتال في العالم، ونظما متقدمة للغاية للإنذار المبكر والدفاع الجوي وشبكات الاتصالات والقيادة والتوجيه. وبنيه أساسية عسكرية متكاملة فائقة الحداثة.

ويمثل هذا الجانب الأخير مجال التركيز الأساسي في استراتيجية الدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي، وهو مجال يتميز بمحدودية بسبب ضغوط الندرة الشديدة للسكان التي تؤثر على بناء الأفرع الأخرى للجيوش الوطنية، في هذه الدول. وهذه الضغوط تجعل من هدف رفع القوات المشتركة «درع الجزيرة»، إلى خمسين ألفا أو حتى نصف هذا العدد أمرا صعبا، إذا

كان المطلوب هو جعل هذه القوات قلب القوة الضاربة لمجلس التعاون، ومشتركة بالفعل، فيما بينها.

وشغلت مهمة بناء نظام للدفاع والردع لمجلس التعاون الخليجي جل اهتمامات المجلس الوزاري للمجلس خلال دورات انعقاده المتعددة منذ نهاية مؤتمر الدوحة عام 1990. ولاشك أن خبرة الإدارة المشتركة لأزمة الغزو العراقي للكويت توفر قوة دفع معقولة لمحاولة بناء جيش خليجي موحد، ورفع حجمه، وإن لم يكن من المتوقع أن يصل ذلك إلى حد توحيد وصهر جيوش الدول الأعضاء. وفي الاتجاه المقابل، فإن خبرة المساهمة الفعلية في العمليات العسكرية أثناء حرب تحرير الكويت قد تؤخذ دليلا على إمكانية تطبيق نظام الدفاع المشترك، حتى لو لم يمكن بناء جيش موحد بحجم كاف لردع تهديد موجه لأي من الدول الأعضاء. وقد تسفر التجربة الفعلية عن حل وسط بين هذين الاتجاهين. فعلى حين أن من الصعب توحيد أعداد كبيرة من القوات البرية، يسهل ذلك نسبيا بالنسبة للقوات الجوية، ويسهل كذلك نسبيا تحقيق مستوى معقول من التكامل فيما بين الهياكل الدفاعية الأساسية بين دول المجلس.

إن النتيجة العملية لهذه المزايا النسبية لدى بناء نظام دفاع خليجي يقوم على الاعتماد على الذات هو اتجاه استراتيجية الدفاع للاعتماد على الكثافة التسليحية والتكنولوجية مع بقاء الجانب البشري محدودا من الناحية الكمية. وعلى حين أن لهذه الاستراتيجية مزايا معينة، فإنها تعاني من اختلالات جسيمة بسبب القيد البشري، الذي قد لا يمكن حل معضلاته قبل السير خطوات بعيدة على طريق بناء الدولة الوطنية الحديثة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. وقد أثبتت حربا الخليج الأولى والثانية أن الكثافة التسليحية والتكنولوجية تعتبر ميزة هامة، على أنها لا تحقق كامل الأثر المطلوب منها إلا في سياق توازن بشري معقول. وهذا هو ما يصعب تحقيقه بالمقارنة مع مصادر مختلفة للتهديدات المحتملة لأمن الخليج.

وإذا استكمل بناء ترتيبات دفاعية خليجية بحيث تحقق الحد الأدنى من التكامل بين العناصر المختلفة للقوات المسلحة الحديثة، ربما يمكن الاطمئنان إلى قدرة هذه الترتيبات نظريا على التعامل مع المستوى الراهن من التهديدات المحتملة من إيران أو العراق، على انفراد، على الأقل لفترة معقولة من الزمن

أما على المدى الطويل، ربما يصبح من العسير تصور كفاية الدفاعات الذاتية لدول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع هذه التهديدات، أو مع تهديدات أخرى، سواء كانت منفردة أو متناسقة. ويصير من المحتم استكمال نظام الدفاع الذاتي بمجموعة أخرى من الترتيبات الدولية والإقليمية.

وفي هذا السياق، يشكل قرار مجلس الأمن الخاص بإرسال قوات مراقبة على الحدود العراقية -الكويتية نوعا من الضمان القانوني الدولي للحدود الكويتية وهي الحدود الوحيدة التي كانت حتى هذا القرار موضع نزاع على الجبهة الشمالية لمجلس التعاون، إذا استثنينا الخلافات الحدودية بين بعض دول المجلس ذاتها. والى جانب هذه الضمانات القانونية، فإن مبادرة الرئيس الأمريكي بوش والمعلنة في 29 مايو عام 1991 والخاصة بحظر مبيعات أسلحة الدمار الشامل للشرق الأوسط، وضبط مستويات صادرات السلاح التقليدي من الدول الكبرى الخمس للمنطقة قد توفر قاعدة فعلية للتحكم في موازين القوة العسكرية بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وكل من العراق وإيران من ناحية أخرى. إذ تبقى هذه المبادرة التي يبدو أن أمامها فرصة للنجاح-في حدود معينة -موازين التسلح التقليدي لصالح دول الخليج. ومع ذلك فإن هذه المبادرة لا تصلح لضبط موازين التسلح بين دول المجلس جماعة من ناحية وإسرائيل (وكذلك تركيا) من ناحية أخرى. وقد يمكنها التأكد من وصول كميات أكبر من نظم الأسلحة الكبرى الحديثة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ولكنها لن تمنع وصول مثل هذه النظم إلى دول أخرى مثل إيران، إذ ليس من المتوقع أن تزيل المنافسة بين أوروبا وأمريكا، وبين المصدرين القدامى والمصدرين الجدد. وإنما يتمثل هدفها في إدخال قدر من العقلانية على أداء «كارتل» صادرات السلاح، بحيث لا يضر بمصالح جوهرية لبعض أطرافه[52].

5- البحث عن إطار شامل لأمن الخليج:

إزاء تعدد الاعتبارات التي تدخل في حساب مدى كفاية ترتيبات الأمن الذاتية في الخليج بعد نهاية حرب تحرير الكويت قد لا يمكن حسم هذه القضية بدون الإحالة إلى جملة الأهداف الوطنية والجماعية لدول الخليج. ومن هذا المنظور برز تقديران متباينان إلى حد ما. الأول يرصد ما حدث من انخفاض كبير في مستوى التهديدات الفعلية لأمن الخليج في البيئة

الإقليمية. أما التقدير الثاني فيلفت النظر إلى حالة السيولة وعدم الاستقرار وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الإقليمية والدولية.

ويدخل في اعتبار التقدير الأول تطورات الأوضاع في كل من العراق وإيران فالنسبة لحالة العراق، فإن مستوى الدمار العسكري والمدني الذي لحق به في سياق حرب تحرير الكويت قد يخرجه-من منظور معين-من خريطة التهديدات المباشرة لأمن الدول العربية الأخرى في الخليج لفترة طويلة من الزمن. أما بالنسبة لإيران، فإن مزيجا من الضعف العسكري والتحول في الاتجاه السياسي السائد يقلل كثيرا من احتمالات قيام إيران بتهديد دول الخليج بصورة جادة. فمن الملاحظ أن الموقف الإيراني من أزمة الخليج وهو الذي اصطلح على تسميته بالحياد النشط قد صمم بحيث يفتح لإيران أبواب الغرب التي كانت موصدة لفترة طويلة منذ أزمة اختطاف الرهائن الأمريكيين، ويخفف عزلتها في السياسة العالمية عموما. كما يلاحظ أن إيران تسعى لإزالة الانطباع السائد عنها في الغرب وربما في بقاع أخرى من العالم كدولة نابذة للأعراف العالمية. ويصل بعض المراقبين إلى القول بأن الثورة الإيرانية قد دخلت أخيرا مرحلة الاضمحلال أو الاحتضار، وأن الاتجاه المعتدل قد نجح في السيطرة على المراكز الأساسية للسلطة الحقيقية، وأنه في طريقه لإعادة توجيه السياسة الإيرانية نحو ما يخدم أهداف الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء لقطاعات الدولة والمجتمع بعدما تحولت إلى ما يشبه الركام بسبب الأوضاع المضطربة المصاحبة للثورة والحرب مع العراق[53]. وفي هذا السياق، فإن إيران تحتاج إلى مقترب منتظم ومستقر للاستثمارات والتكنولوجيا والمعونة الغربية، وهو ما لن يتم الاستجابة له إلا من خلال التهدئة الإقليمية والعالمية. ويمكن لدول الخليج أن تستثمر هذا التوجه الجديد لإيران كدولة مسئولة بالتفاهم معها حول ضرورات الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ككل. ويعني بالتفاهم في هذا السياق التوافق على مبادئ ومحددات عامة للأمن في الخليج، والمساعدة المتبادلة حين تنشأ ظروف تحتم ذلك، بما في هذا مساعدة إيران على تجاوز مشكلاتها الاقتصادية الداخلية ومشكلاتها السياسية الخارجية، وربما أيضا التشاور حول الموقف من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية المتعلقة بأمن الخليج في إطار منظم مثل تشكيل لجنة مشتركة، أو اتفاقيات لتعزيز

التعاون.. إلخ. ولكن هذا التفاهم لا يستلزم مثلا دعوة قوات إيرانية للمشاركة في تعزيز أمن الخليج من خلال ترتيبات محددة. وبصورة عامة، فإن الاتجاه في الفكر الاستراتيجي داخل مجلس التعاون الخليجي يرى أن المدخل لوضع استراتيجية فعالة لأمن الخليج يبدأ من فكرة الاعتماد الدفاعي على الذات، مع إيجاد إطار شامل للتفاهم الاستراتيجي مع القوى المؤثرة في هذا الأمن على صعيدين إقليمي ودولي. وليس محتملا إيجاد ترتيبات ثابتة لنشر قوات عسكرية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي في أراضي تلك الدول، وإنما يمكن أن يمثل التفاهم الاستراتيجي مدخلا لتعميق ترتيبات أمن الخليج التي تقوم على دول المجلس ذاتها.

أما التقدير الثاني فيقوم على القياس على حالة الغزو العراقي للكويت الذي كان مفاجأة بمعنى أنه كان خارج نطاق التوقعات القائمة على الحسابات العقلانية. وربما يدخل في اعتبار هذا التقدير حالة عدم الاستقرار في كل من العراق وإيران، وفي البيئة الإقليمية والعالمية عموما، والتي قد تسفر في أي وقت عن انفجارات عنيفة وغير عقلانية مماثلة لصدمة الغزو العراقي للكويت. فهزيمة العراق في حرب تحرير الكويت لم تفض إلى ظهور نظام سياسي جديد هناك، ولا حتى إلى قيادة جديدة غير تلك المسئولة عن الغزو والكارثة الوطنية والقومية التي انتهى إليها. وقد تكون إيران قد دلفت إلى مرحلة اعتدال في سياساتها الخارجية والداخلية، ولكن المتشددون لازالوا يتمتعون بقوة كبيرة تصل في حد حق الاعتراض داخل النظام السياسي القائم على مشروعية ثورية. وقد تكون مصادر الاعتدال العملية قوية، ولكنها لم تترافق مع تغيير أي من أسس النظام السياسي ولا أيديولوجيته أو خطابه الجوهري. وحتى سياسة التقارب مع الغرب لازالت بعيدة عن الجرأة على إنشاء قنطرة حقيقية مع الولايات المتحدة، وتكتفي بمواربة الباب أمام بعض دول أوربا الغربية، التي تأخذ هي بالمبادرة للتقارب مع إيران. وكذلك فانه لا يمكن الثقة بأن المسار المقبل للتطورات السياسية الداخلية وللمواقف الخارجية لإيران سوف يطرد على نفس المنوال الذي أسسه الرئيس رافسنجاني.

ويأخذ هذا التقدير في الاعتبار كذلك المصادر الأخرى للتهديدات. كما ينطوي أيضا على ميل لعدم المبالغة في كفاية الترتيبات الدفاعية الذاتية لدول مجلس التعاون الخليجي. وبناء على هذه الاعتبارات فإن الاتجاه

الذي يقوم على هذا التقدير يرى أهمية بالغة لعملية توسيع ترتيبات الأمن في دوائر إقليمية أو دولية أوسع تقوم على تشكيل قوة ردع مقيمة في ساحة الخليج، وصياغة ضمانات أقوى لأمن الخليج في وجه احتمالات التهديد المختلفة، مهما بدت في اللحظة الراهنة محدودة أو ضئيلة.

على أن هذا الاتجاه الأخير سريعا ما تبعثر بين تفضيلات مختلفة لطبيعة الإطار الشامل المرغوب لضمان أمن الخليج. فهناك تيار يفضل أن يكون هذا الإطار شاملا فقط للدول والقوى التي يمكن التفاهم معها على مستوى الإقليم الفرعي. وهنا تصبح إيران هي المرشح الطبيعي للتفاهم على بناء نظام أمن مشترك لمنطقة الخليج. وهناك تيار ثان يفضل أن تكون ترتيبات الأمن عربية، وبحيث يتم التعاون على بنائها مع الدول العربية التي أثبتت نواياها الحسنة ورغبتها في تعزيز أمن الخليج من خلال المساهمة في التحالف الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت، وفي حرب تحرير الكويت. وأخيرا فهناك تيار ثالث ينطلق من المرارة من العرب أجمعين وعدم الثقة في إيران والقوى الإقليمية الأخرى على أساس أنه قد تنتعش لديها -ولو فجأة -نفس الدوافع التي قادت إلى الغزو العراقي للكويت. وينظر هذا التيار لضمانات الأمن الأمريكية والغربية باعتبارها الأساس الصلب لنظام فعال لأمن الخليج.

وربما يبدو من السهل التوفيق بين هذه التفضيلات كلها، من الناحية العملية البحتة بتصور ترتيبات لأمن الخليج تقوم على دوائر متتالية الاتساع، تبدأ بالأمن الذاتي لدول مجلس التعاون ويعقبها ترتيبات على المستوي الإقليمي بحيث تشمل إيران ومن يشاء المساهمة في هذه الترتيبات من القوى الأخرى، ثم ترتيبات على المستوى العربي، وأخرى تالية على المستوى الدولي. على أن هذا الحل السهل بدا صعبا للغاية حيث إن المواقف الفعلية للأطراف المرشحة للمشاركة في هذه الدوائر الثلاث للترتيبات الأمنية تضمنت استبعادا متبادلا إلى حد بعيد.

وفوق كل شيء بدت هناك صعوبة عملية في الاعتماد على ضمانات غربية وأمريكية على الأرض لأمن الخليج من خلال نشر قوات أمريكية أو أوربية كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، حتى بافتراض موافقة هذه الدول أو بعضها على هذا الاختيار. فقد تضاربت تصريحات المسئولين

الأمريكيين طوال فترة الأزمة حول نوايا الولايات المتحدة حيال توطين قوات عسكرية كبيرة على نحو ظاهر في منطقة الخليج لتشكيل قوة ردع قائمة على مسرح العمليات المحتمل. على أنه مع نهاية الحرب كان الاتجاه الأبرز، وهو الاتجاه الذي عززته تصريحات منسجمة للرئيس الأمريكي هو عدم تفضيل بقاء قوات أمريكية بحجم ظاهر في المنطقة. وكان التفضيل الأمريكي واضحا لاستراتيجية بديلة للتواجد العسكري المباشر في الخليج تقوم على ثلاثة محاور. المحور الأول قديم نسبيا ويقوم على تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية لدول مجلس التعاون الخليجي ذاتها. أما المحور الثاني فيقوم على إيجاد ترتيب للأمن الإقليمي الجماعي. ويؤسس هذا الترتيب على الدول التي ساهمت على نحو مباشر أو غير مباشر في العمل الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت. وكان هذا المحور قد تمت صياغته على نحو غامض نسبيا في تصريحات وزير الخارجية الأمريكي أمام لجنتي الدفاع والشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي في سبتمبر عام 1990 وفي مارس عام 1991. ويمكن في هذا الإطار نشر قوات عسكرية أمريكية رمزية ضمن هيكل أمني شرق أوسطي جديد. أما المحور الثالث، فيقوم على المحافظة على استعداد عسكري أمريكي في الأفق. (أي بعيد عن مسرح العمليات ذاته) للعمل عند الحاجة على مسرح عمليات الشرق الأوسط عموما من خلال ما يسمى بالقيادة المركزية الأمريكية وسريعا ما اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية أن المحور الثاني قد تشتت ولم يعد ممكنا من الناحية العملية أولا لاستحالة قبول دول الخليج لمشاركة إسرائيل في أي ترتيب دفاعي عن أمن الخليج، وثانيا لثبوت صعوبة إيجاد تفاهم إقليمي حول طبيعة ترتيبات الأمن المطلوبة وطبيعة المساهمات المطلوبة من الدول المرشحة للمشاركة فيها. ووفقا للعديد من الكتابات والتقديرات الأكاديمية التي تتمتع باحترام، فإنه قد يكون من المشكوك القوات الذي قامت بحشده في أعقاب الغزو العراقي للكويت[54]. ويعود ذلك إلى سببين على الأقل. السبب الأول والأهم هو قوة الضغوط الانعزالية داخل الولايات المتحدة ذاتها، وهي ضغوط ترمى إلى أبعاد الولايات المتحدة عن الانشغال بالشئون والأزمات الدولية. ويؤكد البعض أن الانخراط الأمريكي في الشئون العالمية بعد حرب الخليج هو استجابة أمريكية لدورها كقوة عظمى وحيدة، أكثر

منه نتيجة للقدرات الموضوعية والحقيقية للولايات المتحدة والميول الأكثر قوة ونفوذا الآن داخل الرأي العام الأمريكي، بل وداخل مؤسسة الحكم الأمريكية بالمعنى الواسع للكلمة[55].

وفي نهاية المطاف، فإن الولايات المتحدة قد استجابت للحاجة إلى المساهمة في ترتيبات أمنية في الخليج في الحدود التي عبرت فيها بعض دول الخليج ذاتها عن هذه الحاجة، وفي حدود قدرة الإدارة الأمريكية ذاتها على توفير قدر معقول من التراضي داخل مؤسسة الحكم الأمريكية. وهي حدود رمزية إلى حد ما، ومرنة بما يكفي لعدم الظهور بوضوح على المسرح.

ومن جهة ثانية، فإن طبيعة التفاهم المطلوب في الدائرة الإقليمية لم يكن واضحا في الفكر الاستراتيجي داخل أروقة مجلس التعاون الخليجي منذ البداية ومن الطبيعي أن يكون مركز الثقل الحقيقي في هذه الدائرة متمثلا في حالة إيران وتحقق إجماع كبير منذ مؤتمر قمة الدوحة في ديسمبر عام 1990 على أن إيران يجب أن تشمل في أي ترتيب أمني لدول مجلس التعاون. وقرر مؤتمر القمة تشكيل لجنة لبحث الترتيبات الأمنية وإجراء الاتصالات الضرورية مع إيران للاطلاع على وجهة نظرها فيما يتعلق بمستقبل الأمن في منطقة الخليج. وظلت القناعة بضرورة مشاركة إيران قائمة حتى وقت متأخر من عام 1991[56]. غير أن معنى المشاركة والتفاهم مع إيران حول ترتيبات الأمن كان قد أصبح محددا لدى أغلبية دول مجلس التعاون. الخليجي بحيث يستبعد معنى تواجد قوات إيرانية أو تنسيق دفاعي مباشر ووثيق بين المجلس ككل من ناحية وإيران من ناحية أخرى. ويفسر استبعاد هذا المعنى بأمرين. الأول هو صعود قيمة التقدير المنخفض للتهديدات الحقيقية لأمن الخليج بعد عملية عاصفة الصحراء، وبالتالي بروز قناعة أعمق بعدم الحاجة للتورط في ترتيبات دفاعية وثيقة مع إيران، التي تعد في نهاية المطاف أحد مصادر التهديد المحتمل، من وجهة نظر عدة دول خليجية. ومثلت السعودية قلب الموقف المعارض لانضمام إيران لترتيبات أمن خليجية ثابتة أو وثيقة. أما السبب الثاني فينشأ عن رد فعل حيال معارضة إيران لمشاركة أطراف عربية غير خليجية في ترتيبات أمن الخليج، وبصفة خاصة مصر. ويمثل هذا الموقف الإيراني امتدادا لسياسة طويلة الأمد لإيران منذ بداية الثورة الخومينية. حيث قامت هذه

السياسة على أن مسئولية أمن الخليج تقع على كاهل دول الخليج ذاتها، بما يستبعد أي دور لقوى خارجية عربية أو دولية لا تقع على الخليج مباشرة، ويفسر ذلك الموقف بسهولة برغبة إيران في التمتع بمركز مهيمن في ترتيبات الأمن في الخليج ورفض موازنة دورها بأدوار دول مناظرة لها في القوة البشرية والعسكرية. ومن الطبيعي أنه كان هناك رد فعل ثابت لهذا الموقف الإيراني من قبل مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك، فإن المعارضة الإيرانية لمشاركة دول عربية من خارج الخليج في ترتيبات أمن الخليج كان لها أثر سلبي حيث أدت إلى إعادة النظر في إمكانية تطبيق بعض بنود إعلان دمشق.

والواقع هو أن إعلان دمشق قام على قراءة إيجابية لأزمة الخليج. والافتراض الكامن في هذه القراءة هو أن الغزو العراقي في الثاني من أغسطس يمثل استثناء لا يتصور تكراره في العلاقات بين الدول العربية، وانه بهذا المعنى لا يجب أن يغير الالتزام المبدئي بأن يكون أمن الخليج قطاعا من الأمن العربي. وأن الحشد الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت هو إجراء غير عادي لمواجهة وضع غير عادي في العلاقات العربية والإقليمية-يجب أن ينتهي مع نهاية هذا الوضع، لكي يعود الأمر إلى أصله: أي يعود أمن الخليج مسئولية عربية. وكان هذا هو الموقف الذي حكم الاستجابة السلبية من جانب السعودية ومصر وسوريا من الاقتراح الأمريكي المعلن بعد أسابيع قليلة من وقوع الغزو العراقي للكويت بإنشاء بنية أمنية شرق أوسطية جديدة. وباستثناء فكرة التفاهم مع إيران، ظلت السعودية والأمانة العامة بمجلس التعاون الخليجي تؤكد على أن الأمن الخليجي مسئولية عربية بصفة أساسية، وأنه يمكن تحقيقها من خلال صيغة التعاون الثلاثي التي جسدها إعلان دمشق.

ومع ذلك، فإنه خلال الشهور القليلة الفاصلة بين صدور إعلان دمشق في مارس وقراري سحب القوات المصرية والسورية من الخليج حدث تحول في الفكر الاستراتيجي حول إدراك ترتيبات الأمن من صيغة الحشد العسكري المادي إلى صيغة التفاهم المتبادل. ووفقا لهذه الصيغة الأخيرة يتم التضامن العسكري المادي عندما تنشأ ضرورية تستدعيه، دون حاجة لنشر قوات عسكرية من خارج دول الخليج في وقت السلم والاستقرار النسبي.

انطلاقا من هذه الاعتبارات يبدو أن قمة مجلس التعاون الخليجي الثانية عشر بالكويت قد حسمت الاختيارات الاستراتيجية المفتوحة لصالح المعاني التالية:

أولا: التأكيد لأولوية الأمن الذاتي الجماعي من خلال برنامج طموح وإن كان أطول زمنيا مما تضمنته توصيات اللجنة الأمنية العليا برئاسة السلطان قابوس لتشكيل جيش خليجي موحد.

ثانيا: تعزيز التعاون الجماعي مع إيران في الميادين الاقتصادية والثقافية دون التطرق إلى بلورة شكل محدد وجماعي للتعاون الأمني، إلا في حدود ما أسميناه الثنائي.

فكانت المذكرة المقدمة من وزراء خارجية دول المجلس قد طرحت أمام القمة مشكلة إيجاد التوافق بين الصفة الجماعية والصفة الثنائية للعلاقات مع إيران. ولفتت في نفس الوقت انتباه القمة إلى مشكلات معينة مثل استمرار وجود قوي سياسية في إيران معادية لدول المجلس، واختلاف التحليل السياسي لطبيعة التركيبة السياسية في إيران بين دول المجلس وتفاوت العلاقات الثنائية بين هذه الدول وإيران. ووفقا للبيان الختامي للقمة في 25 ديسمبر عام 1991 اكتفى قادة الخليج بالتأكيد لحرصهم على «دفع العلاقات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية..».

ثالثا: ترجيح كفة التعاون الأمني في النطاق العربي من خلال إعلان دمشق. ويبدو أن هناك نوعا من الإحياء لقيمة إعلان دمشق من الناحية الاستراتيجية في الفكر الخليجي. ويظهر ذلك في الإشارات المتكررة والمحددة لهذا الإعلان في نص البيان الختامي للقمة الثانية عشرة وفي إعلان الكويت الذي صدر عن هذه القمة.[57]

المبحث الثالث: تطور الشخصية الخليجية ومستقبل النظام العربي

يوضح الاستعراض السابق للتداعيات السياسية والاستراتيجية والنفسية لأزمة وحرب الخليج حقيقة أساسية وهي أن مستقبل النظام العربي قد أصبح معلقا إلى حد بعيد بموقف دول الخليج من هذا النظام وبدائله المحتملة. وإذا أخذنا تداعيات أزمة الخليج في سياق التحولات الراهنة في النظام العالمي لوجدنا اتجاها عاما لانتقال مركز الثقل في التفاعلات الإقليمية إلى إقليم غرب آسيا.

غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن التفاعلات في غرب آسيا تنمو على حساب النظام الإقليمي العربي. ومن المفيد أن نستدعي عند هذه النقطة التمييز الأساسي الذي أوضحناه في الفصل الأول بين معنيين للنظام الإقليمي. فانتقال مركز الثقل في التفاعلات الإقليمية إلى غرب آسيا قد يخلق «نظاما إقليميا» بالمعنى التفاعلي، حيث نجد كثافة شديدة في التفاعلات وارتباطا متبادلا بين التغير في العلاقة بين دولتين أو أكثر والتغير في كل شبكة التفاعلات الإقليمية: أي في خصائص النظام التفاعلي بين كل الدول. غير أن ذلك لا يصنع نظاما إقليميا من غرب آسيا بمعنى الشعور بمهمة مشتركة، وبالتزامات متبادلة مقننة على نحو ما، وميل للتوحد أو التعرف على الذات بالارتباط بالإقليم. غير أن نشأة نظام إقليمي في غرب آسيا، منفصل عن النظام العربي أو على حسابه، بهذا المعنى الأخير ليس أمرا مستبعدا، تماما، في المستقبل البعيد.

وربما يكون الأثر الرئيسي لأزمة الخليج هو إبراز إمكانية نشأة نظام إقليمي لغرب آسيا، على حساب النظام العربي. وتتوقف الترجمة العملية لهذه الإمكانية، في الجوهر، على التوجه الاستراتيجي طويل المدى لدول الخليج كمجموعة.

وقد أوضحنا في سياق هذا الفصل مجموعة الاعتبارات التي قد تقود دول الخليج كمجموعة إلى فك الارتباط نسبيا بالنظام العربي، والتوجه لبناء نظام إقليمي غرب أسيوي، وهي في أغلبها اعتبارات نشأت عن رد الفعل للغزو العراقي للكويت، الذي كان صدمة مذهلة ومؤلمة للغاية للعائلات الحاكمة ولشعوب الخليج على السواء. على أننا قد أوضحنا أيضا أن هذه ليست الاعتبارات الوحيدة. ذلك أن هناك اعتبارات أخرى موازنة تبعد دول الخليج عن التوجه للتوحد مع نظام إقليمي غرب أسيوي. وتنشأ هذه الاعتبارات الأخيرة عن التجارب السابقة لدول الخليج، وخاصة الحرب العراقية-الإيرانية، وعن التوقعات اللاحقة لأزمة الخليج والمرتبطة بالتحولات المتلاحقة للنظام الدولي، بما تحمله من تهديدات محتملة لأمن الخليج، ولهويته المميزة.

وإذا كانت الاعتبارات الموضوعية المؤثرة على التوجه الاستراتيجي لدول الخليج متضادة في الاتجاه، ومتوازنة إلى حد ما، فإن الاعتبارات الذاتية تصبح ذات ثقل حاسم في تعيين اتجاه التطور الرئيسي. وتنصرف هذه

الاعتبارات الأخيرة إلى البناء الهيكلي للشخصية الخليجية وتطورها. ويتحدد جانب من هذا التطور بطبيعة الدور الذي تلعبه أو يمكن أن تلعبه دول الخليج في المجال الإقليمي، كما يتحدد جانب آخر بالمؤثرات الثقافية والتكوين الثقافي.

إن النظرة المتمعنة تكشف عن الارتقاء التدريجي لشخصية وطنية خليجية، برغم الحداثة النسبية لعملية تكوين الدولة المستقلة (التي استغرقت بالنسبة لأغلبها فترة تتراوح بين عقدين وثلاثة عقود فقط). ومن البديهي أن يكون للميراث الخاص للعائلات الحاكمة، والعشائر والقبائل التي مثلت قاعدتها الاجتماعية وأساليب الإنتاج المميزة لتجاور البحر والصحراء، والتاريخ السياسي والثقافي للمجتمع السياسي بتعريفه الضيق والواسع التأثير الأكبر على البناء الهيكلي للشخصية الوطنية الخليجية. فبرغم الارتباط المبكر بالسياسات الدولية في أقسى صورها والمتمثلة في صراعات الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى، وبالإمبراطورية البريطانية على وجه الخصوص، من المدهش أن نكتشف أحيانا مدى سطحية تأثير هذه السياسات على تكوين الشخصية الخليجية الحديثة، في علاقاتها الداخلية. ويمكننا بالتأكيد أن نشير إلى الأثر الهائل للعوامل الديناميكية الخاصة بالتحول الاجتماعي والسياسي، الذي بدا لفترة بطيئا وإن كان مؤكدا، نتيجة تطور الاقتصاد النفطي.

ومع ذلك، فإن الشخصية الوطنية الخليجية قد تطورت أيضا تحت تأثير عمليات تحول ثقافي بالغة الأهمية، لم تحظ بعد بدراسة علمية مستفيضة. وربما بدت عمليات التحول المرتبطة بالثقافة الإسلامية التقليدية أكثر توترا بحكم الضرورات التي أملتها مظاهر الحداثة. غير أن تلك العمليات المرتبطة بالثقافة العربية الحديثة تعتبر أكثر ثورية. والواقع أن عصر النهضة الثقافية الذي شغل طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالنسبة لمصر والشام قد أعاد صنع قاعدة الثقافة العربية. وعلى أساس هذه القاعدة تطورت مدركات ثقافية جديدة عبر الاصطدام مع الغرب، والتفاعلات الصراعية والتكافلية بين التيارات السياسية الكبرى في العالم العربي كله. ورغم أن ذلك لا يبدو ملحوظا أحيانا، فإن تطور الثقافة العربية الحديثة بمضامينها المختلفة، بما فيها المضامين السياسية يكاد يكون قد أحدث عملية تعريب ثانية للمجتمعات العربية الأكثر تعقيدا.

وبالنسبة للخليج نجد أن هذه العملية قد حدثت متأخرا نسبيا، بالارتباط مع الهياكل الوظيفية للدولة الحديثة وخاصة انتشار التعليم النظامي. غير أن نكسة 1967 كان لها أثر عميق في توحد الفئات الوسيطة الحديثة والتقليدية في الخليج مع موجة التعريب الثقافي الثانية والتي كانت قد تمت في المجتمعات العربية الأخرى في فترات سابقة. وفي ذلك يتشابه الخليج مع منطقة المغرب العربي، مأخوذة ككل. ويمكننا أن نصل إلى نفس النتيجة تقريبا إذا بدأنا من حلقة التفاعلات السياسية التي أفضت إلى ربط تطور الشخصية الوطنية الخليجية بتطور الملامح العامة للشخصية القومية العربية، وهو تطور كان للنهضة أو إعادة التركيب الثقافية التي قادتها مصر باستثمار رافد الإحياء الثقافي القادم من الشام، دور بارز في دفعه بقوة إلى الأمام[58].

وفي هذا السياق، فانه قد لا يمكن إنكار قوة رد الفعل المرير النابع من تجربة الغزو العراقي للكويت حيال النظام العربي، بل والانتماء العربي ذاته، وقد يصل رد الفعل هذا إلى درجة معينة من التطرف تبحث فيها فئات معينة عن فرصة لأحداث انقطاع مع الشخصية القومية العربية الحديثة أو مع النظام العربي والسياسات العربية. غير أن المؤكد هو أن التوجه والانتماء العروبي قد أصبح بالفعل أحد المرتكزات الجوهرية للتطور العام للشخصية الوطنية الخليجية. ويمكننا أن نتنبأ باتجاه تطور هذا الانتماء إذا كانت لدينا مفاتيح كافية لفهم الكيفية التي سيتم بها ربط المرتكز أو الجانب العروبي من الشخصية الخليجية بجوانبها الأخرى المتعددة.

إن صنع الاختيار الاستراتيجي والخاص بالنظم السياسية والاجتماعية الداخلية وبالنظم الإقليمية المستوعبة للهوية الخاصة بمجتمعات معينة ليس قرارا يتخذ في لحظة زمنية ما. بل وليس مجموع قرارات سياسية مهما كانت هامة. وإنما هو عملية إيجاد صيغة تجمع على نحو متآلف الجوانب المختلفة من الشخصية الوطنية وتستجيب للحاجات الموضوعية لتطور المجتمعات في نفس الوقت. والقدرة على تأليف جوانب الشخصية الوطنية على نحو منسجم ويسمح لها بالنمو الصحي تكشف عن عملية تأقلم إيجابي وذكاء تاريخي لدى صانعي الاختيار الاستراتيجي للمجتمعات. وعلى العكس، فإن الاختلال بين هذه الجوانب قد يفضي إما إلى تمزقات

عنيفة للشخصية الوطنية-عادة تحت تأثير أو بالارتباط مع صراعات داخلية وخارجية معقدة-أو إلى ركود هذه الشخصية وانكماشها.

وبالنسبة لدول الخليج لاشك أن التحدي المطروح هو كيفية التأليف بين الجانب العروبي، بالمعنى الذي أشرنا إليه في الفقرات السابقة، والجانب الإسلامي، وجوانب الخصوصية الموروثة والخصوصية المستحدثة. وهذا التأليف هو الذي يتوقف عليه النمو الصحي للشخصية الخليجية، بل وقدرتها على التعامل الفعال مع إشكاليات الأمن المميزة لمنطقة الخليج. ومن هذا المنظور، قد نتوقع أن نشهد فترة توقف تستغرق فيها المجتمعات الخليجية في عملية إعادة تقدير وتحصيل لنتائج تجربتها السابقة، بما فيها تجربة أزمة الغزو العراقي للكويت. وقد يبدو في سياق فترة التوقف هذه أن الوضع الأمني في الخليج قد عاد بسرعة دورة كاملة إلى ما كان عليه بالفعل إلى حد كبير قبل أزمة الغزو العراقي. ومع ذلك، فإن هناك من الشواهد ما يسمح بالتفاؤل بمستقبل الاختيار الاستراتيجي لدول الخليج، فيما يتعلق بإمكانية بلورة موقف إيجابي من النظام العربي.

ومن المفيد عند هذه النقطة من التحليل أن ننظر إلى مستقبل النظام العربي من منظور حركي. إذ ليس من المطلوب قط أن يعود هذا النظام إلى ما كان عليه من حيث التحديد الصارم لهويته وعلاقاته، وخاصة مع دول الجوار الجغرافي ومن حيث وظيفة دول الخليج فيه. فالواقع أن تطور الشخصية الوطنية الخليجية لا يستجيب للمؤثرات الثقافية فحسب، بل ولمحددات الدور والمكان أيضا. وفي هذا السياق، فإن التأليف المطلوب والإيجابي بين الجانب العروبي والجانب الإسلامي من الشخصية الخليجية يمكن، بل يجب أن يلتقي بانسجام مع محددات الدور، وقد نظرت بقية المجتمعات العربية إلى الخليج من منظور قومي جامد باعتباره الحد الفاصل بين العرب وغير العرب. وكانت دول الخليج تدرك وتتطبع أحيانا بهذه النظرة للدور. على أن الحل الأمثل لمشكلة الدور المميز للخليج يمكن أن تتمثل في النظر إليه باعتباره قنطرة وليس حدا فاصلا. وبذلك يتعين دوره في تمتين أواصر التواصل لا تعميق تخوم الانقطاع بين العرب وغير العرب. وتثور هذه المشكلة بدرجة من الحدة فيما يتعلق بإيران، بل وبما وراء إيران بكثير من شعوب إسلامية وآسيوية. ومن الممكن هنا أن يشكل الإسلام إطارا جامعا

للعرب وغير العرب. غير أن التحدي هنا لا يكمن في مجرد التسامح مع التعددية القومية-حتى في تركيب المجتمعات الخليجية، أو في سياسات العمل المهاجر فيها-أو مع الحقوق القومية في سياق السياسات الإقليمية، بما في ذلك سياسات الأمن. فالتسامح مع التعددية قد يعني مجرد تجاور خامل. وإنما يتقوم التحدي في القدرة على إيجاد صياغة تقوم على مصالح مشتركة ومتبادلة ومتوازنة تسمح بمجال للاندماج السلمي المتكافل ومجال للخصوصية وإشباع الهوية والانتماء، وبالتطور والتنمية للجميع.

ولا يعد إيجاد الصيغة التي يمكنها التعامل بنجاح مع هذا التحدي أمرا سهلا. كما أنه ليس مسئولية دول الخليج وحدها. وإنما يشترك معها في المسئولية الدول الأخرى الواقعة على الخليج، وخاصة إيران. وفوق ذلك، فإن دور بقية العالم العربي ليس الانتظار والترقب حتى تكتشف دول الخليج ذاتها هذه الصيغة. إذ يتوقف اكتشاف هذه الصيغة على قدرة بقية أطراف النظام العربي على استكشاف طريق خاص بالتطور العربي العام يسمح بتأليف منسجم بين عناصر الشخصيات الوطنية والفرعية لأقاليمه المختلفة، وعلى إيجاد منهجية ناجحة للتعامل مع القضايا ذات الإلحاح الخاص على جدول أعمال العرب والعالم في نفس الوقت. وفي هذا المجال الأخير تبرز عدة قضايا رئيسية، منها مستقبل العراق، ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، وبناء السلام الإقليمي وسوف نتناول هذه القضايا في الفصل الثالث.

3 التداعيات المؤجلة لأزمة الخليج وآثارها على النظام العربي

مقدمة:

من المستحيل أن نستشرف مستقبل النظام العربي دون التعرض لجانبين إضافيين من التداعيات المباشرة لأزمة الخليج. ويتعلق هذان الجانبان بالمستقبل السياسي للعراق، وبآفاق تسوية الصراع العربي -الإسرائيلي. فلا شك أن أزمة الخليج قد فرضت معطيات جديدة بشأن هاتين المسألتين، وهي معطيات غيرت إلى حد بعيد - من المسارات المحتملة لتطورهما. غير أنها لم تفض إلى حسم أي منهما. ولذلك يمكن اعتبار هاتين المسألتين مجالين للتداعيات المؤجلة للأزمة. فلا شك أن للمسألتين العراقية والفلسطينية أثر عميق في تعيين مستقبل النظام العربي. وهما يشكلان في أعقاب أزمة الخليج محددين هامين لمساره وطبيعته أو مضمونه المتغير. ويعود ذلك لعدة أسباب فهناك أولا القيمة العاطفية الهائلة لكل من المسألتين في الوجدان العربي العام. ولا ينبغي التقليل من أهمية هذا البعد العاطفي والرمزي لأن القاعدة الحقيقية للنظام العربي ذاته هي في

نهاية المطاف عاطفة الانتماء والهوية. ولا يمكن فصل عاطفة الهوية والانتماء عن الأحداث الكبرى للسياسة والتي تؤثر على مصير الشعوب والدول. إذ تهتز هذه العاطفة أو تنحسر عندما تظهر فجوة كبيرة أو تتوسع بين توقعات أحد الشعوب العربية من أشقائه وقدرتهم الفعلية على مساعدته وتعضيده في قضاياه المصيرية. وعلى النقيض، فإن التوقعات الإيجابية الثابتة تشكل أحد الدوافع الجوهرية للتوجه العاطفي نحو الانتماء لرابطة أو جامعة سياسية بين الشعوب أو الدول. وقد شكلت المسألة الفلسطينية، والصراع العربي -الإسرائيلي عموما أهم مناطق التأجج العاطفي للرأي العام العربي، ومناطا لحسم هويته وحس الانتماء لديه، منذ بداية هذا الصراع، وقبل أن تحصل غالبية الدول العربية على استقلالها وسيادتها. وفي أعقاب حرب الخليج، تبرز قضية العراق كإحدى أبرز القضايا ذات المحتوى العاطفي والرمزي لدى الرأي العام في كل أنحاء العالم العربي تقريبا. فمهما كانت الاختلافات ساخنة حول الموقف من النظام العراقي الذي قاد العالم العربي إلى كارثة الخليج، فإنه لا خلاف على الإطلاق على أن العراق هو واحد من أبرز مصادر الثقافة العربية الحديثة، وأحد الأركان التي لا غنى عنها لتحقيق الهوية وحس الانتماء عند العرب.

ومن ناحية ثانية، فهناك مصداقية النظام العربي، بل ومجرد صلته بالانشغالات الحقيقية الكبرى لدى الرأي العام العربي وأكثرية الحكومات العربية. وقد أوضحنا في الفصل الأول أن توافق جدول أعمال النظام مع الانشغالات الحقيقة للمجتمعات السياسية الأعضاء فيه هو أحد الشروط الكبرى لقيام النظم الإقليمية وللحكم على مصداقية النظام العربي، على وجه الخصوص. فإذا لم يكن للنظام العربي دور ملموس وهام في تقرير مصير الصراع العربي -الإسرائيلي ومستقبل النظام السياسي في العراق بعد كارثة الخليج فإن المرجح بشدة هو أن يستمر النظام العربي في الانكماش والاضمحلال. بل ومن المحتمل كذلك أن تتعرض هوية العراق للتغير والتبدل في سياق ما قد تحمله مسارات تطوره السياسي من آثار ونتائج على طبيعة المجتمع السياسي في العراق، وبالتالي خصائص وطبيعة الدولة فيه، إذا لم يتدخل النظام العربي بالرقابة والتصحيح لهيكل التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية المحددة لهذه المسارات.

ويرتبط بالعامل السابق سبب ثالث. فإذا لم يتمكن النظام العربي من التأثير المتناسق والجماعي على مسار الصراع العربي -الإسرائيلي وجهود تسويته، وعلى المستقبل السياسي للعراق فإنه لا يفقد صلته-كنظام - بالإنشغالات الحقيقية للمجتمعات السياسية العربية فحسب، بل أنه يتركها لكي يقررها الآخرون. ولاشك أن القوى الدولية والإقليمية غير العربية المؤثرة على المسارات المستقبلية لهاتين المسألتين يمكنها أن تستثمر غياب الدور الجماعي العربي-المتناسق، لكي تدفع هذه المسارات لمصلحتها. ومن بين المصالح المعلنة والصريحة للقوى الدولية والإقليمية المؤثرة تكوين نظم بديلة للنظام العربي تشغل هي فيها دور القيادة أو الهيمنة. فإسرائيل - وتساندها في ذلك الولايات المتحدة، بل ويساندها كذلك الغرب كله -تدفع نحو انهيار النظام العربي وتكوين نظام شرق أوسطي. أما إيران، وهي أكبر القوى الإقليمية في الخليج، وهي أيضا القوة التي تحاول أن تقود العالمية الإسلامية، تدفع بدورها لانهيار النظام العربي لكي تخلع منه الخليج بقصد تكوين نظام إقليمي منفصل. ويمكن لكل منهما أن ينجح في مسعاه بالقدر الذي قد تتمكن فيه من تأليف العوامل اللازمة لتركيز التفاعلات في النطاقات الإقليمية المرغوبة لمصالحتها، وبعيدا عن إشراف ورقابة وتأثير النظام العربي. وينبغي ابتداء أن نعترف أن لإسرائيل وإيران من مصادر القوة والتأثير المنهجي على مسار تسوية الصراع العربي -الإسرائيلي، والمستقبل السياسي للعراق، على الترتيب، ما قد يمكنها من تهميش دور النظام العربي الجماعي ومضاعفة عجزه وتناقضاته. وتلوح في الأفق كذلك احتمالات غير هينة للمساعدة المتبادلة بين هاتين القوتين الإقليميتين الكبيرتين، على ما بينهما من اختلافات، طالما أن ذلك يعزز مصلحة كل منهما في التحول إلى مركز مهيمن في التفاعلات الإقليمية، وبروز تقسيم لمجالات النفوذ الإقليمي فيما بينهما.

وتتضمن الأسباب الثلاثة السابقة أيضا عناصر المعضلة التي تواجه النظام العربي في أعقاب أزمة الخليج. إذ كيف يتأتي للنظام العربي-كالتزام جماعي بين الدول والمجتمعات السياسية العربية - أن يؤثر بقوة على المسارات المحتملة لهاتين المسألتين، وهو في قاع الضعف والاجهاد، القاع الذي قذف به إليه بسبب فشله في التعامل بفعالية مع هاتين المسألتين تحديدا؟ ويمكننا

أن نصوغ هذا السؤال بصورة بديله كما يلي: هل تتضمن معطيات الموقف العام لهاتين المسألتين ما يعطي للنظام العربي في أعقاب أزمة الخليج مصادر للقوة الضرورية للتأثير على مسارهما المستقبلي؟ وكما هو واضح جيدا يبدو من الصعب للغاية أن نجيب عن هذا السؤال، دون التعرض بقدر من التفصيل لخصائص الموقف العام المحيط بالمستقبل السياسي للعراق من ناحية وبمسار الصراع العربي-الإسرائيلي من ناحية أخرى. وإدراكا للخصوصية الذاتية لكل من هاتين المسألتين، يتعين علينا أن نعالجهما بصورة مستقلة، قبل أن نسعى للإجابة على السؤال السابق.

المبحث الأول: المستقبل السياسي للعراق بعد كارثة الغزو والحرب

1- مقدمة:

يشكل المستقبل السياسي للعراق أحد المحددات الكبرى للنظام العربي بعد أزمة الخليج، في المدى المباشر والوسيط. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فأولا، مثل العراق أحد الفواعل الكبرى في النظام العربي منذ نشأته. ومثلت صراعاته وتحالفاته أحد أهم العوامل الحاكمة لمسار هذا النظام. فهو واحد من أكبر القوى العربية بلا جدال. ومن منظور القوة الشاملة، يجب اعتباره واحدا من خمس أو ست قوى كبرى في النظام العربي، تشمل أيضا مصر والسعودية وسوريا والجزائر والمغرب. بل ربما يمكن أن نعتبره ثاني أكبر قوة عربية بعد مصر، بقياس مكانته على مجموع مؤشرات القوة، وليس كل منها على حدة[1]. ولهذا السبب، حاول العراق أن ينتزع لنفسه مكانة القيادة في النظام العربي مرتين على الأقل. الأولى في ظل نظام الحكم الهاشمي. واستمرت هذه المحاولة لفترة قصيرة بين عامي 1955 و 1958. والثانية بعد توقيع معاهدة كامب دافيد عام 1978، واستمرت هذه المحاولة لفترة قصيرة بدورها، حيث أحبطت الحرب مع إيران، بما أثارته من انقسامات عربية وما سببته من نزيف هائل لموارده أهدافه في القيادة، وخاصة بعد تحولها لغير صالحه خلال عام 1982. ومن منظور مساهماته في بناء النظام العربي وتطوره نلحظ كذلك أن العراق قد لعب دورا هاما، وخاصة بعد حرب أكتوبر 1973. ومع ذلك، فمن المؤكد أن المساهمات المميزة للعراق في تكوين الثقافة العربية الحديثة تتجاوز كثيرا

مساهماته في بناء وتطور النظام العربي. فباستثناء فترة وجيزة سعي فيها لقيادة النظام العربي ومثل أحد أهم مصادر وثائقه الكبرى بين مؤتمر قمة بغداد عام 1978 ومؤتمر قمة عمان عام 1980 قصرت مساهمات العراق السياسية كثيرا عن قدراته وقوته الشاملة. وربما يكون ذلك أحد أسباب الإحباط المتواصل للقيادة العراقية الراهنة. وعلى النقيض من هذا الوضع نجد أن مساهمة العراق في تكوين الثقافة العربية تعتبر جوهرية. ولا نكاد نتصور ما كان يمكن أن تكون عليه هذه الثقافة وجوانبها الإبداعية بصورة خاصة في غياب مساهمة المثقفين والمبدعين من العراق. ومن ناحية ثانية، فالعراق هو واحد من ثلاث قوي كبيرة يحدد التفاعل فيما بينها الموقف الاستراتيجي في منطقة الخليج وهي إلي جانبه المملكة العربية السعودية وإيران. وامتدادا لذلك، فهو يشكل إحدى القوى المحددة للموقف السياسي في المشرق العربي عموما. وظهر ذلك على الصعيد الإيجابي في مساهمة العراق في حرب أكتوبر 1973. كما ظهر أيضا على الصعيد السلبي في سياق الحرب الأهلية اللبنانية خلال الفترة 88 -1990[2]. ومن هذا المنظور، يتعذر وضع نظام مستقر لأمن الخليج، وكذا موقف مستقر للعلاقات في الشرق العربي عموما، سوى بعد استقرار الوضع السياسي الداخلي في العراق، وإعادة إدماج العراق في شبكة التفاعلات السلمية في الخليج والوطن العربي عموما. ومن ناحية ثالثة، فإن هذا الهدف الأخير يبدو أمرا مستبعدا إلى حد كبير، في المدى المباشر على الأقل إلا مع تغير الترتيبات السياسية الداخلية في العراق، بما يكفل عودة الثقة بين العراق والدول العربية الخليجية، وكذا بين العراق وبقية أطراف التحالف العربي الذي ساهم في مناهضة وتصفية احتلاله للكويت. وبصورة أعم، فالأزمة الراهنة في النظام العربي تعود أساسا إلى الغزو العراقي للكويت. وتحمل العراق المسئولية الدولية عن نتائج هذا الغزو بقبوله للقرار 687 لمجلس الأمن ولكافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمة. ومع ذلك، فإن استمرار نفس النظام السياسي ونفس القيادات التي قادت العراق إلى الغزو وكارثة الحرب لا يزال يمثل العامل الرئيسي وراء انهيار الثقة التي يستحيل بدون توافر الحد المعقول منها تصور نهوض النظام العربي. والواقع أن الدول العربية التي ساهمت في التحالف الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت قد حرصت

على تجنب التدخل في الشئون السياسية الداخلية للعراق. غير أنها قد قدمت إشارات غنية الدلالة بصدد عدم إمكانية عودة العلاقات الطبيعية مع العراق في ظل قيادته التي زجت به إلى كارثة غزو الكويت[3].

ومن ناحية رابعة، كان لأزمة الغزو والحرب في الخليج آثار هائلة على الوضع السياسي الداخلي في العراق، وعلى النفسية الجمعية للشعب العراقي عموما، وقد لا تكون هناك وسيلة للتأكد مما قد تسفر عنه هذه الآثار. غير أنه من الضروري أن نبحث الاحتمالات المرجحة للتغير في النظام السياسي للعراق وتأثيره على وضعه في النظام العربي. فمن المستحيل عمليا استمرار وضع العزلة الحالية للعراق في البيئتين الإقليمية والدولية. وهناك ثلاثة مسارات محتملة لتطور التوجه الخارجي للعراق، ولكل من هذه التوجهات انعكاساتها الهامة على المسار المستقبلي للنظام العربي عموما وعلى مسار التفاعلات في الخليج والمشرق بصورة خاصة. التوجه الأول يتمثل في انصراف العراق نسبيا عن الاهتمام بالوضع العربي والخليجي في سياق جهد منظم لإعادة البناء، من المرجح أن يدفعه للارتباط الأعمق بالدول الصناعية المتقدمة عموما، وبأوربا واليابان بصورة خاصة. ويتفق هذا التوجه مع نزعات مماثلة لأكثر من قطر عربي كبير، الأمر الذي يؤدي حتما إلى فتور الاهتمام بالنظام العربي عموما، وانكماشه. أما التوجه الثاني فيقوم على إعادة إدماج العراق في النظام العربي كأولوية كبرى لسياساته الداخلية والخارجية. ويبدو أن الفرصة الأساسية لتحقق هذا التوجه ستكون عبر المصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجي والارتباط الأعمق بها. أما التوجه الثالث البديل فيتمثل في جنوح العراق للارتباط على نحو قوي، وربما تابع، بإيران على حساب التوجه العربي. ويتوقف كل من هذه التوجهات على طبيعة ومضمون التغير السياسي الداخلي المحتمل في العراق وتشكيل القيادة والسلطة السياسية المرشحة لقيادته خلال الأعوام القليلة المقبلة.

لهذه الأسباب مجتمعة يتعين علينا بحث الإمكانيات الحقيقية للتغير السياسي في العراق، والنماذج المحتملة لهذا التغير، والعوامل المرجحة للتوجهات السياسية الخارجية للعراق في ظل هيكل سياسي داخلي بديل للوضع الراهن ونتائجها من المنظور العربي. وفي النهاية نناقش إمكانية صياغة موقف جماعي عربي من قضية التغير السياسي في العراق.

2- ضرورات التغير السياسي في العراق:

من وجهة نظر القانون الدولي، يتحمل العراق تبعات ونتائج المسئولية الدولية عن وقوع الأضرار الجسيمة التي سببها غزوه للكويت. ويتضح ذلك في نص القرار رقم 687 لمجلس الأمن(4). غير أن هناك فجوة سياسية ومعضلة أخلاقية خطيرة في التكييف القانوني للمسئولية. فالحكومة العراقية التي قامت بالغزو ليست حكومة منتخبة انتخابا حرا من قبل الشعب العراقي، مثلها في ذلك مثل كثير من حكومات العالم الثالث. بل إن الشعب العراقي ذاته قد تعرض دوريا «لغزو» هذه الحكومة، ويمكن اعتباره رهينة لهذه الحكومة التي قامت عبر نيف وعشرين عاما بهتك نسيج المجتمع العراقي وإجباره على دفع ثمن لا يصدق لنحو عشر سنوات من الحروب الخارجية المتواصلة، أولا مع إيران، ثم مع العالم كله تقريبا بمناسبة غزوها للكويت.

ووفقا للمبدأ القانوني العام القائل بحق الأمم في تقرير مصيرها، فإن مسئولية تسوية الفجوة السياسية والمعضلة الأخلاقية التي تحدثنا عنها تكمن في الشعب العراقي ذاته. غير أن الأخذ بهذه المسئولية مرتبط بظروف تاريخية وسياسية كثيرة لا يسهل تجاهلها. فقد قام الجزء الأكبر من الشعب العراقي بواجبه في التعبير عن رغبته في محاسبة الحكومة التي زجت به إلى كارثة الغزو والحرب من خلال ثورة هائلة اندلعت في أعقاب نهاية الحرب مباشرة وتسليم هذه الحكومة بقرار مجلس الأمن رقم 687، واستمرت هذه الثورة ملتهبة طوال شهر مارس عام ١٩٩١. ويعود فشل ثورة مارس إلى أسباب عديدة خارجية وداخلية. لكن أهم هذه الأسباب هو أن النظام السياسي الحاكم قد مزق أوصال المجتمع السياسي في العراق عبر نحو ثلاثة وعشرين عاما من القمع، وأخلا هذا المجتمع من قدرته على المحاسبة المنهجية الدورية أو الثورية لقادة هذا النظام.

ومع ذلك، فإن فشل ثورة مارس لا تعني سوى تعذر شكل واحد من أشكال التغير السياسي في العراق، وهو شكل الثورة الشعبية المسلحة التي تهب في أعقاب هزيمة عسكرية وطنية. ومن المحتم أن تعبر الضرورات الموضوعية للتغيير السياسي عن ذاتها بأشكال شتى. ونستطيع أن نخاطر بالتأكيد على أن تغير النظام السياسي في العراق قد بات أمرا حتميا، بعد الهزيمة العسكرية في فبراير عام ١٩٩١. غير أن هذه الحتمية لا يمكن أن

تعمل سوى من خلال المعطيات المادية للظروف التاريخية السائدة في المجتمع العراقي. وربما تنشأ مفارقة بين حتمية التغيير السياسي من ناحية، والهشاشة النسبية لقوى المقاومة أو المعارضة الحية للوضع السياسي القائم. على أنه قبل استكشاف المداخل المرجحة لحل هذه المفارقة ينبغي أن نتعرض أولا بالتقييم للضرورات الموضوعية للتغير السياسي في العراق، بعد نهاية حرب تحرير الكويت. ومن الممكن أن نرصد أربعة جوانب للضرورة الموضوعية للتغير السياسي في العراق بعد حرب الخليج، هي كالتالي:

أ- استنفاد صيغة الدولة التسلطية في مجتمع تعددي مركب:

لاشك أن أحد الملامح الهامة للأزمة السياسية التي أمسكت بتلابيب الدولة والمجتمع العراقي بعد نهاية الحرب العراقية-الإيرانية أنها طرحت من جديد إشكالية الوضع الحرج لمجتمع تعددي مركب.

فكما هو معروف تضم العراق إلى جانب العرب أقليات بعضها كبير ومؤثر وخاصة الأكراد (الذين يقدر عددهم بنحو 5 ر3 مليون نسمة، ويشكلون نحو 20٪ من السكان) وبعضها الآخر صغير ومحدود التأثير نسبيا مثل التركمان والأرمن والأشوريين والكلدانيين والإيرانيين[5]. وبعض هذه الأقليات تتحدث العربية وبعضها الآخر يعيش منعزلا نسبيا على نمط «الجيتو». وتنقسم هذه الأقليات الهامشية داخليا بدورها على أسس طائفية ودينية وبعضها موزع جغرافيا مما يجعل من الصعب بالنسبة لها تنمية اتجاهات «استقلالية أو انفصالية» بصورة مشابهة للأكراد مثلا. ومع ذلك، فإن إحياء الهويات العرقية والطائفية قد يصبح خطرا شديدا بسبب سياسات الدولة التسلطية، بعد مرحلة معينة. وفي حالات كثيرة لا يمكن النظر إلى تلك الهويات باعتبارها حقائق معطاة وثابتة إذ أنها تتصاعد وتهبط في ارتباط منهجي بسياسات الدولة نحوها بالاستبعاد أو الضم[6]. ويصبح إحياء الهويات المنحسرة، في أحيان كثيرة، انعكاسا لأزمة اندماج قوية تفاقمت بسبب توجهات الدولة الاستبعادية. وتسرى تلك الحقيقة بصورة خاصة على الانقسام الطائفي للعرب -الأغلبية الساحقة من السكان - بين سنة وشيعه. ويصر الكتاب والساسة العراقيون، من الحكومة والمعارضة، على ثانوية هذا الانقسام. ومن المؤكد أن الاندماج القومي في العراق كان قد قطع شوطا بعيدا على طريق صهر الطائفتين في الهوية العربية الموحدة. غير أن خطأ

هؤلاء الكتاب والساسة هو انهم قد أخذوا تلك الحقيقة كمعطى ثابت لم يتغير. ذلك أن أزمة سياسية ممتدة قد تسفر في النهاية عن شطر حتى أكثر الجماعات القومية اندماجا وتجانسا إلى هويات سياسية متقابلة أو متخاصمة. والواقع أن التطورات الكبرى في عقد الثمانينيات قد أيقظت الحساسيات الطائفية وخاصة لدى الشيعة[7].

وما يهمنا تأكيده في هذا السياق هو أن طبيعة الدولة التسلطية العنيفة في العراق قد أصبحت تتعارض مع طبيعة التحولات التي حدثت في تركيبة المجتمع التعددي المركب، وأن هذا التعارض كان قد برز مجددا وبأشكال جديدة حتى قبل انفجار أزمة الخليج الثانية. ويتفق مع هذا التحليل أن تلك الدولة ربما تكون قد حققت إنجازا جزئيا على صعيد الدمج الاجتماعي للقطاع العربي من السكان لفترة من الوقت. فقد أحدث الاستقرار النسبي للدولة التسلطية التي أسسها حزب البعث منذ انقلاب يوليو 1968 انقطاعا للحلقات المفرغة من العنف والمرارة بين الجماعات الطائفية والعرقية في العراق باستثناء الأكراد، وساهم بالتالي في التسكين المؤقت للتناقضات الطائفية والعرقية. وبالرغم من الأيديولوجية القومية العربية التي يستند إليها هذا الحزب، فإن الجيل الثاني الذي سيطر على السلطة كانت له توجهات قطرية عراقية وكان أكثر انتباها من جيل المؤسسين لتعقد الخريطة الاجتماعية والسياسية في العراق[8]. وكانت (قطرية) توجهات هذا الجيل سببا لقدر من المصداقية للطابع التوحيدي العضوي للدولة والسلطوية، الأمر الذي مكنها من استقطاب تأييد قطاع هام من المجتمع خارج الجماعة السنية التي تطورت على أكتافها سلطة البعث وأيديولوجيته القومية. وارتبط بذلك قيام هذه الدولة بنشر التحديث المادي إلى الجنوب طوال عقد السبعينيات. وكان انفجار الثورة النفطية عاملا هاما ساعدا على الاستيعاب الاقتصادي للجنوب وفض عزلته[9]. كما أن التوسع المذهل للمؤسسة الحكومية للدولة قد لعب دورا هاما في الإسراع بدمج الجماعة الشيعية، وهو دور لم تنتبه له الأدبيات الأكاديمية والصحفية. فالواقع أن العراق لم يكن قد أتيح له أن يطور آداه حكومية حقيقية قبل منتصف الستينات. ومع استيلاء البعث على السلطة السياسية عام 1968 أمكن توجيه جزء هام من الثروة النفطية لتوسيع قاعدة الإدارة الحكومية ورفع كفائتها. وقد ساهم

ذلك في قوة الحركة نحو التحديث في مختلف مناطق الدولة وخاصة في الجنوب. على أن الجانب الأهم لهذه المساهمة هو قدرة الدولة التسلطية على الاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي لجزء كبير من الفئات الوسيطة في الجماعة الشيعية بإفساح الباب أمامها في بيروقراطية الدولة. بل وحدث تطور مناظر على صعيد (إدماج الجماعة الكردية). فبالرغم من الاختلافات القومية، نجحت الدولة التسلطية في الاستيعاب الاقتصادي والمؤسسي لقسم هام من الأكراد.

ومع ذلك، فقد ظلت النزعة الاندماجية الناشئة عن التحديث وعن توسع بيروقراطية الدولة التسلطية مقيدة بشدة. فحتى قبل انفجار الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980 أدت مصادرة الإرادة السياسية لكل الجماعات الطائفية والقومية ولكل تيارات المجتمع السياسي إلى عجز العملية الاندماجية. لقد حرصت معظم هذه الجماعات على إظهار ولائها للنظام وعلى مجاراته في دعايته الوطنية والقومية، غير أن الاستلاب السياسي كان يفرض عليها أيضا الانسحاب إلى الداخل، وازدواج الشخصية، كما أن البطش الشديد برموز وقيادات هذه الجماعات أوقف تطور ثقافة مشتركة ذات مصداقية يمكنها أن تقوم بوظيفة الدمج. على أن انفجار الحرب العراقية-الإيرانية كان هو العامل الحاسم الذي أدى إلى الاستنفاد السريع لصلاحية صيغة «الدولة التسلطية العنيفة» بالنسبة للدمج الاجتماعي لمجتمع مركب ومعقد. ويعود ذلك إلى عوامل عدة، منها:

- إن الحرب الممتدة قد أدت إلى تخريب شامل لمنجزات التحديث المادي في منطقة الجنوب وبالتالي سحبت من الدولة التسلطية الجزء الأكبر من دليل «مصداقيتها الوطنية والتحديثية» التي كسبت بها في البداية ولاء الجماعة الشيعية. وقد ارتبط بذلك أن الحرب قد سببت هجرة جماهيرية واسعة النطاق للجماعة الشيعية من الجنوب إلى المدن الكبرى في وسط العراق وخاصة بغداد، وتضمنت الهجرة نزعة قوية لإحياء التنظيم الاجتماعي الأولى القائم على الرابطة الشيعية بالرغم من أن الاستيعاب في المناطق الجديدة لم يكن حرا من «إشراف قوي» لبيروقراطية الدولة والحزب وأجهزة الأمن، وربما بسبب هذا الإشراف على وجه التحديد.

- أن الحرب الممتدة وما صاحبها من إحياء اجتماعي وديني للرابطة

الشيعية أيقظت الحساسيات الأمنية لدى النظام من ناحية والحساسيات السياسية لدى الجماعة الشيعية من ناحية أخرى. لقد أثبت الشيعة «وطنيتهم العراقية» في مقابل هويتهم الشيعية أثناء الحرب مع إيران. غير أن رد الفعل نحو «الاستبعاد الضمني والصريح» من القرارات الخاصة بالحرب ضد إيران كان أيضا عنيفا على صعيد النفسية الجماعية. ولم يخل رد الفعل هذا من أحياء طائفي وديني، تسبب الحصار الأمني والبطش البوليسي بالرموز الدينية في إثارته دوريا، ويصدق الأمر نفسه بالنسبة للقسم من الأقلية الكردية الذي أمكن للنظام استقطابه. حيث أنه كان يتعين على هذا القسم أن يتعايش مع الحرب الدائرة بين النظام والقسم المقابل من الأقلية الكردية، وهي الحرب التي أشتعلت على هامش الحرب مع إيران[١٥].

- أن الحرب قد أدت إلى خسائر هائلة على الصعيد الإنساني لكل فروع المجتمع العراقي وطوائفه وجماعاته القومية. ولاشك أن كل هذه الجماعات قد حملت النظام أو الدولة التسلطية مسئولية التكاليف الإنسانية والمادية الباهظة لهذه الحرب على أن شعور غالبية الجماعات غير السنية بالاستبعاد الأصلي قد جعلها توحد بين الدولة والجماعة السنية، كما أن هذه التوحد كان يتم من الناحية الموضوعية بسبب الخريطة الأمنية للدولة والتي كان البعد الطائفي والقومي أحد محاورها الهامة.

- وعلى حين أن الدولة قد نجحت طوال الحرب في تخفيف العبء المالي والاقتصادي لتمويلها عن الجماهير، فإن ذلك لم يكن ممكنا بعد نهايتها، عندما بدأت الدولة في تسديد أعباء خدمة الديون المتراكمة والتي وصلت نحو ثمانية بلايين من الدولارات (من أصل ثمانين بليونا كانت قد دخلت مرحلة وجوب السداد) وهو ما يتجاوز الدخل من صادرات النفط العراقي. وعندما بدأ الوضع الاقتصادي في التدهور بشدة لم يعد من الممكن للدولة التسلطية أن تحافظ على مستوى مقبول من الاستيعاب الاقتصادي للأقليات القومية والطائفية، وخاصة الأكراد والشيعة، والتي تعاني من ظروف اقتصادية سيئة خارج دولاب الدولة.

ولاشك أن تجديد حالة الحرب بإقدام الدولة التسلطية على غزو الكويت والقبول بالتحدي العسكري للنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة قد فاقم من هذه الظروف المعاكسة للاندماج القومي.

ب - استنفاد صيغة الدولة التسلطية في إدارة اقتصاد متآكل:

ولاشك أن الفضل الرئيسي وراء تمكن الدولة التسلطية العنيفة من استئصال التعددية السياسية والثقافية لفترة طويلة من الزمن يعود إلى الازدهار غير المسبوق للاقتصاد العراقي خلال عقد السبعينيات. ويعود جزء من هذا الفضل إلى «وطنية» وراديكالية الدولة التسلطية التي أنشأها حزب البعث، وتمكنه من انتزاع مكاسب جوهرية من شركات النفط الأجنبية أولا من خلال التأميم وثانيا من خلال سياسات الإنتاج والأسعار. أما الجزء الأكبر من الفضل فأنه يعود إلى الظروف الموضوعية التي سادت في السوق العالمي للنفط طوال السبعينيات والتي أفضت إلى ثورة حقيقية في أسعار النفط والدخل الناشئ عن تصديره. على أن الازدهار النفطي خلال عقد السبعينيات كان يخفى انحطاط كفاءة الدولة الاقتصادية والناجمة عن الإدارة التسلطية وغير الاقتصادية للاقتصاد العراقي إضافة إلى ما أدت إليه الثورة في الدخل النفطي في حد ذاته من حوافز سلبية لنمو بقية فروع الاقتصاد[11]. إن الإدارة غير الاقتصادية وغير الرشيدة عموما للاقتصاد على يد الدولة التسلطية قد سببت تآكلا حقيقيا لإنتاجية في كافة فروع الاقتصاد.

على أن برامج العسكرة والطابع المغامر للدولة الذي زج بها في حرب ممتدة وضروس كان هو العامل الرئيسي وراء الإهدار المذهل للدخل النفطي عبر سنى الثمانينيات. وقد عوضت القروض الخارجية جزئيا عن هذا الإهدار. ولكن ما أن بدأت أبواب الاقتراض الخارجي في الإغلاق، وتعين على الدولة أن تبدأ في تسديد أعباء خدمة الدين حتى بدا واضحا العجز الكامل لنمط الإدارة الاقتصادية عن الحفاظ على مستويات المعيشة، ناهيك عن تمويل برامج العسكرة وتكاليف الاحتفاظ بجيش وبنية أساسية عملاقة. ومنذ نهاية الحرب مع إيران بدأ التناقض بين هشاشة البنية الاقتصادية من ناحية والتكاليف الهائلة لبناء دولاب عسكري عملاق من ناحية أخرى في الاستفحال بشدة. وحتى لو صرفنا النظر عن الإهدار المالي والاقتصادي المريع الناشئ عن برامج العسكرة الكبرى التي واظبت الدولة السلطوية على الانخراط فيها، فإن الإدارة غير الاقتصادية للاقتصاد عموما كانت تفرض تكاليفا هائلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وشعر النظام ذاته باستحالة استمرار هذا الوضع، الأمر الذي دفعه في اتخاذ قرارات

متعجلة بتخصيص أو بيع جزء هام من القطاع الاقتصادي للدولة[12].

على أن هذا البيع لم يساعد على تخفيف الأزمة المالية للدولة كثيرا. إذ صاحب الفساد برامج البيع والتخصيص والتحول نحو الليبرالية الاقتصادية جزئيا. ومن ناحية ثانية، فإن المشكلة الاقتصادية لم تكن كامنة في الإدارة الاقتصادية لمشروعات بقدر ما كانت كامنة في إدارة الاقتصاد الكلي، الأمر الذي لم تركز عليه السياسات الاقتصادية للدولة التسلطية. ولم تمنع «الإصلاحات الجزئية» من استمرار الانكماش والتآكل الاقتصادي على نحو خطير للغاية. ولم يسعف سوق النفط العالمي كثيرا في محاولة تصحيح الاختلالات المالية، بسبب أن قرارات الإنتاج والأسعار قد أصبحت جزئيا فقط في يد الأوبك حيث كان يتعين القيام دوريا بمساومات حرجة للغاية في سياق منافسات ضارية بين كبار المنتجين وفي ظروف صعبة للسوق تحتم وجود سقوف لا يمكن تجاوزها للأسعار وبالتالي أنصبة الإنتاج والتصدير.

والواقع أن النظام السياسي للدولة السلطوية العنيفة لم يسمح بمرونة كبيرة في محاولة تصحيح الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أو التخلي عن الإدارة غير الاقتصادية لصالح إدارة عقلانية اقتصادية وسياسية. إذ أن الدعم السياسي الذي بقى لهذا النظام كان يتوقف على ذلك النمط المبالغ فيه من الإدارة التسلطية للاقتصاد العراقي، والذي قام على شراء رضا قطاعات مختلفة من الفئات الوسيطة الحديثة، وكان النظام السياسي يشعر بالمخاطرة الكامنة في خسارة تأييد هذه الفئات لو عمد إلى تبني اختيار الإصلاح والتصحيح الحقيقي للوضع الاقتصادي بالانتقال إلى إدارة عقلانية للاقتصاد العراقي. وشكل هذا العامل، في جانب عوامل أخرى أحد الدوافع الرئيسية وراء قرار غزو الكويت، على أن فشل هذا الغزو والدمار المذهل الذي لحق الاقتصاد العراقي بسبب الحرب يجعل الإصلاح الاقتصادي الجذري أحد الضرورات المحتمة لمجرد بقاء المجتمع العراقي، وهو أمر يصعب للدولة التسلطية أن تقوده بل ويتعارض تعارضا كاملا مع بقاء واستمرار هذه الدولة.

جـ - التآكل السياسي للدولة التسلطية: واستنفاد دلالة العنف في دولة معلقة:

ويتعلق هذا التآكل بالجانب السياسي الصرف من عملية الحكم. وهو عادة ما يحظى بالقليل من الاهتمام والكثير من التعميمات، بالمقارنة

باقتصاديات هذه العملية. والقاعدة التي ننطلق منها في هذا التحليل هو أن الحكم العنيف يميل إلى أن يأكل نفسه. ولسنا هنا في حاجة لبيان المدى الهائل الذي تعتمد فيه الدولة التسلطية في العراق على العنف وأجهزته. فقد مثل العنف أحد ركائز هذه الدولة التي اقتربت به مع الزمن من نموذج العنف المطلق فقد استولى حزب البعث على السلطة في يوليو عام 1968 بعد 21 عاما من المؤتمر التأسيسي له كحزب قومي في سوريا، ولم يكن هناك مؤشر واحد على مساهمة هذا الحزب في الحياة السياسية في العراق قبل عام 1958 ولم يكن هناك أي شخص ينتمي لحزب البعث من بين تنظيم الضابط الأحرار الذي قاد ثورة يوليو 1958 ولم يساهم بها أصلا سوى حفنة من المنتمين للبعث من بين الضباط[13]. وكان مدخل هذا الحزب للحياة السياسية هو العنف ممثلا في الاغتيالات والانقلابات. فتمكن هذا الحزب من القيام بانقلاب عام 1963 وما لبثت الحكومة البعثية الأولى أن سقطت بعد 9 شهور فقط من انقلابها بسبب عزلتها السياسية. ولم يكن الحزب قد توسع جديا خارج الجيش أثناء سنوات العمل السري التي أعقبت محاولته الانقلابية الثانية في سبتمبر عام 1964. ولكنه نجح في الاستيلاء من جديد على السلطة في يوليو 1968 دون أن تكون قاعدته قد تجاوزت بضعة مئات من الأشخاص، بفضل الطابع السري لتنظيم هيراركي حديدي شبه مغلق وله بال طويل في أعمال العنف المنظم. وما أن استولى هذا الحزب على السلطة حتى طبق مفاهيم العنف شبه المطلق على تكوين الدولة السياسي. فقد شغلت أجهزة أمن متعددة ومتداخلة الاختصاصات والتي جند لها في أحيان كثيرة مجرمون محترفون الجانب الرئيسي من عملية بناء الدولة منذ البداية[14]. وحكم بالإعدام على كل شخص يقوم بنشاط سياسي غير بعثي في الجيش. والواقع أن سياسات القتل الجماعي التي طبقتها حكومة البعث الأولى عام 1963 لم تطبق فورا في حكومته الثانية عام 1968 حيث طبقت الدولة التسلطية تكتيكات أكثر براعة هذه المرة. والنموذج الرئيسي لهذه التكتيكات هو الاعتماد على أحد التشكيلات السياسية بالتحالف المؤقت معه حتى يمكن تصفية التشكيلات الأخرى بالتدريج، ففي البداية حيدت حكومة البعث التشكيل الفاعل بين الأكراد في الحياة السياسية للعراق-الحزب الديمقراطي الكردستاني-للنيل من

الشيوعيين عام 1970. وفي عام 1973 استثمرت التحالف مع الشيوعيين لضرب الأكراد. وسرعان ما استدارت حكومة البعث على الشيوعيين وتمت تصفية تنظيماتهم خاصة في الجنوب، ولم يملك قادة الحزب سوى الهروب إلى الخارج أو إلى المناطق الكردية. وباتت هذه الحكومة متفرغة-كما يقول المفكر العراقي فالح عبد الجبار لضرب حزب الدعوة الإسلامي عام 1979[15]. ويعود السبب الرئيسي لاتباع تكتيكات سياسية في تصفية التعددية وتأمين الاحتكار الكامل للحياة السياسية في البلاد إلى الرغبة في استثمار الوقت لكسب تعاطف قطاعات هامة من الفئات الوسيطة وكسب التأييد بين صفوف الشعب العراقي عموما. وهو الأمر الذي نجحت فيه إلى حد كبير نتيجة للدخل النفطي الكبير. ولكن ما أن تمكنت الحكومة البعثية من تأمين قدر معقول من التأييد السياسي عند نهاية السبعينيات حتى بدأت في ممارسة العنف على نحو شبه مطلق. ولم تكن تلك الحكومة قد صفت بالأساليب العنيفة خصومها السياسيين فحسب، بل إن عقلية العنف المطلق قد انطلقت من عقالها ضد الحزب ذاته. فتم تصفية الجماعة البعثية التأسيسية من الجيل الأول والثاني عن بكرة أبيها تقريبا: أي باستثناء حفنة قليلة العدد للغاية من الرموز. وأخذت أجهزة الأمن تحل محل الحزب في مواقع الحكم وتشغلها لمصلحتها، وسريعا ما بدأت النخبة السياسية الحزبية والعسكرية تنحسر وتنكمش تحت تأثير العنف الذي جعلته مفتاح عملية الحكم ذاتها وسقطت فئات من العناصر الحزبية والعسكرية التي مارست الحكم طوال السبعينيات ضحية منهجها العنيف. وأصبح العنف غير مقيد تقريبا طوال عقد الثمانينيات[16]. وخوفا من امتداد العنف إليهم، اضطر مئات الآلاف من خيرة الكوادر الفنية والمهنية والثقافية لمغادرة البلاد بحثا عن الأمان في أمريكا الشمالية وأوربا وإيران وبعض البلاد العربية. كما خسر العراق آلافا من الكوادر الثقافية والسياسية عبر أعمال القتل والسجن والتعذيب والملاحقة في الخارج والداخل[17]. وعند نهاية الثمانينيات لم يعد للدولة من وجهة نظر المجتمع وجه سياسي: أي أن الدولة قد نزعت طابعها السياسي وأصبحت دولة أمنية تقوم على قاعدة العنف المطلق.. وأصبحت بذلك «دولة معلقة» أي دولة بدون سند أو دعم سياسي نشط حتى من بين أنصار الأيديولوجية التي قامت عليها في البداية.

والحقيقة أن التضييق العنيف للساحة السياسية يطرح ضرورة التغير السياسي، على أنه لا يجعله بحد ذاته محتما. فهناك أمثلة عديدة في التاريخ القديم والمعاصر سواء في إطار الحضارة العربية والإسلامية أو في إطار غيرها من الحضارات لحالات أدى «تعليق الدولة» أي حرمانها من المساندة السياسية النشطة بسبب منطق العنف إلى سقوطها في النهاية وإحلالها بدولة جديدة قادت عملية إحياء للمجتمع السياسي. غير أن هناك أمثلة أخرى عديدة لحالات لم تسقط فيها هذه الدولة بسبب أنها كانت قد أخلت المجتمع من حيويته السياسية والاقتصادية والثقافية.. أي أنها «أكلت» المجتمع وهي في طريقها إلى السقوط. غير أن من المؤكد أن الثراء الثقافي للمجتمع العراقي يؤهله لإنقاذ ذاته في النهاية من براثن دولة سلطوية عنيفة عنفا مطلقا.

د - استنفاد الشرعية الخارجية لنظام الحكم:

إن لأيديولوجية العنف المطلق وجهين: داخلي وخارجي. فعلى الصعيد الداخلي تمت تصفية التعددية السياسية وشن حرب مستديمة ضد الأكراد في الشمال. وعلى الصعيد الخارجي انخرطت العراق في حربين طويلتين مع إيران 1980-1988، ثم مع النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة من أغسطس 1990-مارس 1991. وبسبب غزوها للكويت أصبحت العراق في عزلة كاملة في المحيط الإقليمي والعالمي. فعلى الصعيد الإقليمي تواجه الدولة التسلطية خصوما من كل الاتجاهات الأصلية، وهم خصوم لا يبدو أنهم على استعداد للتفاعل الطبيعي القائم على الشرعية المتبادلة مع النظام السياسي في العراق. وعلى الصعيد الدولي، فإن القوى الرئيسية في النظام الدولي قد قيدت ذاتها بالتزام بسحب الشرعية السياسية من نظام الحكم القائم، مع إبقائه في نفس الوقت لكي ينفذ الشروط المجحفة لوقف إطلاق النار. إن استكمال قيام هذا النظام بتنفيذ شروط القوى الكبرى ومطالبها يعني بالنسبة لها استنفاد الهدف من الإبقاء عليه.

ومن الصعب للغاية تصور أن يستمر نظام سياسي ما في البقاء لفترة طويلة وهو في وضع العزلة الكاملة في النظام الدولي، وفي المحيط الإقليمي المباشر له: أي الخليج والمشرق العربي.

3- النماذج المحتملة للتغير السياسي في العراق:

لكل الأسباب السابقة، أصبح التغير السياسي في العراق ضرورة شبه محتمة. على أن الضرورة لا تعمل على نحو مجرد، وإنما تبعا لمعطيات مجتمع سياسي محدد وتاريخه الخاص. ومن العسير للغاية التنبؤ بالنموذج المحدد الذي يمكن أن يحدث على صورته التغير السياسي في العراق. ومع ذلك، فإنه يمكننا من الناحية المنهجية أن نقترب من ترشيح النماذج الأكثر ترجيحا للتغير السياسي من خلال المقارنة مع حالات شبيهة عند مستويات مختلفة من التعميم والتخصيص.

أ - وعند أعلى مستوى ممكن من التعميم يمكننا القول بأن حالة الدولة التسلطية العنيفة في العراق تقترب من حالة عامة هي حالة الدولة التسلطية في المجتمعات متوسطة النمو عموما. وقد شهدت هذه الفئة من المجتمعات ميلا متعاظما للتحول إلى دول ديمقراطية ليبرالية. وترجم هذا الميل في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية طوال عقد الثمانينيات. وقد اتسم هذا التحول بسيادة نموذج نزع الحكم العسكري بتسليم الحكومات العسكرية بضرورة التحول إلى الحكم الليبرالي المدني إذعانا لمزاج عام شديد الحدة تكون في أعقاب أزمات اقتصادية وسياسية كبرى. وفي حالات قليلة عجلت أشكال مختلفة من الكفاح الجماهيري المدني بقيام العسكريين بتسليم مقاليد الحكم طواعية للمدنيين أو لأحزاب سياسية فازت في انتخابات عامة.

وتستهدف بعض إجراءات النظام الحاكم في العراق الإيحاء برغبته في الانتقال الطوعي إلى دولة ديمقراطية. وقد بدأت هذه الإجراءات حتى قبل انفجار أزمة الخليج والغزو العراقي للكويت. ففي 17 يناير عام 1989، اقر اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية فكرة تكوين أحزاب سياسية على أساس من دستور دائم. وشكلت الحكومة لجنة لوضع مشروع لهذا الدستور، ووافق الاجتماع المشترك في 9 يوليو عام 1990 على عدة فصول من مسودة الدستور. وخصص المجلس الوطني اجتماعاته في يوليو لمناقشته. وتضمن هذا المشروع انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا وتوسيع صلاحيات «البرلمان» بما في ذلك حقه في مساءلة مجلس الوزراء وحرية تشكيل الأحزاب وحرية إصدار الصحف[18] . وحاولت قيادة الدولة التسلطية أن تبعث إلى الحياة تلك المناقشات بعد الهزيمة العسكرية. فوعد الرئيس في خطابه في بداية مارس 1991 بإدخال إصلاحات ديمقراطية تشمل

إقرار الحريات العامة وحرية الصحافة والتعدد الحزب وقرب نهاية مارس ناقش «المجلس الوطني» هذه الإصلاحات المتضمنة في «مشروع الدستور الجديد»، وأشارت الدولة إلى حل مجلس قيادة الثورة بعد الاستفتاء على الدستور، وجاء في المفاوضات مع الحزب القومي الكردستاني ما يوحى بعقد انتخابات حرة خلال ستة أشهر. ومع ذلك فإن القيادة التسلطية تؤكد أن ما تزمع القيام به ليس شبيها بالديمقراطية الليبرالية. كما أن مصداقية هذه الإجراءات كلها مشوبة بشكوك عميقة. والتفسير المرجح لهذه الإجراءات هو كما يقول المفكر العراقي فالح عبد الجبار أن الدولة التسلطية تطبق من جديد تكتيك تفكيك المعارضة السياسية الذي حاولته دون نجاح كبير في أعقاب الهزيمة العسكرية عام 1982 في خورمشهر والمحمرة عندما رفضت أحزاب المعارضة بالإجماع الحوار مع النظام، وفي أعقاب فترة احتلال الفاو عام 1986، والتي انتهت «في بضعة أسابيع بالضرب بالأسلحة الكيماوية»[19]. وأقصى ما يمكن تصوره في إطار نموذج» التسليم الطوعي بضرورة التحول إلى نظام ديمقراطي» هو إعادة تجربة ما يسمى بالجبهة الوطنية عام 1973 وفقا للميثاق الوطني الذي أصدرته حكومة البعث عام 1971. وهي تجربة لم تزد عن تشكيل حكومة موسعة تم فيها تمثيل بضعة أحزاب (وهي الديمقراطي الكردستاني، والشيوعي) وتيارات سياسية صغيرة أخرى، على أساس من أغلبية بعثية وهيمنة البعث التامة على أجهزة الدولة، وخاصة أجهزة الأمن. وهي تجربة سريعا ما تقوضت عندما شعرت الدولة التسلطية بما يكفي من الثقة لتصفية التعددية السياسية بل والاستقلال الذاتي النسبي للحزب نفسه عامي 1978 و 1979، بقدر هائل من العنف.

والحقيقة أن حالة العراق تختلف اختلافا كبيرا عن نموذج «التسليم الطوعي للسلطة» الشائع في أمريكا اللاتينية مثلا خلال عقد الثمانينيات. فعلى الصعيد الخارجي، تمت عملية التسليم الطوعي للسلطة تحت إشراف دقيق من جانب الولايات المتحدة بعدما استنفدت الحكومات التسلطية أغراضها في تصفية التيارات السياسية والراديكالية والثورية التي هددت مصالحها منذ الخمسينيات. وكانت الضغوط الأمريكية ملموسة وواضحة ومؤثرة للغاية في جميع الحالات. وبالمقارنة، فإن الولايات المتحدة رفضت القيام بالدور نفسه في العراق. كما أن من الواضح أنها قد قررت الإبقاء

على النظام التسلطي في العراق وذلك عندما خذلت الثورة الشعبية التي دعت هي ذاتها إليها في البداية قبل وبعد الحرب مباشرة[20]. وعلى الصعيد الداخلي الأكثر أهمية في تفسير هذا النموذج، فإن الحالات التي تمت فيها عملية التسليم الطوعي للسلطة قد اتسمت باستمرار أو تجدد هيكل تنظيمي مجتمعي شديد الحيوية والكفاحية، بدءا من نقابات عمالية ومهنية نشطة وانتهاء بأحزاب سياسية متجذرة، وذلك بالرغم من العنف البالغ الذي حاولت به الدولة التسلطية اقتلاع التعددية السياسية. أما في حالة العراق، فالدولة التسلطية نجحت في تصفية الهيكل المؤسسي والتنظيمي للمجتمع المدني إلى حد بعيد، وذلك بسبب الهشاشة الأصلية للتشكيلة الاجتماعية في العراق التي لم تكن قد قطعت شوطا يذكر على طريق التصنيع والتحديث الاجتماعي، ولم تكن قد حظيت باستقرار سياسي في أي فترة منذ نشأة الدولة الحديثة.

ب - وعند مستوى أدنى من التعميم، يمكننا مقارنة العراق بحالة فئة من المجتمعات التي تم فيها التحول السياسي تحت تأثير هزيمة وطنية قاسية أدت إلى تكثيف السخط الجماهيري وانطلاقه في انتفاضة أو ثورة شعبية مسلحة، إذا رفضت الدولة التسلطية القبول الطوعي بضرورات التحول. وهناك حالات عديدة في التاريخ القديم والحديث تتسق مع هذا النموذج. وقد حدث ذلك بالفعل في حالة العراق في أعقاب الهزيمة القاسية التي لحقت بالدولة على يد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. إذ انبثقت الانتفاضة الجماهيرية في الجنوب والثورة الكردية المسلحة في الشمال، منذ بداية مارس، واستمرت نحو أربعة أسابيع قبل أن تتمكن الدولة التسلطية من إخمادها، في النهاية، بأسلوب دموي فائق الوحشية. وبالتالي، فقد فشل هذا النموذج عند التطبيق على حالة العراق. ويمكننا أن نعزو فشل الانتفاضة الشعبية المسلحة في مارس عام 1991 إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي، أدى اندلاع الانتفاضة في الجنوب في أعقاب الهزيمة العسكرية واحتلال القوات الأمريكية والبريطانية لشطر كبير من جنوب البلاد، مباشرة، إلى اختلاط صورة الانتفاضة مع مشهد الاحتلال، الأمر الذي أثار العاطفة الوطنية عند الغالبية الساحقة من الجماعة السنية المسيطرة على التشكيلة السياسية

والمؤسسية للبلاد. وضاعف من رد الفعل السني ما أثير عن تدخل إيراني قوي-بدفع وتسليح عشرات الآلاف من الأسرى الشيعة العراقيين لديها إلى الجنوب-كما أن التتابع السريع للثورة الكردية المسلحة في الشمال بعد انتفاضة الجنوب مباشرة أثار مخاوف السنة والجيش العراقي معا من وجود سياسة أمريكية وغربية بمشاركة عربية وإقليمية لتقسيم العراق، ونزع الجزء الشمالي لإنشاء دولة كردية والجزء الجنوبي لإنشاء دولة شيعية.

والواقع أن عدم مشاركة السنة في الانتفاضة الشعبية قد حكم عليها بالفشل منذ البداية، باعتبارهم الثقل الرئيسي في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد. كما أن عدم مشاركة بغداد إلا على نحو هامشي للغاية، كما تؤكد التقارير الدولية، قد حرم الانتفاضة الشعبية من القدرة على الهجوم المباشر على مواقع ورموز السلطة الفاشية[21].

ومن ناحية أخرى، فإن الانتفاضة الشعبية في الجنوب كانت سيئة التسليح والتنظيم إلى حد بعيد. ومن المرجح أنها بدأت في أوساط القوات العراقية المنسحبة من الكويت بعد أن تفككت تنظيميا، ثم امتدت إلى الجماهير الشعبية في البصرة، ومنها إلى المدن الجنوبية الأخرى حيث لم يكن هناك تدريب حقيقي أو خبرة بالأعمال العسكرية. ومن ناحية ثالثة، فإنه على الرغم من تتابع الانتفاضة والثورة المسلحة في الجنوب والشمال، لم يكن هناك تنسيق حقيقي فيما بينها، الأمر الذي مكن القوات الموالية للنظام من تركيز جهودها لسحق الانتفاضة الشعبية في الجنوب ثم الانتقال لإبادة قوات الثورة «الكردية» في الشمال، والتي كانت قد نجحت في طرد القوات الموالية للنظام من معظم المناطق الشمالية.

ويعود الفشل أيضا في جانب كبير منه إلى حرمان الانتفاضة في الجنوب من القيادة السياسية والثقافية والعسكرية الموحدة، والى فشل تحالف المعارضة في الخارج في التحضير للانتفاضة والاستجابة السريعة لها. ويعزى هذا الفشل بدوره إلى تمزق المعارضة السياسية وافتقارها إلى مرتكزات حقيقية للوحدة على المستويات السياسية والتنظيمية[22]. وتنقسم المعارضة العراقية إلى ثلاثة تجمعات كبرى. الأول هو تجمع الأحزاب الدينية الشيعية وينضوي تحت مظلة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، برئاسة السيد محمد باقر الحكيم ويضم ستة أحزاب وهي حزب الدعوة

الإسلامية الذي أعدم مؤسسه وزعيمه الشيخ محمد باقر الصدر في بداية الثمانينيات على يد النظام العراقي، ومنظمة العمل الإسلامي بزعامة الشيخ المدرسي، وحركة المجاهدين العراقيين بزعامة عبد العزيز الحكيم والحركة الإسلامية في العراق ويرأسها الشيخ مهدي الخالص وحركة جند الإمام ويتزعمها السيد البدري والتجمع الإسلامي العراقي. والتجمع الثاني يضم الأحزاب الكردية وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والجبهة الكردستانية العراقية والحزب الاشتراكي الكردي (باسوك)، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي: إقليم كردستان، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني. أما المجموعة الثالثة فتضم الأحزاب ذات الطبيعة العلمانية والوطنية والقومية والشخصيات المستقلة. ويدخل في هذه المجموعة الحزب الشيوعي العراقي، وعدد كبير من التيارات التي تقترب أكثر من جماعات الرأي عنها من الأحزاب أو التنظيمات السياسية المتماسكة. وتتوزع هذه التيارات الأخيرة بدورها بين دمشق ولندن والرياض. ومن الواضح أن هذا التشكيل المعقد ثلاثي الاتجاهات لا يحتوي على عناصر التجانس والائتلاف. إذ تؤمن مجموعة الأحزاب الدينية بفكر سياسي متأثر بشدة بالخومينية الإيرانية بما فيها من تأكيد على ضرورة محاربة النظام العلماني «العفلقي» وإسقاطه لصالح إقامة الحكم الإسلامي العادل بقيادة الوالي الفقيه والجهاد ضد «قوي الاستكبار العالمي». كما أن تشكيل الأحزاب الدينية يتميز بالسرية والطابع العسكري، على نقيض الأفكار التي تتبناها الأحزاب العلمانية القومية والوطنية والتقدمية والطبيعة المفتوحة نسبيا لتكوينها التنظيمي.

وقد حاولت تلك المجموعات الثلاث التنسيق فيما بينها بعد انفجار أزمة الخليج والغزو العراقي للكويت. فعقدت مؤتمرا في سبتمبر بلندن أكد على رفض غزو الكويت والتضامن مع الشعب الكويتي وشجب القوات الغربية المتواجدة في الخليج ودعوة الرأي العام العربي والإسلامي لمناصرة النضال العراقي وإقامة حكم الشعب ودولة القانون والمؤسسات الدستورية، وكان يحمل تأثيرا قويا للمجموعة الإسلامية. ثم عقدت مؤتمرا أوسع في ديسمبر في دمشق شارك فيه 21 منظمة وتيارا سياسيا معارضا. وتمخض هذا المؤتمر عن تشكيل لجنة العمل الوطني المشترك للتعبير عن هوية جماعية للمعارضة

والتنسيق بين منظماتها والسعي من أجل الحصول على اعتراف دولي بها. ونشطت اللجنة في التحضير لأهم مؤتمر لأحزاب وتيارات المعارضة السياسية العراقية وهو المؤتمر الذي عقد أثناء الانتفاضة المسلحة في الجنوب والشمال (١٥ مارس) لمناقشة برنامج عمل تقدمت به اللجنة ووضع تصور مقبول عن تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تقوم بمهام الانتقال بالعراق إلى نظام ديمقراطي دستوري. على أن أهم القضايا التي بحثت في هذا المؤتمر وهي تصعيد وتنظيم الانتفاضة كان متأخرا جدا. إذ بدأ الجيش العراقي الموالي للدولة التسلطية هجومه المضاد على البصرة والنجف وكربلاء بعد أيام قليلة من هذا المؤتمر. وأصبحت أهم ثلاثة قرارات لهذا المؤتمر معرضة للانهيار السريع وهي تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني ومعالجة الطوارئ التي تفرضها الانتفاضة، والحصول على اعتراف دولي، وذلك لإقامة حكومة انتقالية تلتزم بإجراء انتخابات حرة في العراق. فقد كان الانهيار السريع للانتفاضة سببا لتجميد مواقف الدول الكبرى والمؤثرة إقليميا ودوليا من مسألة الاعتراف بالمعارضة، وهو ما جعل تشكيل حكومة منفى أمرا غير عملي بدوره.

ويقودنا هذا الاعتبار الأخير إلى مجموعة من الأسباب الخارجية وراء فشل الانتفاضة المسلحة في العراق. فقد كان من الواضح تعذر انتصار هذه الانتفاضة بدون مساندة عسكرية غير مباشرة من جانب القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في جنوب العراق، على الأقل من خلال تحييد سلاح الطيران العراقي وضمان إمداد الانتفاضة بأسلحة ثقيلة توازن القوات الموالية للنظام التسلطي في العراق. وقد كانت الولايات المتحدة ودعوتها المستمرة لإسقاط نظام صدام حسين وراء إنعاش الآمال عند المعارضة العراقية بإمكان قيام القوات متعددة الجنسية بدور غير مباشر في تدعيم الانتفاضة. وكانت هناك بعض الإشارات العملية لذلك في الأيام القليلة الأولى من الانتفاضة في الجنوب. غير أن الولايات المتحدة تراجعت بسرعة عن هذا الموقف، مما فتح الباب أمام القوات الموالية للنظام لإخماد الانتفاضة. ومن المؤكد أن الموقف الأمريكي كان قد تم اتخاذه بالتنسيق مع المملكة السعودية التي كانت قد أعلنت بدورها في البداية رغبتها في قيام نظام جديد في بغداد. وربما يعود السبب الرئيسي وراء هذا التحول المفاجئ في الموقف الأمريكي والسعودي إلى وضوح نفوذ المنظمات الإسلامية الشيعية

في انتفاضة الجنوب، وإلى فشل لجنة التنسيق الوطني في تغيير هذا الانطباع وإقناع الولايات المتحدة والعالم بأن الانتفاضة ليست طائفية، وإنما هي تعبير عن حالة الغضب والغليان عند الشعب العراقي ككل.

إن استلهام دروس الانتفاضة المسلحة في الجنوب بصفة خاصة يجعلنا نستبعد إمكانية تكرار هذا النموذج في العراق لتغيير الوضع السياسي القائم.

جـ - أن نموذج التغيير السياسي في سياق هزيمة قومية على يد جيوش أجنبية يتخذ أشكالا متعددة للغاية. ومن أبرز هذه الأشكال في العالم العربي والعالم الثالث عموما هو شكل الانقلاب العسكري. وفي حالات عديدة أخرى كان الانقلاب العسكري يسبق أزمات وطنية تهدد بنشوب حرب دولية، إما لإعداد البلاد للحرب أو لتجنبها. وليس من الضروري أن يأتي الانقلاب العسكري فوريا في أعقاب هزيمة وطنية. فقد يثب العسكريون للسلطة السياسية بعد فترة من وقوع الهزيمة الوطنية، وذلك إذا استمرت حالة التأزم السياسي المتولدة عن هذه الهزيمة. ويمكن مقارنة حالة العراق بفئة من المجتمعات العربية وقع فيها الانقلاب العسكري بعد هزيمة وطنية شديدة. وتضم هذه الفئة مصر (1952) وسوريا (1968). وقد كانت الولايات المتحدة والقوى الغربية وبعض الدول العربية المشاركة في التحالف الدولي المناهض للغزو العراقي للكويت تأمل في تطبيق هذا النموذج على حالة العراق، قبل نشوب الحرب في يناير 1991. وتعاظمت التوقعات باحتمال وقوع انقلاب عسكري بعد الهزيمة، على أساس أن هذا البديل يضمن إلى حد ما الوحدة الإقليمية للعراق وقيام حكومة «معتدلة» لا تسيطر عليها الأحزاب الدينية أو «المتطرفة». وخلال انتفاضة مارس المسلحة، بدا لفترة أن هناك بعض العلامات لقيام هذا الاحتمال، إذ انضم جنود وضباط عدة فرق عسكرية إلى الثوار سواء في الشمال أو الجنوب. على أن ذلك لم يكن إشارة بأي حال إلى ترجيح وقوع انقلاب عسكري. لأن القوات النظامية التي انضمت للثورة المسلحة قد فعلت ذلك بسبب تفكك سلاسلها القيادية، وهياكلها التنظيمية عامة، أو بسب الانتماء القومي (حالة القوات الكردية في الجيش النظامي وخاصة تلك المنسحبة من الكويت بعد قبول العراق لقرارات الأمم المتحدة). أما القوات التي حافظت على هياكلها التنظيمية وتسلسلها القيادي، فإنها وقفت بقوة تدافع عن النظام الحاكم. ويمكننا

أيضا أن نميز بين موقف الفرق العسكرية التي تعرضت بكثافة للعمليات الحربية من جانب قوات الحلفاء (سواء القصف الجوي المتواصل أو المعارك البرية) بسبب وجودها في القطاع الجنوبي وتلك التي كان تعرضها لهذه العمليات محدودا لسبب انتشارها في الشمال والقطاع الغربي. وقد كانت الأخيرة هي التي قامت بقمع الانتفاضة الشعبية المسلحة في الجنوب والثورة الكردية المسلحة في الشمال. وبهذا انهارت توقعات قيام انقلاب عسكري يقود عملية التغيير السياسي في اتجاه ديمقراطي.

ويؤكد المتخصصون في الشئون العراقية صعوبة، بل واستحالة وقوع انقلاب عسكري يبدأ عملية التغيير السياسي للدولة التسلطية، لأسباب عديدة. فيؤكد سمير الخليل مؤلف كتاب «جمهورية الخوف» أنه لا يوجد ضابط واحد في البلاد ليس عضوا في الحزب ومسئولا أمام القيادة العليا، وخاصة أن الجيش يتعرض لحملات تطهير دورية ومنظمة وعنيفة للغاية وأن قيادة النظام التسلطي تعمل على التصفية الجسدية لأي شخصية قيادية قد تبرز باعتبارها مركزا للولاء داخل الجيش. وكذا فإن الحكم بالإعدام على كل من يشتغل بالسياسة بين ضباط الجيش بعيدا عن حزب البعث قد أنتج وضعا يتسم بالولاء الميكانيكي لقيادة الدولة التسلطية[23]. ويثير كتاب آخرون إلى أن أجهزة الأمن والحزب تسيطر سيطرة تامة على القوات المسلحة في كافة مستوياتها، وخاصة أن قلب القوات المسلحة والأمن مجند من نفس العشيرة التكريتية للرئيس صدام حسين، وأن هناك عدة أجهزة أمن ذات اختصاصات متداخلة للسيطرة على وتأمين الجيش سياسيا ومنها المخابرات العسكرية وإدارة الأمن العام والمخابرات العامة التي تعرف بمكتب المخابرات الخاص.

ويتفق خبراء أجانب وعرب على استبعاد احتمال وقوع انقلاب عسكري بسبب هذه الاعتبارات[24]. والواقع أن هذا التحليل يبدو وناقصا إلى حد ما. فالتوسع المذهل للقوات المسلحة العراقية خلال سني الحرب مع إيران قد حتم التوسع في تجنيد وترقية الضباط التكنوقراط من غير ذوي الاهتمامات السياسية والأيديولوجية المسبقة وهؤلاء الضباط المهنيون هم المرشحون للاستلاب السياسي في أعقاب الاستلاب المهني. وهم أيضا المعرضون أكثر لعمليات التطهير والتصفية الدورية. وبقدر ما اتسعت قاعدة الضباط المهنيين يصعب على أي عدد من أجهزة الأمن السيطرة تماما على

مواقفهم أو تأمينهم لصالح النظام. بل إن ذلك يبدو صحيحا حتى بالنسبة لأجهزة الأمن المتعددة والمتشعبة. وفي نفس الوقت، فإن هذه الفئة المتسعة من الضباط أصبح لديها قائمة طويلة من أسباب الغضب والإحباط ورفض طبيعة الدولة التسلطية، خاصة بعد الهزيمة القاسية التي لاقاها الجيش على يد الأمريكيين والبريطانيين بسبب سوء الحسابات السياسية لقيادة هذه الدولة، والأرجح أن الولاء الذي أظهرته هذه الفئة من الضباط أثناء الانتفاضة كان يعود إلى المشاعر الشعبية العنيفة المعادية للأمريكيين والغرب عموما بسبب مستوى الدمار الذي ألحق بالعراق أثناء الحرب. كما يعود هذا الولاء إلى المخاوف المتجذرة بين سنة العراق عموما من انهيار الدولة وتفككها. وقد لا يكون الدافع السياسي والأيديولوجي لهذا الولاء غير نسبة ضئيلة من مجموع الدوافع المعقدة التي تفسره. ومن المتوقع بعد أن يتم إشاعة المعرفة الكاملة بما حدث في سياق الأزمة والحرب وبعد التقويم الكامل لحساباتها وأخطائها من جانب قيادة الدولة التسلطية في العراق أن يتلاشى تماما هذا الدافع الأيديولوجي والسياسي. ويتفق هذا التحليل مع حالات تاريخية مماثلة حدث فيها نوع من التأخير الزمني لقيام الجيش بمحاسبة الساسة الذين ورطوه في هزيمة ساحقة بالمدى والحجم الذي وقع بالفعل. أي أنه لا يجب استبعاد احتمال وقوع انقلاب عسكري يعبر عن الضرورات الموضوعية للتغير السياسي في العراق خلال السنوات القليلة المقبلة.

د- وهناك نموذج رابع للتغيير الذي يأتي من جانب عناصر تتوطن في جهاز الدولة التسلطية، وهو يقوم على نموذج «الانقلاب السياسي» أو «انقلاب القصر»، وربما من داخل الطاقم الحاكم نفسه. بحيث يبدأ هذا الانقلاب من سلسلة من التنازلات والتراجعات التي تفلت تداعيات سياسية وشعبية تقود في النهاية إلى تغيير النظام القائم على نحو جذري أو عميق. ويؤكد سمير خليل في كتابه «جمهورية الخوف» أن «علينا ألا نعول على وجود معارضة داخل العراق، فلقد عمل البعثيون على القضاء على أي معارضة منذ وقت بعيد. يبقى أمامنا شيء غير قابل للقياس وهو القيام بمحاولات فردية من داخل الدائرة الداخلية للبعث»[25]. ويؤكد فالح عبد الجبار نفس المعنى عندما يقول «يبدو أن المركب التكريتي/ العسكري هو السيناريو الأكثر ملاءمة للمستقبل: أي الإقرار بالحاجة إلى التكريتيين وضباط

الجيش». أي أن التغيير لن يقع إلا إذا وجد أنصارا بين العشيرة التكريتية التي ينتمي لها رئيس الدولة. وهم يؤلفون قلب الأجهزة الأمنية وقوات النخبة العسكرية من تشكيلات الحرس الجمهوري[26].

والواقع أن نموذج انقلاب القصر أو الانقلاب السياسي من داخل الطاقم الحاكم في الدولة أو الحزب كثير الوقوع في الدولة الشمولية والسلطوية في فترات التأزم السياسي وخاصة عندما تتجمع الانتكاسات الخارجية والداخلية وتؤلف معا وضعا حافلا بالتأزم ومشاعر عامة محبطة وثقيلة باليأس. وهناك انقلابات سياسية يقوم بها الراديكاليون وأخرى تقوم بها الأجنحة الأكثر براجماتية واعتدالا. والحالات الأخيرة أوفر عددا. وتقدم أفغانستان أمثلة عديدة لهذه النوعية من الانقلابات السياسية عبر تاريخ الحرب الأهلية منذ عام 1979 حتى الانسحاب السوفييتي من البلاد عام 1989. وبالمقارنة، فإن الحالة الداخلية للدولة والمجتمع العراقي وكذا الضغوط الخارجية والموقف العالمي للدولة ترشحها «لتحول حاسم نحو اليمين».

ويمكننا أن نلقى الضوء على هذه الحالة من زاوية نظرية الثورات التي تأثرت كثيرا بالقياس والاستعارات المأخوذة من الثورة الفرنسية. فيقال على هذا التحول الحاسم نحو اليمين «انقلاب ثرميد وري» قياسا على الانقلاب الذي وقع ضد روبسبيير وإنشاء حكومة القناصل بعد فترة طويلة من الإرهاق الناشئ عن الصراعات الداخلية والعنف والتوتر الصريح والمكتوم والحروب الداخلية بسبب سياسة فائقة الراديكالية لزعيم يميل للعنف المطلق يركز كل السلطات في يده. والانقلاب الثرميد ورى بهذا المعنى يتم عندما يصل اليأس والحيرة والإرهاق بكل من الجماهير والقادة إلى درجة تجعل الحاجة إلى فترة توقف ومراجعة أمرا محتما.

ولاشك أننا نقف في حالة العراق أمام وضع مشابه من حيث درجة اليأس والحيرة التي تمسك بالجماهير والنخبة الحاكمة في نفس الوقت، وخاصة بعد الخسائر المادية والمعنوية والسياسية التي نكب بها العراق بسبب سوء تقديرات الرئيس والمجموعة المحيطة به مباشرة. غير أن الانقلاب الثرميد ورى أو انقلاب القمر لا يقابله في حالة العراق شروط هامة جوهرية. فلم يكن هناك في العراق موقف ثوري سائل، وإنما هناك آلة دولة ومعقدة وصلبة للغاية. وقد أثبتت هذه الدولة التسلطية صلابتها

غير العادية وتعذرها على التغيير أو التهاون أو المرونة أثناء أكثر من عام منذ بدأت الأزمة الكبرى في الخليج تتفجر في أعقاب غزو الكويت وأثناء حرب ضروس تم فيها تدمير البنية الأساسية الحديثة للدولة والمجتمع. والرئيس ليس هنا زعيم له كاريزما أو جاذبية جماهيرية يحرك الجماهير في اتجاه مغامرات تاريخية، وإنما متآمر شرس للغاية لم تكن لديه يوما كاريزما حقيقية بين الجماهير ولا مقومات رئيس لدولة حديثة. وتتركز مواهبه في قدرته غير العادية على تركيز السلطة والتصفية الدموية حتى لأكثر الشخصيات شعبية وأقربهم إلى الدوائر الضيقة للسلطة. وكذا في قدرته على تأمين الدولة ضد كل الظروف المحتملة التي يمكن أن تولد ضغوطا تحد من حريته المطلقة في اتخاذ حتى أكثر القرارات افتقارا للرشاد والزج بالجماهير-مهما كانت علامات الإرهاق قد نالت منها-في مغامرات داخلية وخارجية مكلفة. وفي النظام الذي يتربع هذا الرئيس على قمته تصبح مؤامرة الانقلاب العسكري أكثر سهولة وترجيحا بكثير عن انقلاب القمر بسبب التصفية المستمرة والدورية لكل المنافسين وبسبب عدم التسامح حتى مع أبسط تعبيرات تعددية مراكز اتخاذ القرارات حتى الصغيرة منها داخل الدولة.

هـ - وهناك نموذج خاص للتغيير السياسي في المجتمعات المحكومة بدولة سلطوية عنيفة، وهو يقوم على «الكفاح المدني الجماهيري واسع النطاق» الذي يتكثف ويتواتر بسرعة شديدة بما يؤدي إلى شل الدولة وأجهزتها القمعية. وقد يتراوح الأمد الزمني لموجة الكفاح الجماهيري بين عدة أيام من الإضرابات والمظاهرات الجماهيرية المتواصلة والتي تعكس إجماعا شعبيا (مثل حالة السودان عام 1985)، وعدة شهور من أعمال التظاهر اليومي والإضراب العام الممتد مما يعكس إصرارا متناهيا على إسقاط نظام معين للحكم أو الدولة التسلطية عموما (مثل حالة إيران عام 1978). ويسود هذا النمط عندما يصل اليأس الجماهيري إلى منتهاه من إمكانية التغيير من داخل الدولة، ويتجمع قدر هائل من الغضب الجماهيري وتزداد العزلة بين الدولة والمجتمع، وقد يقبل المجتمع المدني بحل وسط يبرز من خلال قيام انقلاب قصر ويتوجه للجماهير برسالة تؤكد قبول التغيير وبدء عملياته فعليا وتزال الرموز الأكثر أهمية للنظام القديم. وفي

حالات معينة قد تستنفد فرص التغيير من خلال جهاز الدولة عندما ترفضه الجماهير الثائرة التي تصر على سقوط الدولة التسلطية لا فقط طاقم معين من الحكام أو رموز معينة للحكم القديم. وتصل راديكالية الجماهير التي تشن كفاحا مدنيا من هذا النوع إلى أقصاها عندما يكون هناك هيكل مؤسسي قيادي يحتفظ بالرغم من التنكيل والاضطهاد البوليسي بكيانه سليما، وعندما يتسم الموقف الجماهيري بقدر كبير من الإجماع بالارتباط بأيديولوجية متكاملة ودليل واضح للتغيير السياسي ومثل أعلى-عادة ما يتجسد في شعار بسيط يسحر الجماهير-لدولة جديدة. على حين أن الجماهير قد تقبل حلا وسطا، عندما تقوم جماعة من نخبة السلطة بانقلاب قصر وتعرض أسلوبا مقبولا للانتقال والتحول السياسي، وعندها تبدأ فورا تداعيات تؤدي إلى التغيير الجذري في النهاية وبروز نظام جديد للحكم يحظى بالتراضي العام ولو لمرحلة معينة.

وتبدو حالة العراق مرشحة لهذا النموذج من التغيير السياسي. فلاشك أن العراق يعيش الآن في حالة من الغليان والحيرة. والى جانب السخط والغضب المرتبطين بالهزيمة المريرة والنكبة التي ألمت بالبنية الأساسية للمجتمع العراقي والتي شيدها عبر عقود من التحديث والتضحيات، فان أوضاعا قريبة من المجاعة والارتداد إلى أسلوب الحياة ما قبل الحديثة تفترس الشعب العراقي بما في ذلك بغداد والمدن الكبرى الأخرى في وسط العراق. وفي سياق ذلك كله تتزايد المسافة العازلة بين الجماهير ونخبة السلطة وتتعاظم المفارقة الكامنة في العجز عن محاسبة المسئولين عن الكارثة بمن فيهم رئيس الدولة ويزداد الغضب الأخلاقي المرتبط بإصرار هؤلاء على عدم الاعتراف بمسئوليتهم وعلى التمسك لا بسلطة الحكم فحسب، بل وبالأساليب القمعية القديمة في الحكم أيضا.

ومن الممكن أن نتصور اندلاع موجة من الكفاح الجماهيري المدني في شكل مظاهرات جماهيرية واسعة النطاق وإضرابات عامة مفتوحة تبدأ من بغداد وتنتقل بسرعة إلى وسط العراق حيث موطن الجماهير السنية، ومنها إلى مناطق الجنوب. وفي سياق ذلك لا يستبعد أن يقوم انقلاب قصر يضحي في البداية بالرموز الأكثر استقطابا للكراهية العامة في العراق وخاصة من أجهزة أمن النظام.. ويمكن أن تتداعى الأحداث بعد ذلك

بصورة تؤدي إلى عزل رئيس الدولة والطاقم المحيط به مباشرة، وتلاقي الجماهير الثائرة مع قادة جدد، قد يأتي بعضهم من النظام السياسي نفسه، وقد يفتح ذلك الباب أمام تغيرات ديمقراطية تدريجية.

والواقع أن هذا النموذج قد شاع خلال العقد الأخير في العالم الثالث عموما، بل وفي العالم العربي والإسلامي، الأمر الذي يجعله شكلا محتملا للتغير السياسي في العراق. ويعزز هذا الاحتمال وجود خبرات قديمة للجماهير العراقية بهذا الشكل من الكفاح المدني الجماهيري.

ومع ذلك، فإن الوضع السياسي والجماهيري في اللحظة الراهنة في العراق يختلف في جوانب عديدة عن وضع المجتمعات التي سارت على طريق الكفاح المدني للتغيير السياسي. ويمكن حصر أوجه الاختلاف في أمرين رئيسيين. وهما:

أولا: أنه بالنسبة لقطاع كبير من الشعب العراقي، وبصفة خاصة للجماعة السنية، أصبحت هناك قضية وطنية وقومية في مواجهة الولايات المتحدة والغرب عموما الذي يرفع شعار تغيير النظام السياسي العراقي. ومن الطبيعي أن يحدث الخلط بين الشعار في صيغته الأمريكية والغربية، وضرورة التغيير السياسي من وجهة النظر العراقية ذاتها. حيث يثور الخوف لدى هذا القطاع من أن أي تغيير-خاصة إذا كان غير منظم-للنظام السياسي يعني فرض حل أمريكي للمسألة السياسية في العراق. وليس المهم هنا هو مدى اتفاق هذا الاعتقاد الأخير مع الواقع الحقيقي، وإنما يكفي أن يكون قد أصبح متجذرا لدى الرأي العام. فكان هذا الاعتقاد وراء سلبية الجماهير السنية حيال ثورة مارس في الجنوب، بالرغم من المسئولية الواضحة للنظام الحاكم عن الهزيمة الوطنية.

ثانيا: ويثير هذا الجانب الأخير أيضا خصوصية العمل الجماهيري المباشر في مجتمع تعددي. فيصعب تصور إمكانية نجاح الكفاح المدني حتى لو وصل إلى حد العصيان المدني الشامل في مناطق معينة إذا لم تشارك فيه الجماعة السنية. غير أن الجماعة السنية قد تتردد في المشاركة في العمل الجماهيري المباشر بسبب خشيتها من أن يفضي إلى وثوب المنظمات الشيعية-وهي أكثر أطراف المعارضة قوة وفعالية إلى السلطة، الأمر الذي يهدد بانقلاب موازين القوى المدنية لغير صالح الجماعة السنية. بل إن

الجماعة السنية قد تخشى من الحل الديمقراطي للازمة السياسية في العراق بسبب احتمال ظفر الجماعة الشيعية بالسلطة واحتكارها لها عبر الطريق البرلماني، باعتبارها أغلبية عددية ملموسة. وتزداد خشية الجماعة السنية من هذا الاحتمال بسبب قوة الدعاية الرسمية غير الصريحة ضد المنظمات الشيعية، وبسبب الطابع المغلق نسبيا للمنظمات الشيعية ذاتها.

ويعني ذلك أن التغير السياسي في العراق قد لا يبدأ دورته الحاسمة بدون تسوية هذين الأمرين: أي فك الارتباط السلبي بين المسألة الوطنية العراقية من ناحية والتغير السياسي من ناحية أخرى، وتهدئه مخاوف الجماعة السنية من احتمال فقدان مكانتها في النظام السياسي الجديد. وينطوي هذا الحكم على ترجيح أن تبدأ دورة التغير بعد مرور فترة كافية لاضمحلال صورة المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب لدى الرأي العام، وفي سياق يجعل التغير تدريجيا ومحكوما إلى حد بعيد. فبغض النظر عن شرارة التغيير، فإنه قد لا يتم إلا عبر جهاز الدولة ذاته. وقد تتخذ الحلقات الحاسمة من هذه الدورة شكلا يمزج بين عدة نماذج للتغير السياسي. ومهما كان هذا الشكل فإنه يبدو مرجحا أن ينطوي من حيث المضمون على توجه قوي للتهدئة مع الخصوم الإقليميين والدوليين للنظام السياسي الراهن في العراق، ومحاولة إعادة كسب ثقتهم ودعمهم لعملية إعادة بناء الهياكل الأساسية وللاقتصاد العراقي، وإحياء القطاع الخاص ذاته وتمكينه من إدارة مجمل الاقتصاد العراقي عبر سياسات جديدة تقوم على قواعد السوق والليبرالية الاقتصادية. ومن المحتم أن يشمل هذا التوجه درجة ملموسة من الانفتاح السياسي الديمقراطي.

4- موقف النظام العربي من المستقبل السياسي للعراق:

لا جدال في أن «عدم التدخل في الشئون الداخلية» للدول الأعضاء هو واحد من المبادئ الجوهرية للنظام العربي. وليس من الممكن بالتالي أن يناقش أطراف النظام العربي قضية المستقبل السياسي للعراق، أو أن يتخذوا حيالها موقفا محددا. ومع ذلك، فإنه في ظروف طوارئ استثنائية معينة يكون من المرغوب فيه أن يتناول النظام العربي بعض المحددات الهامة للتطور الداخلي للأقطار الأعضاء، بما يتفق مع أغراض النظام ومبادئه، وبما لا يثير شبهة قوية بتدخل قسري في الشئون الداخلية أو

الاعتداء على سيادة الدول. فعلى سبيل المثال تناول النظام العربي المسألة اللبنانية، لا فقط في جوانبها الخارجية والمتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي لجزء من التراب الوطني اللبناني، وإنما أيضا في جوانبها الداخلية والمتعلقة بصيغة الوفاق اللبناني المطلوب لإعادة بناء الدولة اللبنانية. وظهر ذلك من أن اللجنة الثلاثية التي فوضها مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء عام 1989 كانت هي التي ساعدت على وضع اتفاقية الطائف، وهي اتفاقية تتضمن المبادئ الدستورية للإصلاح السياسي في لبنان.

وبطبيعة الحال، فإن الوضع الراهن في العراق يختلف جذريا عنه في لبنان، ومع ذلك، فإن العراق يعيش وضعا من أوضاع الطوارئ يمكن مشابهته بالكوارث الطبيعية، وان كان كارثة جلبها سوء تصرف قيادته السياسية. ومن المتعذر للغاية أن يستطيع العراق بإمكاناته وحدها تجاوز محنة الدمار الذي ألحق به والالتزام في نفس الوقت بالتعويضات التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم 687. فلاشك أن العراق سيكون بحاجة شديدة لدعم عربي ودولي للإسراع بإصلاح هياكله الأساسية. ولا يتوقع أن يأتي هذا الدعم في ظل القيادة الراهنة، والمستوى الراهن من حدة الأزمة السياسية الداخلية. ومن المحتم أن يتم التوفيق بين الالتزام الأخلاقي والسياسي العربي بمساعدة الشعب العراقي على تجاوز محنته الراهنة، مع التمسك بمبدأ مسئولية القيادة السياسية الصدامية في العراق عن جريمة غزو الكويت، وعن إلحاق الدمار بالعراق نفسه. ومن ناحية ثانية، فإن مستقبل النظام العربي نفسه يتعلق جزئيا بمضمون التغير السياسي في العراق، وهو تغير يبدو محتما على كل حال. ومن المهم من هذا المنظور أن يكون لدى النظام العربي ولو محددات عامة لمضمون التغير السياسي في العراق بما يجعله مواتيا لمصلحة النظام ومصلحة الإنسانية ككل ومصلحة الشعب العراقي ذاته. وقد اضطرت الأطراف المؤثرة في النظام العربي لتحديد مواقف معينة من جوانب تتصل بالمستقبل السياسي للعراق. فخلال ثورة مارس 1991 أعربت مصر والمملكة السعودية وسوريا ودول عربية عديدة أخرى عن رفضها لتقسيم العراق على أسس إقليمية أو قومية. وكان لهذه المواقف وزن هام في السياسة الدولية المتعلقة بمصير العراق، خلال الشهور القليلة التي أعقبت هزيمته العسكرية على يد قوات التحالف الدولي.

وانطلاقا من هذه المواقف ذاتها، قد تملى ظروف التغير السياسي الفعلي على الدول المؤثرة في النظام العربي وضع تصور مقبول ومتوافق مع المبادئ الأساسية للنظام العربي حول محددات المستقبل السياسي بالعراق. ومن المفضل بالطبع أن يكون هذا التصور متبلورا وموضع التفاوض والاتفاق حتى قبل أن تنشأ الظروف المحددة التي تحتمه، حتى يكون له وزن حقيقي في التطورات الفعلية.

ومن المنطقي أن نفترض أن يكون عدد من الدول العربية المؤثرة قد وضع ولو إطارا عريضا لسياساته حيال التغير السياسي المنتظر في العراق، خاصة وأن هذا التغير، أيا كان، يؤثر تأثيرا مباشرا على الوضع الاستراتيجي والأمني فيها. ويصدق ذلك بصفة خاصة على دول الخليج العربي. ويمكننا أن نفترض كذلك أنه كان ثمة مناظرة بين تيارين للفكر الاستراتيجي في الخليج حيال هذه القضية. التيار الأول يدعو إلى الدفع نحو التغير السياسي في العراق بهدف الحل الفوري للتناقض بين أمن الخليج وبقاء القيادة العراقية التي قامت بتهديده. وفي تقدير هذا التيار أن أمن الخليج لا يحتمل بقاء النظام أو بالدقة القيادة العراقية العدوانية العنيفة التي قامت بغزو الكويت. ومن ثم يقبل هذا التيار بتعاون دول الخليج مع المعارضة العراقية والتنسيق معها بهدف تغيير النظام السياسي وإحداث تحول ديمقراطي فيه. أما التيار الثاني فكان يرى أهمية للتغيير الفوري للنظام السياسي في العراق قبل انفجار الحرب. أما بعد هزيمة العراق وتكميش قواتها العسكرية الهجومية فقد أصبح التهديد العراقي لأمن الخليج محدودا- من الناحية العملية. ويدعو هذا التيار إلى عدم التسرع بالدفع نحو تغيير النظام السياسي قبل أن تتبلور فرصة حقيقية لبدائل مقبولة. ويثق هذا التيار أن دول الخليج قد أصبحت تملك المفاتيح الأساسية اللازمة لخروج العراق من أزمته الداخلية، بما يمكنها من تكييف التغير السياسي في العراق بها يلائم توجهات مقبولة لها على المدى البعيد. ومن المرجح أن يكون التيار الثاني قد ظفر بموافقة القيادات السياسية في عدد من دول الخليج، وعلى رأسها المملكة السعودية، منذ نهاية الحرب في نهاية فبراير 1991. وانعكس ذلك في الموقف السلبي أو الفاتر من ثورة الجنوب والشمال العراقيين في مارس. وتفسر بعض دوائر المعارضة العراقية هذا الموقف

الأخير بأسباب متعددة من بينها القول بعدم تفضيل دول الخليج لقيام نظام ديمقراطي في العراق. والواقع أنه يصعب قبول هذا التفسير الأخير كسبب لعزوف دول الخليج وعلى رأسها المملكة السعودية عن الدفع نحو التغيير السياسي الفوري في العراق. فعلى سبيل المثال كان للملكة السعودية دور بارز في الدفع نحو تبني اتفاقية الطائف لحل المسألة اللبنانية، وهي اتفاقية تقوم على النموذج الديمقراطي للنظام السياسي. والواضح هو أن الفارق بين الحالتين العراقية واللبنانية يتمثل في أن الصيغة الديمقراطية تمثل الأساس الوحيد المقبول في لبنان للاستقرار السياسي. أما في العراق فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن النموذج الديمقراطي للحكم قد لا يحقق الاستقرار السياسي، إذا طبق فوريا وبدون فترة انتقال طويلة نسبيا. وكذا، فإن التيار الثاني في الفكر الاستراتيجي الخليجي ربما يخشى من أن التطبيق الفوري للنظام الديمقراطي يفتح الباب أمام نفوذ إيراني قوي داخل العراق، بها يخل من التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية وإيران. وترتيبا على ذلك، فإن دول الخليج وعلى رأسها السعودية تقبل بالنموذج الديمقراطي للحكم في العراق، إذا ما تطور تدريجيا، عبر عملية محكومة للتغير السياسي. وربما يكون التصور السائد في عدد آخر من الدول العربية حمال التغير السياسي في العراق مشابها لذلك الذي تطور لدى دول الخليج.

وفي الواقع، فإن الغموض وعدم اليقين بخصوص الأشكال المحتملة للتغير السياسي في العراق لا يسمح سوى بتبلور محددات عامة للمواقف العربية من هذا التغير. وإذا افترضنا إمكانية التوصل لتوافق عام بين عدد من الدول العربية المؤثرة في إطار النظام العربي، فإن المحددات التالية للتغير السياسي في العراق قد تمثل القاسم المشترك بين مختلف الرؤى العربية:

١- توجيه رسالة قوية إلى العراق بالتزام الدول العربية بدعم فعال لمهمة إعادة بناء العراق عبر خطوات تصاعدية في سياق ظروف تدعو لإعادة بناء الثقة بين نظام سياسي جديد في العراق والدول العربية الخليجية وغيرها. وتشمل هذه الخطوات التصاعدية أولا دفع الدول العربية لإنهاء العقوبات الدولية على العراق بقرار من مجلس الأمن، وثانيا استعداد هذه الدول للتنازل عن التعويضات المستحقة لها وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 687، ولو تدريجيا ومع تأكد حسن نية النظام السياسي العراقي حيال هذه الدول. ثالثا استعداد

الدول العربية لترتيب أشكال مختلفة من الدعم المالي والفني لجهود إعادة البناء التي يقوم بها نظام سياسي جديد في العراق له توجه سلمي وعربي.

2- التأكيد على أن التغير السياسي في العراق يجب أن ينبع من داخله، وبمشاركة كل القوى السياسية العراقية دون استثناء، وأن يقوم النظام السياسي على التراضي بين هذه القوى وبما يسمح باستقرار سياسي ممتد للعراق. فالشعب العراقي قد عاني من الثلاثية الشريرة للحروب الخليجية والقمع الداخلي وعدم الاستقرار الذي انفجر أحيانا في صورة حروب أهلية، وخاصة في الشمال. وبالتالي يجب أن توفر صيغة الحكم الجديدة قاعدة متينة لهذا الاستقرار.

3- التأكيد على أن العراق يجب أن يظل أحد الأركان الكبرى للجماعة السياسية والثقافية العربية، مع اعتبار أن الثقافة والأخلاقيات السياسية لهذه الجماعة تسمح بالتعبير عن خصوصية وضع التعددية القومية والدينية في العراق، وأنها ترى في هذه التعددية جسرا للتواصل الديني والثقافي والتاريخي بين العرب وغير العرب في ظل دولة واحدة.

مثل هذه المحددات الثلاثة تؤكد انشغال العرب بالمستقبل السياسي للعراق كدولة عربية، دون أن يكون هذا الانشغال تدخلا مباشرا في شئونه الداخلية. ويمكن، في نفس الوقت أن تحظى بإجماع عدد كبير من الدول العربية. ولكن هل يمكن أن يتخذ النظام العربي موقفا جماعيا يعبر عن هذه المحددات للتغير السياسي في العراق.

والواقع أن مجرد قبول فكرة أو طرح رسالة عامة بخصوص التغير السياسي في العراق لن يكون مقبولا من أكثرية تلك الدول والأطراف العربية التي تضامنت مع النظام العراقي القائم في سياق أزمة الخليج. ولا يمكننا أن نتصور إمكانية صدور موقف صريح من النظام العربي بصدد هذه المسألة إلا في حالة تطور موقف سياسي داخل العراق يحتم هذا الموقف. ومع ذلك، فمن الممكن أيضا أن يحدث توافق بين دول التحالف الثلاثي: مصر وسوريا ودول الخليج بصدد هذه المحددات، حتى قبل نشوء مثل هذا الموقف الداخلي في العراق ولن يكون مثل هذا الموقف تعبيرا رسميا عن النظام العربي الجماعي. ولكن يمكن أن يكون له ثقل سياسي يعكس نفس الوظيفة: أي التعبير عن الانشغال العربي العام بمصير العراق

سياسيا واقتصاديا وحضاريا.

إن تمكن عدد من الأطراف المؤثرة في النظام العربي من أن يعكس ثقل موقف جماعي عربي من الصراع حول مصير العراق، يفسح أملا كبيرا في تجاوز أزمة هذا النظام عبر التغلب على معضلاته على نحو عقلاني. وعلى النقيض فإذا ثبت عجز النظام العربي عن التأثير على المستقبل السياسي للعراق فإن هذا المستقبل سوف يتحدد تحت تأثير قوي أخرى: إقليمية ودولية، الأمر الذي يحرم النظام العربي أكثر من مصداقيته، ويضاعف من ركوده، بل ومن اندفاعه نحو التفكك.

المبحث الثاني: الانعكاسات الإقليمية لاحتمالات تسوية الصراع العربي -الإسرائيلي

مقدمة:

في كل النظم الإقليمية قضية مركزية أو قضية تركيبية Articulatorycause أي القضية التي تشكل أحد القوى الدافعة وراء نشأة وتطور النظام والتي تصوغ أو توجه صياغة خطابه السياسي، وتعتبر حجر الزاوية فيه، وربما القاعدة الرئيسية لتكوينه البنائي، خلال حقبة معينة على الأقل. وقد شغلت القضية الفلسطينية وامتدادها في الصراع العربي-الإسرائيلي هذا الدور في النظام الإقليمي العربي. فتطور هذا النظام في كنف القضية الفلسطينية وارتبط مساره صعودا وهبوطا بها. ومن منظور جدول أعماله يكاد هذا النظام أن يتمحور كليا حول هذه القضية. فيندر أن نجد وثيقة واحدة من الوثائق الكبرى له دون أن تدخل القضية الفلسطينية أو الصراع العربي-الإسرائيلي في صياغتها شكلا ومضمونا. ويمكننا أن نؤرخ للنظام العربي ونقسمه إلى حقب أو فترات تبعا لتوفر الإجماع أو انفجار الخلاف حول سبل حل الصراع مع إسرائيل.. وحتى التعاون الاقتصادي والوظيفي بين الدول العربية تحدد مساره إلى حد بعيد بهذا الإجماع أو الخلاف. ورغم كل الدعوات لفصله عن الخلافات السياسية، فإنه استند فلسفيا وواقعيا إلى دعم الموقف الجماعي العربي من إسرائيل. ويظهر ذلك في جميع الوثائق الكبرى المتعلقة بهذا المجال ابتداء من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعة عام 1950، مرورا

باتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 حتى ميثاق التضامن الاقتصادي القومي عام 1980[27].

ويترتب على حقيقة أن القضية الفلسطينية لعبت دور القضية التركيبية في النظام العربي أن تسويتها على نحو مستقر نسبيا يفضى إلى تحول عميق في طبيعة النظام العربي، أو إلى تفككه أصلا وفتح الباب أمام تكون نظام إقليمي بديل أو منافس.

وقد ظهرت إمكانية محددة لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية في قلبه-في أعقاب حرب الخليج الثانية. وتعتبر هذه الإمكانية من زوايا معينة، أحد تداعيات الأزمة والحرب في الخليج. وقد نتجادل في درجة مسئولية هذه الأزمة والحرب التي أعقبتها عن تحريك الصراع العربي-الإسرائيلي على طريق التسوية، بالمقارنة بعوامل أخرى، وعلى رأسها التحولات العاصفة في النظام الدولي عموما، وانهيار الاتحاد السوفييتي على وجه الخصوص ويمكننا القول بأن الأزمة قد كثفت وعجلت من تأثير عوامل-كانت قائمة بالفعل قبل انفجارها-تدفع في اتجاه إحداث تحول كيفي في دبلوماسية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. ومن الواضح في هذا الصدد أن الربط المباشر بين القضية الفلسطينية وحل أزمة غزو الكويت لم يكن من بين هذه العوامل. غير أن مقولة الربط كان لها دور غير مباشر في بعث الاهتمام الدبلوماسي بالقضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي عموما. فمن ناحية، أبرزت الأزمة استحالة تسكين المنطقة العربية ونزع حالة عدم الاستقرار الممتدة فيها بدون تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى، كشفت الأزمة للولايات المتحدة وللعرب عموما أهمية التعاون النشط من جانب الأطراف الإقليمية المؤثرة في مسعاها لإضفاء الاستقرار لمصلحتها في المنطقة وحل أو مواجهة الأزمات التي تهدد هذه المصالح. وعلى الرغم من أن التعاون النشط من جانب هذه الأطراف الإقليمية لم يكن مشروطا بالحل الدبلوماسي للصراع العربي-الإسرائيلي، فإن السياق العربي العام للازمة قد كشف عن ضرورة رفع الحرج وتغطية الانكشافات الذي تعانيه هذه الأطراف حيال الهجوم الدعائي والسياسي عليها ارتكازا على عجزها عن حل القضية الفلسطينية. وكان الوعي بهذا الانكشاف وراء ما يمكن تسميته بالوعد أو الالتزام الأمريكي

والغربي بالربط المتعاقب sequential linkage بين حل أزمة الخليج من ناحية وحل الصراع العربي الإسرائيلي من ناحية أخرى: أي توجيه جهد دبلوماسي مكثف للأخير بعد تسوية أزمة الخليج. وقد وضح هذا الالتزام في سياق المفاوضات التي انتهت بإصدار رئيس مجلس الأمن بيان في 25 ديسمبر 1990 يتضمن توصية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط[28].
ومن ناحية ثالثة، فإن حرب الخليج قد أعادت هيكلة علاقات القوة في النظام العربي لصالح التحالف الثلاثي الذي بزغ في سياق الأزمة، وهو الأمر الذي مكن أطراف هذا التحالف من التعامل بجرأة أكبر مع المعطيات الدبلوماسية للتسوية، وخاصة عن طريق التكيف مع ملامح أساسية في التصور الإجرائي الأمريكي لكيفية تحريك هذه التسوية، وهي الملامح التي لم تكن تحظى بقبول هذه الأطراف ذاتها قبل انفجار الأزمة. وفي المقابل، فإن التحول في موازين القوى داخل النظام العربي بعد الحرب شكل بذاته ضغطا قويا على الجانب الفلسطيني حتم عليه اللحاق بعجلة الدبلوماسية العربية-الأمريكية للتسوية وجعل اختيار العزلة عنها أو رفضها مخاطرة مكلفة للغاية. ولم تكن حرب الخليج لتنتج هذه التحولات كلها إلا في سياق دورها الكاشف للطبيعة النوعية الحاسمة للتحولات في النظام الدولي، كما بدت في بداية عقد التسعينيات.

ومن المؤكد أن دبلوماسية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي كما بدأت في أعقاب نهاية حرب الخليج مباشرة وتبلورت بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في نوفمبر عام 1991 هي عملية صعبة للغاية وطويلة ومعرضة للانهيار. غير أنها تمثل على كل حال أول محاولة جادة ومطردة لإنشاء آلية سياسية للحل السلمي للصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على نحو شامل. وتحتم هذه الحقيقة بذاتها التأمل المنظم فيما قد تنتهي إليه من انعكاسات على النظام الإقليمي العربي، بحكم الأسباب التي ذكرناها في بداية هذا المبحث.

ومن الصعوبة بمكان أن نتنبأ بنتائج عملية التسوية الراهنة على النظام العربي، غير أنه من الممكن بحث النطاق المرجح لهذه النتائج بالارتباط بثلاثة جوانب لهذه العملية، وهي المدخل إليها، ومساراتها المحتملة، ومضمونها المرجح في كل المسارات المحتملة. وسوف نتبادل هذه الجوانب

الثلاثة بالتعاقب محاولين استكشاف دلالاتها لمستقبل النظام العربي.

أولا: المدخل إلى تسوية الصراع العربي -الإسرائيلي:

فيما يتعلق بموضوع هذا الفصل، فإن التسوية التفاوضية مع إسرائيل يمكن أن تأخذ أحد ثلاثة مداخل رئيسية:

المدخل الأول يقوم على أحد الخصائص الجوهرية للنظام العربي لحقبة طويلة من تطوره وهي اعتبار القضية الفلسطينية «ملكية مشتركة»، وبالتالي «مسئولية مشتركة» لجميع الدول العربية. ويترتب على ذلك تلقائيا أن يكون النظام العربي هو الطرف المقابل لإسرائيل في التفاوض حول التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي. ويمكن أن يترجم هذا المعنى وفقا للآليات التي يتم التوصل إليها بالاتفاق بين أطراف النظام العربي، وداخل مؤسساته.

والمدخل الثاني: يقوم على التمييز بين الجانب المبدئي والجانب التنفيذي لعملية التسوية. فيقوم النظام العربي بوضع المبادئ الأساسية للتسوية التفاوضية بين العرب وإسرائيل، ويضمن حدا أدنى من التنسيق حول الجوانب الإجرائية لهذه التسوية، مع ترك حرية المبادرة للأطراف المعنية مباشرة بالصراع فيما يتعلق بالجانب التنفيذي والدبلوماسي. ويمكن أن يكون لهذا المدخل أشكال عليا وأشكال أخرى دنيا. فمن المحتم أن تؤدي حرية المبادرة للأطراف المعنية مباشرة بالصراع إلى قدر من الارتباك والتناقض. ويتخذ هذا المدخل أشكالا عليا عندما تعترف الأطراف المؤثرة على مجرى الصراع والتسوية بأهلية النظام العربي في حل الخلافات فيما بينها. على حين تتسم الأشكال الدنيا بغياب دور النظام العربي ومؤسساته فيما يتعلق بحل الخلافات التي تنشأ حول الجوانب التفاوضية بين الأطراف المشاركة أو المرتبطة مباشرة بها.

وأخيرا، فإن المدخل الثالث يقوم على الاعتراف صراحة، ضمنا بأولوية مصالح وسيادات الدول الأعضاء في ما يتعلق بالاختيارات المفتوحة أمامها على الجانبين المبدئي والتنفيذي لعملية التسوية التفاوضية مع إسرائيل، ووضع الخطط والاستراتيجيات حيال الصراع وتسويته التي تتفق مع اعتباراتها الخاصة. ومن هذا المنظور، لا تصبح القضية الفلسطينية ملكية مشتركة، ولا الصراع العربي-الإسرائيلي وتسويته مسئولية مشتركة وعامة بين جميع الدول العربية، وبين الأطراف المعنية مباشرة بالصراع. ومن

الطبيعي في هذا الإطار أن تستمر القضية الفلسطينية في التمتع بثقل معنوي ومادي لدى رسم الاستراتيجيات الخاصة بكل دولة عربية، وخاصة تلك المعنية مباشرة بالصراع مع إسرائيل. غير أن هذا الثقل الموضوعي المستقل لا يرقى إلى التسليم بأولوية الموقف العربي الجماعي أو حتى بأسبقية أو وجوب التنسيق مع الأطراف الأخرى المعنية بالصراع في إطار المبادئ المقبولة في عموم النظام العربي حول هذه القضية.

ومن الواضح أن هذه المداخل تنطوي على نتائج مختلفة كثيرا بالنسبة لهيبة النظام العربي وأهميته في رسم سياسات الدول الأعضاء، بل وبالنسبة لمحتوى هذا النظام وإمكانية استمراره وطبيعته.

فالمدخل الأول يوفر أفضل ضمانات استمرار النظام العربي وتدعيم هياكله على حساب التطبيقات غير المحكومة وغير المتناسقة لأطرافه. وفي المقابل، فإن المدخل الثالث يؤدي إلى تحول جذري في طبيعة النظام. إذ يحوله من نظام له اختصاص عام إلى رابطة تخلو إلى حد بعيد من المحتوى الأمني والسياسي. كما أنه يخفض مستوى الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية بحيث يرجح أن يفقد الارتباط بين هذه الدول خصائصه القائمة على فكرة النظام الإقليمي ويجعل هذا الارتباط فضفاضا ويخلو من الحس المشترك بالمهمة التاريخية العامة أو التوجه الموحد حيال القضايا الجوهرية المطروحة على الساحتين العالمية والإقليمية. وفي هذه الحالة من المحتمل أن تنقل الاختصاصات الأمنية والسياسية من نطاق النظام العربي إلى نطاق نظام أو أنظمة إقليمية بديلة.

والواقع أنه منذ بداية السبعينيات-على الأقل-تحركت السياسة العربية بعيدا عن المدخل الأول إلى المدخل الثاني لتسوية الصراع العربي -الإسرائيلي حيث فرضت أطراف عربية عديدة على النظام العربي حقها في التصرف بحرية في الجانب التنفيذي والإجرائي من الصراعات وتسويته. وحتى على الجانب المبدئي لحق المواقف العربية تحول هام بمجرد قبول بعضها للقرار 242 لمجلس الأمن في عام 1967. إذ انطوى هذا القبول على الاعتراف الضمني بإسرائيل في حدود ما قبل 5 يونيو عام 1967. ومع ذلك، فإن هذه الأطراف ذاتها لم تكن راغبة بعد ذلك بفترة طويلة في قبول كامل النتائج التنفيذية لهذا الاعتراف الضمني. فكرر مؤتمر قمة الخرطوم المبادئ

التقليدية للنظام العربي فيما يتعلق بالموقف من إسرائيل وهي «عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه» (المادة 3 من قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع بالخرطوم)[29]. وبدأ أول تطور هام في هذا الموقف المبدئي مع عقد مؤتمر جنيف للسلام في 21- 23 ديسمبر عام 1973 بعد حرب أكتوبر مباشرة، وبدأ بالتالي الانتقال الفعلي طويل المدى إلى المدخل الثاني للدبلوماسية العربية لتسوية الصراع. فلم تشارك سوريا أو فلسطين في هذا المؤتمر. وتراوحت الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع بين الأشكال العليا والأشكال الدنيا من التنسيق فيما بينها حيال دبلوماسية التسوية. وتفجر صراع علني وان كان محكوما حول اتفاقية فصل القوات الثاني على الجبهة المصرية عام 1975[30]. غير أن أهم تطور تالي حدث مع زيارة الرئيس السادات للقدس في الفترة 19-21 نوفمبر عام 1977. وهي المبادرة التي رفضتها الأطراف العربية المؤثرة الأخرى وعلى رأسها سوريا وفلسطين. وبرغم محاولة مؤسسات الدولة المصرية البقاء في إطار الإجماع المبدئي العربي بعد ما تم ترك التوافق على الجانب التنفيذي من الموقف العربي العام حيال الصراع والتسوية مع إسرائيل. ولكن اتفاقية كامب ديفيد الموقعة في سبتمبر عام 1978 ألحقت تغييرا كبيرا بإطار المبادئ الخاصة بحل وتسوية الصراع العربي -الإسرائيلي. فلأول مرة تضمنت هذه الوثيقة معاملة مختلفة للضفة الغربية وقطاع غزة بالمقارنة بالأراضي العربية المحتلة الأخرى، وخاصة سيناء. ولذلك انقسمت الاتفاقية إلى إطارين مستقلين الأول يشكل الإطار العام للسلام في الشرق الأوسط وعولجت القضية الفلسطينية في هذا الإطار على أساس ترتيب خاص. أما الثاني فهو إطار لمعاهدة سلام مصرية -إسرائيلية وتقوم على صيغة الأرض في مقابل السلام والقرار 242 لمجلس الأمن. وكأن الأرض العربية المحتلة والتابعة لسيادة دول عربية متعددة قد عولجت بصور مختلفة. وفيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، فإن الإطار الأول قد توقف عند الاتفاق على ترتيب انتقالي يقوم على الحكم الذاتي. ورغم أن هذا الإطار قد فتح الباب أمام تسوية القضية الفلسطينية بصورة نهائية على أساس تفاوضي فانه لم يتضمن التزاما إسرائيليا بالانسحاب من الضفة الغربية والقطاع، ناهيك عن الإقرار بحق تقرير المصير للشعب

الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إنشاء دولته المستقلة[31].

والواقع أن التفسير الدقيق للإطار الأول من اتفاقية كامب ديفيد يجعل بوسع مؤسسات الدولة في مصر أن تؤكد أنها لم تتخل عن المبادئ المقبولة في عموم النظام العربي بصدد حل المسألة الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي. غير أنه من غير الممكن في نفس الوقت إنكار أنها قد عقدت سلاما مع إسرائيل لا يقوم على إقرار هذه المبادئ. ولذلك أصبح مجرد انفراد القيادة المصرية وقتئذ بالانفراد بأحداث تحويل إجرائي وتنفيذي جذري لدبلوماسية التسوية مع إسرائيل مسألة تتعلق بالمبادئ والمضمون، في ذاتها. ولذلك ترافق موقف النظام العربي الرافض لاتفاقية كامب ديفيد بإعلان لم يتوقف عن تكراره في كل الوثائق الكبرى بعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي-الإسرائيلي بوجه عام. وبهذا المعنى عاد النظام العربي لتأكيد الوحدة بين الجانبين المبدئي والتنفيذي لتسوية الصراع مع إسرائيل. فوفقا للبيان الختامي لمؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد 2-1978/11/5 فان «من المبادئ الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها، أو التساهل فيها، عدم جواز انفراد أي من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص، وللصراع العربي-الصهيوني بوجه عام... ولا يقبل أي حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي ينعقد لهذه الغاية» (المادة رابعا وخامسا من البيان الختامي للقمة). وقرر مؤتمر القمة العربي العاشر بتونس عام 1979 هذا المعنى ذاته بنفس الصياغة تحديدا (المادة أولا: فقرات 4 و5 من القرارات)، وكذا فعل مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بتونس1980/7 (الفقرتين د و هـ من المادة أولا من برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة). وتقدم مؤتمر القمة الثاني عشر بفاس (في دورته الثانية عام 1982) خطوة إلى الأمام بطرح مبادرة عربية لتسوية الصراع مع إسرائيل، تعترف ضمنا بإسرائيل لأول مرة على مستوى النظام العربي ككل وتتضمن مبادئ محددة لهذه التسوية. كما تقدم مؤتمر القمة غير العادي في الدار البيضاء عام 1985 خطوة إضافية على الجانب التنفيذي للتسوية بطرح صيغة المؤتمر الدولي لتحقيق السلام في إطار الأمم المتحدة، دون إشارة صريحة لإسرائيل أو استخدام تعبير الشرق

الأوسط، وهو الأمر الذي تجنبه بقصد تحقيق قدر أكبر من الوضوح مؤتمر القمة الطارئ في عان عام 1987. وأكدت قرارات هذا المؤتمر الأخير من جديد «الالتزام بقرارات القمم العربية القاضية بعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للصراع العربي-الإسرائيلي...» (المادة رابعا من القرارات الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي). وأكد مؤتمر القمة العربي غير العادي بالجزائر عام 1988 نفس المعنى (المادة 3 من القرارات)، أما مؤتمر القمة غير العادي بالدار البيضاء عام 1989 فقد أدخل تعديلات وتفصيلات هامة على الموقف من الجانبين المبدئي والتنفيذي لعملية التسوية. فأولا: أقيمت الدعوة لعقد المؤتمر الدولي للسلام بين العرب وإسرائيل على أساس القرارين رقم 242 و338 وبقية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وثانيا: فوضت الأطراف المعنية مباشرة بالصراع والتسوية مع إسرائيل وهي فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر بالتنسيق فيما بينها والمبادرة بالعمل الإجرائي والتنفيذي لدفع عملية التسوية[32].

وبالتالي أضفى مؤتمر قمة الدار البيضاء شرعية على التمييز بين الجانبين المبدئي والتنفيذي من عملية التسوية: أي على المدخل الثاني لدبلوماسية التسوية. وكان هذا التميز قد أصبح حقيقة واقعة في السياسات العربية الفعلية بمباركة ضمنية من مؤسسات النظام العربي. حيث انتزع الأطراف المعنيون مباشرة بالصراع والتسوية مع إسرائيل صلاحية التصرف الفوري المنفرد أو الثنائي أو متعدد الأطراف فيما يتعلق بتلك الجوانب من دبلوماسية التسوية التي تهمهم مباشرة. ونلاحظ هنا على سبيل المثال اعتماد مؤتمر القمة العربي غير العادي بالدار البيضاء للقرار 242 لمجلس الأمن كأساس مبدئي للتسوية بعد أن كانت عدة قمم عربية قد رفضته صراحة بعد إعلان فلسطين وسوريا الموافقة على هذا القرار. ويصدق نفس الشيء على المبادرات الدبلوماسية العربية. فمثلا صدق مؤتمر القمة الطارئ بالدار البيضاء في شهر أغسطس عام 1985 على الاتفاق الأردني-الفلسطيني بعد شهور من توقيعه فعلا في عمان في شهر فبراير من نفس العام. ومع ذلك، فقد ظل النظام العربي على موقفه من المبادئ المضمونية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي ومن مبدأ عدم جواز الانفراد بأي حل لهذا الصراع. كما ظل على موقفه من وجوب العودة إلى مؤسساته وتحديدا

مؤسسة القمة لضبط التنسيق بين الأطراف العربية التي فوضت بحق المبادرة على الصعيد الإجرائي والتنفيذي للتسوية، وذلك حتى انفجار أزمة الخليج والغزو العراقي للكويت[33].

وألحقت دبلوماسية التسوية الأمريكية في أعقاب نهاية الحرب ضد العراق وتحرير الكويت تعديلات كبيرة على المواقف العربية الفعلية من التسوية في جانبيها المبدئي والتنفيذي. فنجح وزير الخارجية الأمريكي بيكر في سياق ثمانية جولات من الدبلوماسية المكوكية بين العواصم العربية وإسرائيل في وضع حزمة كاملة من الأفكار والترتيبات الإجرائية لبدء المفاوضات الفعلية لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. وتضمنت هذه الحزمة ثلاثة أطر تفاوضية: أ- إطار مؤتمر دولي افتتاحي برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وعقد هذا المؤتمر بمدريد عاصمة إسبانيا في نهاية شهر أكتوبر عام ١٩٩١. ب - إطار لمفاوضات ثنائية تتم في لجان بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، ووفد فلسطيني وأردني. وبدأت أولي جلسات هذه اللجان في واشنطن في 7 ديسمبر. و جـ - إطار متعدد الأطراف لمناقشة المسائل ذات البعد الإقليمي ويشارك فيها ممثلون لنحو 30 دولة من الشرق الأوسط والعالم. وما يهمنا في هذه الحزمة من الأفكار الأمريكية التي حظت في نهاية المطاف بموافقة مختلف الأطراف العربية هو مدى ما تضمنه من توافق عربي، وما تنشئه من مدخل لتسوية الصراع العربي -الإسرائيلي.

فمن منظور النظام العربي، تبدو هناك ملاحظات أساسية على الجانبين المبدئي والتنفيذي أهمها ما يلي:

١- ركزت حزمة وزير الخارجية الأمريكي بيكر على الجانب الإجرائي للعملية التفاوضية بين العرب وإسرائيل، على حساب الجانب المبدئي، بما يتضمن معنى غياب مبادئ حاكمة لهذا التفاوض وجعل هذه المبادئ ذاتها موضوعا للتفاوض، بما في ذلك القرار 242، ويتضح ذلك من خطاب الضمانات الأمريكية لإسرائيل والذي يقر حقها في تفسير القرار 242. وبذلك تم تحييد الأساس القانوني للشرعية الدولية فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

2- وفيما يتعلق بالجانب الإجرائي، تنازلت الأطراف العربية عن مبدأ نهوض التفاوض على مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة. وقبلت المفهوم

الإسرائيلي للتفاوض على أساس طريق مزدوج. وانطوى ذلك على فصل المسائل متعددة الأطراف التي يفترض أن تترجم مدلول السلام بين العربي وإسرائيل من ناحية، ومسألة الأراضي المحتلة التي يطلب العرب استردادها كشرط مبدئي جوهري لهذا السلام. وكذا، فإن التفاوض حول الأرض المحتلة قد تجزأ بين لجان ثنائية، مما يحمل معنى إمكانية معاملة الأراضي المحتلة الخاصة بكل دولة عربية معاملة مستقلة عن بعضها البعض، وبحيث لا يرتبط تقدم المفاوضات في لجنة معينة بالتقدم في لجنة أخرى. وبذلك تم تفتيت الوحدة المبدئية للصراع العربي الإسرائيلي من المنظور العربي، وأصبح قابلا للتجزئة. ويطرح ذلك بدوره إمكانية كبيرة لبث الفرقة بين الأطراف العربية المعنية مباشرة بالتفاوض.

3- وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي تمثل-من وجهة النظر العربية-لب الصراع العربي-الإسرائيلي، فإن حزمة وزير الخارجية الأمريكي بيكر قامت في الجوهر على مبادرة شامير المرفوضة بنصوص واضحة لقرارات مؤتمرات القمة العربية الطارئة في الجزائر والدار البيضاء وبغداد وشملت هذه الحزمة تعديلات معينة على مبادرة شامير بصورة تجعلها قابلة للتطور من وجهة النظر العربية عبر التفاوض فوفقا لخطاب الضمانات الأمريكية للجانب الفلسطيني والوعود الشفهية من الجانب الأمريكي، تكاد المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين تنحصر في بلورة معنى الحكم الذاتي الإداري في الضفة والقطاع مع طرح إمكانية وقف أو تجميد الاستيطان الإسرائيلي، وفتح الباب أمام مراحل أخرى تتضمن إنشاء اتحاد فيدرالي أردني فلسطيني ثم إمكانية قيام دولة فلسطينية في المدى البعيد-ربما بعد عشرة أو خمسة عشر عاما من تكوين سلطة حكم ذاتي. أي أن القضية التفاوضية في هذه المرحلة هي قيام سلطة حكم ذاتي فلسطيني لم ينسب بوضوح إلى الأرض الفلسطينية بقدر ما نسب إلى الشعب الفلسطيني. وهو ما يشير إلى عدم قيام التزام قطعي بالانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع كأساس وشرط للتفاوض.

4- وعلى حين أن التضمينات المبدئية لحزمة بيكر قد خدشت الوحدة المبدئية للقضية العربية فإن المدخل الإجرائي الذي توصل عبره بيكر لهذه الحزمة مع الأطراف العربية يمكن أن يفاقم من الظروف المؤدية إلى كسر

الوحدة الإجرائية والتنفيذية للموقف العربي. ويظهر ذلك من المؤشرات التالية:

أ- نجح وزير الخارجية الأمريكي في الحصول على موافقة الأطراف العربية الرئيسية والمعنية مباشرة بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بصورة منفصلة عن بعضها البعض، وبحيث استخدم الموافقة المبكرة لأطراف معينة على حزمته الإجرائية للضغط على الأطراف العربية الأخرى بما يجبرها على الموافقة في النهاية[34].

ب - ولاشك أن قدرا من التنسيق بين الأطراف العربية المعنية مباشرة بالتسوية قد تم عبر الجولات المكوكية ولم تجتمع هذه الأطراف معا لمناقشة الموقف من الاطروحات الرئيسية لحزمة بيكر، لا على مستوى القمة، ولا على مستوى وزراء الخارجية أو المسئولين الكبار قبل بدء التفاوض الفعلي أو مؤتمر مدريد.

جـ - إن موافقة الأطراف العربية الرئيسية على حزمة بيكر تمت في ظروف قطيعة دبلوماسية بين بعض هذه الأطراف، وقبل أن يصل التفاهم فيما بين أي اثنين منها درجة معينة من العمق، وفي ظل الظروف النفسية والسياسية التي أعقبت حرب الخليج، وهي ظروف أدت إلى تجميد فعلى للنظام العربي ومؤسساته. وتكتسب هذه الظروف أهمية خاصة بسبب أن حزمة بيكر قد انطوت على اختلافات جذرية عن المبادئ المضمونية والإجرائية للتسوية كما تبلورت في مؤسسات النظام العربي، وخاصة مؤسسة القمة.

د- ولاشك أن الجانب الفلسطيني كان هو الطرف الأكثر خضوعا للضغوط العربية والدولية الرامية إلى دفعه للالتحاق بالعملية التفاوضية على أساس شروط تختلف اختلافا كبيرا عما كان قد تم التوافق عليه في مؤسسات النظام العربي. وتشكل العزلة الدبلوماسية لمنظمة التحرير في الساحة العربية بعد حرب الخليج والقطيعة بينها وبين الدول العربية في الخليج أهم هذه الضغوط. وتضمنت عملية اللحاق الفلسطيني بالعملية التفاوضية تنازلا جوهريا عن الموقف الأصلي المؤسس على توافق عربي عام حول كون منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتضمن هذا التنازل لا فقط قيام التمثيل الفلسطيني بالارتباط مع الأردن، وإنما أيضا احتمالات ليست هينة لنشوء تمييز-وربما انقسام-بين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية والشعب الفلسطيني في الشتات[35].

ومع ذلك، فقد تصرفت منظمة التحرير الفلسطينية بدرجة كبيرة من المهارة من خلال اختيار الوفد الفلسطيني بحيث يتكون من سبعة ممثلين وسبعة مناوبين لهم بحيث أصبح العدد الحقيقي للوفد الفلسطيني مماثلا في العدد للوفود العربية الأخرى. ومن الواضح أيضا أن الأردن قد حرصت على التنسيق مع الجانب الفلسطيني بحيث تضمن الوفد الأردني أربعة فلسطينيين بجوازات سفر أردنية ينتمي بعضهم للقدس العربية غير أنه تبقي ثمة إمكانية نظرية لنشوء تمايز أو اختلاف بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج على ضوء غياب التمثيل الواحد والمباشر لمنظمة التحرير كتعبير عن الوحدة العضوية للشعب الفلسطيني[36].

هـ - ويلفت النظر في الموقف العربي من العملية التفاوضية التي بدأت بمدريد في نهاية شهر أكتوبر عام 1991 موافقة مجلس التعاون الخليجي على المشاركة الحذرة بصفة مراقب مع عدم وجود تمثيل للمؤسسات الشاملة للنظام العربي، وخاصة جامعة الدول العربية. وتلفت هذه الملاحظات نظرنا إلى قضية أثر أزمة الخليج على السياق العام لدبلوماسية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. فقد أثير خلاف بين وجهتي نظر حول تعيين هذا الأثر. الأولى ترى أن أزمة الخليج أعطت قوة دفع للجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى حل الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. أما الثانية، فترى أن هذه الأزمة سببت نكسة في اتجاهات الدبلوماسية الدولية لحل هذا الصراع.

والواقع أنه إذا تمت المقارنة بين الوضع قبل انفجار أزمة الخليج مباشرة وبعد نهاية الحرب ضد العراق وتحرير الكويت لوجدنا أن وجهة النظر الأولى تكتسب مصداقية كبيرة. فلا شك أن الوضع قبل أزمة الغزو العراقي للكويت قد اتسم باضمحلال الاهتمام بالتسوية السلمية للأزمة وتراجع أولوية هذه التسوية على الساحة الدولية واشتعال الصراع بين أطراف عربية عديدة بما فيها منظمة التحرير من ناحية والولايات المتحدة، مع قوى غربية أخرى من ناحية أخرى، بما سبب أضرارا كبيرا بالقضية الفلسطينية وأوقف دبلوماسية التسوية من الناحية الفعلية. أي أن أزمة الخليج أو نهاية هذه الأزمة تحديدا قد دفعت عجلة دبلوماسية التسوية التي كانت موقوفة عمليا منذ نحو عام قبلها. وفي المقابل، فإنه إذا تمت المقارنة بين اتجاهات الدبلوماسية الدولية ومحتواها الإجرائي والمضموني

حيال تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية قبل انفجار أزمة الخليج وبعدها، لوجدنا أن وجهة النظر الثانية تكتسب مصداقية بدورها. إذ أدت الظروف التي صاحبت وأعقبت أزمة الخليج إلى قبول عربي عام لمدخل معين للتسوية كان مرفوضا قبلها من قبل غالبية الأطراف العربية المعنية، وخاصة سوريا وفلسطين. والحقيقة أن حزمة بيكر التي صادفت في النهاية هذا القبول العربي لم تكن أسوأ من الأفكار التي كان قد طرحها نفس الوزير الأمريكي في أكتوبر عام 1989. ولكن هذه الأفكار الأخيرة كانت تمثل نكسه بالمقارنة بالأفكار التي كان قد طرحها وزير الخارجية الأمريكي السابق شولتز في يناير- يوليو 1988.

ويوضح الجدول التالي هذا التدهور في الدبلوماسية الدولية والعربية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. ويقارن هذا الجدول بين حزمة بيكر التي حظت بالقبول العربي في النهاية ونجحت في عقد مؤتمر مدريد كبداية رمزية لعملية تفاوضية من ناحية وستة مبادرات قبلها طرحت من جانب العرب أو إسرائيل أو الولايات المتحدة. وتقوم المقارنة حول الموقف من ثمانية قضايا كبرى للتسوية[37].

ويلاحظ في هذا السياق أن بيئة الدبلوماسية الدولية المتعلقة بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي قد تباينت جذريا بعد حرب تحرير الكويت ضد العراق. فحتى نهاية عام 1989 كان ثمة 64 مبادرة سياسية ودبلوماسية قدمتها أطراف عربية ودولية[38]. ومن حيث الهيكل العام كانت الأغلبية الساحقة من هذه المبادرات تقترب كثيرا من الموقف العربي المعبر عنه في مبادرة فاس لعام 1982 مع تعديلات معينة تفرض تنازلات عربية كانت النفسية العربية العامة على استعداد لقبولها. فكان هذا الهيكل العام الذي جسد الشرعية الدبلوماسية الدولية يتسم بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بإنشاء دولته المستقلة، وذلك في مقابل الاعتراف الصريح بإسرائيل. وتشمل أي تسوية شاملة إعادة القدس الشرقية إلى السيادة العربية وفي إطار دولة فلسطينية مستقلة. ويتم ذلك من خلال صياغات إجرائية متعددة أهمها الوساطة والمؤتمر الدولي والمفاوضات المباشرة.

مواقف المبادرات الدبلوماسية الرئيسية من قضايا
التسوية خلال الفترة 1988 _ 1991

المبادرة وتاريخها / قضايا التسوية	مبادرة شولتز يناير _ يوليو 1988	المبادرة الفلسطينية وقرارات قمة الجزائر والدار البيضاء 1988_1989	مبادرة شامير مايو 1989	استيضاحات مبارك العشرة سبتمبر 1989	أفكار بيكر الأولى أكتوبر 1989	حزمة بيكر مارس _ أكتوبر 1991
1_ الانسحاب الاسرائيلي						
(أ) الالتزام بانسحاب كامل	χ	√	χ	√	χ (ضمنا)	χ (ضمنا)
(ب) الالتزام بانسحاب مع تعديلات حدودية بسيطة	√	χ	χ	(يمكن أن يكون على المدى الطويل قد يكون مقبولا)	√ √	√ موضوع للتفاوض
(جـ) انسحاب مرحلي يتلو اتفاق	إلى مناطق استراتيجية	باشراف الأمم المتحدة	χ	*	*	*
(د) الانسحاب موضوع للتفاوض في مرحلة تالية	*	χ	χ	√	√	√
(هـ) عدم الانسحاب اطلاقا	χ	χ	√	χ	χ	χ
2_ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.						
(أ) انشاء دولة مستقلة	χ	√	χ	*	χ	ربما على المدى الطويل جدا

(ب) إنشاء كيان فلسطيني بالارتباط مع الأردن	√	اجراء انتقالي لفترة قصيرة	جزء من حل دائم مع استمرار سيادة إسرائيل بهدف التفاوض المقيد حول الوضع النهائي	√	كجزء من حل دائم	كجزء من حل دائم
(جـــ) سلطة حكم ذاتي في اطار إسرائيل لفترة مؤقتة	√	χ			√	هو جوهر المفاوضات وموضوع التركيز فيها
(د) سلطة حكم ذاتي محدود دون التزام بحق تقرير المصير	*	χ	√	χ	الحديث عن χ حقوق سياسية	حديث أقوى عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني
3_ مسألة القدس العربية						
(أ) الالتزام بالانسحاب من القدس	*	√	χ	*	*	*
(ب) ترك مسألة القدس لتفاوض مستقبلي	√	χ	χ	√	√	اختيار مفتوح
(جـــ) التمييز بين سكان وأرض القدس	*	χ	χ	χ	√	√
(د) القدس غير مطروحة للانسحاب من جانب اسرائيل	χ	χ	√	χ	*	موقف مزدوج بين القبول والرفض
4_ مسألة التمثيل الفلسطيني						
(أ) منظمة التحرير ممثل وحيد	χ	√	χ	*	χ	χ
(ب) ممثلين للشعب الفلسطيني تسميهم المنظمة من غير أعضاءها	√	χ	χ	√	√	√
(جـــ) ممثلين للشعب الفلسطيني تسميهم المنظمة مع حق الاعتراض لإسرائيل	*	χ	χ	*	*	χ(لم تطرح أسماء الوفد الفلسطيني لموافقة إسرائيل

(د) ممثلين للشعب الفلسطيني لا تسميهم المنظمة	*	χ	فقط لسكان الأرض المحتلة باستثناء القدس	موافقة ضمنية	√	√
5_ المستوطنات الإسرائيلية						
(أ) ازالة المستوطنات	χ	√	χ	*	χ	*
(ب) تجميد الاستيطان تماما	√	√	χ	√	*	√
(جـــ) وقف الاستيطان لفترة	√	*	χ	√	√	√
(د) استمرار الاستيطان	χ	χ	√	χ	χ	χ
6_ أسلوب التسوية						
(أ) مؤتمر دولي كامل الصلاحيات	χ	√	χ	*	χ	χ
(ب) مفاوضات مباشرة في اطار دولي رمزي	√	χ	χ	√	χ	√
(جـــ) مفاوضات مباشرة بوساطة أمريكية أو بدونها	√	χ	√	*	√	√
(د) الجمع بين اطار ثنائي واطار دولي أو اقليمي	*	χ	*	*	*	√
(هـــ) مرحلة طويلة	χ	χ	√	*	√	√
(و) مرحلة قصيرة	√	√	χ	*	χ	χ
(لحل المسألة الفلسطينية بعد إنشاء حكم ذاتي)	(سنة واحدة)	(ستة أشهر)	(3_5 سنوات)			
7_ مستقبل العلاقات بين العرب واسرائيل						
(أ) احلال السلام بعد اتفاق اقليمي شامل	*	√	*	√	*	√
(ب) احلال السلام مع الأطراف المباشرين بعد اتفاق	√	√		√	√	√

(جـ) احلال السلام قبل اتفاق شامل فعليا أو رمزيا	*	χ	√	*	(وقف الانتفاضة تشجيع مبادرات مماثلة لزيارة السادات للقدس)	*
8_ الضمانات الدولية						
(أ) الأمم المتحدة	χ	√	χ	√	χ	√
(ب) الولايات المتحدة وحدها	√	χ	√	√	√	√
(جـ) ضمانات من كل القوى الكبرى	*	مفتوح للتفاوض	مفتوح للتفاوض	√	√	√

العلامة √ تعني موافقة

العلامة χ تعني رفض

العلامة * تعني لم ترد في المبادرة وصعوبة استنتاجها من نصوصها مع احتمال القبول

ويحضر هذه المفاوضات كل الأطراف المعنية في الشرق الأوسط، بما في ذلك ممثلون للشعب الفلسطيني رجح بوضوح أن يكونوا من منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي لهذا الشعب، وإن لم تستبعد كذلك إمكانية أن يكون هؤلاء الممثلون منتخبون من بين سكان الأرض المحتلة. وقد تطورت هذه الهيكلية العامة للشرعية الدبلوماسية الدولية مع الزمن بصورة متحركة. فكان هناك ميل عام لتواتر المبادرات الأكثر تأييدا لوجهة النظر العربية طوال الفترة 73- 1982. ثم أصيبت المبادرات بالركود من حيث التأييد لوجهة النظر العربية فيما بين عامي 1982 و1985. ثم انتقلت إلى الانكماش وبدأت تطعم بأفكار إسرائيلية أو تحجب أفكار عربية في الفترة 1985- 1987[39]. وما لبثت أن بدأت المبادرات الدبلوماسية الدولية أن تواترت من جديد لصالح الأفكار العربية في الفترة 1987- 1990. غير أن هذه الفترة الأخيرة شهدت أيضا اتجاها مضادا لتركز الثقل الحقيقي حول المبادرات الأمريكية والإسرائيلية. ولعب انهيار المكانة السوفييتية الدور الرئيسي وراء هذا التركيز. وشهدت الفترة المتفجرة لأزمة الخليج محاولة ضعيفة من جانب أطراف أوروبية وخاصة فرنسا لإعادة قدر من التعددية في البيئة الدبلوماسية الدولية ذات الصلة بتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. وانتهت هذه المحاولة كلية تقريبا بعد حرب الخليج، وأصبحت المبادرة الأمريكية التي طرحت في سياق جولات بيكر المكوكية هي الوحيدة الجادة في البيئة الدبلوماسية الدولية الخاصة بالشرق الأوسط[40]. وفي هذا السياق، نلحظ اتجاها موازيا نزوليا للدبلوماسية العربية للتسوية، وهو اتجاه أملته الحاجة للتأقلم مع واقع تركز الثقل الدبلوماسي الحقيقي حول المبادرات الأمريكية والإسرائيلية. وتحقق النجاح الأولى لدبلوماسية التسوية بفضل وصول الاتجاه النزولي لدبلوماسية التسوية العربية إلى مستوى يقرب كثيرا من التصور الإسرائيلي للجانب الإجرائي من عملية التفاوض، وبفضل ما بدا من استعداد واضح للولايات المتحدة لاستخدام بعض نفوذها لدى إسرائيل لإقناعها بالالتحاق بهذه العملية أصلا.

وبطبيعة الحال فانه قد لا يمكن التنبؤ بنتائج العملية التفاوضية التي بدأت فعليا بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. غير أن الهيكلية العامة لهذه العملية-في حدود ما يكشف عنه مدخلها الدبلوماسي والسياسي-

تعبر عن هزيمة تاريخية للنظام العربي فيما يتعلق بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي عموما، والقضية الفلسطينية باعتبارها القضية التركيبية في هذا النظام. ومن الممكن أن نتحدث عن هذه الهزيمة التاريخية باعتبارها السمة الرئيسية الكامنة وراء أنماط الوعي الذاتي بالمدخل العربي إلى العملية التفاوضية التي أعقبت حرب الخليج. ويجوز في هذا السياق أن نصف الفترة الممتدة من عام 1967 حتى انفجار أزمة الخليج بأنها قد شهدت أشكالا متعددة -ولو مشوهة -من الرغبة في مقاومة النتائج الدبلوماسية للهزائم العسكرية والسياسية التي لحقت بالعرب منذ يونيو 1967 في سياق الصراع العربي -الإسرائيلي.

وربما يمكن أيضا أن نبرر المدخل الدبلوماسي العربي للعملية التفاوضية التي بدأت مع مؤتمر مدريد بالحاجة إلى الواقعية السياسية ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه. بل وربما تكشف هذه العملية التفاوضية عن نتائج أكثر إيجابية بكثير-من منظور المصالح العربية -بالمقارنة بالواقع الراهن على ساحة الصراع العربي -الإسرائيلي. ويستند هذا الاحتمال الأخير على القول بأن التنازلات الإجرائية من الأطراف العربية ربما تكون البوابة إلى تحقيق المصالح العربية على الجانب المضموني والمبدئي، في حدود التوقعات الواقعية من قراءة البيئة الدولية الراهنة. وفوق ذلك كله، فإنه حتى إذا اتفقنا على أن الهيكلية العامة للعملية التفاوضية الراهنة تعبر عن هزيمة تاريخية للنظام العربي، فإن هذه الهزيمة قد لا تكون نهائية. ومن الممكن نظريا أن يكون الاعتراف بهزيمة شكل معين من أشكال الكفاح ضد المشروع التوسعي الصهيوني، ومشروع الهيمنة الغربية على المنطقة العربية بداية لتبني أشكال أخرى أكثر قابلية للنجاح في ظروف التوازنات الدولية الراهنة. وهنا قد تصلح شكلا المقارنة بين وضع العرب في سياق الصراع العربي -الإسرائيلي بوضع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. إذ هزمت الدولتان الأخيرتان عسكريا، ولكنهما عبر عملية تاريخية ممتدة عادتا لتحقيق انتصار ملموس في الموازين الاقتصادية والتكنولوجية.

ومن الواضح أن لهاتين الرؤيتين نتائج مختلفة بالنسبة لمستقبل النظام العربي. فالمدخل العربي غير المتناسق للآلية الراهنة للتسوية والذي يقوم في نهاية المطاف على وعي بحدوث هزيمة تاريخية يدفع النظام العربي

نحو التفكك. وفي المقابل فإن الأمل في تحقيق أفضل نتائج ممكنة على الجانب المضموني من التسوية يدفع موضوعيا إلى ضم الصفوف. وقد يصلح ذلك كبداية لطرح مشروع بديل لإنهاض النظام العربي في المستقبل. غير أنه على حين يستند المدخل العربي الراهن لآلية التسوية على الاستجابة إلى واقع موضوعي، فإن إمكانية ضم الصفوف بين الأطراف العربية المشاركة في التسوية تستند على الآمال والنوايا. وفوق كل شيء، فإن الاختبار الحقيقي لقوة هذه الدوافع المتعارضة هو المسارات المحتملة للعملية التفاوضية التي بدأت في مدريد وبالتالي نتائجها المرجحة.

وسوف نتناول هذين الجانبين من عملية التسوية بالتتالي.

ثانيا: المسارات المرجحة لعملية التسوية:

يؤثر نمط العملية التفاوضية على مساراتها المرجحة. وكما سبقت الإشارة، فإن التفاوض العربي -الإسرائيلي يتم عبر إطارين: إطار ثنائي عبر عدد من اللجان، وإطار متعدد الأطراف، يتناول الإطار الأول في الجوهر المسائل المعلقة بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية الأربعة: لبنان والأردن وسوريا والشعب الفلسطيني، وفي قلبها مسألة الأرض العربية المحتلة. أما الإطار الثاني فيتناول القضايا ذات البعد الإقليمي وخاصة القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية المتعلقة بالمنطقة ككل. ويتيح الانفصال بين الإطارين لإسرائيل أن تضغط لدفع التقدم على مستوى القضايا الإقليمية، والتي تمثل بالنسبة لها المكاسب المحتملة للسلام، بغض النظر عن التقدم على المستوى الثنائي، والتي تمثل لها ضرورة التنازل والانسحاب من الأرض المحتلة في الجوهر. وتقوم الاستراتيجية العربية نظريا في ربط التقدم في المجال الإقليمي (السلام) بالتقدم في المجال الثنائي (الانسحاب من الأرض).

على أن هناك انفصالا تنظيميا آخر وهو يقوم بين اللجان الثنائية ذاتها. وهنا تثور مشكلة أكبر على الجانب العربي. فالأصل في الموقف العربي هو معاملة الأرض المحتلة معاملة واحدة، وبالتالي التقدم في مساعي الانسحاب الإسرائيلي منها على نحو مترابط. ومع ذلك، فإنه يصبح من الصعب الاعتراض على التقدم الذي يتحقق بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من جزء من الأراضي المحتلة، بسبب التأخر أو الجمود في التفاوض حول هذا الانسحاب من جزء آخر. ومن الممكن بالتالي أن تثور تناقضات بين

الأطراف العربية حول عدم توازن التقدم في المفاوضات حول الانسحاب الإسرائيلي على مختلف الجبهات، وهو الأمر الذي لابد أن يرتبط بالاعتراف والسلام مع إسرائيل. ومن المحتم أن تستثمر هذه التناقضات، عن طريق التلاعب بمعدلات التقدم على الجبهات المختلفة وفي اللجان المختلفة. ويطرح ذلك جوهرية التناسق بين مواقف الأطراف العربية الأربع المشاركة في المفاوضات الثنائية، ووظيفة ضبط إيقاع التقدم في المفاوضات، على الجانب العربي عموما[41].

وبسبب الارتباط الحتمي بين الإطارين الإقليمي والثنائي، والاستحالة النظرية لقبول العرب منح إسرائيل مزايا السلام بدون التزام إسرائيلي بالانسحاب من الأرض، فإن مصير عملية التفاوض كلها يرتهن في النهاية بالمفاوضات في الإطار الثنائي. ويمكننا تصور أن تأخذ هذه الأخيرة، وبالتالي عملية التفاوض كلها، أحد مسارات ثلاثة: تسوية شاملة في صفقة واحدة ثنائية وإقليمية، أو تسوية جزئية أو سلسلة من التسويات الجزئية، وأخيرا عدم تحقيق تسوية أصلا، وانهيار العملية التفاوضية كلها. ولكل من هذه المسارات المحتملة نتائج مختلفة على صعيد مستقبل النظام الإقليمي العربي. ولذلك يتعين علينا البحث في الأرجحية النسبية بين هذه المسارات وطبيعة النتائج التي قد تسفر عنها، على النظام العربي.

1- عدم تحقيق تسوية:

يعد هذا المسار هو أبسطها جميعا من منظور الضغوط التي يرتبها على النظام العربي. إذ يعني هذا المسار في الجوهر عدم تحقيق تقدم على جميع الجبهات العربية-الإسرائيلية أو عدم تحقيق تقدم في أي من اللجان الثنائية بما يكفي لإغراء أي طرف عربي بحل منفرد مع إسرائيل والمخاطرة بتحمل تكلفة الانسلاخ عن بقية الأطراف العربية.

فقد تنشأ في هذه الحالة حساسيات معينة بين الأطراف العربية الأربع ترجع إلى اللوم المتبادل حول مسئولية انهيار المفاوضات مع إسرائيل. ولكن ليس من المرجح أن يأخذ هذا الاعتبار أشكالا متفاقمة. فعلى النقيض، فإن الإحباط الجماعي من الآلية الراهنة للمفاوضات وهيكليتها العامة يدفع بالضرورة الأطراف العربية المشاركة إلى التحالف معا من جديد في مواجهة إسرائيل، بقصد إحياء أو البحث عن مداخل بديله لاستئناف الصراع أو

التفاوض معها. وربما يشكل هذا الاعتبار أحد الدوافع لإعادة بناء لحمة العلاقات العربية في إطار النظام الجامع للدول العربية، وخاصة إذا كانت التمزقات التي نشأت مع أزمة الخليج قد هدأت نسبيا مع الوقت. ومع ذلك، فإن هناك أيضا احتمال أن تجد الأطراف العربية الأربعة-التي سوف تتقاسم الإحباط العام من الهيكلية الراهنة للتسوية-ذاتها في وضع التناقض مع الوضع الراهن والراكد للنظام العربي، إذا لم تجد استجابة كافية للدعوة إلى إنهاضه وتبني استراتيجيات بديلة. ففي هذه الحالة، من المحتمل أن ينشأ تحالف صريح أو مستتر بين جميع القوى المحبطة أو الثائرة على النظام العربي، وبصفة خاصة الاتجاه الإسلامي أو القومي المتشدد الذي قد يبسط سيطرته على أقطار عربية معينة مثل الجزائر وتونس، وكذا العراق إذا تمكنت قيادته الراهنة من الاحتفاظ بسلطتها هناك، وربما أيضا إيران[42].

وبذلك قد يصبح التحالف الثائر على الوضع العربي الراهن عريضا وقويا بما يكفي لإعلان التحدي له، واستهداف إسقاط النظام العربي وإنشاء نظام إقليمي بديل. ويفتح ذلك بابا واسعا لعدم الاستقرار في الساحة العربية.

وقد لا تكون هذه النتيجة الأخيرة مرجحة بشدة بسبب التناقضات بين الأطراف المرشحة لتحالف عريض مناهض للنظام العربي الراهن. ولكن مجرد هذا الاحتمال يشكل أحد العوامل التي تقيد أرجحية مسار الانهيار الكامل والنهائي لعملية التفاوض الراهنة.

2- تحقيق تسوية أو تسويات جزئية:

يعد هذا المسار هو أعقدها جميعا من منظور احتمالات عدم الاستقرار في العلاقات العربية -العربية، والضغوط التي يرتبها على النظام العربي. ويعني هذا المسار أحد أمرين أساسيين:

أ- تحقيق تقدم في المفاوضات بين إسرائيل والوفد الفلسطيني، بما قد ينتهي بعقد اتفاق بين إسرائيل وكل من الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني دون تحقيق تقدم مماثل في المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وسوريا، مما قد يعني انهيارها أو وقفها.

ب - تحقيق تقدم في المفاوضات الإسرائيلية-السورية، بما قد يمهد الطريق أمام عقد اتفاق بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان، دون تقدم مماثل في المفاوضات بين إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني. ولا يبدو

محتملا أن تنجح إسرائيل في عقد اتفاق منفصل مع لبنان بدون موافقة سوريا، إلا في إطار تكتيك إسرائيلي يرمى إلى الضغوط على سوريا وعزلها وتحميلها مسئولية فشل المفاوضات عموما أو مع لبنان بصفة خاصة.

والواقع أن لكل من الاحتمالين مزايا معينة من وجهة النظر الإسرائيلية. فعقد اتفاق مع سوريا يعني في وقت واحد تأمين الجبهتين السورية واللبنانية، وبالتالي حرمان الشعب الفلسطيني من التمتع بالمساندة المباشرة وغير المباشرة في كل من سوريا ولبنان، وتخفيف المقاومة العربية ضد محاولتها استيعاب الضفة الغربية وقطاع غزة، وإخراج سوريا ولبنان من المعادلات العسكرية للصراع وهو نفس ما تحقق لها مع مصر من خلال اتفاقية كامب ديفيد من قبل. وفي نفس الوقت، فان قيام إسرائيل بتنازلات في مجال الأرض السورية واللبنانية المحتملة هو أمر لا يواجه نفس العائق الأيديولوجي الذي يقوم بالنسبة للتنازل عن الضفة والقطاع بسبب القيمة الكبيرة لهذه الأخيرة في المعتقد الديني والأيديولوجي لإسرائيل، وخاصة اليمين الإسرائيلي بكل تياراته[43].

وفي المقابل، فإن عقد اتفاق مع ممثلي الشعب الفلسطيني، والأردن يتيح لإسرائيل مدخلا أفضل لمحاولة الاستيعاب الفعلي لمنطقة الشام عموما عبر عمليتين متعاقبتين. إذا يتيح لها هذا الاحتمال من الناحية النظرية عزل سوريا أولا وتكثيف الضغوط عليها ومحاولة تأليب الغرب والحصول على مساعدته لإسقاط النظام الحاكم هناك أو ربما دفع سوريا ذاتها للانقسام أو التشتت والضعف. فإذا ما تحقق ذلك تصبح منطقة الشام كلها بدون قوة عسكرية وسياسية كبيرة ويصبح من السهل نسبيا أن تفرض إسرائيل هيمنتها الفعلية على هذه المنطقة كلها. ويسهل هذا المسار للتفاوض بالنسبة لإسرائيل إمكانية الاحتجاج بأن عقد اتفاق مع ممثلين للشعب الفلسطيني ينهى لب الصراع العربي-الإسرائيلي، ويجعل بقاء الصراع مع سوريا خلافا منعزلا نسبيا.

وبرغم هذه المزايا، فإن للتسوية الجزئية ككل مثالبها الهامة من وجهة النظر الإسرائيلية. ذلك أن الطابع الجزئي للتسوية يجعل من الصعب حصول إسرائيل على كل مزايا السلام على صعيد العالم العربي ككل. كما أنه يبقى أحد الجبهتين: الفلسطينية أو السورية ملتهبة، مما يمكن القوى المحبطة أو

الثائرة في العالم العربي من استمرار تحريضها على الواقع العربي وإسرائيل والغرب، وربما التجمع عبر أي من هاتين الجبهتين للمقاومة السياسية والعسكرية لإسرائيل وفي نفس الوقت، فإن لكل من احتمالي التسوية الجزئية عيوب هامة. فعقد اتفاق منفرد مع الفلسطينيين يبقى سوريا خارج نطاق التسوية يحرم إسرائيل من مزايا السلام المباشر مع دول الخليج أو بعضها لما لسوريا من أهمية سياسية بالنسبة لهذه الأخيرة. وفي المقابل، فإن عقد اتفاق مع سوريا (وبالتالي لبنان) وحدها يبقى لب الصراع العربي-الإسرائيلي ملتهبا، الأمر الذي قد يبقى التحريض السياسي ضدها في العالمين العربي والإسلامي ملتهبا.

أما من المنظور العربي، فإن مسار التسوية الجزئية يبث عوامل الفرقة والاستقطاب في النظام. فمن ناحية، سيكون من الصعب رفض التقدم على صعيد الانسحاب الإسرائيلي من جزء من الأرض العربية بسبب عدم التقدم على صعيد الانسحاب من جزء آخر. وفي نفس الوقت، فإن قبول التسوية الجزئية يعني استمرار عوامل الإحباط واحتمالات نشوء استقطابات جديدة. كما أن هذه التسويات الجزئية قد تمكن إسرائيل من عزل سوريا وإضعافها أو من فرض. هيمنتها الفعلية على الشعب الفلسطيني والأردن. وفي الحالتين، فإن احتمالات التوتر في النظام العربي ستكون كبيرة.

3- تحقيق تسوية شاملة:

يعني هذا المسار تحقيق تقدم متوازن في جميع لجان التفاوض الثنائية، مما يتيح لإسرائيل التمتع بكل مزايا السلام الشامل مع العالم العربي، بأغلب دوله. وليس من الضروري أن يتم هذا التقدم على نحو متزامن. غير أن من المؤكد أنه يشمل تسلسلا زمنيا قصير نسبيا بين الاتفاقات المختلفة التي تعقد في اللجان الثنائية الثلاث. فإذا كانت هناك فترات فاصلة طويلة بين اتفاق في لجنة ثنائية والاتفاق في اللجان الأخرى تكون النتيجة المرجحة هي تسويات جزئية تنطوي على احتمالات كبيرة لتعقد التفاعلات الصراعية وعدم الاستقرار على الساحة العربية.

ويتضمن هذا المسار أكثر نتائج عملية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي حسما لمستقبل النظام العربي. وهو ما سنبحثه في فقرات تالية. غير أنه يتضمن في نفس الوقت أكثر مسارات التسوية تكلفة بالنسبة لإسرائيل لأنه يحتم عليها انسحابات متتالية أو متزامنة من الأراضي العربية

المحتلة، وتقييد نفسها بمجموعة متكاملة من الالتزامات القانونية الدولية، فيما يتصل بعدم جواز احتلال الأرض بالقوة. وتزيد التكلفة ارتفاعا بسبب الاحتمالات العالية لتفجر انقسامات وصراعات شديدة داخل الساحة السياسية في إسرائيل حول هذه الانسحابات، وخاصة الانسحاب في النهاية من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن الطبيعي أن تسعى إسرائيل إلى الحصول على أعلى عائد ممكن من المفاوضات الراهنة بإطاريها الثنائي والإقليمي وتقليل تكلفة هذه المفاوضات إلى أدنى حد ممكن عمليا. وفي ظل المدخل الراهن لعملية التسوية يبدو أن هناك إمكانية لتحقيق هذه المعادلة في ظل تسوية جزئية تتم مع سوريا ولبنان على أساس انسحابات وضمانات، مع عقد تسوية مؤقتة مع الجانب الفلسطيني على أساس مقولة الحكم الذاتي. ذلك أن إسرائيل قد تتمكن من الحصول على التزامات مسبقة من الجانب العربي عبر المفاوضات متعددة الأطراف يحقق لها معظم إن لم يكن كل مزايا السلام قبل أن تلتزم بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة التزاما نهائيا. ذلك أنه وفقا لحزمة بيكر، فإن إسرائيل لن تكون ملزمة بتقديم هذا الالتزام قبل بدء مرحلة التفاوض حول المصير النهائي للضفة والقطاع، وهي مرحلة تعقب إنشاء سلطة حكم ذاتي للشعب الفلسطيني، أو على الضفة والقطاع. بعدة سنوات. ويبدو أن هذا المسار هو أقل المسارات المحتملة تعرضا للمقاومة من جانب الأطراف المؤثرة في النظام العربي، التي قبلت بالفعل هذا المفهوم من حيث المبدأ.

ويتيح البحث في العملية الديناميكية للتفاوض عبر الإطارين الثنائي ومتعدد الأطراف التوصل إلى نفس النتيجة: وهو ما سنعالجه في الفقرات التالية:

ثالثا: مضمون وشروط التسوية الإقليمية:

تتضمن صيغة الأرض مقابل السلام عملية تفاوضية ديناميكية. فباعتبارها مقايضة تتم في ظروف اختلال خطير لموازين القوى فان أقصى تنازل من جانب إسرائيل على جانب الأرض لن يتم الحصول عليه إلا في مقابل أقصى تنازل من جانب العرب على جانب السلام. ومن المؤكد أن المجتمع السياسي الإسرائيلي لن يوافق على تنازلات مرضية للعرب في الجانب الأول إلا إذا تلقى مكافأة أكبر في مقابلها على جانب القضايا

الإقليمية بما في ذلك ترتيبات الأمن والترتيبات الاقتصادية والوظيفية والسياسية، التي تمثل بالنسبة له محتوى فكرة السلام، وذلك بغض النظر عن قدرة هذا المجتمع على التأقلم الإيجابي مع الحاجة للسلام عبر إدراك حتمية الانسحاب من الأراضي العربية.

ولكي ندرك المعضلة التي يواجهها العرب، علينا أن نبحث في النتائج الإقليمية لاحتمال التوصل إلى تسوية شاملة. فكلما تضمنت هذه التسوية شروطا مواتية للعرب على صعيد الأراضي المحتلة كلما أعطت لإسرائيل أكثر على صعيد السلام الإقليمي: أي أفضل شروط ممكنة لاندماج إسرائيل في شبكة الروابط الإقليمية. ويعني بهذه الأخيرة إحداث تغيير جذري لطبيعة هذه الروابط ذاتها وتحولها من الانتظام على أرضية الهوية العربية إلى أرضية نظام شرق أوسطي. أي أن تحقق أفضل تسوية على صعيد القضية الشاغلة للنظام العربي منذ عام 1970 وهي استعادة الأرض المحتلة تعنى ضمنيا نفيا لذاتية هذا النظام وأولويته.

فمجرد اندماج إسرائيل في شبكة الروابط الإقليمية ينطوي على إمكانيات كبيرة لتحول طبيعة الإطار الجامع للروابط الإقليمية من الإطار العربي إلى الإطار الشرق أوسطي. وأبسط سبب لهذا التحول هو الموقع الجغرافي لإسرائيل حتى في حدود 1948، وهو موقع متوسط بين دول الشام ووسيط بين المشرق والمغرب العربيين. على أن أرجحية تطور نظام شرق أوسطي في أعقاب تسوية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي تستند على عدد كبير من الأسباب ربما يكون أهمها ما يلي:

1- إن معنى السلام بالنسبة لإسرائيل يتمثل في حصولها على موقع ممتاز في شبكة الروابط الإقليمية على كل الأصعدة. فحتى قبل عام 1967 كانت الصياغات الإسرائيلية لمفهوم السلام تتضمن خطط واسعة النطاق للتعاون الإقليمي «في تنمية الأسواق واستغلال الموارد الطبيعية ومشروعات الري الإقليمية القائمة على اتفاقيات بين دول متعددة وتبادل المعارف» والتعاون في مجالات البنية الأساسية، بما في ذلك مد وإدماج شبكات الاتصالات والمواصلات الأرضية واللاسلكية والتبادل الثقافي والتكنولوجي[44]. وفي سياق الأفكار الإسرائيلية، كانت الأفكار المتصلة بنظام أمني يمتد من مصر حتى الخليج يحتل موقع الصدارة.

والواقع أن مشروع الدمج الاستراتيجي لإسرائيل في شبكة الروابط الإقليمية يصبح أكثر أهمية بكثير في ظروف التحولات الراهنة في النظام الدولي. فانهيار الاتحاد السوفييتي يهبط بالتأكيد بالقيمة الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة والغرب عموما. وإذا لم يكن لإسرائيل القدرة على أداء دور إقليمي مقبول من دول المنطقة ذاتها فإن هذه القيمة الاستراتيجية تكاد تنهار كلية، مما يجعل إسرائيل أكثر الأطراف تعرضا للخسارة على مؤشر المكانة الدولية بسبب انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي[45]. وتتفاقم خسارة إسرائيل للقيمة الاستراتيجية والمكانة الدولية بسبب الضغوط المتنامية نحو العزلة داخل الولايات المتحدة، وقد تؤدي هذه الضغوط إلى فك ارتباط استراتيجي بالعالم الخارجي ككل وبالمناطق غير ذات الأهمية الجوهرية لمؤشرات الرفاهية الأمريكية. ومن المرجح للغاية أن تصاب التدفقات الكبيرة للدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي لإسرائيل بالركود أو التراجع في سياق عملية إعادة هيكلة التوجه العالمي للولايات المتحدة تحت تأثير ضغوط العزلة هذه[46]. ولاشك أن إسرائيل لا تشكل أولوية كبيرة على جدول الأعمال الأوروبي، إلا إذا ارتبطت بشبكة الروابط الإقليمية على أساس من القبول بها من جانب القوى الإقليمية ذاتها.

وفي هذا السياق، لاشك أن التكوين الاجتماعي -الاستراتيجي لإسرائيل يمكن أن يمر بأزمة شديدة بسبب نموه في سياق أولوية الاعتبارات الأمنية والعسكرية. ولا يبدو أن هناك مدخلا آخر لحل هذه الأزمة سوى بالارتباط مع المنطقة. وحتى لا تصبح إسرائيل طرفا وحيدا غير عربي بين دول عربية، من المؤكد أن إسرائيل سوف تضغط مع أطراف أخرى لإنشاء إطار سياسي متعدد الاختصاصات يجمع بين عدة دول عربية وعدة دول غير عربية أي إطار «شرق أوسطي».

2- وربما كانت دوافع الولايات المتحدة والغرب عموما لإنشاء «نظام إقليمي شرق أوسطي» يضم إسرائيل ودولا عربية أقوى وأشد من دوافع إسرائيل. فالثقافة السياسية الغربية عموما تقوم على مفهوم الشرق الأوسط وتستنكف عن التعامل مع مفهوم العالم العربي أو النظام العربي. ومعظم مشروعات الأمن والاستقرار الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقوم على مفهوم الشرق الأوسط والنظام الشرق الأوسطي. وكذا فإن المفهوم

الأمريكي المميز للسلام بين العرب وإسرائيل قد نهض على أهمية التعاون والارتباط الاقتصادي والأمني بين إسرائيل ودول عربية. وقد عبرت عن ذلك إدارة ترومان (1947-1953) بمشروعها لتحويل خطوط الهدنة العربية الإسرائيلية إلى محور للتعاون والسلام الدائم بين الطرفين ودعوتهما للعمل المشترك لحماية «أمن الشرق الأوسط». وظلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تتراوح بين الاعتماد على إسرائيل لخدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية (إدارة كيندي 1961- 1963 وإدارة جونسون 1963- 1969) ومحاولة بناء أحلاف عسكرية في المنطقة كانت تدعو عادة إلى انضمام إسرائيل مع دول عربية وشرق أوسطية معا (إدارة ايزنهاور 1953-1961) و إعلان مبادئ تنذر بتدخل أمريكي مباشر لحماية المصالح الحيوية لها في المنطقة (مبدأ ايزنهاور 1953، مبدأ كارتر 1980). على أن الاستراتيجية الأمريكية ظلت تقوم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مواجهة الاتحاد السوفييتي. واكتشفت إدارة بوش حتمية القيام بعمل عسكري أمريكي مباشر عندما رأت في الغزو العراقي للكويت تهديدا لمصالح أمريكية حيوية، ومن ثم فقد اكتشفت أيضا أن إسرائيل غير المقبولة إقليميا هي عبء أكثر منها ميزة استراتيجية. ولاشك أن الولايات المتحدة تجد إغراء لا يقاوم في إيجاد حل لهذه المعضلة، والمدخل الذي يبدو مفضلا لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة هو الجمع بين إسرائيل ودول عربية وشرق أوسطية بتشكيل منظمة أمنية أو سياسية وأمنية شرق أوسطية من خلال اتفاق سلام شامل بين العرب وإسرائيل. إذ يحقق هذا المدخل إمكانية الاعتماد على قوى عربية وإسرائيل وضبط التوازن لصالحها بين الطرفين. كما يحقق هذا المدخل إعفاء الولايات المتحدة من التدخل المباشر في أزمات الشرق الأوسط. وهو تدخل لا تستطيع أي إدارة أمريكية تأمينه في وجه المعارضة الداخلية[47].

3- أن ديناميكية التفاوض على الجانب العربي تدفع موضوعيا إلى استخدام التنازلات على جانب القضايا متعددة الأطراف «كحافز» للتنازلات الإسرائيلية في مجال القضايا الثنائية، وخاصة قضية الانسحاب من الأرض العربية المحتلة. ومن المتوقع أن تتعثر المفاوضات الثنائية عدة مرات، حتى يبدو أن التقدم المحقق في المفاوضات متعددة الأطراف كاف لإغراء إسرائيل بإبداء المرونة الكافية لدفع الأولى إلى نتيجة ناجحة. وهذا هو المعنى الذي

تضمنه خطاب الرئيس الأمريكي بوش في مؤتمر مدريد بقوله «إن التقدم في هذه المجالات (أي الحد من التسلح، المياه، مشكلات اللاجئين، والنمو الاقتصادي) -لا يزمع أن يكون بديلا لما يجب أن يقرر في المحادثات الثنائية. على العكس، فإن التقدم في المسائل متعددة الأطراف يمكن أن يساعد على خلق مناخ يمكن فيه تسوية النزاعات الثنائية طويلة المدى بسهولة أكبر[48].
ولاشك أن التنازلات العربية في المسائل متعددة الأطراف ستركز على الجوانب الاقتصادية وستبتعد عن الجوانب الأمنية والعسكرية. كما أن هذه الجوانب الأخيرة تناقش في الإطار الثنائي. ومع ذلك فإنه لا يستبعد بالمرة أن يتحول الإطار التفاوضي متعدد الأطراف مع الزمن إلى الاستقرار كهيكل سياسي دائم أو شبه دائم ومتبلور بقدر معين من الناحية التنظيمية بحيث يصبح مشابها لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. وكذا ليس من المستبعد إطلاقا تطور جدول أعمال هذا الإطار بحيث يشمل القضايا الأمنية والعسكرية من منظور تعاوني في المستقبل الوسيط.

إن الدلالة المباشرة لهذه الدوافع كلها هي ترجيح أن ترتبط التسوية الشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي بنشأة نظام إقليمي شرق أوسطي. ولكن ماذا يعني ذلك بالنسبة للنظام العربي؟.

الواقع أن مصير النظام العربي يتوقف إلى حد كبير على طبيعية «النظام الشرق أوسطي» الذي قد يبزغ عمليا من إطاري المفاوضات الثنائي ومتعدد الأطراف. ومن الناحية المنطقية، يمكننا تصور ثلاثة بدائل لشكل وطبيعة هذا النظام الشرق أوسطي كالتالي:

أ- البديل الأول يتمثل في إنشاء مؤسسة ذات عضوية مقيدة على أساس اعتبارات جغرافية، ووظيفية. وفي هذه الحالة من المرجح أن تشمل هذه المؤسسة إسرائيل، وكل من الأردن وفلسطين، وكذا تركيا وربما سوريا ومصر. ومن المحتمل أن تضم هذه المؤسسة كذلك أعضاء مراقبين من داخل المنطقة مثل السعودية ومن خارجها مثل الجماعة الأوربية والولايات المتحدة واليابان وروسيا.. إلخ.

والمرجح هو أن تبدأ هذه المؤسسة بوظائف تعاونية في المجالات الاقتصادية والوظيفية التي تنشأ عن جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف. غير أن من المحتمل أن يتبلور لهذه المؤسسة وظائف سياسية قد تكون عرفية أو محددة بتعاقدات قانونية.

وفي إطار هذا البديل، من المرجح أن ينتقل مركز الثقل في التفاعلات الاقتصادية والوظيفية من النطاق العربي إلى النطاق الشرق أوسطي. وبذلك يتحول النظام العربي إلى رابطة سياسية دون أن تكون هذه الرابطة غنية بعلاقات المصالح المتبادلة، على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي. ومع ذلك فان هذا البديل يسمح باستمرار النظام العربي لما يؤديه من دور موازن للروابط الجغرافية الشرق أوسطية. غير أن قيام هذا النظام بدور التوازن يتوقف على سياق العلاقات بين المشرق والمغرب العربي الكبير، وهو سياق يتحدد بالاعتبارات الأيديولوجية بدرجة كبيرة.

ب - البديل الثاني هو إيجاد مؤسسة إقليمية ذات اختصاص عام في مختلف المجالات، وتشمل جميع دول الشرق الأوسط بالتعريف الواسع بحيث تضم الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية جنبا إلى جنب مع إسرائيل وتركيا وإيران، وربما بضعة دول أخرى من غرب آسيا، ويكون بناء هذه المؤسسة مماثلا من حيث الطابع التنظيمي الفضفاض لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، مع استمرار الجامعة العربية في نفس الوقت.

ومن المرجح في هذه الحالة أن يبرز بالتدريج نوع من تقسيم العمل الوظيفي بين النظامين العربي والشرق أوسطي. وهناك دوافع كثيرة تضغط موضوعيا لجعل الأول متخصصا في المجالات الثقافية، مع تخصص الثاني في المجالات الاستراتيجية. وتتفرق الروابط الاقتصادية بين الإطارين العربي والشرق أوسطي تبعا لتفضيلات الدول الكبرى والمؤثرة في الاقتصاد الإقليمي وخاصة دول الخليج. وبالتالي تنكمش وظائف النظام العربي، بل وتتحول طبيعته من جماعة سياسية political community إلى جماعة ثقافية Cultural community.

جـ - والبديل الثالث هو إيجاد مؤسسة إقليمية ذات اختصاص عام وبنية تنظيمية قوية نسبيا على غرار الجامعة الأوروبية مثلا. وبطبيعة الحال، فإن عضوية هذه المؤسسة ستكون اختيارية تبعا لمن يقبل-من بين الدول العربية والشرق أوسطية-التقيد بأساسها القانوني. غير أن هناك دوافع كثيرة تضغط لجعل هذه المؤسسة قائمة على توازنات إقليمية استراتيجية دقيقة بحيث تضم إلى جانب الدول العربية في الشام عددا من الدول الكبيرة والقوية في الإقليمين العربي والشرق أوسطي وفي هذه الحالة من المرجح أن ينكمش أو ينهار النظام العربي إلى الحد الذي يفقد

مغزاه السياسي مع الزمن ويحل النظام الشرق أوسطي بهذا المعنى محل النظام العربي. والمرجح أيضا أن يقام النظام الشرق أوسطي على تعريف ضيق للمصطلح بحيث يستبعد المغرب العربي والدول العربية الصغيرة في أفريقيا. وبذلك تبهت الرابطة بين المشرق والمغرب العربي أو تتمزق من الناحيتين السياسية والتنظيمية، ويظهر توزيع جديد للروابط السياسية والتنظيمية. والواقع أن منطق العملية التفاوضية الراهنة قد لا يسمح بأكثر من البديل الأول. ويعتبر هذا البديل هو الأكثر رجحانا. ويعتمد البديل الثاني على التطورات السياسية الفعلية غير المرتبطة مباشرة بعملية التسوية الراهنة للصراع العربي-الإسرائيلي. أما البديل الثالث فيبدو محتملا على المدى البعيد وربما يتبلور فقط في سياق أزمات كبرى على الصعيد العربي.

خاتمة:

أدت تداعيات أزمة الخليج إلى إضعاف شديد للروابط العربية وتدمير جزء من الموارد والمعنويات العربية، كما أدت في نفس الوقت إلى إبراز دور قوى إقليمية متعددة على رأسها تركيا وإيران وإسرائيل. على أن النتائج السياسية لهذه التداعيات لن تكتمل قبل حسم اتجاهات التحول في مجال قضيتين جوهريتين بالنسبة لمستقبل النظام العربي وهما قضية العراق وقضية الصراع العربي-الإسرائيلي وتسويته.

وتظهر النتائج المحتملة لأزمة الخليج في مجال هاتين القضيتين بإبراز المسار الأسوأ the worst case scenario لكل منهما، من زاوية مستقبل النظام العربي. والمسار الأسوأ للتغير السياسي في العراق يتمثل في إمكانية الجنوح بالتحول السياسي الحتمي فيه-بعد نهاية أزمة الخليج-إلى الارتباط الخاص بإيران. كما أن السيناريو الأسوأ لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي يتمثل في إمكانية نشأة نظام شرق أوسطي له محتوى اقتصادي واستراتيجي يؤدي إلى انكماش وظيفي للنظام العربي أو تدهوره كلية. وفي ظل هذا المسار الأسوأ ينشأ توزيع جديد للروابط الإقليمية يؤدي إلى انكماش المدلول السياسي للأمة العربية، برغم بقائها من حيث المدلول الثقافي.

ومع ذلك، فان المسار الأسوأ ليس هو المسار الوحيد المحتمل. ومن المؤكد أن هناك طريق وسط بين التأقلم الضروري مع الأوضاع الجديدة-

التي ترتبت على الأداء التاريخي الهابط للنظام العربي وأزماته، بما فيها أزمة الخليج-على الصعيدين الإقليمي والدولي وبين المحافظة على الهوية السياسية للوطن العربي: أي النظام العربي. على أن هذا الطريق الوسط مرهون بصنع واتخاذ اختيار تاريخي من جانب الدول العربية الرئيسية. فباستثناء عوامل القربى والهوية الثقافية الجامعة، اضمحلت المصالح والروابط المتبادلة بين هذه الدول على الأصعدة الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والسياسية بدرجة تشتت معها الأساس الموضوعي للنظام العربي القائم. وفي الوقت نفسه فإن الإمكانيات ا لهائلة التي قد تتفتح وتزدهر مع إيجاد صيغة ملائمة للروابط بين الدول العربية-أي صيغة للنظام العربي، لا تزال تنتظر التحقق، ولا تزال ذات أهمية كبرى لمستقبل الأمن والمجتمعات السياسية العربية.

ويصنع ويتخذ القرار الخاص بالتوجه الاستراتيجي للدول العربية الكبرى والمؤثرة اليوم في ظروف دولية تختلف إلى حد بعيد عن تلك التي نشأ وتطور النظام العربي في ظلها. ومن ثم يتعين علينا استكشاف إمكانيات صنع اختيار أو اتخاذ قرار استراتيجي بإحياء وتحديث النظام العربي في الظروف العالمية الجديدة. وسيكون هذا هو موضوع الفصل الرابع.

4 إعادة اكتشاف النظام العربي في إطار عالمي جديد

مقدمة:

فرضت أزمة الخليج الثانية عملية مراجعة جذرية لعلاقات العرب بالعالم في ظروف تحولات عميقة كان يمر بها النظام الدولي منذ تولي جورباتشوف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفييتي عام 1985. وكان النصف الثاني من عقد الثمانينيات قد شهد مواجهات متوترة للغاية بين عدد من الأطراف العربية والقوى الغربية كان بعضها عنيفا. ومثلت أزمة الخليج تصعيدا خطيرا لهذه المواجهات. وانقسم العالم العربي على المستويات كافة إلى فريقين فيما يتصل بأسس عملية المراجعة هذه. الفريق الأول يطرح التمسك بالشرعية الدولية كقاعدة لبناء وتطوير أسس العلاقات الدولية للعرب، انطلاقا من تقدير هذه الشرعية بحد ذاتها، والاعتقاد في إمكانية تطويرها عبر الحوار لا الصراع، وإدراكا لكونها قد أصبحت أفضل مما قد تسفر عنه المعطيات الواقعية التي يفرضها التوزيع الجديد للقوى على الصعيد العالمي بسبب التدهور المتواصل للقوة السوفييتية. ورغم المخاوف

الكثيرة التي أثارتها هذه المعطيات لدى هذا الفريق فان رؤيته لمجمل التحولات العالمية وآفاقها المستقبلية كانت متوازنة، بمعنى الاعتقاد بأن هذه التحولات تحمل عوامل إيجابية مثلما تحمل عوامل سلبية. وتملى هذه الرؤية دعوة هذا الفريق إلى خطاب يقوم على العقلانية السياسية الواقعية والحوار مع القوى الدولية البازغة استنادا إلى قيم مشتركة عالميا، ونمط جديد للسياسات العربية حيال الأوضاع الدولية. ولكن هذا الفريق لم يطرح تصورا متكاملا لكيفية إحداث التكيف العربي داخليا وخارجيا من أجل تفاعل ناجح مع المعطيات الدولية الجديدة لصالح النظام العربي. غير أن بعض أطراف هذا الفريق لمس لمسا خفيفا بعض الأوتار المتصلة بإيقاع هذا التكيف[1].

أما الفريق الثاني، فطرح معارضة الشرعية الدولية، على اعتبار أنها تعكس وضعا جديدا وسلبيا لعلاقات القوى على الصعيد الدولي. إذ تسمح هذه الأوضاع للولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بفرض مصالحها على العالم العربي ومضاعفة الظلم القومي الواقع على الأمة العربية. ويشير هذا الفريق بصورة خاصة إلى ازدواجية الشرعية الدولية، كما تظهر بجلاء من موقف هذه القوى من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإنكارها لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وتقوم المعارضة العربية للشرعية الدولية على رؤية تشاؤمية للتحولات في النظام الدولي، إذ تعتبرها كلها سلبية من المنظور العربي. وبالتالي تقوم المعارضة على إبراز شرعية عربية (جديدة) لم تتضح ملامحها وأسسها كاملة، ولكنها شملت شعارات عامة مثل أولوية الأمن الجماعي العربي، وإعادة توزيع الثورة العربية والأخذ بخطاب عربي جديد ينهض على مزيج من القومية العربية والتوجه الإسلامي السياسي معا. ويعتقد هذا الفريق إمكانية الاستناد إلى هذا الخطاب الجديد في الصدام الكفاحي مع الغرب لقطع الطريق على التحولات العاصفة في النظام. ويملى ذلك بدوره الدفع نحو هيكلية جديدة للسياسات العربية حيال الغرب، بل وجغرافيا وسياسة عربية جديدة عبر التسامح مثلا مع الغزو العراقي للكويت، الذي نظر إليه كنوع من أخذ المصالح الغربية في المنطقة العربية رهينة يمكن مبادلتها بالإقرار بمصالح عربية معينة .[2]

ورغم هزيمة الفريق الثاني في حرب تحرير الكويت ضد العراق، فإن الضعف قد ألم بالفريقين معا وساهمت الأزمة والحرب في الدفع نحو

موقف يتسم بالاعتقاد بأن العرب لم يعد لهم حيلة لدفع تغول النظام الدولي الجديد عليهم. وذهب التسليم القدري باضمحلال النظام العربي أبعد كثيرا مما كانت كل الأطراف على استعداد لقبوله، بناء على قراءة أحادية لاتجاهات التحول في النظام الدولي.

والواقع أن التحولات الكبرى على الساحة الدولية قد أنتجت توزيعا جديدا للقوى :New configuration of forces أي شكلا جديدا للمنظومة الدولية New international system ولكن من المبكر للغاية الحديث عن نشأة نظام دولي جديد New international order فالأخير يتطلب بنية جديدة ومستقرة من القيم المقبولة عالميا ومن المؤسسات القائمة على التزامات قانونية تتسق مع هذه القيم وتستطيع التعامل بقدر مقبول من الفعالية مع عوامل الفوضى disorder على الصعيد العالمي. كما أن من المبكر للغاية الحديث بأية درجة من القطعية عن نتائج نهائية لبروز منظومة دولية جديدة، من وجهة نظر فرص النظام العربي في البقاء. فلازالت المنظومة الدولية تعاني من حالة سيولة تحت ضغط تيارات قوية للتحول في أكثر مناطق العالم الكبرى والمؤثرة[3].

ومن الناحية المنهجية قد لا يكون من المفيد قراءة نتائج التحولات في المنظومة الدولية في اتجاه واحد. فالرؤى التشاؤمية والتفاؤلية معا لا يسعفان كثيرا في تشخيص هذه النتائج بالنسبة للتطور العالمي والعربي وتعيين طبيعة المعضلات التي تواجه هذا التطور. فمن المؤكد أن أهم نتائج التحولات العالمية يتمثل في السقوط الكامل لصلاحية الفكر المغلق والاتجاهات القائمة على الحتمية، وسلاسل السببية البسيطة، فيما يتصل بالتطور الاجتماعي. وعلى النقيض، فإن إدراك التعقيد الكامن في الواقع الإنساني والاجتماعي قد أفسح المجال لفهم عمليات التحول الاجتماعي والسياسي كناتج لحركة متغيرات مترابطة في بنية واسعة كثيرا Largescale structure تضم عددا هائلا من العناصر والمتغيرات. وتؤدي الحركة المترافقة Correlative لعدد معين من المتغيرات إلى إعادة تشكيل تراكمية لمجال العلاقات الاجتماعية التي تضمها البنية الواسعة، مثلما يحدث للمجال المغناطيسي مثلا عندما تتغير الأقطاب المتحركة عليها. وعلى النحو نفسه الذي يحدث في مجال مغناطيسي يضم عددا كبيرا من العناصر والموارد، فإن التغيير الذي يحدث في توزيع القوى والضغوط في المجال الاجتماعي والسياسي يسفر عن

انسداد الطرق القديمة لتحقيق الأهداف، ولكنه يفتح أبوابا جديدة لها. ويحتم تحقيق الأهداف مثل هذه المجالات التي تخضع لتوزيعات مغناطيسية جديدة عملية معرفية، وانفتاح عقلي يقبل إحلال معادلات جديدة محل معادلات قديمة. غير أن الفجوة الحقيقية التي لا يمكن تحقيق الأهداف بدون التغلب عليها هي عملية التأقلم الضرورية للانفتاح المعرفي. والتأقلم الناجح يعني بتوفير الاستعداد للتجريب القائم على المعرفة والتماسك الأخلاقي والنفسي حول أهداف قابلة للتحقق، ولو عبر عملية تدريجية.

فإذا نظرنا إلى المجال الدولي باعتباره بنية واسعة النطاق من الفواعل والعلاقات، يمكننا إدراك أن التغير في المنظومة الدولية يعيد رسم خريطة الطرق المحتملة لتحقيق الأهداف العربية. ومن المرجح أن هذا التغير يجعل الطرق المفتوحة أمام العرب، ومعظم مجتمعات العالم الثالث أصعب كثيرا، ولكنه لا يغلقها تماما. وقد تكون التكلفة المتضمنة في السير إلى الأهداف عبر الطرق الأصعب امتحانا حقيقيا لمصداقية الأهداف، ولمستوى التماسك الأخلاقي والسياسي العربي حولها.

وبهذا المعنى تمثل التحولات الراهنة في المنظومة الدولية تحديا يمكن أن يستنفر استجابة خلاقة، ويمكن أن يدفع إلى انهيار الشخصية العربية، حسبما هو متاح لها من رصيد ثقافي وأخلاقي، ومن مرونة تنظيمية-وموهوبة قيادية، ومن قوة التلاحم حول الأهداف انطلاقا من عناصر الهوية ومن إدراك للمصالح.

ومن الطبيعي في هذا السياق أن تؤدي أزمة الخليج إلى اهتزاز شديد لكثير من العوامل الإيجابية الضرورية لتأقلم فعال وناجح. غير أنه من المبكر أن نستنتج أن هذا الاهتزاز يعني سقوطا في الامتحان العسير أمام التحدي الذي يمثله التحول في المنظومة الدولية، بمعنى أن هذا الاهتزاز يعني اندحارا دائما للأهداف الكبرى للعرب ولتلاحمهم حول هذه الأهداف.

فإذا كان التحول في المنظومة الدولية يمثل تحديا، فذلك لا لأنه يجري في اتجاه واحد، وإنما لأنه يتطلب عملية تأقلم صعبة. فواقع الأمر هو أن هذا التحول يتضمن هيكلا جديدا للفرص والقيود. إنه قد أنشأ قيودا جديدة، ولكن من المرجح أنه قد رفع قيودا قديمة. وكذلك، فإنه قد يكون قد سد الباب أمام فرص كانت قائمة، ولكنه يفتح الباب أمام فرص جديدة يمكن استثمارها. والعامل الحاكم لموقف العرب من التحول في المنظومة الدولية ليس كما يظن

البعض هو الاتجاه السلبي للتحول على امتداده، كما أنه ليس وجود امكانيات إيجابية في هذا التحول وإنما في قدرة الأطراف العربية المؤثرة على الالتئام معا حول صيغة ناجحة للتأقلم الإيجابي، واستعدادهم معا لاستثمار جهد مشترك للسير على الطرق المؤدية إلى أهداف جوهرية لهم.

فإذا لم يتوفر هذا العامل الذاتي، فان المرجح هو أن تتجمع العوامل السلبية في التحولات الراهنة على الصعيد العالمي بحيث تدفع أكثر المتغيرات الجديدة في الساحة العربية ذاتها نحو اضمحلال النظام العربي. وعلى النقيض فإنه إذا توفر هذا العامل الذاتي، من الممكن أن توجد الصياغة الضرورية لإحداث تأقلم جماعي فعال مع التحولات الدولية في سياق يسمح باستثمار أمثل للفرص والالتفاف حول القيود المتضمنة في هذه التحولات. ومن الممكن أن نأمل في إنهاض وتحديث النظام العربي باعتباره الصيغة الجامعة لتأقلم جماعي فعال.

ويمكننا أن نزعم أن العالم العربي.، بأطرافه المؤثرة، يقف أمام مفترق الطرق بين انهيار أو اضمحلال النظام العربي أو تحديثه وإنهاضه. وأمام هذا الاختيار التاريخي من الضروري أن نتعرف على ملامح الهيكل الجديد للفرص والقيود، المتضمن في التحولات الراهنة في المنظومة الدولية. ويفيد كذلك أن نستطلع الكيفية التي يمكن أن يفضي بها الفشل أمام هذا الاختيار إلى اضمحلال النظام العربي. أما إذا توفرت إرادة الاستجابة الخلاقة للتحدي الماثل في هذه التحولات، فإن علينا أن نستكشف الصياغة أو الصياغات المناسبة للتأقلم الجماعي الفعال بإنهاض النظام العربي.

وينقسم هذا الفصل بالتالي إلى ثلاثة مباحث. الأول يبحث في طبيعة الهيكل الجديد للفرص والقيود المتضمنة في التحولات العالمية الراهنة، والثاني يبحث في العوامل الدافعة لاضمحلال النظام العربي. أما المبحث الثالث فيركز على منهجية إنهاض وتحديث النظام العربي، ومتطلبات هذه المهمة.

المبحث الأول: تداعيات التحولات العالمية على الوطن العربي

مقدمة:

من اليسير نسبيا أن نتعرف على مظاهر التحول في منظومة العلاقات الدولية. وأكثر ما يمكن ملاحظته إثارة في هذا الصدد هو أن النصف

الثاني من عقد الثمانينيات قد شهد تلاقي مجموعة من التغيرات التدريجية طويلة المدى نسبيا، مع ظواهر تغير مفاجئة تكاد تصنع انقطاعا جذريا في تاريخ المنظومة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومثلت مظاهر الانقطاع هذه الملامح الأكثر إثارة للثقافة الإعلامية المعاصرة. وعلى رأس هذه التغيرات الانتقال المفاجىء في أعقاب تولى الرئيس جورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفييتي عام 1985 من الحرب الباردة إلى وفاق جديد. وارتبط بذلك إيقاع سريع للغاية لسحب مظاهر القوة السوفيتية على الصعيد العالمي، أولا بفك الارتباط مع ما كان يسمى في الاصطلاح السوفييتي بحركات التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في العالم الثالث. وما لبث مظهر ثان لنفس العملية أن تحقق وهو السماح بخروج أوربا الشرقية من دائرة النفوذ السوفييتي بالمساعدة على إنجاح ثورات شعبية متلاحقة خلال النصف الثاني من عام 1989 وتقنين تحولات ديمقراطية هناك[4]. وارتبط بذلك أيضا العمل السريع والمتناسق مع الولايات المتحدة لتفكيك دولاب الحرب الباردة، بمجاليها السياسي الدعائي، والعسكري. وسمح ذلك بسلسلة من اتفاقيات الحد من، وتخفيض وضبط الأسلحة النووية الاستراتيجية، والتقليدية المنشورة في أوربا وفي داخل الاتحاد السوفييتي. كما سمح ذلك بتقارب سياسي وفكري استقام عبر سلسلة من القمم الثنائية بين العملاقين والمؤتمرات الموسعة في أوربا خاصة عبر ما عرف باسم مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي[5]. ومثلت هذه المبادرات أحد جوانب عملية متكاملة لمراجعة الفكر النظري والهيكل السياسي والاقتصادي والثقافي للماركسية السوفيتية في مجالي السياسة الداخلية والخارجية. غير أنه على حين كانت عملية المراجعة محكومة إلى حد ما في المجال الخارجي، فأنها سريعا ما أفلتت-في المجال الداخلي-من أي رقابة عقلانية وانتهت إلى فوضى عبرت عن نفسها بحركة قوية لانتعاش القوميات السوفيتية والصراع بينها، ثم بعملية تحلل سياسي ومؤسسي، سارت مندفعة إلى طريق الانهيار التام بالاتحاد السوفييتي، بعد محاولة قصيرة وفاشلة لوقفها عبر انقلاب سياسي في أغسطس عام 1991. وفي النهاية تم إلغاء الاتحاد السوفييتي ذاته وأعلن قرب نهاية عام 1991 عن إحلال رابطة كومنولث بين اثنتي عشر جمهورية من جمهورياته الخمس عشرة السابقة محله[6].

وارتبط بالانهيار السريع للاتحاد السوفييتي والمذهب الماركسي السوفييتي بمختلف تعبيراته في أوربا الشرقية ظواهر أخرى لم تحظ بنفس الاهتمام في مناطق أخرى من العالم، بعضها سابق على الانهيار مثل وجود نزعة لإنهاء الحكم العسكري والديكتاتوري في مناطق متعددة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا ونشأة نظم حكم جديدة تقوم على مبادئ الديمقراطية الغربية. وظهرت كذلك نزعة أقوى وأكثر استقامة حظيت أحيانا بتغطية مركزة في وسائل الإعلام للتحلل من التزامات دولة الرفاهة أو الفكر الاشتراكي الخاص بطائفة كاملة من أقطار أفريقيا واسيا والتحول إلى سياسات تقوم على الليبرالية الاقتصادية وقوى السوق.(7) كما شهد النصف الثاني من عقد الثمانينيات تطورات هامة على صعيد حل أو تسوية المراعات الإقليمية في معظم مناطق العالم الثالث وعلى رأسها مشكلة أفغانستان وناميبيا وكمبوتشيا وأمريكا الوسطى وخاصة نيكاراجوا وشبه الجزيرة الكورية، وقبرص والصحراء الغربية والحرب العراقية-الإيرانية.. الخ. وعكس سحب القوة السوفيتية على الصعيد الدولي نفسه في معظم هذه التسويات على نحو أو آخر، الأمر الذي ترافق مع تركيز إعلامي غربي(8).

ومع ذلك، فان التفاؤل بإحلال السلام في العالم ككل مع بزوغ الوفاق ثم نهاية الأساس الموضوعي للحرب الباردة ممثلا في نظام القطبية الثنائية بالانهيار الكامل للقوة السوفيتية لم يستمر طويلا. ففي مقابل إعمال دبلوماسية حل الصراعات الإقليمية في مناطق كثيرة، انفجرت حروب أهلية عديدة لا في أفريقيا واسيا فحسب، بل في أوربا الوسطى كذلك. وتكاد حالة يوغسلافيا في هذا الصدد أن تنذر بحالات مماثلة في عدد آخر من دول أوربا الوسطى والشرقية. وفي الاتحاد السوفييتي ذاته، وأوربا الشرقية والوسطى، ومعظم مناطق آسيا وأفريقيا نشهد جيشانا قويا للحركات القومية والعرقية والطائفية والدينية والثقافية. وفي معظم الحالات نجد هذا الجيشان مصحوبا بتوترات شديدة للغاية، تنفجر بين الحين والآخر، في بقعة أو أخرى في حروب أو ثورات عسكرية أو محاولات للانقلاب والانقلاب المضاد. كما أن بعض الحروب الدولية الضروس انفجرت أو تنذر بالانفجار مثلما حدث في حالة الغزو العراقي للكويت عام 1990.

هذه بعض ملامح التغير في المنظومة الدولية والتي أثارت بشدة بطبيعة

الحال اهتمام الإعلام الدولي بسبب طبيعتها المتفجرة أو المفاجأة وما تتضمنه من انقطاع عن النمط السائد للعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. على أننا نشهد أيضا خلال الفترة منذ عام 1985 مظاهر أخرى لعمليات تدريجية كانت تتطور خلال العقدين السابقين. وأكثر هذه الظواهر ثورية وأهمية يتصل بالفوضى المتعاظمة في الاقتصاد العالمي، مثل أزمة المديونية، وبالتالي الأزمة المصرفية والنقدية العالمية، واضطراب موازين مدفوعات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. والتقلصات العنيفة في نظام التجارة الدولية بسبب سياسات الحماية Protectionism وما تثيره من انتقام متبادل وحالة عدم تأكد بخصوص مستقبل التجارة الدولية. وترتبط هذه المظاهر بتحولات عميقة في الاقتصاد الدولي تحت تأثير ثورة متكاملة الملامح في ميدان التكنولوجيا الراقية وخاصة في ميادين الإلكترونيات الدقيقة وأشباه الموصلات، والمعلومات، والصناعات المرتبطة بالفضاء، ومعدات المكاتب والاتصال، والبصريات، واستخدام الأشعة، والهندسة الوراثية، والكيماويات المتخصصة.. الخ. ويتصاحب مع هذه الثورة اشتداد المنافسات القومية بين الدول الصناعية المتقدمة وتحول موازين القوة فيما بينها وبروز طائفة من الدول الصناعية الجديدة، وذلك في مقابل تآكل مريع لاقتصاديات أكثر الدول تخلفا وانهيار أسعار صادرات الموارد الأولية، وخاصة المعدنية، وتهميش الاقتصاديات المتخلفة عموما في الاقتصاد العالمي.. الخ[9].

ولاشك أن مما يلفت النظر تصاحب بعض مظاهر التغير التدريجي في المنظومة الدولية مع التحولات الانقطاعية المفاجئة، وخاصة في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية خلال الفترة الممتدة منذ نحو منتصف الثمانينيات. غير أن المؤكد أيضا أن بعض مظاهر التغير التدريجي لم تكن مرتبطة زمنيا ولا سببيا مع هذا التحول الانقطاعي. إذ أنها سبقته وتستمر في البروز في أعقابه. وعلى سبيل المثال فان الجيشان القومي والديني والطائفي والعرقي والثقافي في أنحاء متفرقة من العالم، بما في ذلك في أوربا الغربية والولايات المتحدة ذاتها، قد أصبح من أهم مظاهر التوتر والقلق في النظام الدولي. وهو ما يلفت النظر بذاته إلى تعقد صورة التحول في النظام الدولي وتعذره على التفسيرات المبسطة أو المحاولات الفكرية لتفسيره في نظريات بعينها أو التنبؤ بمساره.

والواقع أنه إذا كان من السهل عموما الإشارة إلى مظاهر معينة للتغير،

فإن من أعقد الأمور محاولة تشخيص طبيعة هذا التغير واتجاهه والتعرف على تأثيراته على هيكل العلاقات الدولية.

وما ينبغي أن نعترف به هو أن نظريات العلاقات الدولية لا تكاد تسعفنا كثيرا لدى محاولة فهم مظاهر التغير على الصعيد الدولي، بل إن العلوم الاجتماعية بأسرها تكاد تمر بأزمة عدم تأكد بسبب تهاوي معظم النظريات الكبرى وفشلها في إدراك سنن التغير على المستويات كافة بدرجة تبرر ما أصبح سائدا من روح التواضع داخل هذه العلوم بالإقلاع عن الادعاء الذي كان كامنا طوال القرن الماضي حول إمكانية تفسير التغيرات الاجتماعية والسياسية من خلال نظريات أو قوانين عامة. وحل محل هذا الادعاء قناعة متناهية بأن أكثر ما يمكننا أن نطمع فيه هو التعرف على بعض جوانب الانتظامorder في مجال للظواهر الاجتماعية يتسم بالفوضى Disorder وإلى حد كبير بالعشوائية أيضا. ومع ذلك، فإنه لا يبدو أمام هذه العلوم الاجتماعية من طريق في ظروف عدم التأكد وروح الشك التي تمر بها في المرحلة الحالية سوى قياس الفجوة بين التوقعات المستقاة من نظريات كبرى أو وسيطة من ناحية والتطورات الواقعية من ناحية أخرى. ويعني ذلك بدوره الاعتراف بضرورة استخدام أكثر من منظور أو مدرسة أو نظرية لتشخيص التغير الحادث في المجالات الاجتماعية المختلفة. هذه التعددية أصبحت مرغوبة أكثر من أي وقت مضى، وبوجه أخص في ميدان العلاقات الدولية الذي يشهد أكثر التغيرات فوضوية وعشوائية وتعقدا[10].

ويمكننا بصورة خاصة أن نشير إلى مغزى بعض مظاهر التغير في المنظومة الدولية برصد الفجوات التي تظهر بين هذه المظاهر من ناحية والتوقعات المشتقة من بعض أكثر النظريات شعبية للعلاقات الدولية. ومن المفيد أن نركز هنا على التوقعات المتفائلة المشتقة من النظريات الليبرالية، وتلك المتشائمة المشتقة من النظريات الواقعية، وذلك قبل أن نقدم على تشخيص أكثر تفصيلا انطلاقا من النظرية المؤسسية أو التنظيمية في ميدان العلوم الاجتماعية عموما، بما فيها العلاقات الدولية.

أولا: تشخيص التحولات العالمية من المنظور التقليدي:

ا- تقوم الرؤى التفاؤلية للتطورات الدولية الحديثة على مجموعة من النظريات الليبرالية التي تعاظم نفوذها خلال العقدين المنصرمين وعلى

رأسها نظريات الاعتماد المتبادل، والتدويل المتعاظم للاقتصاد، والقرية العالمية، والنظام العالمي.

وتنهض تلك النظريات على الاعتقاد بالدور الحاسم والتقدمي للثورات التكنولوجية المتعاقبة في تحريك التطور في العلاقات الدولية. ويهتم المنظور الليبرالي عموما بإبراز الأثر الإيجابي والسلمي للتطور التكنولوجي في مقابل الأثر السلبي والصراعي عموما للسياسات التي عادة ما تتبعها الدول لتحقيق أهداف غالبا ما تكون لاعقلانية مثل القوة والمجد القومي.. الخ. فالتطور التكنولوجي يتضمن تحسين الإنتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة الرخاء من نفس قاعدة الموارد، ويقدم حلولا للمشكلات الاجتماعية بما يؤدي إلى تعظيم متواصل للرفاهة. ولم يتحقق كامل النتائج الإيجابية للثورات التكنولوجية المتعاقبة بسبب الأهداف غير العقلانية للسياسات القومية القائمة على قاعدة السيادة، وما تؤدي إليه من منافسات وصراعات وحروب توظف هذه الثورات لأهداف التدمير بأكثر مما توظفها أحيانا لأهداف الأعمار والبناء والرفاه. وتحمل هذه النظريات كلها بشرى طيبة للبشرية فالثورات التكنولوجية المعاصرة تعمق على نحو مطرد من الاعتماد المتبادل بين الدول Interdependence وبالتالي تقلل من دوافع الاستخدام المتطرف لمبدأ السيادة الوطنية، لأن الأضرار المحتمل للدول الأخرى يتضمن بالضرورة أضرارا بالنفس، وذلك وفقا لنظرية الاعتماد المتبادل. وهو في نفس الوقت يؤدي إلى تخلق اقتصاد مدول Internationalization يتقاطع مع التنظيم الدولي القائم على السيادات الوطنية. ويتطلب الاقتصاد المدول هيكلا سياسيا يتفق معه، ولذلك فهو يدفع نحو تآكل مؤسسة الدول القومية ويبرز هياكل سياسية جديدة تماثل الشركات متعددة الجنسية، التي أصبحت بحد ذاتها فاعلا جديدا في السياسة الدولية يعمل على أساس الكفاءة وليس السيادة. وتتضمن الثورة التكنولوجية المعاصرة، وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات والإعلام عملية نشطة لتكوين بنية أساسية حديثة لعالم موحد وصغير بسبب الكثافة الاتصالية العالية وإمكانية انتقال كل المتغيرات الإيجابية والسلبية عبر الحدود القومية، إلى الحد الذي يجعل النظام العالمي أشبه بقرية واحدةGlobal Village. ويفرض ذلك بدوره تنمية القانون الدولي لخدمة الأهداف والمصالح الجديدة للبشرية لخلق نظام دولي مستقر[11].

ولاشك أن التوقعات التي تستند على هذه النظريات التفاؤلية الليبرالية بعيدة المدى. غير أن بعض مظاهر التطورات الراهنة تتفق مع هذه التوقعات، ونشير هنا بصفة خاصة إلى ثلاثة مظاهر كبرى، وهي:

أ - الانتقال شبه الإجماعي على صعيد العالم كله تقريبا إلى أيديولوجية ليبرالية في إدارة الاقتصاد، بالاعتماد على قوى السوق، واتباع سياسات مالية ونقدية ليبرالية، وتخصيص جزء من القطاع العام الذي كان قد تضخم في عشرات من الدول، بغض النظر عن عاطفتها تجاه الاشتراكية والماركسية، والتسابق حول تشجيع رأس المال الخاص، المحلي، والأجنبي وخاصة الشركات متعددة الجنسية من أجل الحصول على الاستثمارات والتكنولوجيا. ويتفق مع ذلك أيضا انهيار الاعتقاد في صلاحية الأفكار الاشتراكية لإدارة الاقتصاد القومي، حتى في الدول التي قامت فيها مؤسسات الدولة والاقتصاد على المذهب الاشتراكي.

ب - بروز قائمة أعمال دولية جديدة تفرض ذاتها بصورة متزايدة على مؤسسات النظام الدولي. وبعض جوانب هذه القائمة تسعى لعلاج الآثار السلبية للحضارة الصناعية التحويلية القائمة على الوفرة، وخاصة في مضمار البيئة والمخدرات والأمراض الجديدة ذات الطابع الوبائي. كما أن بعض الجوانب الأخرى تتعلق بوضع تنظيم قانوني لمجالات لم تكن خاضعة لأي نظام مثل الفضاء وأعالي البحار والمياه والموارد عابرة الحدود القومية... الخ. ويتفق بروز هذه القائمة مع توقعات النظريات الليبرالية حول هبوط مكانة قائمة الاهتمامات التقليدية المرتكزة على الأمن القومي والسياسات العليا وبزوغ قائمة اهتمامات جديدة تدور حول السياسات الدنيا والرفاه. ومع ذلك، فإن هذا التوافق مقيد باعتبارات عديدة، منها أننا لا نشهد عملية إحلال قائمة اهتمامات جديدة محل تلك القديمة، ذلك لأن جل الاهتمام الدولي بقائمة الأعمال الجديدة لم يبرح بعد الصعيد الدعائي والإعلامي إلى صعيد الإجراءات الجادة. كما أن هذا الاهتمام لا يزال بعيدا جدا عن التنسيق الحقيقي والموضوعي بسبب استمرار واقع الأنانية الغربية عموما، وعدم الاكتراث في العالم الثالث، وما كان من قبل العالم الاشتراكي[12].

جـ - وجود حركة نشطة لتعميق الاندماج أو التكامل التجاري والاقتصادي والتكنولوجي في مناطق كثيرة من العالم. وهي حركة امتدت في حالة الجماعة

الأوربية إلى وضع برنامج متكامل يتطلع إلى جوانب معينة من الوحدة السياسية كما يظهر من الورقة البيضاء والقانون الأوربي الموحد لعام 1985 الذي طرح إمكانية تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بنهاية عام 1992[13].

وقد أحصى تقرير للبنك الدولي إثني عشر مشروعا للتكتل الاقتصادي والتجارة في العالم وهي الجماعة الأوربية ورابطة جنوب شرق الباسفيكي والاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ومجموعة دول الأنديز والجماعة الاقتصادية لغرب أمريكا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلاد البحيرات العظمى واتحاد نهر مانو ومنظمة التعاون الإقليمي ومشروع تكتل تجاري لرابطة جنوب شرق آسيا، ولدول غرب الباسفيكي..إلخ[14].

وما يهمنا في هذا المقام هو أن النصف الثاني من عقد الثمانينيات قد شهد عدوى شديدة لإنشاء تكتلات تجارية واقتصادية في أقاليم مختلفة من العالم، وان كان الوزن الحقيقي لهذه الظاهرة يتضح فقط في حالة الدول المتقدمة، والدول الصناعية الجديدة.

وبرغم ذلك، فإن هناك مظاهر أكثر خطورة للتحول في المنظومة الدولية لا تتفق إطلاقا مع توقعات النظريات الليبرالية، التي تسند إلى ثورة التكنولوجيا دور القوة الدافعة للتقدم. وتظهر فجوة التوقعات الليبرالية التفاؤلية هذه بصورة خاصة في أربعة مؤشرات رئيسية، هي كالتالي:

أ- اشتداد المنافسات التجارية الدولية والنزعة نحو التجزؤ في السوق الدولي عبر نمو التكتل التجاري والسياسات الحمائية والميركانتيلية. فعلى نقيض توقعات النظريات الليبرالية نجد أن ثورة التكنولوجيا الراهنة قد تصاحبت لا مع نمو وتطور نظم التجارة والنقد والائتمان الدولية بل مع انقطاعات هامة في هذه النظم كلها، وخاصة نظام التجارة الدولي متعدد الأطراف. ويتعرض هذا النظام الأخير للتآكل بسبب انتشار القيود الكمية وسياسات الانتقام الاقتصادي. وربما يكون صدور القانون الشامل للتنافسية والتوسع التجاري عن الكونجرس الأمريكي عام 1982 أهم المظاهر المعاكسة لتوقعات النظريات الليبرالية بسبب قيامه في الجوهر على سياسات الانتقام التجاري الذي يتنافى تماما مع توقعات تحرير الاقتصادات القومية. ولاشك

أن الحركة نحو الاندماج والتكامل الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك مشروع أوربا 1992 يمثل أيضا مظهرا لتجزؤ السوق الدولية والنزعة الميركانتيلية[15].

ب - انفجار المشاعر القومية والطائفية والدينية والعرقية ودفعها نحو تفتيت المجتمعات السياسية القائمة. أي أنه على نقيض التوقعات الاندماجية للنظريات الليبرالية نشهد حركة قومية نحو الانقسام والتجزؤ الاجتماعي والسياسي. وعلى نقيض التوقعات الخاصة بتآكل السيادة القومية، تعاظم الحنين لتشكيل دول مستقلة ذات سيادة، لا في أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي فحسب، بل في مناطق عديدة أخرى، وخاصة في آسيا وأفريقيا. وكذا، على نقيض توقعات امتداد الرفاهة والاندماج المتزايد إلى العالم الثالث ودمجه في الحضارة الصناعية، يتزايد الفقر في الشق الأعظم من هذا العالم، ويتعاظم الميل إلى تهميشه في الاقتصاد العالمي، جزئيا تحت تأثير الثورة التكنولوجية الراهنة[16].

جـ - تأزم سياسات التحول الليبرالي في أكثرية أنحاء العالم. ففي الوقت الذي تكرس فيه الثقافة الإعلامية المعاصرة التأكيد على الانتصار النهائي والكامل للأيديولوجية الرأسمالية، فإن سياسات التحول والإدارة الليبرالية للاقتصاد تعاني من أزمة عميقة. فحتى في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تواجه الريجانية والتاتشرية السياسية أزمة كبيرة في بلديهما الأم، حيث فشلتا في حل المعضلات الهيكلية للاقتصاد. ويكفي دلالة على ذلك أن تخفيض الدولار بنسب كبيرة للغاية لم يجلب تخفيضا للعجز التجاري للولايات المتحدة. على أن أزمة التحول الليبرالي أفدح كثيرا في العالم الثالث حيث لا نجد قواعد الاقتصاد الكلاسيكي تعمل بالطريقة التي يتصورها أصحاب هذه الأيديولوجية، وخاصة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. ونلمس أيضا بوضوح التناقض الهائل بين صعود الإيديولوجية الليبرالية وسوء الأداء الاقتصادي في أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي[17].

د- أن التوقعات الليبرالية المنطلقة من النظريات السابقة لا شأن لها بتفسير انهيار الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية. ولا تفسر بالتالي الجانب الأعظم من التحولات في النظام العالمي في النصف الثاني من الثمانينيات. صحيح أن العزلة النسبية للاقتصاديات الاشتراكية قد ضاعفت من ركودها. غير أن الانهيار لم يتم بسبب الدوافع الناشئة عن الاعتماد المتبادل والثورة

في التكنولوجيا، وإنما بسبب الافتقار إليهما تحديدا، وبسبب العوامل السياسية والاجتماعية السائدة في النظام الاشتراكي.

2- وتقوم الرؤى التشاؤمية للتطورات الحديثة على الصعيد الدولي على سلسلة أخرى من النظريات التقليدية، المتناظرة من حيث المفاهيم التي تركز عليها وان كانت متعارضة من حيث منطلقاتها القيمية. ويهمنا هنا أن نشير بصفة خاصة إلى نظرية القوة والنظرية المعاصرة للإمبريالية.

وتشترك هاتان النظريتان في الاهتمام الذي تبدياه بالدوافع غير العقلانية والسابقة على الرأسمالية مثل المكانة والقوة في العلاقات بين الدول.

ويؤكد أصحاب نظرية القوة أن الدولة القومية وسياسات الأمن القومي ستظل هي محور السياسة الدولية، وأن كافة الأهداف والموضوعات والفواعل الأخرى تعتبر جزءا من الاستراتيجية القومية التي تسعى بالضرورة إلى تعظيم القوة. ومن هنا فإن جوهر علم السياسة الدولية يتمثل في دراسة أنماط توزيع القوة، وعلاقاتها بالتغيرات الكبرى للسياسة الدولية وهي السلام والحرب. ولذلك انشغل أصحاب نظرية القوة بالبحث في مسألة القطبية في النظام الدولي. فالمراحل الرئيسية لتطور المنظومة الدولية تميزت بسيادة أنماط معينة لتوزيع القوة وتركيزها في عدد محدود من الأقطاب. وتعلق مصير الحرب والسلام بعلاقات هذه الأقطاب ودورها في بناء وصيانة النظام أو في تحديه أو هدمه[18].

أما نظرية الإمبريالية المعاصرة، فتلفت النظر لا لعلاقة الأقطاب القوية بعضها ببعض، وإنما لعلاقاتها بالمناطق الفقيرة والمحرومة من القوة الدائرة في فلكها وتشخص هذه العلاقة باعتبارها علاقة هيمنة، في المجالات المختلفة: الاقتصادية والعسكرية، والثقافية، و الاتصالية. وتتسم الإمبريالية في كل هذه المجالات بكونها علاقة رأسية بين كل مركز إمبريالي وتوابعه المحيطة بحيث تتحطم الروابط الأفقية بين هذه التوابع، بل وتنتقل تناقضات المراكز إلى التوابع، بما يؤدي إلى صراعات وحروب بالوكالة. كما أن علاقة التبعية ذاتها تفضي اعد قمع نمو التوابع المحيطة التي تشغل الجزء الجنوبي من العالم.

والواقع أن أكثر الأدبيات حول التحولات العالمية خلال النصف الثاني من الثمانينيات تنتمي إلى نظرية القوة. وحفلت هذه الأدبيات بمناظرة بين تيارين التيار الأول يرى أن انهيار نظام القطبية الثنائية يعنى تلقائيا تحول

المنظومة الدولية إلى الخضوع لقطب واحد. على أن البعض يفسر مفهوم القطب الواحد بأنه الغرب الصناعي المتقدم كله، والذي ينتظم في تحالف الأطلنطي. أما البعض الآخر فيرى أن الولايات المتحدة وحدها تحتكر القوة والنفوذ في النظام الدولي. والتيار الثاني يلحظ أن هناك علامات هامة لتعدد مراكز القوة ويتنبأ بأن المنظومة الدولية تتطور إلى حالة توازن القوى أو تعدد القطبية. وعلى وجه التحديد، يخلص التيار الثاني من تحليل التطورات التي تشهدها المنظومة الدولية إلى أن هناك ثلاثة أقطاب بازغة تلتف حولها كتل سياسية دولية؛ وهي الولايات المتحدة ويتكتل وراءها المجال الحيوي الغربي بما فيه من الأمريكتين وألمانيا الموحدة وتتكتل حولها أوروبا الغربية، واليابان التي تقود شرق آسيا(19).

وتنسجم كثرة من مظاهر التحولات الراهنة في العلاقات الدولية مع مقولات منظوري القوى والإمبريالية. وعلى رأس هذه المظاهر ما يلي:-

أ- انتصار الغرب في الحرب الباردة بين المعسكرين وانهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي.

إذ يمكن تصوير هذا الانهيار كنتيجة نهائية لمعركة أو صراع سياسي وثقافي وأيديولوجي، بنفس الطريقة التي تحسم بها المعارك العسكرية بين الدول: أي من خلال منظور القوة. ولا شك أن الحرب الباردة لا تفسر انهيار النظام الاشتراكي. على أن هذه الحرب الممتدة تمثل أحد جوانب التفسير الشامل لهذا الانهيار.

ب - أثبتت حرب الخليج استمرار بروز قائمة اهتمامات أو جدول أعمال الأمن القومي، والسعي نحو القوة على الأصعدة العالمية والإقليمية. كما يثبت البعث القومي في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية استمرار أولوية القضايا السياسية بالمقارنة بالقضايا الاقتصادية والوظيفية. ومن المرجح ألا تكون التطورات في المجال الجغرافي السياسي الذي أصبح يسمى برابطة الكومنولث التي حلت محل الاتحاد السوفيتي (الذي تم حله في ديسمبر 1991) قد انتهت عند هذا الحد. وهناك احتمالات كبيرة لصراعات دامية ربما تنتهي بإعادة تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفياتية من جديد. غير أن هذا الاحتمال لابد أن يمر عبر عمليات معقدة من التنافس القومي، والصراعات الإقليمية التي تتدخل فيها أطراف عديدة مثل إيران وتركيا،

وربما أيضا صدامات عالمية. ومهما كان من أمر، فان علاقات القوة قد أصبحت هي المحور الرئيسي في التفاعلات الخاصة بمصير هذا المجال الجغرافي -السياسي الواسع.

جـ - وأخيرا، فان المنافسات الشديدة التي تتم أساسا في المجال الاقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة، أي اليابان والولايات المتحدة وأوربا الغربية تنسجم أيضا مع منظور القوة في العلاقات الدولية، وقد أصبحت هذه المنافسات تشغل حيزا كبيرا من السياسات الدولية للجزء الشمالي من العالم. وقد أدت هذه المنافسات إلى انهيار دورة أورجواي لمنظمة الجات في صيف عام 1991. وتستخدم القوي الصناعية العظمى الثلاث حزمة مواردها الشاملة، بما فيها من موارد سياسية في خوض هذه المنافسات لتحقيق المصالح القومية كما تصوغها الحكومات. ومن المحتمل أن تفضي هذه المنافسات إلى إضعاف شديد لتحالف الأطلنطي، بعد انهيار حلف وارسو وحله. وتفكر أوربا الغربية بالفعل في تكوين قوة دفاع أوربية مستقلة عن حلف الأطلنطي[20].

ومع ذلك، فحتى منظومة أوروبا الغربية لم تسلم من توترات مكتومة بين القوميات الكبرى الأعضاء في الجماعة الأوربية بسبب انقلاب التوازنات التقليدية التي قامت عليها الجماعة بعد توحيد ألمانيا في ديسمبر 1990. وتخشى الأمم الأوربية اللاتينية من الوقوع تحت هيمنة العملاق الألماني. ومع ذلك، فأوربا تحاول جاهدة أن تتغلب على مخاوف إحياء نزعة الهيمنة الألمانية عن طريق المضي قدما وبخطوات أكبر على طريق التكامل الاقتصادي والسياسي. غير، أن هذه المخاوف لازالت تعتمل على المستويين السيكولوجي والسياسي، وخاصة بعد أن اكتشفت الدول الكبرى في الجماعة الأوربية وجود إمكانية كبيرة لتضارب السياسات والمواقف من الأزمات الدولية، وخاصة أزمتي الخليج والحرب الأهلية اليوغسلافية.

3- ويتضح من العرض السابق أن التحولات العاصفة في النظام الدولي لا تجري في اتجاه واحد، بل إنها متضاربة ومتعددة الدلالات. ولا توجد حتى الآن نظرية عامة أو شاملة كافية لتفسير مجمل الظواهر المتعارضة للتحولات الراهنة في المنظومة الدولية. فهناك نزعة متناقضة لانفجار القوميات ومشاعر الهوية والانتماء ولهبوط مغزاها وقيمتها في تقرير المصير

الحقيقي للجماعات البشرية، بالمقارنة بالمؤثرات الناشئة عن الثورات التكنولوجية الحديثة. وهذه الأخيرة تفرز ظروفا تعمق الأزمات في الوقت الذي تفرز فيه إمكانيات التقدم وحل المشكلات. وهناك قائمة أعمال دولية جديدة تتناول المشكلات الجديدة أو التي كانت مهملة والمتعلقة بأسلوب الحياة الإنسانية في نهاية القرن العشرين، ولكن المشكلات القديمة والمتعلقة بالأمن وسياسات القوة لم تحل بعد. وهناك نزعة لنمو الاعتماد المتبادل والتدويل الحقيقي للاقتصاد والهياكل الوظيفية المرتبطة بالمجتمع الحديث، ولكن هناك نزعة مقابلة للتجزؤ في السوق الدولية والمنافسات القومية حول توزيع فرص النمو الناشئة عن عمليات التدويل هذه.. الخ. وفي كل ذلك نجد قدرا كبيرا -بأكثر بكثير مما ندرك أحيانا- من الفوضى والعشوائية.

ولكن ما هو موقع العالم العربي في ذلك كله؟.

الواقع أن موقع العالم العربي في التحولات الدولية يبدو أيضا ملتبسا ومتشحا بوشاح الغموض مثل هذه التحولات بالضبط. ونستطيع أن نشير إلى هذه الحقيقة عبر عدد من المؤشرات فيما يلي:-

أ- لا شك أن انهيار نظام القطبية الثنائية يغلق منفذا هاما للفرص الخارجية أمام العالم العربي. فمع الاعتراف بكل الصعوبات التي صادفت التطور السياسي والاقتصادي للعالم العربي بعد الاستقلال، فإنه قد نجح في استثمار جزء من الفرص المتاحة عبر نظام القطبية الثنائية بتنمية مكانة وسيطة للعرب في هذا النظام. فعلى الصعيد الاقتصادي، نجحت الدول العربية الكبيرة في دخول مضمار الصناعة المميز للثورة الصناعية الأولي، وبعض فروع الثورة الصناعية الثانية. كما نجحت الدول العربية المصدرة للنفط في الإفلات من نمط العلاقات القائمة على العقود الامتيازية للشركات السبع العملاقة، بل والسيطرة على القرارات الأساسية الخاصة لإنتاج ووضع أسعار النفط. ويعود جانب كبير من هذا النجاح إلى ميكانيكية نظام القطبية الثنائية، بما أتاحه من هامش للمناورة، على نحو مباشر وغير مباشر. وعلى الصعيد السياسي، تحقق استقلال أكثرية الدول الحربية في سياق هذه الميكانيكية ذاتها. وفي سياقها أيضا نجحت عدة أقطار عربية في دخول مضمار التكنولوجيا العسكرية الحديثة سواء بالاستيراد أو بالإنتاج المباشر. وفي نفس الوقت، فإن انهيار نظام القطبية الثنائية قد تم بصورة جعلت

العرب يخسرون حليفا استراتيجيا للنظام العربي في مجموعه، وهو الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية.

ومع ذلك، فإن انهيار نظام القطبية الثنائية ليس أمرا سيئا كله. إذ أن هذا الانهيار يفك تلقائيا الارتباط المصطنع بين القضايا العربية الكبرى، وخاصة القضية الفلسطينية من ناحية والصراع الدولي من ناحية أخرى. وقد مضى الدعم الغربي والأمريكي خاصة لإسرائيل إلى مدى أبعد كثيرا مما تبرره العلاقات الأمريكية العربية، أو الإسرائيلية بحد ذاتها، وطبقا لمنطق الصراع بين العملاقين السوفيتي والأمريكي. وبقدر ما أتاح نظام القطبية الثنائية للعرب فرصة لتحقيق استقلالهم وتنمية قدراتهم العسكرية، فإنه ربما يكون قد أضر بالكثير من مصالحهم السياسية بجعلها ضحية للحرب الباردة.

ب - وفي نفس الوقت، فإن الفرص الماثلة في نظام القطبية الثنائية قد سدت. ولكن هناك فرصا جديدة قد تفتح مع بروز المنافسات بين الكتل الغربية الكبرى. ولا تزال هذه الفرص محدودة نسبيا بسبب ما يظهر من هيمنة أمريكية منفردة، وتبعية غرب أوربا واليابان للولايات المتحدة. كما أنها لازالت محصورة في الميدان الاقتصادي. غير أن هناك إمكانية كبيرة لتوسيع هذه الفرص مع اطراد نمو القوة الأوربية واليابانية وانحسار القوة الحقيقية في السياسة الدولية. وتظهر هذه الفرص بوضوح كبير في المجال الاقتصادي. ذلك أن تكوين كتل تجارية متنافسة في الجزء الصناعي المتقدم من العالم وتضييق فرص النمو المتاحة أمام كل من هذه الكتل في أسواق الكتل الأخرى يزيد أهمية الأسواق العربية، بالمعنى الواسع للمصطلح.[21]

جـ - والواقع أن المكانة النسبية للاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي كانت قد تعرضت لتدهور شديد خلال عقد الثمانينيات. إذ هبط نصيب الصادرات العربية من إجمالي صادرات العالم من 6,7٪ عام 1983 إلى 3,9٪ عام 1989 وهبط نصيب الواردات العربية من إجمالي واردات العالم من 1,7٪ إلى 3,3٪ بين نفس العامين[22]. على أن هذا الهبوط الكبير يعود إلى الانهيار الذي تعرضت له متحصلات العرب من الصادرات النفطية. ومع توقعات التعاظم المطرد في أسعار وكميات الصادرات النفطية من العالم العربي عموما ومن منطقة الخليج بوجه خاص، من المتوقع أن يتحسن وضع الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي بدءا من نحو منتصف

التسعينيات. ومع ذلك، . فإن الاقتصادات العربية قد لا تستعيد قط مكانتها في الاقتصاد الدولي الذي حققته في النصف الثاني من السبعينيات، إلا إذا نجح العرب في الدخول إلى مضمار الثورة التكنولوجية الراهنة.

د - ويعين هذا العامل الأخير أهم القيود على نظام القطبية الثنائية القديم، من وجهة النظر العربية، فقد كانت ثمة قطبية ثنائية فقط في المجال العسكري والاستراتيجي. على أن النظام الدولي لم يكن ثنائي القطبية قط في المجال الاقتصادي. ولم يكن للكتلة الاشتراكية دور كبير في الاقتصاد الدولي منذ البداية حتى النهاية. ولكن العلاقات الاقتصادية مع الكتلة الاشتراكية كانت هامة بالنسبة لعدد من الدول العربية الأكثر تطورا. وساعدت هذه العلاقات هذه الدول على الدخول في مضمار الثورة الصناعية الأولي، وبعض فروع الثورة الصناعية الثانية. على أن فشل الاتحاد السوفيتي في الدخول إلى مضمار أغلب فروع الثورة الصناعية الراهنة، وخاصة أكثر حلقاتها حسما وأهمية وهي الإليكترونيات الدقيقة التي تقام عليها صناعة المعلومات وضعت حدودا قوية وجامدة أمام احتمالات نمو تنافسية حتى في الفروع الصناعية العربية المنتمية إلى مجال الثورة الصناعية الثانية.[23] بل إن هذا الفشل كان سببا هاما في تخلف تكنولوجيا الدفاع العربية عن الوصول بدول الطوق العربي إلى وضع التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل التي نجحت في الاغتراف من رصيد التقدم الهائل لتكنولوجيا الدفاع الأمريكية.

ولا شك أن الركود التكنولوجي للاقتصادات العربية كان السبب المباشر وراء الأهمية المبالغ فيها للنفط في العلاقات الاقتصادية الدولية للعرب، وفي الاقتصادات العربية ذاتها. وينشأ هذا الركود أساسا عن عوامل داخلية: سياسية واقتصادية وتنظيمية. غير أن جانبا هاما منه يرتبط بميكانيكية العملية الدائبة لتدويل الاقتصادات، والتي ضخت التجديد التكنولوجي في مواقع مختارة من العالم الثالث لم يكن منها أغلب الدول العربية باستثناء صناعة النفط والصناعات الأمامية المرتبطة به، في بعض دول الخليج. بل إن العالم العربي قد استبعد إلى حد كبير من عملية تقسيم العمل الدولي وحرم من فرصة توطين الفروع الصناعية الخاصة بالثورتين الصناعيتين الأولي والثانية فيه. ومع ذلك، فإن غياب الرقعة العربية على خريطة عملية نقل الصناعات التقليدية ليس أمرا سيئا كله، فيما لو أمكن للعرب أن

يضعوا استراتيجيتهم الخاصة بالتطور الاقتصادي والتكنولوجي، واختيار الحلقات الهامة من السلاسل الصناعية الأكثر ديناميكية في التجارة الدولية وفي عملية التطور الجذري للاقتصادات الحديثة. غير أنه حتى يحدث ذلك، فسوف تظل الفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم تتوسع باطراد.

هـ - ويتضمن ذلك بالضرورة هبوطا تلقائيا لمكانة العرب في النظام الدولي، وهي المكانة التي أصبحت تقوم على القدرة التكنولوجية والتنظيمية. غير أن الخطر يبدو أكبر كثيرا في مجال التكنولوجيا العسكرية. وقد برهنت الحروب التي وقعت على الخريطة العربية خلال عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومنها الحرب اللبنانية عام 1982 والحرب العراقية - الإيرانية أعوام 80 -1988 وحرب الخليج عام 1991، الطابع الحاسم للحروب الذي تتسم به تكنولوجيا الحرب البازغة والتي في طور التطوير، وهي تكنولوجيا تكاد الولايات المتحدة تحتكرها كلية. ويتضاعف الخطر بسبب إمكانية فرض الرقابة على المنافذ المتاحة للعرب عموما لسوق التكنولوجيا العسكرية المتطورة عبر مبادرة الرئيس بوش المعلنة في يونيو عام 1991 للحد من نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى الشرق الأوسط.

والواقع أن الثورة الراهنة في التكنولوجيا العسكرية، وخاصة في مجال الاشتقاقات التكتيكية لبرنامج الدفاع الاستراتيجي -القائم على الأسلحة الإشعاعية -يفتح بابا واسعا أمام حسم الصراعات العسكرية من بعد، ودون الخضوع لحتمية تلاقي أو اصطدام قوات برية كبيرة على ساحة أرضية للمعارك. أي أن التطورات في مجال تكنولوجيا الحرب لا تستبعد فقط نمط التوازنات القديم بين الأسلحة البارودية والأسلحة المعدنية التي كانت أساس نشوء الاستعمار الأوروبي الحديث للعالم العربي وإفريقيا، وإنما تغير من طبيعة الحرب ذاتها تغييرا جذريا، بسبب ما تنتجه من سيطرة ميدانية كاملة من الفضاء الخارجي أو من مسافات بعيدة للغاية.[24] وليس من المحتم أن يقود ذلك تلقائيا إلى خسارة العرب لاستقلالهم السياسي مثلما حدث في سياق تكون الإمبراطوريات الاستعمارية في ثمانينيات القرن التاسع والعقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. غير أن تعاظم الاختلال الرهيب في ميدان تكنولوجيا الحرب بحد ذاته يتضمن إمكانية تهديد داهم وفعال لأمن الأقطار العربية، وبالتالي إمكانية خضوعها لابتزاز غير مأمون

من جانب القوى الغربية الكبرى، أو من جانب القوى الإقليمية التي قد يتاح لها منفذ منهجي للأجيال الأحدث من تكنولوجيا الدفاع وأنظمة التسليح التي لازالت في طور التجريب والتطوير مثل إسرائيل.

و- وفي هذا السياق يجدر بنا الالتفات إلى حقيقة أن الساحة العربية تعتبر إما قريبة للغاية من ساحات جغرافية سياسية تتسم بعدم الاستقرار الشديد واحتمالات انفجار المنافسات الإقليمية والدولية مثل الجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفيتي سابقا، أو تشكل هي نفسها ميدانيا لمنافسات عالمية جديدة، وخاصة تلك المشتعلة بين الكتل التجارية الكبرى: أي أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. ويمكن للمحور الأول من المنافسات حول مصير الجمهوريات الجنوبية والإسلامية للاتحاد السوفيتي أن يفرض تهديدا أمنيا غير مباشر على المشرق العربي ومنطقة الخليج، على حين يستبعد أن يتضمن المحور الثاني أي نتائج أمنية وعسكرية في الأمد المباشر. غير أنه لا يمكن استبعاد قدر معين من التوترات العنيفة الناشئة عن الآثار الجانبية للمنافسة بين الكتل التجارية الكبرى، وخاصة في منطقة الخليج، وذلك على المدى البعيد نسبيا. ولد برهنت التقديرات الأخيرة على أن الحاجات اليابانية من نفط الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج خاصة تتعاظم بسرعة أكبر مما توقعته التقديرات المبكرة.[25] وقد يصدق الأمر نفسه على أوربا الغربية، وخاصة إذا تفجرت صراعات ممتدة في الكومنولث «السوفيتي» بدرجة تضر بقدرات الإنتاج والتصدير بما هو أبعد من التدهور المتوقع في نصيبها من الاحتياطات والصادرات الدولية. ومن المؤكد أن اعتمادية الولايات المتحدة على واردات النفط العربي سوف تتعاظم بسرعة خلال العقد الحالي والمقبل. ويتوقف المدى الممكن للتنافس حول المصالح النفطية والاقتصادية بين هذه الكتل التجارية على المدى العام لهذا التنافس في كل جوانبه. ويمكن أن تظل نتائج التنافس التجاري محدودة من الناحية الاستراتيجية فيما لو استمرت الأطر الراهنة للعلاقات بين هذه الكتل.[26] غير أن حدوث انفجارت أو تقلصات كبرى مثل انفلات سياسات الانتقام الاقتصادي-في أعقاب أزمة اقتصادية كبري في العالم الصناعي مثلا-قد يفضي إلى نتائج أمنية واستراتيجية كبيرة لا يمكن قياسها منذ الآن.

ولا شك أن زيادة اعتماد الاقتصادات الصناعية المتقدمة على النفط

العربي خلال الفترة المقبلة، على ضوء غياب بدائل اقتصادية وعملية أخرى للطاقة، يؤدي إلى زيادة القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج وللعالم العربي ككل، ويحتم الاهتمام بتأمين تدفقات النفط. وتزداد أهمية الاحتياطات النفطية الخليجية والعربية عموما في وقت بدأ العالم العربي يخرج فيه من النطاق التاريخي لحقبة الاستقرار السياسي الطويلة نسبيا بسبب التمزقات الداخلية السياسية والأيديولوجية والدينية والطائفية والقومية. ومن المحتمل أن تتعرض عدة أقطار عربية هامة لتغيرات كبرى في نظم الحكم، قد ينطوي بعضها على احتمالات كبيرة للتوتر والصدام مع الغرب الصناعي المتقدم، ويطرح ذلك إشكالية غربية تتمثل في تأمين إمدادات النفط عبر حقبة عدم الاستقرار المتوقعة في عدة أقطار عربية، بعضها محيط بمنطقة الخليج أو قريب منها وبعضها بعيد ولكنه هام بحد ذاته كمصدر لإمدادات النفط مثل الجزائر[27]. ويرتبط بهذه الإشكالية أيضا دور القوي الإقليمية غير العربية في زيادة مستويات الإجهاد والتمزق السياسي في بعض الأقطار العربية، وخاصة إسرائيل وإيران، خلال الفترة المقبلة.

ومن المحتم أن تطرح هذه المشكلة من وجهة نظر الغرب والنظام العالمي كله باعتبارها مشكلة نظام الأمن الدولي والإقليمي في نفس الوقت. وسوف نتناول هذه المشكلة من المنظور المؤسسي في الفقرات التالية:

ثانيا: تشخيص التحولات العالمية من المنظور المؤسسي:

سبق أن أشرنا إلى أن مظاهر التحولات الدولية الراهنة تنطوي على قدر من الفوضى والعشوائية. ولا يمكن التنبؤ بمستقبل النظام أو السلام العالميين في ظل هذه الفوضى. ونعني بالفوضى هنا تفجر مشكلات لا طاقة للهيكل المؤسسي والتنظيمي للعلاقات الدولية على التغلب عليها ومعالجتها على نحو منهجي، بما يؤدي إلى انفلاتها وتضخمها وتهديدها للسلام العام، بل ولسلامة البيئة الطبيعية الضرورية للحياة الإنسانية[28].

وتستحق هذه السمة للتحولات الراهنة في المنظومة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين اهتماما كبيرا ومستقلا عن النزعات الأيديولوجية للنظريات التقليدية. ويستجيب المنظور المؤسسي لهذه الحاجة. ويقوم هذا المنظور على رؤية التغيير الاجتماعي كعلاقة بين عملية توليد المشكلات والطاقة أو القدرة المنظمة على حلها. فالتقدم والسلام يعنيان من هذا المنظور

ناتجا منهجيا للتكيف الضروري مع أجيال جديدة من المشكلات عبر تعظيم القدرة على حل هذه المشكلات من خلال إعادة تفويض أو هيكلة مستمرة للمؤسسات القائمة أو خلق مؤسسات جديدة. وعلى النقيض، فإن التخلف والصراع يتضخمان بسبب فشل وعدم كفاية المؤسسات والآليات القائمة في بنية اجتماعية لمغالبة وحل المشكلات الجديدة والعزوف عن إنشاء مؤسسات جديدة أو إعادة هيكلة المؤسسات القائمة بهدف لا من الحل المنهجي للمشكلات. ويحدث هذا الاختلال نتيجة أسباب عديدة. ومن هذه الأسباب التعريف القاصر ثقافيا للمشكلات الجديدة التي تستحق الحل المنهجي، أو انهيار شرعية المؤسسات القائمة وعدم تناسب التوازنات القائمة في الحقل السياسي للتوافق حول بناء مؤسسات جديدة. وكذا، فإن التآكل المنظم لكفاءة المؤسسات القائمة بسبب عدم كفاية مواردها لإشباع المطالب المشروعة يدفع إلى تخلق أشكال غير رسمية وغير منظمة لحل المشكلات وإشباع المطالب، قد تؤدي إلى تحلل اجتماعي أو حتى معارضة مسلحة. وفي حالات معينة قد تنهار شرعية هذه المؤسسات داخليا بسبب تغلب المصالح الخاصة على أدائها أو خارجيا بتواتر خرق قواعدها دون عقاب.

ومهما كان من أمر فإن جوانب الفوضى في العلاقات الدولية قد ظهرت في سياق عدم توازن واضح بين الهياكل المؤسسية القائمة والأجيال الجديدة من المشكلات الاجتماعية، على المستويات كافة.

ا- ومن الصعب للغاية أن نقدم تقديرا دقيقا لمدى قوة عوامل الفوضى وجسامتها على المستويات المختلفة للعلاقات الدولية. غير أن من الممكن أن نبرز بعض مظاهر الفوضى ونتائجها المحتملة في قطاعات ومستويات مختلفة من المنظومة الدولية.

أ- وربما كانت أبرز مظاهر الفوضى في المنظومة الدولية في الحقبة الراهنة من تطورها هي تلك القائمة في المجال الجغرافي-السياسي الذي كان معروفا باسم الاتحاد السوفيتي، وإلى حد أقل في أوربا الشرقية. فهناك ما يشبه الانهيار المؤسسي الكامل وحالة انعدام لوزن القانون في كافة مجالات الحياة الاجتماعية، بما فيها المجال العسكري والأمني. وبطبيعة الحال، فإن القلق العالمي من نتائج هذه الفوضى قد تركز في التوقعات الخاصة بالسيطرة على الدولاب العسكري العملاق للاتحاد السوفيتي

المنحل بما فيه ترسانة الأسلحة النووية. وربما كانت الشائعات التي تتردد بقوة في بعض وسائل الإعلام الغربية حول بيع قنابل نووية لعدة دول في الشرق الأوسط، أو عرض أفضل نتاج التكنولوجيا العسكرية السوفيتية للبيع بواسطة مصالح خاصة وغير رسمية، دليلا على مصداقية التهديد بفوضى عامة لا يمكن حصرها داخل نطاق الاتحاد السوفيتي المنحل[29]. وليس هناك حاجة لإقامة الدليل على مدى ما يمكن أن يؤدي إليه انهيار السيطرة على الدولاب العسكري السوفيتي التقليدي والنووي من أضرار جسيمة بنسيج العلاقات الدولية وبالتوازنات العسكرية الدولية والإقليمية، وخاصة في منطقة ملتهبة مثل الشرق الأوسط. ومن الممكن أن يزداد الخطر على السلام والأمن العالمي بصورة عامة وفي الشرق الأوسط، وربما أوربا الشرقية والوسطى بصورة خاصة في حالة انفجار حرب أو حروب أهلية داخل الاتحاد السوفيتي المنحل في ظروف هذه الفوضى. ويظهر التناقض هنا بصورة خاصة في حقيقة أن استمرار أو تفاقم الفوضى في الاتحاد السوفيتي متعلق بالتطورات داخل هذا الإقليم الشاسع وجمهورياته المختلفة ولكنه يؤثر بشكل حاسم على مستقبل السلام في العالم، بل وربما على مستقبل البشرية ذاتها. أن مبدأ السيادة القومية هنا وباعتباره المبدأ الجوهري للنظام الدولي المعاصر يكاد يخلو عمليا من المحتوى بسبب الانهيار المؤسسي في الداخل. غير أن الأضرار التي يمكن أن تسفر عن هذا الانهيار لا يمكن ضمان حصرها في نطاق الولاية التشريعية المفترضة أو المجال الجغرافي الخاص بهذه السيادة أو السيادات.

وفي نفس الوقت، فإنه لا يوجد تعبير مؤسسي مقبول عن حاجة البشرية كلها لضمان شروط سلامتها وأمنها التي تتعلق بقرارات استخدام أو الرقابة على استخدام ترسانة نووية تقع داخل أربع جمهوريات «سوفيتية» في ظروف لا تكاد السلطات العامة فيها تتمتع بالقدرة على ضمان الأمن أو السلام العام داخلها. ويكاد يكون من المستحيل الاطمئنان على كفاية الالتزامات الدولية المعلنة من قبل هذه السلطات فيما يتعلق بالسيطرة الفعلية-والتي لا يمكن تحقيقها إلا عبر وحدة وفاعلية السيطرة المؤسسية على الترسانة النووية السوفيتية[30].

ب - وعلى مستوى النظام الدولي ككل، يلفت النظر بصورة خاصة

مظاهر الفوضى في العلاقات الاقتصادية الدولية. وتترتب هذه المظاهر على تآكل نظام التجارة الدولية المجسد في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وتواتر انتهاك قواعد هذه الاتفاقية بالرغم من الالتزامات القانونية التعاقدية التي رتبتها الدول على نفسها بما فيها الدول الصناعية والتجارية الكبرى التي مثلت الحارس التقليدي لهذه القواعد ومصدرها الفعلي. ويتفق مع الأمر نفسه انهيار النظام القديم للمدفوعات الدولية وعدم قيام نظام مقنن في مؤسسات أو آليات بعينها لتنظيم هذه المدفوعات. ويؤدي التآكل والفراغ المؤسسي في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية إلى انفلات حلقات مفرغة من انتهاك القواعد المرعية والتحلل من الالتزامات التعاقدية بما يدفع نحو ممارسات الانتقام، وهي كلها تعمق من مظاهر الفوضى في هذا الحقل. وعلى حين أن النتائج السياسية لهذه الفوضى لازالت محكومة وقابلة للحصر حتى الآن، فانه لا يمكن ضمان استمرار هذا الواقع في المستقبل.

جـ - وتنشأ أغلبية المظاهر المتفجرة للفوضى في العلاقات الدولية عن التدهور المتواصل للقدرات الوظيفية والمؤسسية للدولة في عشرات من أقطار العالم الثالث، وخاصة في إفريقيا ومناطق معينة من آسيا. ففي هذه الأقطار يكاد يكون مبدأ السيادة القومية مسألة دعائية وقانونية صرفة لا علاقة لها بالمحتوي الحقيقي والمؤسسي للدولة. وتواجه الدولة في هذه الأقطار تحديات ومطالب متصاعدة تعجز عن إشباعها. وتضاعف هذه الحقيقة من شدة التحديات الماثلة في انفجار الحركات العرقية والقومية والطائفية والدينية، وتفضي هذه التحديات في العادة إلى تأجج الصراعات الداخلية التي تأخذ شكل الحروب الأهلية الممتدة والمتقطعة. ويفاقم ذلك بدوره من مدى التفسخ الاجتماعي والسياسي والمؤسسي، وقد يسبب إنهاكا كاملا للدولة والمجتمع السياسي. وفي كثير من الأحيان تمتد الحروب الأهلية المتقطعة إلى عقود، وتشتبك مع الصراعات الإقليمية بين الدول، الأمر الذي يزيد من تعقيدها[31]. وعلى حين أن أكثر الحالات خطورة وامتدادا من الناحية الزمنية محصور في مناطق معينة مثل القرن الإفريقي وشرق إفريقيا عموما، فإن التوترات السياسية والعرقية قد سببت إجهادا شاملا لمناطق بكاملها من العالم الثالث وخاصة أفريقيا وجنوب آسيا. وفي أحيان كثيرة تتعقد الصورة بحيث لا يبدو هناك حتى إمكانية افتراضية لحل

منهجي للصراعات في إطار التكوين المؤسسي الراهن للدول والمنظمات الإقليمية بل أننا نلحظ فراغا قانونيا دوليا فيما يتصل بالموقف من المطالب العرقية والطائفية والدينية وغيرها من المطالب الناشئة عن الانقسامات ففي العديد من الحالات يصعب إنكار حقوق معينة لجماعات متبلورة ومستقلة نسبيا من حيث الهوية، ويصعب أيضا تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على هذه الجماعات. وعلى حين اتخذت معظم المنظمات الإقليمية وخصوصا منظمة الوحدة الإفريقية موقفا يقوم على قدسية الحدود القائمة ودعم السيادة، «القومية» للدول القائمة، فإن الظروف السياسية الإقليمية والدولية كثيرا ما تتيح «لجماعات هوية» معينة القدرة الفعلية على تحدي الدول القائمة وحكوماتها.

د- ونجد نفس الظاهرة على المستوى الإقليمي. ذلك أن النظم الإقليمية المعاصرة قامت بالتوافق مع نظام الأمم المتحدة على صيانة السلام الإقليمي في إطار الوضع القائم الموروث من النظام الاستعماري. غير أن أغلب النظم الإقليمية في العالم الثالث لم تقم هياكلا أمنية فعالية. وبالتالي لم تكن هذه النظم قادرة على مواجهة التحدي لمبادئها من جانب الدول الأعضاء فيها. وفي معظم الحالات اكتفت المؤسسات الإقليمية بالتعبير البياني عن موقفها القانوني من النزاعات بين الدول، أو القبول المستتر للوساطات التي تقوم بها دول أعضاء، أو أطراف دولية، لحل هذه النزاعات، بغض النظر عما إذا كان هذا الحل يتفق مع المبادئ القانونية المعتمدة في هذه المؤسسات أولا يتفق. وفي سياق غياب هياكل أمن جماعي إقليمي، تواترت انتهاكات متتالية. وفي أحيان كثيرة أمكن فرض أمر واقع لا يتفق مع المبادئ القانونية الإقليمية بالقوة المسلحة من جانب طرف أو آخر. ولم تملك المؤسسات الإقليمية سوى الإذعان للأمر الواقع.

هـ - ويصدق الأمر نفسه على النظام القانوني الدولي المجسد في منظومة الأمم المتحدة ففي سياق الحرب الباردة فقدت الأمم المتحدة هيبتها ومصداقيتها في مجال الأمن الجماعي. ولم يتم تنفيذ إجراءات هذا الأمن المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، وخاصة تشكيل لجنة الأركان. ولم تتمكن الولايات المتحدة من تنفيذ قرارات مجلس الأمن حول كثير من المواقف التي تهدد الأمن والسلم الدوليين إلا إذا وافقت الأطراف المنخرطة

في نزاعات دولية أو إقليمية تلقائيا على الإذعان لهذه القرارات، أو توفرت آلية سياسية فعلية عبر الوساطة من جانب القوي الكبرى والعظمي لوضع قرارات المنظمة الدولية موضع التطبيق. واطردت بذلك قاعدة أسبقية الترتيبات والمبادرات السياسية خارج منظومة الأمم المتحدة على القدرة التنفيذية لهذه المنظمة بشأن قراراتها ذاتها، بما في ذلك القرارات الخاصة بالأمن والسلم الدوليين وهما مناط سلطة مجلس الأمن.

والواقع أن منظومة الأمم المتحدة كانت قد تعرضت لركود شديد، بل ولتآكل فعلي بما هو ابعد من قضية تنفيذ قراراتها، وذلك خلال عقد الثمانينيات. فطوال نحو ثلاثة عقود كانت وظائف الأمم المتحدة تتسع فعليا لتشمل قضايا التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك تحت تأثير النفوذ المتصاعد لدول العالم الثالث وحركات عدم الانحياز، وبناء نظام اقتصادي عالمي جديد، وحقوق الإنسان.. الخ. غير أنه مع صعود الريجانية والتاتشرية السياسية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ظهرت ضغوط مكثفة لتكميش وظائف الأمم المتحدة من جديد باستخدام أدوات النفوذ المالي والسياسي. ولم تستطع الأغلبية الهائلة من الدول الأعضاء أن توازن هذه الضغوط بوضع موارد جديدة تحت تصرف الأمم المتحدة. وأسفر ذلك عن ظاهرة ركود وانكماش الوظائف الحقيقية لمنظومة الأمم المتحدة ككل[32].

2- وإذا كان علينا أن نعترف بجسامة عوامل الفوضى والتحلل بين مظاهر التحول الهائلة في المنظومة الدولية، فإن الحديث عن نشأة نظام عالمي جديد يصبح عديم الجدوى إذا لم يتم إحياء مؤسسي شامل لهذا النظام، وقد يتم ذلك من خلال بعث أدوار المؤسسات القائمة أو تكوين مؤسسات جديدة خليقة بالعلاج الفعال للمشكلات المتفاقمة للعالم، بأقسامه المختلفة.

والواقع أننا شهدنا بالفعل عملية إحياء لمؤسسات النظام الدولي والنظم الإقليمية في سياق الوفاق الجديد بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي، وخاصة خلال الفترة 1988-1990. على أن عملية الإحياء هذه كانت جزئية إلى حد بعيد. ويتضح ذلك في خريطة أدوار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في الجهود الدبلوماسية الدولية لحل بعض الصراعات الإقليمية المتفجرة. ففي بعض الحالات فقط كان دور الأمم المتحدة في إقامة

دبلوماسية التسوية الإقليمية وتطويرها أساسيا، على حين كان هذا الدور محدودا أو ثانويا للغاية في أغلب الحالات. ويصدق نفس الأمر بالنسبة لدور المنظمات الإقليمية.

وفوق ذلك، فإنه نادرا ما حدث تنسيق حقيقي بين أدوار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وكذلك، تم إقامة دبلوماسية التسوية بواسطة مبادرات من جانب قوى عظمي وكبرى واستخدمت الأمم المتحدة كإطار أو غطاء لشرعية الآلية الدبلوماسية. ونلاحظ أن المنظمات الإقليمية في إفريقيا

دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

في دبلوماسية تسوية الصراعات الإقليمية 88 _ 1991

الصراعات الإقليمية بما فيها الحروب الأهلية	دور الأمم المتحدة		دور المنظمات الإقليمية	
	أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي
1_ أفغانستان	√	χ	χ	χ
2_ الجنوب الإفريقي	χ	√	χ	√
3_ الصحراء الغربية	√	χ	χ	χ
4_ منطقة القرن الإفريقي	χ	χ	χ	χ
5_ كمبوتشيا	χ	χ	√	χ
6_ تشاد (ليبيا)	χ	χ	χ	χ
7_ أمريكا الوسطى (نيكاراجوا)	χ	χ	√	χ
8_ قبرص	√	χ	χ	√
9_ شبه الجزيرة الكورية	χ	χ	χ	χ
10_ الحرب العراقية_ الإيرانية	√	χ	χ	√
11_ أزمة الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت)	√	χ	χ	√
12- الصراع العربي _ الإسرائيلي	χ	√	χ	χ

والعالم العربي لم يكن لها دور رئيسي في تسوية أي صراع في نطاق ولايتها الإقليمية. ويكشف الجدول التالي عن محدودية عملية إحياء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات الإقليمية التي استقطبت جهدا دبلوماسيا منظما أو تدخلا واضحا من جانب أطراف خارجية.[33]

فإذا أضفنا إلى هذه القائمة عشرات من الصراعات الأخرى في أنحاء مختلفة من العالم، وخاصة في آسيا، والتي لم تمس بأي جهد دبلوماسي دولي، لأدركنا مدى المبالغة في الحديث عن إحياء دور الأمم المتحدة في ظل الوفاق وما بعده. وربما تكون أزمة الغزو العراقي للكويت هي السابقة الوحيدة منذ الأزمة الكورية عام 1950 التي تبادر فيها الأمم المتحدة بتحريك آليتها القانونية والتنفيذية لفرض تطبيق قراراتها، وحل الصراع الإقليمي بما يتفق مع قواعدها. وقد أثار هذا الدور الأخير بالذات نبوءات واسعة في الصحافة الدولية حول إحياء الأمم المتحدة كأحد ملامح ما سمي بالنظام العالمي الجديد[34]. ومع ذلك، فإن التهميش المهين لدور الأمم المتحدة في دبلوماسية حل الصراع العربي الإسرائيلي التي تبلورت عبر مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط يقدم دليلا حاسما على عدم إمكانية وضع استنتاج عام بهذا المعنى[35].

والواضح أن الفارق بين الحالتين يتقوم في مبادرة الولايات المتحدة باستدعاء وتنشيط دور الأمم المتحدة في حالة الغزو العراقي للكويت ومبادرتها أيضا لتهميش هذا الدور في حالة الصراع العربي-الإسرائيلي. ويثير ذلك معضلة العلاقة بين مبادرات القوى العظمي في ظروف التوزيع الجديد للقوى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من ناحية والحاجة إلى إنعاش مؤسسات النظام الدولي والأنظمة الإقليمية من ناحية أخرى.

أن قراءة مؤشرات هذه العلاقة يجب أن تأخذ في الحسبان جميع الاعتبارات الآنية والمستقبلية بخصوص الأدوار الممكنة للتدخل المباشر للقوى العظمى والكبرى، وخاصة الولايات المتحدة وعلاقة هذه الأدوار بالحاجة لإحداث إنعاش مؤسسي للمنظومة الدولية ككل. وربما يمكن إبراز الاعتبارات الأساسية، فيما يلي:-

أ- أن غياب دور موازن لقوة عظمى موازية بحجم ودوافع الاتحاد السوفيتي المنحل يسمح للولايات المتحدة في المستقبل المباشر بالهيمنة على

عملية تحديد دور المنظمة الدولية، وبعض الأنظمة الإقليمية في العالم.

ب - أن الولايات المتحدة لم تقدم تصورا متكاملا لدور الأمم المتحدة في المنظومة الدولية، وللهيكل المؤسسي المرغوب للنظام الدولي. وما يمكن استنتاجه من الموقف الأمريكي في هذا الصدد هو معارضة التوسع الوظيفي لمنظومة الأمم المتحدة، والدعوة لتركيز السلطة في هذه المنظومة داخل مجلس الأمن بما يؤدي إلى تهميش دور الجمعية العامة والهياكل الوظيفية للمنظمة. ومن المؤكد في هذا الإطار أن الولايات المتحدة لن تسمح للمنظمة الدولية باتخاذ مواقف تتعارض مع مواقفها هي أو القيام بمبادرات أو اتخاذ توجهات تتعارض مع مصالحها وتوجهاتها نحو قضايا السياسة الدولية، التي تهمها بصورة قوية.

جـ - وفي حدود القاعدة العامة فإن الولايات المتحدة قد اتخذت مواقف متنوعة ولم تلزم ذاتها بمبدأ واحد فيما يتعلق بالقضايا الدولية. فعلى حين اتخذت الولايات المتحدة موقفا يكشف عن اهتمام شديد وقامت بمبادرات قوية حيال بعض الصراعات والأزمات الدولية والإقليمية، فإنها أهملت بعضها الآخر إهمالا تاما، تقريبا. وفي الحالة الأولي نجد أن الولايات المتحدة قد احتكرت لنفسها تقريبا الاقتراب الدبلوماسي من الصراعات بهدف تسويتها سلميا، أو بادرت بتكوين تحالف دولي عريض لحل هذه الصراعات حلا عسكريا وعندما لجأت للقيام بحل دبلوماسي للصراع فإنها قد لجأت إلى الأمم المتحدة لوضع اللمسات النهائية للاتفاق الدبلوماسي مثلما حدث في حالة المفاوضات حول استقلال ناميبيا، أو همشت الأمم المتحدة ونفتها إلى وضع المراقب مثلما حدث في مؤتمر مدريد. وحيال أزمات أو صراعات أخرى، فإنها نجحت بالفعل في تكوين تحالف دولي قام بدور عسكري ملموس بقيادتها في حالة الغزو العراقي للكويت. ولكنها فشلت في ذلك حالات أخرى، من بينها حالة نيكاراجوا وأمريكا الوسطى عموما، التي فضلت حيالها مدخلا عسكريا لم يحظ بنجاح كبير بسبب فتور أو معارضة القوى الكبرى الأخرى وخاصة أوربا الغربية.

وفي الحالة الثانية نجد أن الولايات المتحدة قد اتخذت أيضا مواقف متنوعة من الجهد الدبلوماسي الذي قامت به قوى أخرى لوضع حل سلمي للصراعات الإقليمية. فلم تعط الولايات المتحدة موافقتها على الجهد

الدبلوماسي السوفيتي لحل مشكلة أفغانستان من خلال اتفاقية جنيف عام 1988 إلا في اللحظة الأخيرة، وبعد معارضة قوية.

ولم تبد الولايات المتحدة أي اكتراث حقيقي لا بالموافقة ولا بالمعارضة في حالة قيام الأمين العام للأمم المتحدة بالمبادرة الدبلوماسية لحل الصراع في قبرص والصحراء الغربية. أما في حالة القرن الإفريقي فنجد مزيجا من عدم الاكتراث في البداية، ومحاولة ضعيفة لحث الأطراف على حل الصراع سلميا، والنزعة لدعم الحسم العسكري للصراع من جانب طرف معين في مواجهة طرف آخر. وفي حالة كمبوتشيا اتخذت الولايات المتحدة موقف الترقب إزاء المحاولات التي قامت بها فرنسا بالتعاون مع منظمة الآسيان للتفاوض حول حل المشكلة. ولم تتمكن الأطراف المبادرة بالسعي لوضع حل دبلوماسي من إنجاح هذا الحل في النهاية إلا بعد موافقة صريحة من جانب الولايات المتحدة.

د- وتعني القراءة السابقة لموقف الولايات المتحدة أنها قد نجحت إلى حد ما في تكييف موقف وأداء الأمم المتحدة والقوى الدولية الأخرى من الحل الدبلوماسي للصراعات الإقليمية. ولم تكن الولايات المتحدة وراء الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة أو قوى برى أخرى. ولكنها في معظم الحالات اضطرت إلى قبولها عندما اقتربت هذه الجهود من النجاح. ويعني ذلك أيضا أن الولايات المتحدة لم تشجع المنظمات الإقليمية على القيام بدور مبادر لحل الصراعات الإقليمية، ولكنها في النهاية اضطرت للقبول بهذا الدور عندما كان ناجحا-حالة منظمة الآسيان حيال مسألة كمبوتشيا، وحالة مجموعة الكونتادورا حيال الصراع في نيكاراجوا-وفي الحالة الأخيرة لم تؤد المعارضة الأمريكية لمضمون التوجه الدبلوماسي للمنظمة الإقليمية إلى وأد هذا التوجه.

ويعنينا في هذه النقطة الأخيرة التأكيد على معنى مزدوج. فنحن من ناحية نشهد درجة أكبر من الحركية الدبلوماسية من جانب قوي دولية إقليمية، بما في ذلك مبادرات تعكس نوعا من الإحياء-ولو نسبي-لمنظمات إقليمية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الحركية أو الإحياء الإقليمي لا تصل إلى أهدافها-بحل صراعات إقليمية مثلا-إلا بالارتباط بنوع من الموافقة أو على الأقل عدم الاعتراض من جانب الولايات المتحدة.

هـ - أن دور القوى الجديدة والصاعدة في السياسة الدولية كان عموما محدودا للغاية في مجال دبلوماسية الأمن والسلم الدوليين خارج وداخل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة قضايا الأمن والسلم الدوليين بعيدا عن المجال الجغرافي لهذه القوى. ويعود ذلك أما إلى التوازنات الإقليمية التي تعيق إمكانية تبلور جهد دبلوماسي نشط ومستقل عن الولايات المتحدة، أو إلى استمرار عجز هذه القوى عن صياغة توجه شمولي ومتكامل، بناء على قيم مقبولة عالميا-حيال قضايا السياسة الدولية. وفي حالة أوربا الغربية نجد أن فرنسا وبدرجة أقل إيطاليا وإسبانيا تدافع عن توجه مبادر ونشط حيال قضايا السياسة الدولية. غير أن التوازنات التي تحكم أداء الدول في أوربا عامة وفي نطاق الجماعة الأوربية على وجه الخصوص تقلل من إمكانية بروزها كأقطاب دولية فيما يتصل بحل المشكلات الدولية، أما في حالة اليابان، فإن استمرار العجز عن صياغة منظور إيجابي وشامل ومستقل عن الولايات المتحدة للسياسة الدولية يحد كثيرا من دورها الإيجابي في صيانة السلم الدولي. ولا تبدو هناك آفاق واسعة لمبادرات نشطة من جانب هذه القوى الجديدة خارج نطاقاتها الإقليمية الحيوية. فمن المتوقع مثلا أن تلعب ألمانيا دورا أكبر في الساحة الأوربية، وأن تلعب اليابان دورا أكبر في حالة شرق آسيا. ولكن ليس من المرجح أن يتجاوز دورهما كثيرا الحدود الإقليمية لكليهما في المستقبل القريب[36].

و- وفي المقابل، فإننا قد لاحظنا أن الدور الأمريكي كان نشط ا في عدد محدود من الصراعات والأزمات الدولية (صراعات الشرق الأوسط والجنوب الإفريقي وفي أمريكا الوسطى) بغض النظر عما إذا كان هذا الدور سلبيا أم إيجابيا من منظور الأمن والسلام. ويتوقع أن تتعمق النزعة نحو العزلة داخل الولايات المتحدة، وبالتالي الانصراف عن شئون السياسة الدولية، وخاصة خارج نطاق المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

ويعني ذلك أن المستقبل القريب سوف يشهد حالة من الانكماش النسبي لحركية كل القوي الكبرى في الساحة الدولية. ويترك ذلك الباب مفتوحا فقط لنوع من الإحياء المؤسسي للمنظومة الدولية كمقترب رئيسي للسيطرة على احتمالات الفوضى في السياسة الدولية. وحيث أن دور الأمم المتحدة قد يبقي مقيدا إلى حد ما بموقف الولايات المتحدة منها، فإن ذلك الإحياء

المؤسسي يمكن أن يتحقق على نحو أكبر بالنسبة للمنظمات الإقليمية.

ومن الواضح أننا نتحدث عن إحياء دور المنظمات الإقليمية للسيطرة على جوانب الفوضى في السياسة الدولية كضرورة موضوعية وليس عن قاعدة حتمية للسياسة الدولية في المستقبل المباشر.

ثالثا: مكانة النظام العربي في سياق التحولات الدولية:

يعاني العالم العربي أكثر من غيره من نتائج الفجوة بين بروز منظومة دولية جديدة تتسم بهيمنة الولايات المتحدة من ناحية وضعف عملية الإنعاش المؤسسي اللازمة لنشوء نظام عالمي جديد، حقا. من ناحية أخرى. وبسبب النصيب الكبير للعالم العربي من عوامل الفوضى في العلاقات الإقليمية، بدا لفترة أن إنعاش النظام العربي هو المقترب الوحيد الممكن للسيطرة على هذه الفوضى. وتحققت خطوات هامة على طريق إحياء مؤسسات هذا النظام خلال الفترة 1987- 1990، بمباركة واضحة من جانب الولايات المتحدة والقوى العظمي الأخرى. غير أن عملية الإحياء هذه سريعا ما توقفت وأصابها الركود قبل الغزو العراقي للكويت. ولا شك أن هذا الركود قد حدث بالارتباط مع التوتر الهائل في علاقة العرب بالولايات المتحدة. وسريعا ما تحول الركود إلى شرخ مع انفجار أزمة الغزو العراقي للكويت. وفي سياق الاستقطابات التي تبلورت مع هذه الأزمة لم يسمح لمؤسسات النظام العربي بالتقدم لإدارة ومعالجة الأزمة، ولكنها لم تنح جانبا تماما في نفس الوقت. أي أنه قد سمح للنظام العربي بتأكيد وجوده في الحدود التي أمكنه فيها بصعوبة بالغة اتخاذ موقف ينسجم مع الموقف الدولي - وخاصة الأمريكي -من الأزمة.

ويعتبر العالم العربي، وتحديدا منطقة المشرق والخليج أحد المناطق القليلة في العالم القديم التي شهدت حركية أمريكية عالية سواء بالتدخل العسكري المباشر (حرب الخليج) أو بالمبادرة الدبلوماسية (صفقة وزير الخارجية الأمريكي بيكر لتحريك الحل الدبلوماسي للصراع العربي الإسرائيلي عبر مؤتمر مدريد والحلقات التالية للمفاوضات). ويعني ذلك أن هذه المنطقة ستظل تحت الرقابة المباشرة للولايات المتحدة، ربما لفترة طويلة قادمة، وأنها ستسعى لمقاومة نشاط القوى الدولية الأخرى عندما تتعارض مع المصالح الأمريكية فيها.

ومع ذلك، فانه من المشكوك فيه أن تتمكن الولايات المتحدة من القيام بنفس مستوى الحركية العسكرية والدبلوماسية التي أظهرتها خاصة في أزمة الغزو العراقي للكويت. ومن المرجح أن يتعاظم افتقار الولايات المتحدة إلى منافذ مباشرة للتأثير على التطورات السياسية في منطقة الخليج والمشرق مع تزايد الضغوط نحو العزلة داخل السياسة الأمريكية. ويحتم ذلك على الولايات المتحدة أن توجد ترتيبا إقليميا ما للقيام بأدوار صيانة السلام والأمر الواقع في منطقة الخليج والمشرق العربي. وكانت هذه الحاجة وراء التصريحات المتكررة من جانب قيادات الإدارة الأمريكية حول الحاجة إلى «هيكل أمني شرق أوسطي جديد لردع أعمال عدوان مماثلة للغزو العراقي للكويت». ومن الواضح أن الولايات المتحدة تفضل أن يكون هذا الترتيب شرف أوسطيا بحيث يضم قوى غير عربية بما فيها إسرائيل، ويستبعد قوى عربية أخرى ليس لها تماس مباشر مع منطقة الخليج. ومن المرجح أن هذا الهدف يمثل أحد دوافع الإدارة الأمريكية لحل الصراع العربي -الإسرائيلي حلا سلميا بحيث يمهد لإمكانية تلاقي أطراف عربية مع إسرائيل في ترتيب أمنى واحد.

ومن المرجح أيضا أن ذلك قد أصبح الاتجاه السائد بين دول أوربا، وخاصة فرنسا. وقد أعرب وزير الخارجية الفرنسي عن شكوكه في مصداقية الأساس الديجولى للسياسة الفرنسية الذي افترض حتمية التعامل مع العالم العربي كجماعة سياسية واحدة، وذلك بعد أزمة الخليج[37].

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة اضطرت لتفهم صعوبة، بل واستحالة مشاركة دول الخليج مع إسرائيل في هيكل أمنى واحد، وبالتالي في ترتيب إقليمي واحد، حتى في سياق أزمة الخليج وقبل حلها عسكريا. وطالما أن دول المنطقة ذاتها، وبصورة خاصة دول الخليج تصر على موقفها من رفض المشاركة مع إسرائيل في هيكل أمني أو ترتيب سياسي إقليمي واحد سيكون من المتعذر للولايات المتحدة أن تقيم مثل هذا الترتيب. ومن ثم ستواجه المنطقة العربية احتمال وجود فراغ مؤسسي إقليمي، إذا لم يتم إحياء النظام العربي مع عدم نشوء نظام بديل في نفس الوقت.

ولا شك أن هذا الفراغ سيمثل معضلة حقيقية أمام القوى الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة العربية، وأمام أغلب الدول العربية ذاتها.

وتزداد خطورة هذا الوضع مع تفاقم عوامل الفوضى على الساحة الإقليمية، واستفحال مشكلات عدم الاستقرار الداخلي والخارجي للنظام العربي.

المبحث الثاني: إضمحلال النظام العربي

يدخل النظام العربي عصرا جديدا للعلاقات الدولية وهو في حالة من الوهن الشديد. لقد عاش طوال تاريخه حياة شاقة ومثقلة برصيد عريض من الفشل في ظل نظام القطبية الثنائية. وما كاد يلتقط أنفاسه لمحاولة التكيف مع الأوضاع الجديدة التي فرضها الوفاق بين العملاقين حتى عاجلته أزمة الخليج بضربة شديدة أردته أرضا من جديد. وسريعا ما انهار نظام القطبية الثنائية تاركا النظام العربي الواهن لمواجهة منفردة مع القوة المهيمنة على المنظومة الدولية حول قائمة من الخلافات التاريخية، دارت أساسا حول القضية الفلسطينية والصراع العربي -الإسرائيلي. ولم تجد الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة الوحيدة في المنظومة الدولية بعد حرب الخليج مباشرة صعوبة كبيرة في إقناع الأطراف العربية المؤثرة بالتخلي عن الموقف التاريخي الذي تشكل في مؤسسات النظام العربي حيال شكل تسوية الصراع العربي -الإسرائيلي، ودون الاطمئنان الى حد أدنى من الضمانات التي تجعل هذه التسوية -إذا ما أمكن الوصول إليها أصلا- مرضية للتطلعات العربية المشروعة. بل ولم يكن للنظام العربي أي صلة أو وجود عملي ضد اتخاذ القرارات الكبرى الخاصة بالتفاوض حول التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل.

وبطبيعة الحال ليس ثمة أي قدر معقول من التأكد بخصوص نجاح المفاوضات الدائرة منذ عقد مؤتمر مدريد في حل القضية الفلسطينية والصراع العربي -الإسرائيلي بشكل عام. وكذا، فانه ليس ثمة قدر كاف من التأكد بخصوص المصير السياسي للعراق بعد الدمار الذي لحقه في سياق أزمة وحرب الخليج. ولا يبدو أن للنظام العربي ومؤسساته دورا ملموسا في تقرير مسار هاتين المسألتين الجوهريتين. وبالتالي يصبح مساره المستقبلي هو ذاته مغلفا بالشكوك وعدم التأكد. ومن طبيعة الأمور أن وضعا كهذا يميل إلى أن يغذى نفسه بنفسه، بمعنى أن عدم التأكد بخصوص مستقبل النظام ينتج نفسية متكاملة تشكك في قدرته على الاستمرار

والنهوض. فإذا لم يكن هناك من الدول العربية الكبيرة من يرغب في إقاله النظام من عثرته، فان من المشكوك فيه أن يستطيع هذا النظام أن يقدم دعما لأي منها عندما تنشأ الحاجة الملحة لذلك، الأمر الذي يزيد هذه الدول انصرافا عنه. وبالتالي يصبح الانصراف عن النظام نبوءة تحقق نفسها self-fulfilling prophecy:.

على أن وضع عدم التأكد لا يعني بالنسبة للنظام العربي وقوعه تحت تأثير أزمة من النوع الذي جربه مرارا قبل زلزال الخليج عام 1990 فربما كانت بعض الدول العربية المؤثرة تفضل الاحتفاظ بالاختيارات كلها مفتوحة أمامها حتى تتجلي الاتجاهات الأساسية لتطور الأوضاع الدولية والإقليمية. كما أن بعض هذه الدول لا تشعر أن ثمة آفاقا حقيقية لتحقيق التراضي حول القضايا الكبرى التي تواجه العالم العربي. وبهذا المعنى قد يكون النظام العربي في مفترق الطرق بين الإضمحلال والنهوض. وهو الأمر الذي لن يتضح قبل حسم التداعيات المؤجلة لأزمة الخليج، وخاصة مصير القضية الفلسطينية والمصير السياسي للعراق. غير أن ذلك لا يعني أن هناك فرصة متساوية أمام هذا النظام بين النهوض والاضمحلال.

فكما حاولنا أن نوضح في المبحث الأول من هذا الفصل نجد أن التناقض الرئيسي في المنظومة الدولية الآن متمثل في الفجوة الكبيرة بين الفوضى والمشاكل المتفاقمة على الصعيدين العالمي والإقليمي من ناحية والهشاشة المؤسسية للمنظومة الدولية. وحتى لو تم إحياء منظومة الأمم المتحدة كاستجابة للحاجة الموضوعية للإنعاش المؤسسي لهذه المنظومة فإنها لن تستطيع وحدها السيطرة على عوامل الفوضى أو حل المشكلات الدولية والإقليمية المتعاظمة. وبالتالي تبدو هناك ضرورة موضوعية كذلك لإيجاد ترتيبات إقليمية فعالة تقوم على قوى حقيقية، لمساعدة منظومة الأمم المتحدة من ناحية، ولتعويض النزعة القوية لدى القوى العظمى والكبرى لفك الارتباط مع العالم الثالث ككل، من ناحية أخرى.

فإذا لم يتم إحياء النظام العربي بإقامته على أساس من سلطات حقيقية لمؤسساته، وعلى قوى حقيقية بين أطرافه تصبح السياسات الإقليمية أمام بديلين هما: البديل الأول هو الاستجابة للدعوة لإقامة ترتيبات إقليمية بديلة، بعضها على أساس أقاليم فرعية، وبعضها الأخر على أساس توازنات

بين قوى حقيقية راغبة في الالتزام التعاقدي حول صيانة السلام الإقليمي، وقد يكون بعض هذه القوى غير عربي. وبالتالي يفقد النظام العربي صلاحياته وينقلها عمليا وقانونيا إلى ترتيبات بديلة أبرزها هو النظام الشرق الأوسطي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة.

والبديل الثاني يتمثل في فراغ مؤسسي في الإقليم العربي والشرق أوسطي، وهو فراغ يسمح بانتشار الفوضى في العلاقات الإقليمية، بل ويشجعها ضمنيا. ويفضي هذا الوضع حتما إلى وجود درجة من عدم الاستقرار والصراعات والمنافسات الإقليمية التي قد ينفجر بعضها في شكل حروب أهلية وإقليمية دون ضابط أو رادع. بل ومن المحتمل أن تتحول الساحة الإقليمية إلى الفوضى الشاملة بما يماثل الوضع في لبنان أثناء الحرب الأهلية: حيث تواجه كل الأطراف بعضها بعضا ولا تستطيع حتى أن تمنع انقسامها الداخلي أو النزعة لإقامة تحالفات متنقلة ومتعارضة بهدف التصفية الدموية حتى لأكثر الخصومات تفاهة وعقما.

وفي الحالتين يتضمن معنى اضمحلال النظام العربي فكا للارتباط السياسي بين المشرق والمغرب العربيين، وفكا للارتباط بين القلب والأطراف، وتضعضعا للروابط المتبادلة بين الدول العربية بشكل عام.

والواقع أن اضمحلال النظام العربي بالمعنى المتضمن في الفقرات السابقة يصبح مسارا حتميا في ظروف تحقق أسوأ الاحتمالات الخاصة بحل المعضلات التي تواجه التطور السياسي للعالم العربي. فهناك أولا المعضلة الهيكلية الخاصة بطبيعة العلاقات العربية-العربية في إطارها المؤسس منذ بداية النظام العربي. وهناك ثانيا المعضلة الكامنة في التداعيات المباشرة لأزمة الخليج والتي تنصرف إلى كيفية بناء نظام لأمن الدول العربية الصغيرة في الخليج في ظروف تضعضع الثقة المتبادلة فيما بين الدول العربية بشكل عام. وهناك ثالثا المعضلة الخاصة بالتداعيات المؤجلة للأزمة والتي تدور حول كيفية تأثير النظام العربي على بعض من أهم شروط وعناصر بقائه: وخاصة في المجالين العراقي والفلسطيني في ظروف تجعله هو ضحية الخلافات والأزمات في هذين المجالين بوجه خاص.

وقد أشرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى أن المعضلة الرئيسية التي تفسر إلى حد كبير الأزمة الهيكلية للنظام العربي تكمن في فشله في

التكيف مع البيئة الدولية. وتظهر هذه المعضلة في حقيقة تفويض النظام بالقيام بمهمات مكلفة للغاية، ذات صلة وثيقة بالأمن الإقليمي دون تمكينه من الموارد الضرورية لاضطلاعه بهذه المهام بنجاح. ويرجع ذلك بدوره إلى عزوف الدول العربية عن التنازل عن جزء من وظائف سيادتها ومواردها لصالح مؤسسات النظام. وربما تعود هذه المعضلة كذلك إلى الفشل الفكري والسياسي في وضع صياغات للتكيف ملائمة للظروف التاريخية التي صاحبت نشأة النظام العربي وتطوره، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي عامة والصراع العربي -الإسرائيلي على وجه التحديد. وربا تكشف البحوث التاريخية المعمقة أنه كانت هناك فرصة في لحظات معينة في الوصول إلى حل وسط حول إستراتيجية الصراع مع إسرائيل والتكيف الإيجابي والمتوازن مع البيئة بما يسمح ببناء نظام عربي فعال. فقد مثلت التكلفة المرتفعة للغاية للخصومة المستمرة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة في سياق الصراع العسكري مع إسرائيل أحد الأسباب الهامة وراء عزوف دول عربية عديدة عن المخاطرة بجزء كبير من مواردها وبعض خصائص سيادتها. ومن المحتمل أن طرح مشروع متكامل ومتوازن للسلام العادل مع إسرائيل في وقت مبكر، مع رفع مستوى الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية في حدود المستطاع في هذا الوقت كان كفيلا بسد الفجوة الكبيرة التي أفشلت التكيف الفعال للنظام العربي مع البيئة الدولية[38].

وتثار معضلة التكيف في الظروف الجديدة للعلاقات الدولية بعد انهيار وحل الاتحاد السوفييتي بدرجة أكبر من الحدة. فمن ناحية أدت الاحباطات المتوالية من المواقف الأمريكية المتواترة لصالح إسرائيل إلى تكوين مخزون هائل من الخصومة للسياسة الأمريكية في العالم العربي. ومن ناحية أخرى، فإن واقع الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة في السياسة الدولية يجعل الصراع ضدها- حتى فيما يتصل بالصراع العربي الإسرائيلي وحده أمرا مكلفا للغاية، الأمر الذي يجعل عددا من الدول العربية المؤثرة عازفا عن خوض هذا الصراع، وخاصة بعد أزمة الخليج الأولى والثانية. ويصدق الأمر نفسه على بقية مجالات الخصومة بين جانب كبير من الرأي العام العربي، بما فيه جزء من النخب الحاكمة في عدة أقطار عربية من ناحية والغرب بكل قواه وأطرافه من ناحية أخرى.

في سياق هذه الظروف، فإن أداء النظام العربي لوظيفة التكيف، ونهوضه

تدريجيا عبر أداء هذه الوظيفة بنجاح يحتم بناء التراضي العربي العام حول ضبط الصراع مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة بالتفاوض حول حلول وسط تاريخية لا تهدر الحقوق العربية على المدى الوسيط ولكنها لا تزج بالعالم العربي في صراع مفتوح معه، في الوقت نفسه. ويعني هذا الطرح للمسألة أيضا أن الفشل في التكيف الفعال مع البيئة الدولية يعني إما إهدار الحقوق العربية بما يفضي إلى تآكل الهوية الجماعية العربية والتوحد التلقائي مع النظام العربي، أو انفلات الصراع مع الغرب من جانب أطراف عربية معينة، مع استمرار التحالف معه من جانب أطراف أخرى، وينطوي هذا الاحتمال الأخير بالضرورة على انقسام العالم العربي حول الموقف من الغرب انقساما يشل إمكانية بناء إطار جامع لكل الأطراف العربية وقد يؤدي لتفاقم هذا الانقسام وتحوله إلى حرب أهلية عربية في سياق صراعات وأزمات عربية-دولية على غرار ما وقع بالفعل أثناء أزمة الخليج.

والواقع أن معضلة التكيف لها أيضا وجه داخلي يتعلق بغربة التيارات السياسية والثقافية الكبرى في العالم العربي عن النظام وافتقارها إلى حس التوحد معه، وتثور هذه المعضلة تحديدا في علاقة النظام العربي بتيارات المعارضة تحت القومية: أي الجهوية والطائفية والعرقية وغيرها داخل الدول العربية وبتيارات العالمية الإسلامية. ولم يكن من الممكن للنظام العربي أن يحل هو هذه المعضلة في غياب حل ديموقراطي لها على مستوى الدول العربية الأعضاء. وربما لم يكن من الممكن أن يتناولها النظام الجماعي العربي بالحل والتوفيق بدون أن تكون سببا لاضطرابه هو بسبب المعارضة المتوقعة من جانب الدول. على أن هذه المعضلة كانت قائمة مع ذلك إما على هيئة جفاء وخصومة من جانب القوى الثقافية والعرقية والطائفية تحت مستوى الدول الأعضاء أو على هيئة معارضة قوى العالمية الإسلامية السنية والشيعية للنظام الإقليمي العربي. فإذا استمر فشل الدولة العربية المعاصرة في إيجاد سبيكة أو توفيق حقيقي بين مبدأ الوطنية الحديثة والمبادئ القومية التي استند إليها النظام العربي عامة، ومبادئ العالمية الإسلامية يصبح من المحتم أنه تنفلت المعارضة لهذا النظام من جانب القوى المعبرة عن هذه التيارات الكبرى في المجتمعات العربية. ومن المرجح في سياق الفشل في إيجاد حل سلمي وديموقراطي يخاطب هذه التيارات كلها أن

يتمزق العالم العربي بينهما، الأمر الذي ينعكس على بقاء النظام العربي. ولاشك أن تحدى تيارات العالمية الإسلامية للنظام العربي يعتبر التحدي الأشد أثرا على هذا النظام. ومن الممكن خلال السنوات القليلة المقبلة أن ينشأ تحالف بين عدة دول عربية تقوم على أيدولوجية الإسلام السياسي لمعارضة النظام العربي القائم، مما يساهم في تفسخه وانهياره[39].

والواقع أنه حتى إذا افترضنا عدم تصاعد التحديات والضغوط الخارجية والداخلية على النظام العربي يظل اضمحلاله أمرا مرجحا تحت تأثير المسارات الأسوأ للتداعيات المباشرة والمؤجلة لأزمة الخليج.

ففي ظل تطور العلاقات العربية في اتجاه المسارات الأسوأ المحتملة لتداعيات أزمة الخليج، من المتوقع أن يتفكك تماما التحالف الثلاثي بين مصر وسوريا ودول الخليج. وبذلك يكتمل تفكك التحالفين العريضين الذين تبلورا مع الأزمة، مما يحرم النظام العربي من أي قوة لاحمة أو قيادة ذات مصداقية عملية. ويضع ذلك نهاية تلقائية للطموح إلى تكوين نظام للأمن العربي. وفي ظل أي طفرة لمستوى التهديدات الحقيقية الموجهة لأمن الخليج مثلا من المرجح أن تضطر دول الخليج لإنشاء رابطة أمنية أو سياسية مع إيران، أو تركيا. ويمكن أن يحدث شيء مشابه للعراق في سياق الضغوط الداخلية والخارجية للتحول السياسي الجذري. وقد يتوج ذلك كله بضغوط قوية من جانب القوى الكبرى لإنشاء هيكل أمني شرق أوسطي في أعقاب تحقق تقدم ملموس في المفاوضات الجارية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. ويترك ذلك كله النظام العربي مهجورا من الناحية العملية. وفوق ذلك، فإن حدوث أي أزمة كبرى إضافية في الساحة العربية قد يكفي لانسحاب عدد من أطراف النظام العربي من مؤسساته، الأمر الذي قد يعني عمليا انهياره. وربما لا يكون الانهيار المفاجئ أو الانقطاع التام هو السيناريو المرجح لاضمحلال النظام العربي. ففي ظل ضعف الروابط الاقتصادية الهيكلية بين الدول العربية في إطار النظام الجامع لها، مع تبدد الروابط الاستراتيجية عبر الزمن، نجد أن المصالح الحقيقية المتبادلة محدودة نسبيا. فإذا حدث إضافة إلى ذلك هبوط حاد في مستوى أو درجة التوحد مع النظام ومؤسساته، نكون قد أصبحنا أمام رابطة إقليمية تتسم بضعف المصالح المتبادلة وضعف التوحد وحس الانتماء في آن واحد. وقد تكفي هذه

المستويات المنخفضة من تبادلية المصالح ونزعة التوحد مع النظام لإبقاء مؤسسات النظام العربي، وخاصة الجامعة العربية، على قيد الحياة. غير أنها تغير من الدلالة الحقيقية لهذه المؤسسات من وجهة نظر المجتمعات السياسية العربية.

فكل نظام إقليمي يقوم على نموذج أو مثل يتطلع إليه لكيفية تكوين حس الجماعة community بين الدول المؤلفة له. ويختلف هذا النموذج تبعا لقوة تبادلية المصالح، وشده النزعة نحو التوحد مع الرابطة المؤسساتية بين طائفة معينة من الدول. ويمكننا أن نميز بين أربعة نماذج للروابط الإقليمية وفقا لهذين المتغيرين، كما يوضح الجدول التالي:

شدة التوحد مع الرابطة الإقليمية

درجة تبادلية المصالح	**مرتفعة**	**منخفضة**
مرتفعة	نموذج الاندماج الإقليمي أو القومي	نموذج الجماعة الاقتصادية أو الاستراتيجية
منخفضة	نموذج الجماعة الثقافية الإقليمية	نموذج الكومنولث

نماذج النظام العربي

وفي هذا السياق، فإن اضمحلال النظام العربي يعني تغير مضمون ودلالة مؤسساته من السعي للاندماج القومي أو الإقليمي إلى مجرد تكوين كومنولث بين الدول العربية، أو في أفضل الأحوال تكوين جماعة ثقافية إقليمية استنادا إلى حقيقة وجود أمة مفرقة بين عديد من الدول.

ويمكن أن تتعقد «صورة» الاضمحلال لأسباب عديدة. فالواقع أن من

المستبعد أن تذعن أقسام واسعة من الفئات الوسطى الحديثة في العديد من المجتمعات العربية الأكثر تطورا لعملية الاضمحلال التي يتعرض لها النظام العربي. فكما أن هناك قوى موضوعية تدفع نحو تفكك الروابط بين الدول العربية هناك مشاعر متأججة بوحدة الهوية والحاجة إلى إشباع الانتماء العربي والإسلامي. وهناك كذلك حنين جارف للتحقق القومي والديني: الداخلي والخارجي. وفي هذا السياق تطرح المعارضة القومية والإسلامية مشروعا ثوريا لتأسيس نظام بديل يتجاوز جذريا الطابع الفضفاض للروابط بين الدول العربية في إطار النظام العربي القائم. وتمنح هذه المعارضة لذاتها تفويضا شبه مطلق بالامتداد إلى خارج أقطارها وتوجيه نداء للشعوب العربية والإسلامية بالتوحد معا في مجتمع واحد ودولة واحدة إسلامية أو قومية عربية. إن ظفر قوى المعارضة الإسلامية بالسلطة السياسية في أي قطر عربي كبير ومؤثر، يعطي مصداقية عملية لمبادئ العالمية الإسلامية، وقد يمهد الطريق أمام بعث الانقسام الذي شهدناه إبان أزمة الغزو العراقي للكويت. وبطبيعة الحال، فان وجود «قاعدة محررة» لقوى المعارضة الإسلامية يشكل أداه هامة لتحسين تنظيم هذه المعارضة في العالم العربي ككل. وقد يتم في سياق ذلك تجهيز الساحة لحرب أهلية عربية جديدة قد تكون أشد قسوة ومرارة. ومن المحتم أن يصبح «النظام العربي القائم» الضحية الأولى، حتى منذ صدور الإرهاصات الأولى لمثل هذه الحرب الأهلية. وربما يمثل فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية بأغلبية مقاعد البرلمان الجزائري مقدمة عملية لتحريض ثوري إسلامي عبر الحدود العربية[40].

ولا يبدو أن تشكيل «دولة إسلامية» بمفهوم المعارضة الثورية الإسلامية في أحد الأقطار العربية الكبيرة مثل الجزائر يعني تلقائيا فوز هذه المعارضة في كثير من الدول العربية غير أنه يكفي في الحقيقية لتأسيس معارضة إسلامية عابرة للقطرية العربية للنظام العربي القائم. وقد يكون منهج «التهدئة» مع النظم العربية التي ترفضها المعارضة الثورية الإسلامية مغريا لها في البداية، على الأقل نظرا لحاجتها لتدعيم سلطتها في قطر عربي أو أكثر قبل أن يبدأ الهجوم الكبير والمنظم على الساحة العربية كلها. غير أن مجرد ظفر المعارضة الإسلامية الثورية بسلطة الحكم في قطر عربي أو أكثر يدفع نظم الحكم المحافظة في أكثرية الأقطار للعزوف عن إحياء النظام

العربي. ويكفي هذا الموقف لدفع النظام العربي القائم إلى الاضمحلال.

المبحث الثالث: تحديث النظام العربي

يعتبر الاضمحلال هو المصير المرجح للنظام العربي، إذا لم تدخل اعتبارات جديدة تعيد تشكيل هيكل السياسات العربية.

غير أن هناك حاجة موضوعية لإنهاض النظام العربي. فبدون هذا النهوض يمكن أن تتشتت الأمة وأن تتمزق المجتمعات السياسية العربية بين أطر مختلفة وربما متصارعة للعلاقات الإقليمية، وان تضيع في سياق ذلك الهوية الموحدة لهذه المجتمعات. وليس ذلك عجبا بحال. فحتى الأمم، بل وأكثرها تجانسا وصلابة، يمكن أن تموت وتندثر. وعندما تبدأ عوامل التفتت والتنافر فعلها المشئوم تصير حتى أكثر الفوارق والاختلافات تفاهة أسوارا حديدية بين أجزاء المجتمع السياسي وبين أبناء الأمة الواحدة. وقد يتدافعون لمغالبة بعضهم بعضا دون أن يتذكر أحد أنه كان فيما بينهم روابط القربى والنسب، واللغة والدين، والقبول المتبادل، والجغرافيا والتاريخ المشترك.

غير أنه حتى إذا استبعدنا مؤقتا هذا الاعتبار القومي والعاطفي، فانه لا تبدو هناك إمكانية حقيقية لإشباع المصالح والحاجة للانتماء إلا في النطاق العربي. فعلى صعيد المصالح الأمنية فإن كانت أهداف بناء نظام أمن في النطاق العربي قد أحبطت فهل يسعنا أن نتوقع إمكانية نجاح أي نظام أمن آخر يفتقر إلى ما يملكه العالم العربي من تجانس ثقافي فريد؟. وكذا، فإنه إن كانت أهداف الاستقرار الإقليمي في النطاق العربي قد أحبطت فهل يسعنا أن نتوقع إمكانية نجاح أي نظام إقليمي غير عربي في ضمان هذه الأهداف؟. الواقع أن الإجابة تكاد تكون سلبا بالبداهة. فربما كانت الفجيعة الحقيقية في أزمة الخليج أن ضمان الأمن وإعادة الاستقرار الإقليمي قد تمت على أيد غير عربية. وهو أمر لا يكاد يبدو من الممكن قبوله بدون تحطيم أسس الذاتية السياسية والأخلاقية العربية، كما أنه قد لا يكون ممكنا مرة أخرى من الناحية العملية، على كل حال. ويصدق هذا الاستنتاج الأخير بدرجه أكبر بالنسبة لأشكال من عدم الاستقرار والتهديدات تختلف من حيث الجسامة عن الغزو العراقي للكويت.

وتصدق نفس المحاجة بالنسبة لأهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي

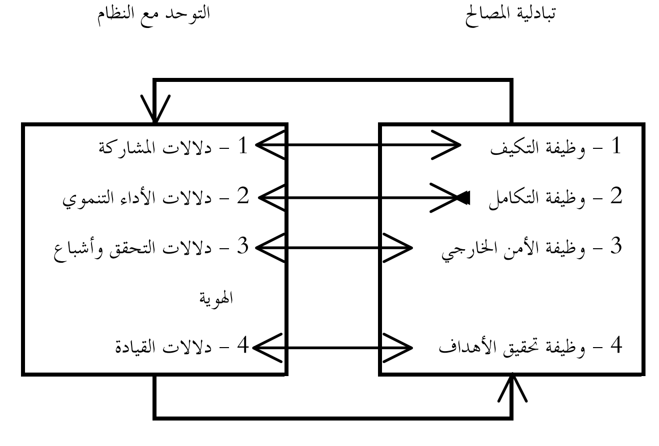
والثقافي، التي تراكمت حولها أدبيات علمية متقدمة تجمع كلها على أنه ليس ثمة من إمكانية حقيقية لتحقيق المصالح، بما فيها المصالح القطرية ومصالح نظم الحكم، العربية، سوى في النطاق العربي[41]. ومع ذلك كله فان وجود حاجة موضوعية للنهوض بالنظام العربي ليس سببا كافيا للاعتقاد في الأرجحية الواقعية للمسار النهوضي لهذا النظام فكثيرا ما يحدث في التاريخ أن يعزف الناس عن الاستجابة لحاجة موضوعية حتى لو تعلقت بذات بقائهم، ويتشكل لديهم وعي مغاير في الاتجاه لهذه الحاجة. والواقع أن مسار النهوض يتطلب تدخلا إراديا وكثيفا يعيد تشكيل هيكل السياسة العربية، على حين أن الاضمحلال لا يتطلب أكثر من التسليم بمعطيات الواقع العربي بعد أزمة الخليج.

ويعني المسار النهوضي الأخذ بنموذج التكامل القومي أو الإقليمي كمثل أعلى لتطور السياسات والعلاقات العربية وليس من الضروري أن يتم الانتقال إلى هذا المثل الأعلى مباشرة. ويتعين علينا مناقشة الإستراتيجية الأمثل لهذا الانتقال. وهو ما سنفعله في فقرات لاحقة. ومهما كانت هذه الاستراتيجية فإن إنهاض النظام العربي في الظروف الدولية المحددة التي ينبغي القيام بذلك في ظلها-يعني العمل على محورين: تكثيف تبادلية المصالح بين الأقطار العربية، وخلق حس التوحد معه بينها.

والواقع أن أزمة الخليج قد أشاعت مفهوما سوقيا لتبادلية المصالح تضمنه شعار إعادة توزيع الثروة العربية. على حين أن المناقشة المنهجية لتبادلية المصالح يجب أن تأخذ في اعتبارها مجموعة الوظائف التي يتعين على أي رابطة أو نظام إقليمي الاضطلاع بها، وهي وظائف التكيف والتكامل والأمن الخارجي وتحقيق الأهداف.

وفي المقابل، فان التوحد مع النظام لدى الأقطار العربية يتعلق بالمضمون الرمزي والفعلي لهذه الوظائف من وجهة نظر المجتمعات السياسية في هذه الأقطار. فيجب أن يضمن التكيف تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات في النظام العربي، وأن يضمن التكامل عملا تنمويا. ويضمن الأمن الخارجي شعورا بالتحقق أو إشباع الهوية، ويضمن العمل على تحقيق الأهداف خلق حس بالتوجه والتماسك الداخلي وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى عبر وجود قيادة إقليمية تحرس القيم الأساسية للمجتمعات السياسية العربية في

مجموعها وتعزز تبادلية المصالح والتوحد مع النظام العربي والعكس، كما يوضح الشكل التالي:



محتوى تصوري لإنماض النظام العربي

وتكتسب هذه الوظائف معاني ودلالات متغيرة تبعا للظروف الداخلية والخارجية للنظام العربي وبهذا المعنى يصبح أي تصور للنهوض معنيا بتحديث النظام العربي: أي اضطلاعه بحل الإشكاليات المطروحة في الظروف الفعلية القائمة على الساحة العربية خارجيا وداخليا بروح التقدم.

ويلزمنا هذا المنظور بتناول كل من هذه الوظائف والدلالات الرمزية في سياق الظروف الفعلية القائمة في مرحلة ما بعد أزمة الخليج:

أولا: وظيفة التكيف وآليات الديموقراطية:

تثير وظيفة التكيف-في جانبيها الخارجي والداخلي-معضلات عديدة. فعلى الجانب الخارجي، يجب طرح مسألة استيعاب المتغيرات العالمية والاستجابة الخلاقة لها في ظروف انقسام عربي شديد حول الموقف العام من الغرب. فأهم خصائص التطور العالمي في الحقبة الراهنة هي بدون شك سيطرة الغرب المنفردة على النظام الدولي، وضغوطه لتعميم الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية المميزة له. وتلقى هذه الأنساق معارضة شديدة من جانب التيارات الفكرية والسياسية الكبرى في العالم العربي. وتصل هذه المعارضة عند التيار الإسلامي الثوري إلى درجة القطيعة الكاملة

والدعوة لأساس ثقافي-ديني بديل، بل ومناقض. وتتضمن هذه الدعوة كذلك اتجاها قويا لفك الارتباط مع الغرب والصدام معه. وتلتقي بعض جوانب الفكر القومي مع هذه الدعوة وفي المقابل، فإن نظم الحكم المحافظة والمعتدلة إما تتعاون بنشاط مع الغرب أو تميل للتكيف السلبي مع ضغوطه. وعمقت أزمة الخليج الثانية هذا الانقسام فلسفيا وسياسيا، بدرجة كبيرة.

ولاشك أن الحاجة للتكيف مع التطورات الهائلة في النظام العالمي تصطدم مع الحاجة للتكيف مع التطورات البارزة على المستوى العربي الداخلي. فالتكيف على هذا المستوى الأخير يحتم دعوة كل أطراف النظام العربي للمشاركة في اتخاذ القرارات الكبرى فيه وفي إدارة ورسم سياسات مؤسساته. ويحتم ذلك بدوره القبول المبدئي بتعددية التوجهات السياسية والأيديولوجية، وخاصة فيما يتصل بالموقف من واقع الهيمنة الغربية في الحياة السياسية الدولية. ولاشك أن هذه التعددية قد ميزت العلاقات السياسية العربية، وخاصة في مراحل الأزمات الكبرى. وكما أشرنا من قبل، فإن الخلافات العربية تفسر إلى حد ما هذه الأزمات، وخاصة خلال الفترة 1980-1987. ومن المحتمل أن تحمل مرحلة ما بعد أزمة الخليج قدرا كبيرا من التناقض في التوجهات الاستراتيجية، بل وفي الرؤى العالمية بين الدول العربية، بما قد يؤدي إلى صعوبة شديدة لدى محاولة خلق هيكل مستقر للمصالحة السياسية في النظام العربي، فالأرجح أن المرحلة المقبلة سوف تشهد تغيرات هامة في النظم السياسية لبعض الأقطار العربية. وينبئ فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات البرلمانية العامة في الجزائر في ديسمبر 1991- يناير 1992 بصعود تحالف إسلامي-قومي في النظام العربي لاشك أنه سيدعو بقوة شديدة لتوجهات استراتيجية مناقضة لتلك المميزة لأكثرية النظم السياسية العربية.

والواقع أن التباين الشديد في التوجهات الاستراتيجية للنظم العربية، وخاصة إذا ما تبلور تحالف إسلامي-قومي في الساحة العربية، يفضي إلى صراعات شديدة قد تفضي بالنظام العربي إلى الانهيار. غير أن التكيف الإيجابي والبناء مع واقع التعددية الأيديولوجية السياسية، بما في ذلك القبول بصعود تيارات إسلامية ثورية للسلطة السياسية في قطر عربي أو أكثر ليس أمرا مستحيلا. وبطبيعة الحال، فإن الشرط المبدئي لإيجاد

سبيل للتكيف الإيجابي مع تعددية التوجهات الاستراتيجية العربية هو القبول المتبادل، وهو الأمر الذي يمكن أن تمهد له حوارات مكثفة تمتد عبر مرحلة إعادة تأهيل كبرى للنظام العربي. غير أن هذا القبول لا يكفي وحده لضمان تكيف إيجابي وفعال يخدم أغراض النهوض بالنظام العربي. إذ لابد أن تجد مختلف أطراف النظام العربي، بغض النظر عن توجهاتها الاستراتيجية والسياسية، ما يدفعها للمواظبة في البقاء معا في إطار نظام إقليمي واحد. فالقبول المتبادل يعني في الجوهر حق التنافس السلمي بين التوجهات الاستراتيجية والسياسية المختلفة. ولكن النظام الإقليمي معنى بأداء مهمات محددة ولا يجوز اختزاله في سوق للخطابات السياسية. وبالتالي فإن جوهر قضية التكيف الإيجابي مع ظروف التعددية داخل الساحة العربية يتمثل في الحاجة لإيجاد برنامج مشترك للعمل. ولا يعد ذلك أمرا متعذرا على مستوى النظام العربي، حيث يمكن إيجاد قواسم مشتركة في مجالات كثيرة بين التيارات الكبرى في السياسة العربية. على أن الصعوبة الحقيقية تنشأ في مجال التكيف الخارجي: أي تحديدا الموقف من القوى الغربية المهيمنة على النظام الدولي. ففي هذا المجال لا تبدو ثمة قواسم مشتركة. والأساس الوحيد الذي يمكن أن يكيف وضع برنامج عمل مشترك يتمثل في التوافق حول حد أدنى للحقوق ا العربية والكفاح لنيلها، وحد أقصى لا ينبغي تجاوزه في الصراع مع القوى الغربية المهيمنة، وضوابط للأداء الخارجي لأطراف النظام العربي.

وتحتل قضية الضوابط الضرورية لأداء الأطراف العربية في الخارج، وخاصة فيما يتصل بالمصالح الجماعية للعرب، أهمية بالغة بسبب الرصيد الهائل للتوترات بين العرب والعالم. ومن الواضح أن هناك موقفين تبلور حولهما إئتلافان عربيان واسعان. الأول يدعو إلى احترام الشرعية الدولية، والثاني يدعو لشرعية ثورية عربية وإسلامية. ويمكن من حيث المبدأ أن يصل التعارض بين هذين الموقفين إلى درجة الصدام على غرار ما حدث بالفعل في سياق أزمة الخليج. ولا يمكن تصور مجرد بقاء النظام العربي إذا لم يتم التوافق على احترام الشرعية الدولية من جانب كل أطراف النظام العربي، خاصة فيما يتصل بالمصالح الجماعية للنظام العربي. غير أنه ليس هناك ما يلزم أي دولة مهما كانت صغيرة أو ضعيفة بالقعود عن

محاولة تغيير مضمون قاعدة ما من قواعد الشرعية الدولية، بالوسائل والأدوات التي تحددها هذه الشرعية ذاتها. وقد شهدت العقود الثلاثة المنصرمة بالفعل تغييرا واسع النطاق في مضمون وقواعد الشرعية الدولية بتأثير المواقف الجماعية لدول العالم الثالث. ومن هنا يمكن أن يتخلق أساس مبدئي للوفاق على الساحة العربية حول الضرورة المطلقة لاحترام الشرعية الدولية مع محاولة تغيير مضمون وقواعد هذه الشرعية عندما تتضمن إجحافا واضحا بالمصالح العربية، في أي مجال بعينه، من خلال آليات هذه الشرعية.

ولاشك أن هذه القضية الأخيرة تمثل مفتاح العملية السياسية العالمية الخاصة بإنشاء نظام عالمي جديد. فالمناظرة في العالم العربي حول الموقف من الالتحاق بالنظام العالمي لم تقم بعد على قاعدة علمية سليمة، لسبب بسيط هو أن هذا النظام لن يتاح له التبلور إلا مع اكتساب أساس قانوني وهيكل مؤسسي متكامل، وهو أمر لا يزال مفتوحا للاجتهادات والتفاعلات: حوارا وصراعا. ويعني ذلك أن من الممكن أن يؤدي حوار جاد بين التيارات الكبرى في السياسة العربية إلى التوافق حول مجموعة من القيم الأساسية التي يتوجب على النظام العربي أن يحملها إلى العالم باعتبارها رسالته. وبطبيعة الحال، فانه لن يكون ممكنا أن تجد هذه الرسالة آذانا صاغية أو قبولا جادا في السياسة الدولية إلا إذا تمت صياغتها على أساس من قيم مقبولة عالميا universal values. وإلا إذا كانت قائمة على توازن حقيقي للمصالح، على الصعيد العالمي.

والواقع أنه سواء بالنسبة للتكيف الخارجي أو الداخلي، فان الضمان الأهم للأداء الفعال لهذه الوظيفة هو إيجاد آلية ديموقراطية لضبط التفاعلات السياسية العربية. وتطرح هذه المسألة بدورها معضلات عديدة. فالديموقراطية ليست آلية لضبط التفاعلات السياسية على الساحة العربية وضمان التكيف فحسب، بل إنها موضوع من موضوعات التكيف العربي مع النظام العالمي البازغ. إذ تعد الديموقراطية أحد المحاور الرئيسية للتحولات الدولية طوال عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات. ولم يعد من الممكن القول بأن الديموقراطية هي قيمة ثقافية غربية. إذ أنها قد صارت جزءا لا يتجزأ من منظومة القيم العالمية البازغة. ومع ذلك، فإن الديموقراطية لم تكن أبدا

واحدة من القضايا الشاغلة للنظام العربي. ويعتبر حق اختيار نظام الحكم وعدم التدخل في الشئون الداخلية مبدأ مقدسا من مبادئ النظام. والحقيقة هي أن النظام العربي يتميز عن غيره من النظم الإقليمية، ربما باستثناء حالة نظام منظمة الوحدة الإفريقية، بأنه لم يرفض أي نظام حكم بعينه، سواء كان رجعيا أو ثوريا، ديموقراطيا أو ديكتاتوريا ومدنيا أو عسكريا. ويتوافق هذا الموقف إلى حد بعيد مع موقف منظمة الأمم المتحدة التي اعتبرت اختيار نظام الحكم جزءا من حق تقرير المصير والسيادة الوطنية.

ولا يشكل صعوبة كبيرة قبول كل أطراف النظام العربي لمبدأ الديموقراطية بمعنى المساواة في السيادة في العلاقات بين الدول العربية، لأن ذلك مثل دائما أحد القواعد التي تطرف النظام العربي في التأكيد عليها، سواء في النص في الميثاق الحالي على أن لكل دولة صوت واحد أو في قواعد التصويت التي تستبعد تماما إلزام أي دولة عربية بقرار من مجلس الجامعة لم تصوت عليه إيجابيا، إلا في حالات محدودة وخاصة تلك المتعلقة بقواعد في المنازعات، وفي حدود معينة. ولكن الصعوبة الحقيقية هي في إمكانية جعل الديموقراطية نموذجا مرغوبا لنظم الحكم في الدول العربية. ويكاد يستحيل منطقيا أن نسأل أغلبية من الدول الديكتاتورية أن تتوافق على اعتبار الديموقراطية نموذجا للحكم في النظام العربي، ولا حتى مجرد مثل أعلى يجب التطور إليه.

فإذا كان مطلوبا النهوض بالنظام العربي انطلاقا من الوضع الراهن الذي يتسم بغلبة أنظمة الحكم الديكتاتورية لن يكون من الممكن أن نجعل المبدأ الديموقراطي أحد الشروط لهذا النهوض. ومعنى ذلك أن الأمل في النهوض بالنظام العربي يتعارض منطقيا وعمليا في المرحلة الراهنة من التطور السياسي للمجتمعات والدول العربية مع الرغبة المشروعة في تحديث هذا النظام. بل إن المعضلة المتضمنة في التفاوض البيني في ذات مهمة النهوض بالنظام العربي هي أكثر خطورة بالنظر إلى أن الديموقراطية لم تصبح بعد أحد القيم الأساسية للثقافة السياسية العربية بالرغم من كونها قد صارت أحد المعالم الرئيسية للتحول السياسي على صعيد العالم كله. بل ويؤكد بعض المفكرين العرب أن الميراث الثقافي للديكتاتورية والشمولية ليس حكرا على الحكومات، وإنما هو أيضا متجذر إلى حد بعيد في الرأي

العام، بل وفي الفئات العربية المثقفة، كما كشفت عنه المواقف من الغزو العراقي للكويت في أنحاء كثيرة من العالم العربي[42]. بل ومن الممكن استنادا إلى وازع غير ديموقراطي أن تتواتر انقلابات ضد الديموقراطية بوسائل الديموقراطية ذاتها.. أي عبر الانتخابات العامة التي أصبحت مقننة في أكثر من بلد عربي. ويؤكد مفكر قدير أنه قد يكون «من الممكن تلافي هذه الاستثناءات بوضع ضوابط احترازية-دستورية. ولكن الخطر الذي يبقى مفعوله هو هذا التوجه اللاديموقراطي عند نسبة كبيرة من السكان في فترات الأزمات والطوارئ، أو في الفترات التي يغلب عليها اليأس أو الهستيريا على التفكير العقلاني»[43]. والواقع أن ذلك هو الحال بالضبط في الفترة الراهنة من التاريخ العربي في أكثر من قطر عربي.

والحقيقة أن هذا الواقع الذي يدفع لليأس أحيانا هو نتاج عملية احتجاز طويلة غابت فيها أبسط تعبيرات الممارسة الديموقراطية. وتدفعنا هذه النتيجة إلى محاولة تغيير المعادلة عن طريق عملية ارتقائية ربما تكون طويلة المدى نسبيا تسمح بالحد الأدنى من التكيف وكذا بصيانة الاستقرار عن طريق التدريب الجماعي على الممارسة الديموقراطية بدون فزع مبالغ فيه. ويمكن أن نجد المفتاح الحقيقي لهذه المحاولة في صيغة إعلان يتضمن التزاما دوليا من باب الدول العربية لحقوق الإنسان العربي. فحتى لو اقتصر هذا الإعلان في البداية على طائفة ضيقة من الحقوق المدنية والسياسية الجوهرية لأمكن أن تفتح مدخلا منهجيا ومنظما للتحول الديموقراطي لنظم الحكم العربية. ومن المناسب في هذا السياق أن نستذكر الدور الهائل الذي لعبه ميثاق هلسنكي عام 1975 في عملية الارتقاء الطويلة نسبيا إلى الديموقراطية في أوربا الشرقية وهي العملية التي لم تتم تماما إلا بنهاية عام 1989. إن صدور إعلان عربي لحقوق الإنسان حتى لو احتوى على بعض الجوانب الأكثر جوهرية فقط من هذه الحقوق -يمكن أن يمثل حلا وسطا بين ضرورات التحديث على المدى الوسيط وضرورات النهوض انطلاقا من الأمر الواقع. وبطبيعة الحال، فإنه لن يكون هناك حل مثالي لمعضلة التطور الديموقراطي على صعيد النظام العربي، إلا عبر الممارسة التي تتوطد معها قيم الديموقراطية. غير انه لا يمكننا حجز ولو تلك الإمكانية الضئيلة للنهوض بالنظام العربي، انتظارا لحل مثالي ما لإشكالية

التطور الديموقراطي في الوطن العربي في مجموعه.

ثانيا: وظيفة التكامل وآليات المصالحة:

تعتبر وظيفة التكامل بؤرة تبادل المصالح في أي نظام إقليمي. وليس بنا حاجة إلى التأكيد على أن هذه الوظيفة لا تقتصر على المجال الاقتصادي، بل تتعداه إلى كافة المجالات. غير أن ما يميز هذه الوظيفة -من حيث المبدأ- عن مختلف الوظائف الأخرى هو أنها يمكن أن تعمل مستقلة-بدرجة معينة -عن الهياكل السياسية الفوقية، وأنها يمكن أن تتخطى الحواجز الأيديولوجية. فالفعالية الحقيقة للتكامل تقاس بمدى تأثيرها على عملية إعادة تشكيل الهياكل التحتية والوظيفية. وربما يكون الدرس الرئيسي للتطور العالمي -في هذا المجال -هو أن الأثر الحقيقي للتكامل ينشأ عن توحيد الظروف العامة، لا عن الوحدة المباشرة -والتي تؤثر على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي في كافة المجالات، بما في ذلك إعادة إنتاج المجتمع نفسه عبر نشاطات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة.. إلخ. وفي المجال الاقتصادي يعتبر توحيد وربط السياسات التشريعية الخاصة بحركة العمل ورأس المال والتكنولوجيا عبر الحدود، وتوحيد المواصفات الفنية للمنتجات، وصنع القرارات الأساسية في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق منها بالإصدار النقدي وأسعار الصرف وأسعار الفائدة.. الخ أكثر أهمية بكثير من الدمج المباشر للمشروعات المنتجة[44].

وبطبيعة الحال، فإن وظيفة التكامل تشبع حاجات اجتماعية ووظيفية مختلفة تبعا لطبيعة المرحلة المحددة من تطور الظروف العامة للحداثة، سواء كانت في مجال التكنولوجيا والإنتاج المباشر أو في مجالات الظروف العامة لإعادة الإنتاج الاجتماعي، بالمعنى الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة. ويرتبط بذلك المدلول الداخلي لوظيفة التكامل وهو المدلول الذي أقمناه في الأداء التنموي بشكل عام. فليس هناك محتوى مطلق للتنمية في كل البلاد أو عبر التشكيلات الاجتماعية. وإنما نجد هناك محتوى نسبي ومحدد يتجسد في التوجه لحل سلسلة مترابطة من المشكلات التي تعوق الإشباع الأفضل للحاجات المادية والثقافية والروحية لمجتمع أو مجتمعات بعينها. وتعني وظيفة التكامل الإقليمية من هذا المنظور تمكين قدرة أفضل لحل المشكلات بالنسبة لكل مجتمع بعينه حتى تتاح الظروف المناسبة لخلق

مؤسسات إقليمية تفوض بمهمة حل هذه المشكلات على صعيد الإقليم ككل، ودون توسط هياكل مؤسسيه وطنية بالضرورة. أي أن التكامل لا يقتضي بادئ ذي بدء بالضرورة «نقلاً للولاء من الوحدات المكونة لمشروع التكامل الإقليمي -وهي هنا الدول -إلي مركز معين يفوض بسلطة اتخاذ القرارات»[45]. على أن التكامل والتحديث يتمان عبر عمليتين: الأولى هي تقسيم العمل في نطاق جغرافي -اجتماعي معين، والثانية هي الربط بين أقسام العمل المتخصصة-أو الأدوار-لتحقيق المنتج النهائي، بغض النظر عما إذا كان سلعة أو خدمة وبغض النظر عن قطاع النشاط الاجتماعي الذي يتم فيه الإنتاج. ويتم هذا الربط عن طريق السوق بالنسبة لقطاع الإنتاج الاقتصادي، أو عن طريق مؤسسات تخطيطية لها تفويض عام للقيام بهذه المهمة. وفي الحالتين، فان أداء مهمة الربط -التي تمثل جوهر فكرة التكامل بالمعنى الدقيق للكلمة يقتضي توحيد الظروف الحاكمة لحركة الموارد، كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك في فقرات سابقة.

وتعين لنا هذه المعاني طبيعة الإشكالية التي تنطوي عليها وظيفة التكامل في حالة النظام العربي. فالعالم العربي مؤهل أكثر من غيره من مناطق العالم الثالث لتقسيم أرقى للعمل والأدوار. وتقوم هذه الأهلية على الامتداد الجغرافي الواسع. وتعدديه التشكيلات الاجتماعية والهبات الطبيعية ومستويات وأنماط الارتباط مع النظام العالمي. وحتى على المستوى السياسي، فإن تعددية التوجهات السياسية فيما يتصل بالعلاقة مع هذا النظام يمكن أن تشكل أساسا ناجحا لتقسيم الأدوار. وقد أتاح نظام القطبية الثنائية فرصة معقولة لذلك في مرحلة معينة. فعلى سبيل المثال تمتع العالم العربي بمدخل متميز-منذ منتصف الستينيات -لأفضل أنظمة التكنولوجيا العسكرية من الغرب والشرق معاً. فحصلت دول عربية معينة على هذه الأنظمة من الغرب، بينما حصلت دول أخرى عليها من الشرق. وخاض العرب حرب أكتوبر 1973 بأنظمة سلاح متقدمة ينتمي بعضها لدول غربية متقدمة، بسبب تمتع دول عربية شاركت -بالمساندة والدعم في هذه الحرب -بعلاقات متميزة مع دول غربية وخاصة فرنسا. ويصدق نفس الشيء، بالنسبة للدولاب الصناعي للعالم العربي. إذ تمتعت دول عربية معينة بمدخل متميز لأفضل أجيال التكنولوجيا الصناعية المتاحة للدول الصناعية الكبرى بما فيها الاتحاد

السوفييتي والولايات المتحدة وغرب أوربا واليابان.

على أنه بالمقارنة بالإمكانيات الكبيرة لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الدول العربية، اتسمت إمكانيات الربط بين هذه الأدوار ودمجها بالضآلة نسبيا. ففي المجال الاقتصادي، تباينت بدرجة كبيرة التشريعات الحاكمة لحركة العمل وراس المال. كما تباينت بدرجة أكبر السياسات الاقتصادية الكلية، إما بسبب الاختلاف الأيديولوجي وتركة المشكلات وشبكات المصالح الطبقية والفئوية السائدة أو طبيعة المشكلات المالية والنقدية للدولة. وكذلك لم يتم سوى حديثا الربط بين بعض قطاعات البنية الأساسية الحديثة. وحدث ذلك فقط في مجال الخدمات، على حين لا يزال هامشيا للغاية في مجال الإنتاج السلعي[46].

ومع ذلك، فقد حدثت أشكال كثيرة من الربط والاندماج بين الأدوار. وأهم أشكال هذا الدمج تم على صعيد حركة العمل من الأقطار العربية ذات فائض العمل إلى الأقطار العربية ذات الفوائض الرأسمالية. ومثلت هجرة العمالة وخاصة إلى الأقطار العربية في الخليج أبرز أشكال الاندماج الاقتصادي في تاريخ العرب الحديث[47]. كما تقدمت إلى حد ما الجهود الرامية إلى الاندماج عبر إنشاء المشروعات العربية المشتركة[48].

وفوق ذلك، فقد تحركت مقادير كبيرة من الأموال من الدول الخليجية المصدرة للنفط إلى الدول العربية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال. وأهم أشكال التدفقات المالية تم عبر صناديق التنمية العربية. وفوق ذلك مثلت مدفوعات الدعم لدول المواجهة مع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تبعا لقرارات مؤتمر قمة الخرطوم عام 1967 ومؤتمر قمة بغداد عام 1978 شكلا هاما للغاية من أشكال التدفقات المالية من دول الفائض إلى دول العجز[49].

ورغم ضخامة الحجم المطلق للأشكال المختلفة من التدفقات المالية من دول الخليج إلى الدول العربية التي تعاني من العجز المالي فإنه لا يكاد يوجد شاهد ملموس عليها في أعين الجماهير العربية في هذه الأخيرة. وكشفت مواقف الرأي العام في العديد من هذه الأخيرة مدى ضآلة المعلومات الحقيقية عن هذه التدفقات وسوء التقدير لها. وقد يحتاج ذلك إلى تفسيرات متعددة. ويمكننا أن نجد تفسيرا جزئيا في أن التدفقات المالية الخليجية

لم تتم عبر صيغة تكاملية فعالة وملموسة بين الدول العربية. أو بالأحرى لم تؤد الوظيفة التكاملية المنتظرة منها. إذ تدخل معظم هذه التدفقات في باب المعونات المالية أكثر بكثير مما تدخل في باب الاندماج الاقتصادي. كما تبعثرت عبر أوجه كثيرة للإنفاق والاستثمار وعلى جبهة واسعة من المشروعات. وربما لا تكون قد أنتجت أثرا تحفيزيا كبيرا Spinoff effect . ورغم أن الدوافع الرئيسية للتدفقات المالية الخليجية سياسية، فإنها لم ترتبط على نحو واضح باستراتيجية سياسية-اقتصادية تكاملية تحظى بالشرعية، من وجهة نظر المجتمعات السياسية العربية. وربما كان النموذج الوحيد لارتباط الدعم المالي الخليجي بأداء سياسي-اقتصادي تكاملي على الساحة العربية هو ما تم في سياق حرب 1973. فقدمت دول الخليج الدعم المالي، وقامت بدور سياسي بارز في الضغط على حلفائها الغربيين عبر حظر تصدير النفط لفترة لعدد من هؤلاء الحلفاء، على حين قامت مصر وسوريا بالجهد العسكري الرئيسي. وساعدت بضعة دول عربية أخرى بأشكال مباشرة وغير مباشرة في دعم المجهود العسكري لدولتي المواجهة[50]. ولم تكن حرب 1973 خطوة في استراتيجية تكاملية حقيقية، ولكنها عكست في لحظة واحدة المدلول الكامل للوظيفة التكاملية بجوانبها المختلفة: اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، ثقافية.. إلخ.. أي أنها قدمت دليلا على ما يمكن لاستراتيجية تكاملية أن تؤديه على صعيد النظام العربي.

وعلى النقيض من ذلك، فإن نوعا ما من تقسيم العمل كان دائما على نحو اعتباطي خلال فترة الأزمة الكبرى للنظام العربي: 1980-1987. فكان من المفترض أن تقوم دول معينة خاصة سوريا بالعبء الاستراتيجي العسكري في مواجهة إسرائيل، على حين تعين على العراق أن يقوم بدور عامل الترشيح Filtering لآثار ونتائج الثورة الإيرانية. فيسمح بدخول النتائج الإيجابية ويحجز النتائج السلبية لهذه الثورة عن الجسد العربي الكبير. وفي نفس الوقت تقوم دول الخليج بتوفير الدعم المالي والسياسي الخارجي للمصالح الاستراتيجية العربية في الخارج. نقول أن مثل هذا التقسيم للأدوار كان قائما من الناحية النظرية وعلى نحو اعتباطي. غير أنه لم يكن هناك ما يدير عملية التكامل بين هذه الأدوار في إطار استراتيجية اقتصادية-سياسية تحظى بشرعية حقيقية وسط التجمعات السياسية العربية. ولذلك

تفرقت هذه الأدوار وتم إدارتها لا على نحو عشوائي فحسب، بل وضار أيضا بالمصالح المادية والمعنوية بل وبالأساس الأخلاقي للأمة العربية. فتم جر سوريا لتبديد طاقاتها العسكرية في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية، وبدلا من أن تقوم العراق بإدارة العلاقة الاستراتيجية المعقدة الجديدة مع الثورة الإيرانية لخدمة المصالح الاستراتيجية العربية، اندفعت تحت وطأة مزيج نحيف من المطامع الانتهازية والمخاوف التاريخية وانعدام المسئولية السياسية والأخلاقية لدى قيادة مغامرة إلى تفجير واحدة من أكثر الحروب عقما وامتدادا في تاريخ المنطقة. وبدا في هذا السياق أن الأموال الخليجية-التي كان من شأنها أن تعزز الأمن الاستراتيجي للنظام العربي-قد مولت في الواقع حروبا عقيمة وعمقت من الانكشاف الاستراتيجي للأمة[51]. وفي نفس الوقت، فإن افتقار الدول المتلقية للمعونة المالية لهياكل إدارية ووظيفية عقلانية حديثة ساعد على إهدار الدعم الخليجي. وبصوره عامة، بدا أيضا أن الإنفاق التبذيري الذي تميزت به أنماط الحياة الفردية لأكثرية دول الخليج قد تضافر مع الفساد البيروقراطي والاجتماعي في أكثرية الدول العربية الأخرى ليسفر عن فقر أخلاقي وسقم ثقافي وضياع استراتيجي قاد إلى إهدار اقتصادي هائل في جميع الدول العربية طوال عقد الثمانينيات. ومثل ذلك كله أيضا القاعدة التحتية لمركب الأزمات الذي أمسك بخناق النظام العربي. إن التفكير في سبل تمكين النظام العربي من الاضطلاع بوظيفته التكاملية يجب أن يعكس تمثلا جادا لهذه الخبرات. غير أنه يجب أيضا أن نتمعن على وجه خاص في المضمون المحدد لوظيفة التكامل في المرحلة المقبلة من التطور العربي بعد أزمة الخليج. ويعني ذلك البحث في الكيفية التي يمكن بها تحقيق مصالحة عربية حقيقية في سياق أداء الوظيفة التكاملية للنظام العربي.

ففي الماضي اعتمدت المؤسسات الكبرى للنظام العربي، بما فيها مؤسسة القمة، على آليات للمصالحة والتوفيق ذات طبيعة بيانية وخطابية، لم يكن لها محتوى حقيقي، فلم يشعر العديد من القادة ببأس في أن يصاغ بيان مؤتمر قمة بغداد في مايو عام 1990 مثلا بلصق مقتطفات من خطاب الرئيس صدام حسين معا، بالرغم من أنهم عارضوا الروح العامة لهذا الخطاب أثناء مداولات القمة، وهذه المقتطفات ذاتها تقريبا[52]. ولم يكن

ذلك استثناء، بل قاعدة عامة شملت العديد من مؤتمرات القمة السابقة. ولم يكن ذلك ملائما وقتئذ ولكنه في الظروف العربية والدولية الجديدة يصبح نوعا من العبث غير المقبول. فليس هناك مشكلة في الاعتراف بالاختلافات الحقيقية. وإنما تكمن المشكلة في الهروب اللغوي والبياني منها عوضا عن محاولة حلها من خلال إجراءات وسياسات حقيقية توفق بين المصالح الحقيقية.

والواقع أن المنهجية الوحيدة الصالحة لبناء هيكل مستقر للوفاق والمصالحة بين الدول العربية، بعد أزمة الخليج تتمثل في المصارحة بالحاجات والضرورات الجوهرية الحاكمة للتوجهات الاستراتيجية لأطراف النظام العربي، والاعتراف والقبول بها كخطوة ضرورية للبحث عن صيغة للتوفيق بينها لمصلحة الأمة والنظام ككل. فعلى حين أن دول الخليج تعتبر صيانة علاقة خاصة واستراتيجية مع الغرب ضرورة استراتيجية لها يصعب للغاية التفريط فيها قبل إيجاد بدائل حقيقية فإن عددا كبيرا من الدول العربية يكتشف أن علاقاته مع الغرب هي المصدر الرئيسي لحالة عدم الأمان insecurity التي يعانيها. وقد يعود هذا الأخير إلى الحاجة العميقة والمتصاعدة لإشباع الهوية العربية والإسلامية والوطنية. غير أنه يعود في الجزء الأكبر منه إلى النبذ المتزايد والتهميش المطرد لهذه الدول في نسق علاقاتها مع الغرب. ويظهر ذلك بحدة خاصة في المغرب العربي حيال أوربا الغربية، إن أزمة الانكشاف والنبذ المتفاقمة في علاقة عدد كبير من الدول العربية بالقوى الغربية المهيمنة يفسر استجابة المجتمع السياسي فيها للدعوة إلى إعادة هيكله النظام العربي بأية وسيلة وبأسرع ما يمكن لضمان خلق مجال حيوي حقيقي لإشباع الحاجة للانتهاء وتغطية الانكشاف المتعاظم الذي تعاني منه هذه الدول. واتضح ذلك بدوره من مواقف هذه المجتمعات السياسية العربية أثناء أزمة الخليج.

وتنشأ المعضلة الحقيقية هنا من حقيقة أن أكثرية الدول العربية لا تملك في حدودها الوطنية وسيلة فعالة لموازنة انكشافها أمام المراكز الغربية المهيمنة بسبب الاعتماد المتبادل غير المتكافئ مع هذه المراكز. ففي كل العالم العربي لا تكاد توجد غير ورقة ضغط حقيقية في العلاقة مع الغرب وهى النفط. وهنا تتبلور أسباب ذاتية كافية للمناظرة حول مدى إمكانية

استخدام هذه الورقة لسد فجوة الانكشاف العربي أمام الغرب في الوقت الذي يعتبر فيه تأمين علاقة استراتيجية مستقرة مع الغرب هدفا وضرورة موضوعية بالنسبة لدول الخليج: وهي الدول التي تسيطر على هذه الورقة.

ويصدق هذا التحليل إلى حد ما بالنسبة لحاجات وضرورات دفع التنمية الاقتصادية المأزومة في أكثرية الدول العربية غير المصدرة للنفط. فالعطش الحقيقي إلى التمويل الضروري لتجاوز مأزق التنمية والأزمة المالية لهذه الدول يدفعها تلقائيا للبحث عن مدخل منهجي ومنتظم للفوائض المتحققة عن صادرات النفط لدى دول الخليج. ولا يكاد يوجد مصدر آخر في العالم العربي بأكمله لتمويل حاجات التطور الاقتصادي غير النفط.

وفي المجالين الاستراتيجي والاقتصادي يتعين علينا أن نجد صيغة للتوفيق السلمي بين الاعتراف بحق كل دولة عربية في السيطرة والسيادة على مواردها الطبيعية من ناحية، والتطلعات المستمدة من الشعور بهوية مشتركة ومصير مشترك من ناحية أخرى. ومن الواجب هنا التمييز بين التطلعات المشروعة التي يمكن تلبيتها عبر آليات سلمية وعقلانية وتلك غير المشروعة ونزعة الغضب والعدوان السياسي والاقتصادي كما ظهرت مثلا في الغزو العراقي للكويت. والآليات السلمية والعقلانية التي تحقق مصالحة حقيقية وطويلة المدى بين هذين الاعتبارين يجب تضمينها في وظيفة التكامل.

والواقع أنه يبدو من شبه المستحيل-في الظروف الراهنة للعالم العربي- الفصل بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية للوظيفة التكاملية. ويبدو من غير المجدي الاستمرار في المطالبة بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك. فإضافة إلى ما يتضمنه هذا الشعار من سلبية، فإنه يحجب الحقيقة الأساسية التي حاولنا عرضها في الفقرات السابقة وهى أن الأزمة العربية الراهنة هي أزمة اقتصادية وسياسية معا. وعلى النقيض فإن من الضروري تفعيل التعاون الاقتصادي العربي المشترك لخلق وصيانة وتعزيز وئام استراتيجي عربي. دون أن يجور ذلك على«اقتصادية» هذا التعاون، أي إدارته على أسس اقتصادية.

وتتعاظم قيمة هذا المنظور للوظيفة التكاملية بسبب توقع استفحال وضع الانكشاف الاستراتيجي والاقتصادي لأغلب الدول العربية بسبب النتائج الهائلة للثورة التكنولوجية الراهنة، وبسبب السياق العام للتحولات

الدولية كما شرحناها من قبل. ويترتب على ذلك كله ضرورة استجابة الصيغة الإجرائية للوظيفة التكاملية اللازمة لإنهاض النظام العربي إلى ثلاث ضرورات كبرى، وهي:

أ- ضرورة الجمع بين الاعتبارات الاستراتيجية -السياسية والاعتبارات الاقتصادية.

ب - ضرورة أن يكون للصيغة التكاملية أقصى أثر تحفيزي على التنمية في الأقطار العربية ونعني هنا بالأثر التحفيزي تلك النتائج غير المباشرة للمشروعات التي يترتب عليها أكبر قدر ممكن من الحوافز والدوافع للعملية التلقائية للنمو في مجموع الهيكل الاقتصادي.

جـ - ضرورة إقامة الوظيفة التكاملية على تقسيم حقيقي للعمل، وتحقيقها لمصالح حقيقية لكل الأطراف العربية، وخاصة في مجالات ظاهرة بالنسبة للمجتمعات السياسية العربية.

وإذا كانت هذه المحددات العامة مقبولة، فإن الأشكال الفنية لتحقيقها تمثل موضوعا للاجتهاد. ومن المناسب هنا أن نطرح تصورا لصيغة طموحة وعملية في آن واحد لإيضاح إمكانية التوفيق بين كل هذه المحددات.

فمجال النشاط الذي يجمع بين الاعتبارات الاستراتيجية والاعتبارات الاقتصادية هو في الأساس المجال العسكري، وتحديدا مجال التصنيع العسكري. وليس من الضروري أن تقوم الصيغة الفنية للتكامل العربي في مجال التصنيع المباشر لأنظمة السلاح الكبرى. إذ أن هذه الأخيرة هي في الأغلب صناعات تجميعية. وربما يكون من الأنسب أن نقيم جانباً كبيراً من صيغة التكامل العربي على تلك الطائفة من الصناعات التي تمثل قلب الثورة الصناعية الراهنة والتي تغذى الصناعات العسكرية والمدنية في وقت واحد: وهي تحديدا صناعة الإليكترونيات الدقيقة والمعلومات ومعدات الاتصال والمكاتب، إضافة إلى البصريات المتطورة والمواد التخليقية الحديثة والكيماويات المتخصصة.

ويحقق التركيز على قطاع واحد من قطاعات النشاط الاقتصادي مزية واضحة وهي إمكانية التطور بهذا القطاع إلى الأحجام الأمثل بحيث يتحقق لها أقصى قدر ممكن من الكفاءة والتنافسية العالمية. كما أن التركيز على فروع الثورة الصناعية والتكنولوجية الراهنة يلبي الحاجة لأخذ الاعتبارات الاستراتيجية في الحسبان. ذلك أن هذه الفروع هي الآن المصدر الرئيسي

للانكشاف الاستراتيجي وللفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم.

وفي نفس الوقت أصبحت فروع الثورة الصناعية والتكنولوجية الراهنة هي القلب المحرك للنمو الاقتصادي. ويعود ذلك جزئيا إلى أنها قد أصبحت فروع الصناعة الأعلى نموا سواء في الهيكل الصناعي والاقتصادي الداخلي للدول المتقدمة أو في مجال التجارة الدولية. كما يعود ذلك أيضا إلى أنها أصبحت بؤرة الأثر التحفيزي لنمو بقية فروع الصناعية والاقتصاد الحديث عموما. ويعاد الآن هيكلة الصناعات التقليدية -المنتمية للثورتين الأولى والثانية -تحت تأثير المعارف والمنتجات الخاصة بفروع الثورة الصناعية الراهنة أو الثالثة.

وتقبل الفروع الصناعية الحديثة والأكثر تطورا أنماطا واقعية وممكنة من تقسيم العمل بين الدول العربية. فعلى حين أن هذه الفروع تقبل توزيع أدوار العمل الصناعي بين البلدان العربية ذات فائض العمالة وتلك ذات فائض رأس المال، فإنها تسمح أيضا بأشكال أرقى من توزيع الأدوار بين العمليات التصنيعية ذاتها، وفيما بين العمليات التصنيعية وأنشطة البحث والتطوير R.D كما أنها تقبل من ناحية ثالثة التكامل بين الفروع وتوزيعها بين طائفة واسعة نسبيا من الأقطار. وأخيرا فإنها تقبل، بل وتشجع تقسيما للعمل بين الأنشطة التحويلية والأنشطة التجمعية.

ويسمح تركيز صيغة التكامل بين الأقطار العربية على الفروع الحديثة من الصناعة بإمكانية إعادة تأهيل الاقتصادات العربية للمنافسة الدولية وبالتالي تصحيح الاختلالات الهائلة في علاقة الاعتمادية بين الدول العربية والعالم. ويقلص ذلك بدوره من مدى عدم الأمان. insecuarity التي تعتبر تلك الاختلالات مصدرها الرئيسي. على أن هذا التركيز ليس معطى ثابتا عبر المراحل التطورية للتكامل بين الدول العربية. فمن الضروري أن تمتد صيغة التكامل إلى الأنشطة الأمامية والخلفية للفروع الصناعية التي طرحها. وربما تكون أهم الحلقات الأمامية لهذه الفروع هي أنشطة التعليم الصناعي والمهني الضرورية لخلق فئات عمل ذات مهارات عالية. ويمكن تحقيق امتداد الصيغة التكاملية إلى أنشطة التعليم الصناعي بوسائل مختلفة مثل التمويل المشترك لها وتوحيد مناهجها وتحريك خريجيها حسبما تقتضي الحاجة بين الحدود العربية، للعمل في الأنشطة التي تطلب مؤهلاتهم.

ولكن هل يعني التركيز على قطاع واحد أو مجموعة مترابطة من الأنشطة في فروع صناعية بعينها تجاهل بقية جوانب التكامل السياسي والاقتصادي في النظام العربي؟ الإجابة على هذا السؤال هي بالقطع سلبا فهناك على الأقل أشكال من التكامل كانت ولا تزال تفرض ذاتها، مثل هجره العمالة العربية إلى الأقطار التي تعاني نقصا في العمل. وفي هذا المجال بالذات لاشك أننا بحاجة إلى تحديث جوهري يرتفع بتلك الصيغة إلى المعايير المقبولة عالميا والضرورية إنسانيا وسياسيا. غير أن هذا التركيز يسمح بتجنب المشكلات التقليدية التي أجهضت كل الصياغات الواسعة للتكامل الاقتصادي العربي. فحتى نهاية عام 1991 لم تنجح اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في الحصول على موافقة الدول العربية الأعضاء على تحرير التجارة إلا بالنسبة ل 17 مجموعه سلعية فقط من بين 57 مجموعة كان المجلس قد خطط لتحريرها تنفيذا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، التي كانت قد وافقت عليها منذ عام 1982[53]. ويعود المعدل البطيء للغاية لتحرير التبادل وفقا لهذه الاتفاقية إلى تنافسية الصناعات العربية وضيق السوق المحلى أمام كل منها. ولذلك يبدو الأمل الحقيقي في التكامل في مجال الصناعات الجديدة، أكثر مما يبدو في المجالات التي تطورت بالفعل في عدد كبير من الدول العربية.

وفي نفس الوقت، فإن المقصود بالتركيز على قطاع واحد من قطاعات الصناعة والنشاط الاقتصادي هو أن يكون مقدمة لبرنامج تعاوني متكامل اقتصادي وسياسي.

ثالثا: وظيفة الأمن والحاجة إلى قيادة إقليمية:

تعد وظيفة الأمن حجر الزاوية لأي نظام إقليمي، وبؤرة معضلات تطوره. وقد كانت كذلك بالفعل بالنسبة للنظام العربي. فلم يمتلك هذا النظام آلية قوية للأمن الإقليمي في أي وقت، إلا على الجانب المفهومي. وحتى على هذا الجانب، أصبح التوافق العربي حول تعريف مضمون الأمن مهجورا بعد انفجار أزمة الخليج بصفة خاصة. فقد ميز النظام العربي تمييزا مستترا بين العدوان الخارجي الواقع على الدول العربية من خارجه وذلك الواقع عليها من داخله: أي من جانب دول عربية أخرى وعالج. النظام الحالة الأخيرة كمجرد نزاع بين الدول الأعضاء رتب له معالجة خاصة في

ميثاق جامعة الدول العربية، أما الحالة الأولى فعالجها «أساسا» من خلال معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء لعام 1950. وقد بهت هذا التمييز في الواقع العملي بسبب تواتر نزاعات عسكرية بين الدول العربية خلال العقود الأربعة التالية لهذه المعاهدة. على أن الغزو العراقي للكويت يكاد يكون قد حطمه نهائيا، إذ أثبت أن العدوان الواقع على الدول العربية من جانب دول عربية أخرى قد لا يقل جسامة عن ذلك الواقع عليها من جانب دول غير عربية.

غير أن ذلك ليس هو العامل الوحيد الذي يجعل مفهوم الأمن السائد في النظام العربي ومواثيقه متخلفا عن الواقع الفعلي والحاجات العملية. فعلى الصعيد المفهومي أيضا نجد قصورا حقيقيا بالغ التأثير على إمكانية أداء وظيفة الأمن الإقليمي ينشأ عن الحرية شبه المطلقة للدول الأعضاء في النظام العربي في وضع استراتيجياتها الأمنية بصورة مستقلة عن هذا النظام. وقد ظلت الفكرة السائدة للتهديدات التي قد يتعرض لها الأمن العربي تقصر هذه التهديدات على حالة إسرائيل. وكانت هذه الفكرة كامنة في العقل العربي عند وضع المواثيق الكبرى الخاصة بالأمن العربي منذ معاهدة الدفاع المشترك حتى بداية الثمانينيات. والحقيقة هي أن التهديد الإسرائيلي كان جسيما وكافيا وحده لهز أسس النظام العربي هزا شديدا. وبالتالي مثلت أية إضافة إلى قائمة التهديدات عبئا هائلا أصبح من المؤكد أن يؤدي إلى تمزق النظام العربي وتضعضعه. والأمر الأسوأ هو أن النظام الحربي قد اضطر للتعامل مع عدة جبهات متفجرة ومتزامنة للتهديدات الأمنية عبر الإقليم العربي، منذ مقتبل عقد الثمانينيات، الأمر الذي لم يكن مجهزا لاحتماله بأي حال، وساهم في اضمحلال آلية الأمن الجماعي طوال هذا العقد. فعلى جانب انفجار الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، التهبت خطوط التماس على امتدادها تقريبا بين الدول العربية وأفريقيا جنوب الصحراء خلال سنوات مختلفة من عقد الثمانينيات، فبدأ التدخل العسكري الليبي الممتد في الحرب الأهلية في تشاد وتطور بحدة خلال الأعوام 1980 و 1982، وأصبح هذا التدخل مع الوقت يشكل المحور الرئيسي للصراع العسكري حتى سبتمبر 1987. وشهد عام 1983 انفجار الحرب الأهلية من جديد في السودان مع تمرد القوات الجنوبية احتجاجا على

قوانين جديدة استنها الرئيس السوداني، وخاصة ما يتعلق منها بتطبيقه الشريعة الإسلامية. على كل أقاليم السودان. وجددت هذه الحرب سخونة الصراع الكبير والممتد بين الهوية العربية والهوية الأفريقية والذي كان الخلاف حول استقلال ارتريا هو بؤرته المشتعلة منذ مقتبل الخمسينيات، في منطقة القرن الأفريقي. وشهد عام 1989 انفجار صراع جديد بين العرب والأفارقة تم هذه المرة بين موريتانيا والسنغال، وكاد أن يتحول في شهر إبريل إلى حرب مسلحة شاملة، وظل ملتهبا منذ ذلك الوقت. كما بدأت التوترات الكامنة في علاقات بعض الدول العربية وخاصة سوريا والعراق من ناحية وتركيا من ناحية أخرى في التصاعد، وخاصة فيما يتصل بمشكلة المياه من نهري دجله والفرات، وذلك منذ سبتمبر 1989. وبذلك أصبحت الحدود العربية مع جميع دول الجوار الجغرافي في آسيا وأفريقيا ملتهبة. مما وسع كثيرا مصادر التهديد للأمن العربي[54].

والواقع أن تمزق نظام الأمن العربي تحت تأثير هذا التوسيع الهائل في مصادر التهديد يعد أمرا منطقيا، بل وحتميا. فاستقرار وفعالية أي نظام أمن، سواء كان إقليميا أو دوليا يتوقف على التوازن بين معطياته وقدراته المتضمنة في الالتزامات المتبادلة داخله من ناحية ومستوى أو مدى جسامة واتساع التهديدات الواقعة عليه من ناحية أخرى. فيتعاظم الشعور بفعالية النظام الإقليمي كلما قلت جسامة التهديد الخارجي وأمكن السيطرة على مصادره من خلال الحل السلمي المنتظم والدائم للتوترات والنزاعات. وعلى العكس يتضعضع هذا النظام وتتدهور الثقة في قدرته على درء التهديدات الخارجية كلما زادت حدة التهديدات أو تعددت مصادرها واتسعت، بالمقارنة بالموارد والالتزامات المتبادلة الموضوعة تحت تصرف النظام الإقليمي. ولاشك أن المحافظة على هذا التوازن الدقيق يتطلب تدخلا مستمرا من جانب النظام الإقليمي ككل ومؤسساته في تعريف التهديدات والسيطرة عليها من خلال جهد منهجي ومنظم لفرض أولوية الحل السلمي للنزاعات والتوترات بين الدول الأعضاء فيه والدول الأخرى غير الأعضاء. وينطوي ذلك بدوره على تقليص أكبر لخصائص السيادة للدول الأعضاء من أجل الحد من حريتها المطلقة في إثارة النزاعات والصراعات التي تؤثر على الأمن الإقليمي الشامل. وتتعاظم أهمية هذا الجانب من الأداء الأمني بالنسبة للنظام

الإقليمي العربي، بسبب ميل مصادر التهديد الخارجية إما لتوسيع مجال الصراع ليشمل دولا عربية أخرى غير التي يثور معها النزاع مباشرة (حالة القصف الإيراني لمنشآت نفطية كويتية في أكتوبر عام 1987)، أو للتحالف مع خصوم آخرين للعرب، وخاصة إسرائيل. ويعني ذلك أن شروط الأمن الجماعية بالنسبة للنظام العربي ككل أو لطائفة من الدول العربية يمكن أن تصبح مرهونة بقرارات استراتيجية من جانب دولة عربية واحدة.

ولم ينجح النظام العربي قط في التدخل النشط والمنهجي للسيطرة على أو الحد من الاختصاص المطلق-كما فسرته الدول العربية فرادى-في اتخاذ قرارات استراتيجية تفضي إلى فتح جبهة جديدة للصراع الإقليمي أو مصدر جديد للتهديد الواقع على الأمن الإقليمي. والمحاولة الوحيدة التي لم يقدر لها النجاح هي ما جاء في بعض نصوص مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك، وهو ما أشرنا إليه من قبل.

وفي مقابل التوسع الهائل في تعريف مصادر التهديد للأمن العربي بسبب قرارات انفرادية من جانب الحكومات العربية لم تكن في معظم الأحوال ضرورية أو حكيمة، لم يحدث توسع مقابل في الالتزامات الأمنية المتبادلة في نطاق النظام العربي، الأمر الذي أحدث اختلالا شديدا في التوازن الضروري بين جانبي المعادلة الأمنية الإقليمية. ويضاعف من حجم المشكلة أن الالتزامات الأمنية المتبادلة بين الدول العربية في النطاق العربي الشامل لم تكن أبدا محدده. فاعتبرت معاهدة الدفاع المشترك لعام 1950 أن العدوان الواقع على أي دولة من دول المعاهدة اعتداء عليها جميعا، وألزمتها بمساعدة الدولة التي يقع عليها الاعتداء بكل الوسائل الممكنة. غير أنها لم تفصل في هذا الالتزام بما يجعله جديا. والمفترض أن عملية تحديد الواجبات التي تلقيها المعاهدة لدفع عدوان واقع على أية دولة عربية هو من اختصاص مجلس الدفاع المشترك الذي أنشأته المعاهدة. غير أن عمل هذا المجلس تعثر بشدة. بل ولم تنتظم اجتماعاته منذ عام 1967. وهكذا لم يعد لدى النظام العربي أداة تنفيذية لوضع الالتزامات الخاصة بالأمن الجماعي موضع التنفيذ. وحاولت القمم العربية منذ بدايتها عام 1964 حل هذه المشكلة. وترددت كثيرا فكرة انتشار جيش عربي موحد. غير أن هذه الفكرة لم تترجم أبدا على أرض الواقع. وبالتالي، فإن توسع التهديدات بحكم السلوك

الاستراتيجي الانفرادي للدول العربية خلال عقد الثمانينيات قد قابله في الواقع مزيد من التحلل من الالتزامات الأمنية المتبادلة في نطاق النظام العربي في نفس الفترة. وسبب ذلك بدوره تفككا كاملا تقريبا لنظام الأمن العربي، ظهرت آثاره ونتائجه بصورة سافرة على جبهة الصراع العربي الإسرائيلي خاصة أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982.

ولا ريب مطلقا في أن النظام العربي سيكون مصيره الاضمحلال كنظام سياسي إقليمي إذا لم يتم النهوض بآلياته للأمن الجماعي وتحديث مفاهيم هذا الأمن. وهناك حد أدنى ضروري ضرورة مطلقة لأي مشروع جاد للتحديث والنهوض بالأمن العربي، يتمثل في ثلاثة إجراءات أساسية، وهي كالتالي:

أ- التعريف الدقيق والواقعي للتهديدات للأمن والسلم الإقليميين التي تعتبر في نطاق مسئولية نظام الأمن الإقليمي الجماعي. ويشمل هذا التعريف الواقعي الاعتراف بأن من الممكن أن تشكل دول عربية مصدرا لتهديد أمن دول عربية أخرى. وفي هذا النظام أيضا فإن من الجوهري التمييز بأكبر قدر ممكن من الوضوح بين مجال الأمن الجماعي الإقليمي من ناحية ومجال الأمن الانفرادي للدول الأعضاء. ويخدم هذا التمييز في إيضاح الشروط التي يبدأ فيها نظام الأمن الجماعي في العمل تلقائيا وفقا لالتزامات مسبقة محدده وفي نطاق تفويض وولاية معرفة بدقة. والأصل في نظام الأمن الجماعي-سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي-هو أنه نظام دفاعي. وبالتالي فإن من الضروري أن يوضع وصف إجرائي بأكبر قدر ممكن من الوضوح بين حالة الدفاع المشروع الذي يستلزم تضامنا إقليميا ملزما وحالة الهجوم أو الاعتداء من جانب دولة عربية ضد دولة أخرى عربية كانت أو غير عربية، وهو الأمر الذي يجب بحثه جماعيا في كل حالة على حدة -بهدف تعيين الموقف الجماعي منه.

ب - تفويض النظام الإقليمي بقدر معقول من السلطة السياسية والمعنوية لتقييد مجال التصرف الاستراتيجي والأمني المنفرد في الحالات التي ينشأ فيها عن هذا التصرف نتائج سلبية على أمن بقية أطراف النظام الإقليمي أو أضرار ملموسة بالمصالح الأمنية والاستراتيجية العربية العامة. ومن المؤكد أن ما ورد في مشروع بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك من ضرورة التشاور لا يكفي لتقييد التوسع الهائل في تعريف مصادر التهديد للأمن

الاقليمي. ويجب النص بوضوح على الحالات التي يجب أن يكون فيها التشاور ملزما وجماعيا من أجل إعمال الالتزامات التضامنية لدرء التهديدات المحتملة. ومن الناحية الفعلية، فإن من الواجب الاعتراف بالحاجة إلى جهد منظم وجماعي - على مستوى النظام العربي ككل - لتهدئة الصراعات الاقليمية على الساحة العربية التي تمثل اضرارا بمصالح العرب الجماعية، من أجل تركيز الجهد لردع التهديدات الجوهرية للقيم والمصالح الجماعية العربية.

جـ - الترجمة المادية المحددة للالتزامات الأمنية المتبادلة في نطاق النظام العربي بإنشاء آلية تنفيذية ومؤسسية ذات ولاية أمنية إقليمية. وهنا تأتي فكرة إنشاء قوه عسكرية مشتركة باعتبارها جوهر التحديث المطلوب لإنهاض نظام الأمن العربي. وفي ظل الخلافات العربية المستحكمة حول كافة هذه الأمور يبدو من المستحيل تقريبا تصور إمكانية الوفاء بالمتطلبات الجوهرية للتحديث والنهوض بنظام الأمن العربي إلا في سياق العملية الجدلية لتأسيس قيادة إقليمية. ويمثل التحالف الثلاثي بين مصر وسوريا ودول الخليج: وهو التحالف الذي تبلور بصدور إعلان دمشق الإمكانية الوحيدة المتاحة في أعقاب أزمة الخليج لدفع هذه الجدلية إلى الأمام.

والمقصود هنا بقيام تحالف دمشق الثلاثي ليس إخضاع النظام العربي لهيمنة من جانب دولة أو طائفة من الدول، وإنما توفير ثقل سياسي وعسكري ومعنوي وراء مجموعة محددة من القيم العملية التي تترجم على نحو ملموس القيم الجوهرية للنظام العربي وبما يستجيب للاعتبارات العملية الضرورية ضرورة مطلقة لمنع الاتجاه العام لتفتت العالم العربي، ومنح هذا العالم حسا بالاتجاه والية جادة للأمن والتأقلم مع الأوضاع الدولية المتغيرة.

ووصلت قوة عوامل التفتيت في النظام العربي إلى درجة جعلت مجرد صيانة تحالف دمشق من هذه العوامل أمرا صعبا. وفي المقابل، فإن بروز قوي إقليمية غير عربية يفتح الباب أمام دول الخليج لإعادة رسم توجهاتها الاستراتيجية الإقليمية. وفي هذا السياق ظهرت نزعة قوية داخل مجلس التعاون الخليجي للانصراف عن نظام الأمن العربي ككل والاتجاه نحو التنسيق على إيران، على حساب إعلان دمشق. وبالرغم من ذلك، فلا شك أن هذه النزعة قد انطلقت من العوامل والتداعيات المباشرة لأزمة الخليج. ولم ينف ذلك قوة الاعتبارات التي تغرى مجلس التعاون في مجموعه بالعودة

إلى نظام الأمن العربي، عبر بوابة إعلان دمشق.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات يبدو أن قمة مجلس التعاون الخليجي الثانية عشر بالكويت قد حسمت الاختيارات الاستراتيجية المفتوحة أمامها لصالح المعاني التالية:

أولا: التأكيد على أولوية الأمن الذاتي الجماعي من خلال برنامج طموح وإن كان أطول زمنيا مما تضمنته توصيات اللجنة الأمنية العليا برئاسة السلطان قابوس لتشكيل جيش خليجي موحد.

ثانيا: تعزيز التعاون الجماعي مع إيران في الميادين الاقتصادية والثقافية دون التطرق إلى بلورة شكل محدد وجماعي للتعاون الأمني، إلا في حدود ما أسميناه بالتفاهم الاستراتيجي، والسماح بأشكال معينة من التعاون الأمني على المستوى الثنائي.

فكانت المذكرة المقدمة من وزراء خارجية دول المجلس قد طرحت أمام القمة مشكلة إيجاد التوافق بين الصفة الجماعية والصفة الثنائية للعلاقات مع إيران. ولفتت في نفس الوقت انتباه القمة إلى مشكلات معينة مثل استمرار وجود قوى سياسية في إيران معادية لدول المجلس، واختلاف التحليل السياسي لطبيعة التركيبة السياسية في إيران بين دول المجلس وتفاوت العلاقات الثنائية بين هذه الدول وإيران. ووفقا للبيان الختامي للقمة الصادر في 25 ديسمبر عام 1991 اكتفى قادة الخليج بالتأكيد على حرصهم على «دفع العلاقات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية..».

ثالثا: ترجيح كفة التعاون الأمني في النطاق العربي من خلال إعلان دمشق. ويبدو أن هناك نوعا من الإحياء لقيمة إعلان دمشق من الناحية الاستراتيجية في الفكر الخليجي. ويظهر ذلك في الإشارات المتكررة والمحددة لهذا الإعلان في نص البيان الختامي للقمة الثانية عشرة وفي إعلان الكويت الذي صدر عن هذه القمة.

وقد تعطي هذه القرارات قوة دفع جديدة لإعلان دمشق. على أن قوة الدفع الحقيقية لهذا الإعلان لا يمكن أن تأتي إلا في سياق القبول الطوعي للقيادة التي يمثلها التحالف الثلاثي، وتوسيعه باطراد عبر المشاركة العربية الأوسع. ويتوقف ذلك بدوره على عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها قدرة هذا التحالف على الاستجابة للضرورات الموضوعية للنهوض بنظام الأمن العربي

وتحديثه، كما أشرنا إليها في فقرات سابقة.

رابعا: تحقيق الأهداف واستراتيجيات النهوض:

كما أشرنا من قبل هذه هي الوظيفة التي تمثل محصلة أداء النظام ككل في كل المجالات ويقاس هذا الأداء بالنسبة لأهداف جوهرية للمجتمعات السياسية وخاصة الأهداف التي تجمع بين مصالح مشتركة. ويصبح هنا السؤال هو هل أصبحت هذه المجتمعات أكثر حرية وأكثر رفاهية وأمنا، وهل يؤدي بها الأداء العام للنظام الإقليمي العربي إلى التوحد معه أو الاغتراب النفسي والانفصال السياسي عنه!

على أننا نبحث في هذا المقام تحقيق هدف رئيسي وهو إنهاض النظام العربي وتحديثه. والسؤال المطروح في هذا السياق هو من أين نبدأ.

ولدي سعينا للإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نحدد نقطة الانطلاق، والقيود الكامنة في الساحة السياسية العربية على الاختيارات المتاحة المختلفة، وأفضل الفرص العملية الممكنة.

1- والواقع أننا نبدأ من نقطة انطلاق تتفق مع ما أسميناه نموذج الكومنولث. فهناك مستوى منخفض من تبادلية المصالح في الإدراك الرسمي لأكثرية الدول العربية. وقد تشكل هذا الإدراك بدون شك تحت تأثير الخبرات السلبية لأزمة الغزو العراقي للكويت. وفي ظل التداعيات المباشرة وغير المباشرة للأزمة يظهر بوضوح أن التوحد مع النظام العربي قد وصل إلى أدنى مستوى له في التاريخ الحديث للعرب.

2- وعلينا أيضا أن نفطن إلى حقيقة أن الأداء السيئ تاريخيا للنظام العربي وتطور الحياة السياسية الداخلية والشخصية المميزة لمختلف الأقاليم الفرعية في العالم العربي قد أنتجت نزعات قوية لمراجعة نمط العلاقة الاستراتيجية بين الدول العربية المختلفة من ناحية والنظام العربي من ناحية أخرى وأسفرت هذه النزعة عن تصورات ثلاثة رئيسية لطبيعة النظام العربي المرغوب، كالآتي:

أ- النظام العربي كجماعة ثقافية :cultural community أي كميدان

لإشباع مشاعر الانتماء القومي الواحد، وتحسين صورة العرب عن ذاتهم وفي العالم الخارجي، ووصل الميراث الحضاري المشترك للعرب بواقعهم المعاش. وتصبح مؤسسات النظام العربي أقرب إلى المنتدى الثقافي

منه إلى هياكل لصنع القرارات وتنسيق السياسات وضبط الانسجام والتناسق بين أوجه التطور الداخلي للمجتمعات العربية.

ويمكننا تصور استراتيجية للنهوض بالنظام العربي وفقا لهذا التصور تقوم على وظيفة تحقيق أهداف متواضعة بغض النظر عن الإطار المؤسسي والسياسي الذي يتم عبره تحقيق هذه الأهداف. ويمكن أن يتطور النظام العربي إلى جماعة ثقافية عبر تحقيق سلسلة من الأهداف المتواضعة التي يتوفر حولها إجماع من جانب الدول الأطراف في هذا النظام. بل ويكفي توافق المشاعر لدى الرأي العام والحكومات. حول سلسلة من المواقف الخارجية والداخلية لكي تتحقق أهداف محدودة يمكن أن يقود تنفيذها تحالف متغير بين عدد محدود من الدول العربية، حسب الظروف. وتتفق هذه الاستراتيجية العامة مثلا مع الموقف الراهن والخاص بالمفاوضات حول السلمي للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. وذلك أن هذا الموقف قد اتسم بالافتقار إلى إطار مؤسس جماعي لاتخاذ القرارات والسياسات حيال المفاوضات. غير أن هناك فرصة كبيرة لتوافق المشاعر العربية في مختلف الأقطار لمساندة المفاوضين العرب مما يشكل عاملا هاما لضبط تحقيق الأهداف العربية من هذه المفاوضات.

ومع ذلك فإن هذا التصور لاستراتيجية النهوض والنموذج الذي يتطلع إليه يتضمن تسليما باستحالة تشكيل العرب لنظام سياسي يتمتع بقوة حقيقية لتحقيق أهداف طموحة وينطوي ذلك ضمنيا على تسليم شبه مطلق بحتمية اضمحلال النظام العربي كرابطة سياسية واستراتيجية وكالتزام شامل ومتبادل بين الدول العربية.

ب - النظام العربي كجماعة أمنية security community. وينطلق هذا التصور من الحقيقة المركزية في تاريخ النظام العربي وهى أنه نشأ وتطور على المحور الاستراتيجي. ويمكننا تصور استراتيجية للنهوض بالنظام العربي وفقا لهذا التصور تقوم على وظيفة الأمن الخارجي. ويبدأ تطبيق هذه الاستراتيجية بتحقيق التوافق على مبادئ الأمن الاستراتيجي للنظام. على أننا نجد انشقاقا واضحا في تعريف هذه المبادئ بين اتجاهين. الاتجاه الأول يعبر عنه إعلان دمشق. ويحيل هذا الإعلان إلى الوثائق الخاصة بنظام الأمن الخاص بالجامعة العربية، وعلى رأسها معاهدة الدفاع المشترك.

ومن هذا المنظور فإنه يتبنى ضمنا المبادئ الأساسية المتضمنة في هذه الوثيقة والوثائق الأخرى التي تم التصديق عليها بالفعل في إطار الجامعة العربية. ومن ناحية ثانية، فإن الفكر الكامن وراء إعلان دمشق ينهض على الدفاع عن الوضع العربي القائم، ويتسم عموما بالمحافظة والتأكيد على الحاجة إلى خطاب عقلاني عملي، فيما يتصل بتعريف مبادئ الأمن العربي، والعقيدة الاستراتيجية الضرورية لصيانة الأمن العربي. ولم يتقدم هذا الفكر كثيرا في محاولة حل معضلات النهوض بنظام الأمن العربي، بما فيها تخلف الوثائق الكبرى المعتمدة في نظام الجامعة عن اللحاق بالتطورات الحديثة في الواقع السياسي العربي والدولي.

أما الاتجاه الآخر الذي يناصر هذا النموذج فيتمثل في قوى المعارضة القومية والإسلامية السياسية فالتيار القومي الثوري ينظر إلى الأمة العربية وليس إلى الدول العربية كجماعة نضال قومية ضد الإمبريالية الغربية بهدف تحقيق وحدة واستقلال هذه الأمة وتشكيل نظام سياسي قومي واحد. أما التيار الإسلامي الثوري فينظر إلى هذه الأمة كطليعة لجماعة جهادية تمتد إلى العالم الإسلامي كله مهمتها هي أداء فريضة نقل الدعوة والرسالة الإسلامية إلى العالم أجمع. ولا يهتم هذا التيار إلا عرضا بمهمة بناء نظام سياسي إقليمي.

والواقع أنه يصعب تصور النهوض بالنظام العربي في الأمد المباشر من خلال المنظور القومي والإسلامي، الثوريين، وإن كان أي برنامج حقيقي لهذا النهوض يحتم استيعاب هذين التيارين في نطاق تحالف عربي عريض يمكن تصور إقامته على المدى الوسيط. أما استراتيجية إعلان دمشق فإنها تطرح أفقا عمليا للنهوض التدريجي. غير أن المشكلة التي تعيق تطبيق هذه الاستراتيجية هي ضعف مستوى التأييد الفعلي لها خارج أطراف التحالف الثلاثي. وقد أكدنا من قبل أن تحقيق أوسع قدر ممكن من المشاركة العربية هو شرط جوهري لهذا للنهوض وبالتالي فإن الفرصة العملية الاستراتيجية للنهوض بالنظام العربي كما يطرحها إعلان دمشق تتمثل في التطور بهذا الإعلان عبر مصالحة حقيقية مع بقية أطراف النظام العربي ودفعها للمشاركة في تطبيق هذه لاستراتيجية. ويتطلب ذلك بدوره تطوير إعلان دمشق ذاته سواء لحل المعضلات العملية المحيطة بمهمة بناء نظام

أمني عربي فعال أو لتعزيز إمكانية القبول به من جانب بقية أطراف النظام.

جـ - النظام العربي كجماعة اقتصاديةEconomic community. ويقوم هذا التصور على أن بناء الوحدة الاقتصادية العربية هو أفضل ميدان لتلاقي وتبادل المصالح بين الأقطار العربية، بناء على اعتقاد باستحالة تحقيق إجماع استراتيجي عربي حقيقي حول القضايا الأمنية. ويزدهر هذا التصور في أوقات الأزمات عموماً. غير أن من المتوقع أن ينمو التأييد له بدرجة كبيرة في ظروف الأزمة الحالية، وخاصة بين النخب الحاكمة في بعض الدول العربية.

وعلى حين أن استراتيجية النهوض عبر التكوين التدريجي لجماعة اقتصادية عربية تركز عادة على ضمان حياد العمل العربي المشترك وفصله عن الخلافات السياسية، فإن السند الحقيقي لهذه الاستراتيجية يتمثل في التركيز على وظيفة التكيف مع البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة ومع ذلك، فإن من الصعب تصور أن يتوفر لهذه الاستراتيجية الشروط السياسية المناسبة لتكيف إيجابي خلاق وشامل على الصعيدين الخارجي والداخلي. فالتكيف الإيجابي الخارجي لا يعني فقط بالتعامل العقلاني العملي مع البيئة الدولية الجديدة، وإنما أيضا بالمحافظة على الهوية العربية بصيانتها في وجه التهديدات الخارجية الجسيمة. أما التكيف الإيجابي الداخلي فيعني أساسا بتوفير آلية ديموقراطية للتحول السياسي ولتحقيق المصالحة بين التيارات الكبرى في السياسة العربية، ولو على المدى الوسيط. وعلى الصعيدين معا، فإن المعنى الدقيق للتكيف الإيجابي ينطوي على قيمة نقل جزء من اختصاصات سيادة الدول الأعضاء إلى مؤسسات النظام العربي، وتفويضها بالإدارة المستقلة نسبيا عن هذه الدول لعملية التكامل العربي حتى لو تم في المجال الاقتصادي وحده في البداية.

ومن المستبعد أن ترتضي الحكومات العربية التي خرجت للتو من حرب الخليج نقل أي جزء من اختصاصات سيادتها لمؤسسات إقليمية مفوضة بالعمل المستقل المباشر في الساحة العربية إلا إذا كان ذلك في إطار خطة شاملة وتدريجية. ومن هنا فإن استراتيجية إعلان دمشق تبدو الأكثر ترجيحا من الناحية العملية في المدى المباشر. ومع ذلك، فإنه لا يبدو أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تنجح في المدى الوسيط إلا إذا اعتمدت على حركة متناسقة ومتوسعة تدريجيا لكسب القبول المبدئي والعملي بها من جانب كل

أطراف النظام العربي. ويعني ذلك بدوره أن يمثل إعلان دمشق نقطة انطلاق نحو العمل على محاور تلتقي عندها الجوانب الجوهرية في كل الاستراتيجيات السابقة. وفي الممارسة العملية تدفع الحاجة لمشاركة كل الأطراف الفاعلة في النظام العربي إلى جعل نموذج الاندماج القومي والإقليمي هو المثل الأعلى المنشود على المدى الطويل.

مراجع وملاحظات

الفصل الأول

1- يتضح مفهوم النظام كمفهوم دراسي في النظرية العامة للنظم General System's Theory التي دافع عنها رواد في مجال فلسفة العلوم، ومنهم برتالانافي Bertalanafy. ومعنى ذلك أن النظام ليس شيئا، وليس موجودا في الواقع، وإنما هو تصور نظري عن طائفة من القواعد التي يمكن صياغتها رياضيا من خلال تحليل معمق للنشاط الظاهر لأشياء، على اعتبار أن هناك علاقات بين متغيرات هذا النشاط الظاهر، وأن هذه العلاقات هي ثبات في حالة حركة Stationary state. وكان ذلك هو المفهوم الذي استخدمته الدراسة الرائدة في التحليل العلمي للعلاقات الدولية من منظور النظم وهي الدراسة التالية التي نحيل القارئ إليها.

Morton kaplan: System and process in Internationa politics. New York: Wiley,1957, esp.pp.20-

حول نفس المفهوم أنظر

Peter Nettl. The Conept of Systems in Political Science. Political Studies, 14 September 1966,pp.305-338.

2- حول مفهوم النظام الإقليمي الخاضع أنظر:

Subordinate International System-A Critique ' in Richard»The Concept«Kathryn D. baobs, Falk and Saul Mendlovitz,eds, Regional Politics and World Order. San Francisco.. Freeman,1973.

3- حول مكونات مفهوم النظام الإقليمي أنظر أيضا:

James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, eds., Contending Theo-ries of International Relations: A Comparative Survey. 2nd ed. New York, Harper and Row Publishers, 1981,P.167.

4- , Oran Young, Political Discontinuities in the International System World Politics, vol. xx, April 1968, pp.369-70.

5- إن فكرة التوجه القصدي لتشكيل نظام إقليمي قد شكلت أساسا للعديد من الافتراضات الخاصة بسلوك وظواهر النظم الإقليمية. ومع ذلك، فأننا نلاحظ الخلط الشديد في الأدبيات الأجنبية مثلها مثل الأدبيات العربية بين مفهوم النظام كمجموعة من العلاقات وأنماط التفاعل بين الدول من ناحية وهذا المفهوم كشيء مادي أو كمجرد مجموعة من الدول. نلاحظ هذا الخلط في أهم دراسة صدرت عن عرض أدبيات النظام الإقليمي من وجهة النظر العلمية، وهي في تقديرنا دراسة تومبسون التالية.

William R. Thompson "The Regional Subsystem: A Conceptual Ex-plication and a Propositional Inventory" International Studies Quarter ly. Volume17, No. 1 March 1973, esp. pp.43-101.

وربما يكون من المفيد أن نستخدم تعبير نظام للدلالة على مجموعة القواعد والعلاقات التفاعلية بين الدول وتعبير منظومة للدلالة على مجموعة معينة من الدول المترابطة على نحو

معين، مثلما نستخدم مثلا تعبير المنظومة الاشتراكية.

6- أنظر

Luis j. Cantori and Steven L. Spiegel, The International Politics of Re-gion. A Comparative
1970, pp.7- 8.،Approach. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice Hall

7- جميل مطرود. على الدين هلال. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. طبعة ثانية 1980، ص 28.

8- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي: 01985 الأهرام. القاهرة 19860. ص 150.

9- التفرقة بين التعريف الذاتي والتعريف الموضوعي للنظام الإقليمي هي تقريبا الفارق بين تعريف النظام كنمط تفاعلي وتعريفه كتوجه قصدي مشترك بين مجموعة من الدول. وقد لاحظ تومبسون وآخرون هذا الفارق على نحو عابر، ولكنهم لم يهتموا كثيرا بإزالة الخلط الشائع في اسخدام المصطلح بالمعنيين معا: أي بالمعني الذاتي والموضوعي في نفس الوقت.

أنظر: William Thompson. Op. Cit.,P ,98..

10- Mohamed Said, "The Arab League" in Mohammed Ayoob, ed., Re. gional Security

11- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي: 1985. مصدر سابق ذكره. ص 174.

12- لابد أن نثير هنا إلى الخلط الشائع في الأدبيات العربية بين صعود الحركة القومية العربية وتوطدها من ناحية وصعود النظام الإقليمي العربي من ناحية أخرى. فقد يكون صعود الحركة القومية سببا لهبوط وتضعضع النظام الإقليمي. وقد كان ذلك هو الوضع بالضبط في عقد الستينيات. حول ذلك أنظر د. محمد السيد سعيد: الجامعة العربية بين أمن انظم والأمن القومي. المنار. السنة الأولي. العدد الرابع: أبريل/ نيسان 1985. ص ص 16-17.

13- حول أثر الأنماط السائدة في التعاملات الدولية الخاصة بنظام القطبية الثنائية والحرب الباردة والوفاق على حالة التفاعلات في النظام العربي، أنظر:

- -Malcom kerr, The Arab Cold War: Gamal Abdel Nasir and His Ri-vals: 1958-1970, 3rd ed.
London, Oxford University Press,1971- Alan Taylor The Arab Balance of Power. Syracuse, Syracuse,
,and6. Uni-versity Press, 1982, esp. chp. 4 , 5- George Lenszowski. The Middle East in World
Affairs, 4th ed. Itha-. ca, N.Y.: Cornell University Press, 1980,esp. the introduction

والواقع أن الدليل الأكبر على خطأ هذه النظرية هو اشتعال المنافسات العربية في عصر الوفاق. فخلال الأعوام 1974- 1975 كانت العلاقات المصرية السورية متدهورة الى حد بعيد بالرغم من الوفاق الأمريكي-السوفيتي. وخرجت مصر من التحالف العربي المناهض للعسكرية الصهيونية بتوقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1978 وقبل اشتعال الحرب الباردة الجديدة علي المستوي الدولي بنهاية عام 1979.

14- ويلاحظ في هذا المجال أن سياسات كافة الدول العربية تبرر تبريرا قوميا أو تستعين بغطاء قومي، مهما كانت هذه السياسات متصادمة مع المصالح القومية، كما تراها أغلبية الرأي العام العربي، ويبرهن ذلك على أن «النظام العربي» والشرعية القومية بصورة أعم موجود ين بقوة في وعي النظم العربية. وهذا هو ما يعطي تعبير أزمة مغزاه الهيكلي. فإذا لم

تكن الشرعية القومية هامة من وجهة نظر الحكومات والرأي العام على السواء، وإذا لم تكن التوقعات الخاصة بقوة العلاقات العربية وخصوصيتها جوهرية لما كانت هناك معضلة: وهي هنا التعارض بين السياسات والمواقف إلى حد الصدام، الدموي أحيانا بين الدول العربية بالرغم من الإفصاح الواضح عن الانتماء إلى هوية قومية وإقليمية واحدة.

حول ذلك أنظر:

Fouad Ajami "The End of Pan-Arabism" Foreign Affairs, Winter 1978- 79,p.364.

15- في ذلك انظر جميل مطرود. على الدين هلال. مرجع سبق ذكره، ص 51 وص 55- 56،، كذلك أنظر Hassan Nafaa "Arab Nationalism: A Response to Ajami's thesis on the End of Pan-Arabism, in Tawfic Farah (ed.), pan-Arabism and Arab Nationalism The Continuing Debate. Boulder and London, Westview press, 1987, pp 151-133.

16- إن معني عدم جواز الانفراد بالتصرف في القضية الفلسطينية قد تأكد من أزمة الأردن مع الجامعة العربية وقرار مجلس الجامعة بخصوص عدم شرعية ضم الضفة الغربية إليها. في ذلك أنظر د. بطرس غالي. الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. 1977. ص 43 -56. وقد تكرر هذا المعنى في قرارات مؤتمرات القمة العربية في بغداد عام 1978 وتونس1979 وعمان 1980. كما تضمنته وثائق قمة عمان. في إشارة واضحة لموقف الجامعة من كادمب ديفيد وما قد يماثلها في المستقبل حتى ذلك الوقت. أنظر قرارات هذه القمم والوثائق المشار إليها في: جامعة الدول العربية: الأمانة العامة. مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها 1946-1985. تونس. 1987.

17-لقد ظهرت معضلة التوفيق بين التجانس الثقافي العربي العام، والتعددية الثقافية في العالم العربي حتى منذ بداية الفكر القومي كما يتمثل مثلا في فكر ساطع الحصري. وقد اضطر الحصري للاعتراف بهذا التنوع وإن كان قد اعتبره ثانويا من ناحية ورافدا يقود إلى مصب واحد من ناحية ثانية. في ذلك أنظر الدراسة الممتازة التالية.

Bassem Tibi. Arab Nationalism: A Critical Enquiry. London The Macmillan Press, 1981, chs. 9 and 10, pp.152-165.

18- جميل مطر وعلى الدين هلال: مرجع سبق ذكره ص ص 59-89.

19- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مرجع سبق ذكره. ص ص 151-155.

20- تبلور هذا التصور في الأدبيات الأجنبية، وخاصة تلك التي تأخذ موقفا ساخرا ومعاديا من الفكرة القومية العربية، مبكرا للغاية. وكنموذج فاضح على نحو خاص لهذا التصور أنظر:

P.J. Vatikiotis, Arab and Regional Politics in the Middle East. London & Sydney, Croom Helm 1984.

غير أن الهزائم العربية المتواصلة أدت إلى صعود سريع لهذا التصور الهازىء في الأدبيات العربية وعلى الرغم من شيوع هذا التصور منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 في الصحافة العربية، إلا أنه قد شاع أيضا وسط الأكاديميين كتفسير لأزمة النظام العربي. أنظر نموذجا لذلك في جميل مطر ووليد خوري (محرران) الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن، المستقبل العربي. العدد 100، حزيران/ يونيو 1987، ص 4 -19.

21- في ذلك يقول فاتيكيوتس أن «الملمح السائد في التاريخ الحديث للعلاقات بين الدول

العربية هو الصراع حول القيادة باسم الوحدة العربية». وهو في تفسيره صراع جيوبوليتيكي
.79. Vatikiotis, Ib-Id. p .P. J

22- أنظر فضل شلق «إشكاليات التوحيد والانقسام: بحوث في الوعي التاريخي العربي. المركز الإسلامي للبحوث. بيروت. 1987.

23- هذا التحليل شايع في الصحافة العربية المهاجرة. ومع ذلك فقد توفرت عليه أيضا أدبيات عربية وأجنبية. وكنموذج للأدبيات الأجنبية القائلة بهذا التحليل أنظر
. Carl Brown, International Relations of The Middle East. Princeton University Press,1984 . C

24- Fouad Ajami, The End of Pan-Arabism,Op. Cit.

أنظر أيضا: د. كامل أبو جابر ود. فيصل الرفوع «النظام الإقليمي العربي من منظوره التاريخي من 1945 حتى 1987 والتطورات المستقبلية» في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية. النظام الإقليمي العربي، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية. الأهرام. القاهرة. 1988. خاصة ص ص 89؛ 103.

25- أنظر د. محمد السيد سعيد. الجامعة العربية بين أمن النظم والأمن القومي. مرجع سبق ذكره.

26- أنظر د. على الدين هلال وآخرون. العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1988 ص ص 128-130.

27- أنظر د. فيصل الأخوه. العمل الاقتصادي العربي المشترك. في: فريق من الباحثين، العمل العربي المشترك: إنجازات وآفاق. كتاب شئون عربية. جامعة الدول العربية. تونس1987. ص ص 102- 123.

28- قامت الأمانة العامة في تونس بنشر أربعة مجلدات من قرارات مجلس الجامعة حتى الآن. وتكفي نظرة واحدة لاستنتاج أن القضية قد استحوذت على الغالبية الساحقة من قرارات المجلس طوال تاريخها، وفي كل مرحلة من مراحل تطور الجامعة. ويحتاج الأمر إلى دراسة كمية وتصنيفية كاملة لتشريح هذه القرارات.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن اكتشاف حجم الخلافات حول قضايا الأمن القومي أو الإقليمي من هذه القرارات لسبب بسيط وهي أنها تصدر بناء على قاعدة الإجماع: أي بعد استبعاد الخلافات. غير أنه حتى لو أخذنا هذا العامل في الاعتبار فسوف يظل نطاق الاتفاق حول القضية الفلسطينية واسعا للغاية. ولا يصدق ذلك بالضرورة على بقية قضايا الأمن الإقليمي. ويصدق هنا التأكيد على أن تعدد قضايا الأمن الإقليمي، وتزامن التهديدات ضد الأمن الإقليمي سواء تفجرت بمسؤولية العرب أو غيرهم قد أدى إلى تشتت النظام وتفسخه، في ذلك أنظر
Tareq Y. Ismael. International Relations of the Contemporary Middle East. Syracuse, Syracuse University Press, 1986. pp.56- 8.

29- د. محمد السيد سعيد: هياكل العمل العربي المشترك: تجاوز أزمة النظام العربي. السياسة الدولية. العدد المئوي. أبريل 1990، ص 38.

30- تكاد هذه المسألة أن تكون موضع إجماع بين أغلبية المفكرين العرب. راجع مثلا آراء عدد كبير من المفكرين المصريين والعرب في الحوار القومي الذي نظمه الأهرام حول الخروج من المأزق القومي في لطفي الخولي (محرر) المأزق العربي. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة، 1986، وأنظر أيضا .Taylor. op. cit A، 49.pp -61.

31- في ذلك أنظر مايكل هدسون: الدولة والمجتمع والشرعية. دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينيات. في هشام شرابي. محرر، العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1986. خاصة ص 31-33.

32- عبد العزيز حسين. العمل العربي المشترك في أربعة عقود: نظرة نقدية ورؤية مستقبلية. آراء برقم (4). في شئون عربية: المجلد 41، آذار/ مارس 1985. ص 81.

33- راجع: جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. تنقية الأجواء العربية وبروتركول ضوابط العمل العربي المشترك. تونس 1987 و راجع كذلك جامعة الدول العربية. الأمانة العامة: النصوص الكاملة لمشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية والنظام الأساسي لمحكمة العدل العربية. تونس 1987.

34- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي: 1985. مرجع سبق ذكره ص 182- 184.

وأنظر جميل مطرود. على الدين هلال. مرجع سبق ذكره. الفصل الثاني ص ص 55-102.

35- جميل مطرود. على الدين هلال. مرجع سبق ذكره. ص 144- 145.

36- يقترح كانتوري وشبيجل أن هيكل القوة هو واحد من ثلاثة متغيرات محددة لنمط النظام الإقليمي، والمتغيران الأخريان هما طبيعة الاتصالات وهيكل العلاقات. أنظر.

. Luis Contori and Steven Speigel. Op. Cit

أما التقرير الاستراتيجي العربي فيسعي لتصحيح الخلط المفهومي في أعمال منظرين مثل كانتوري وشبيجل. ذلك أن نمط العلاقات والتفاعلات هو محصلة لكل من مستوي أو حالة عملية بناء التراضي (أو الخلاف والصراع) وطبيعة هيكل القوه. أنظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1985.

37- هناك إجماع على هذه المسألة في كل من الأدبيات العربية والأجنبية. ومنها ما يلي: جميل مطرود. على الدين هلال. مرجع سابق. ص ص 144- 145.

Malcolm Ker and EL Sayed Yassin, eds, Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order. Boulder, Co. Westview Press,1982.

أنظر المقدمة التي كتبها ما لكولم كير لهذا الكتاب كتعبير عن هذا الاتجاه.

38- أنظر استخدام هذا التعبير في الدكتور سعد الدين إبراهيم: النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1982. وخاصة الفصل الخامس عن الانقسام الطبقي العربي.

39- أحمد يوسف أحمد: الصراعات العربية -العربية 1945-1981. دراسة استطلاعية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1988.

40 - تمثل فكرة الشحن المتبادل بين أربعة وظائف جوهر نظرية بارسونز عن النظام الاجتماعي. ويمكننا تطويع هذه النظرية لحاجات بناء نظرية عامة عن النظام الإقليمي العربي. حول نظرية بارسونز أنظر

Talcott Parsons “An Outline of the Social System” in Talcott Parsons and others. Theories of Society. New York, The Free Press,1961.

41-Ali Hillal Dessouki. “The politics of Strategic Imbalance” in Mi-chael Hudson, ed., Approaches to Arab-Israeli Conflict. Washington D.C.,Center for Contemporary Arab Studies,

1984, pp.11-26.

42 -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي: 1988. الأهرام، القاهرة1989. ص ص 157-161.

43- راجع جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. تقرير عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة غير العادي في عمان والتطورات الأخيرة التي حدثت بشأنها. تونس في 1988/5/31.

44 - تقدر دراسة لمعهد استوكهولم للدراسات الاستراتيجية أن التكلفة الإجمالية للحرب العراقية -الإيرانية قد بلغ نحو 500 مليار دولار تحملتها الدولتان بالنصف تقريبا. وتمثل تلك التكلفة المبالغ التي أنفقت على الحرب. وقد تحملت دول الخليج جزءا كبيرا من التكلفة المالية اللازمة لتمويل الدفاعات العراقية ويقدر ما أنفقته دول الخليج بنحو 45 مليار دولار منها 26 مليارا دفعتها المملكة العربية السعودية و 10 مليار تحملتها الكويت وتوزع الباقي على دول الخليج الأخرى.

حول تقدير تكلفة الحرب العراقية -الإيرانية، أنظر:

- SIPRI. YEAR BOOK of Armament and Disarmament, 1989. Stock holm. SIPRI,1989.

45 - قارن تطور مشروعات تعديل الميثاق في الجامعة العربية. الأمانة العامة. النصوص الكاملة لمشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية.. مرجع سبق ذكره.

46 -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1987. القاهرة. الأهرام -1988. ص ص 192-204

47 -في ذلك انظر:

Avraham Sela. The Changing Focus of the Arab State's System. Mid-dle East Review-Spring1988. pp.41-53.

48- د محمد السيد سعيد. الانتفاضة ومسار الصراع العربي-الصهيوني. الفكر الديمقراطي-فصلية فكرية ثقافية. العد د 9- 10/1989. ص ص 47 - 68.

49- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1988- ص ص 262-275.

50- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1989- ص ص 239- 268.

الفصل الثاني

1- انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. التقرير الاستراتيجي العربي 1990. القاهرة. الأهرام. 1991- ص ص 252- 290

2- بطبيعة الحال، فإن التعرف على حالتين فقط: أي أن حالة تركز وحالة انتشار القوة ليس سوى أمر تقريبي للغاية. ومن الممكن نظريا قبول بناء مقاييس للقوة الشاملة تبدأ من أعلى درجة للتركز (حيث انتشار القوة= صفر) إلى أعلى درجة للانتشار (مائة نقطة مثلا). ويمكن كذلك تطبيق مقاييس عدم المساواة المتعددة المستخدمة في الاقتصاد القياسي وعلى رأسها منحنى لورنز، لقياس درجة انتشار القوة في منظومة إقليمية. المهم هو أن درجة انتشار القوة في المنظومة العربية قد نظر إليه باعتباره أحد المتغيرات الهامة لفهم التحول في طبيعة

العلاقات العربية-العربية. انظر. د. على الدين هلا ل (محرر ومنسق) العرب والعالم. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة، العربية. بيروت. 1988. الفصل الثالث: ص ص 91-151

3- في ذلك انظر

David Vital. the survival of small states: studies in small Power-great power conflict. Oxford university press. London, 1971. esp. pp.1-12.

وبالنسبة لحالة الكويت والدول الصغيرة الأخرى في الخليج انظر الدراسة الممتازة التالية:

Hassan Ali El Ebraheem. Kuwait and the Gulf: small states and the Internatioal system. Croom Helm, London.1984.

4- حول ذلك انظر المساهمات المختلفة في

سعد الدين إبراهيم وآخرون. مصر والعروبة وثورة يوليو. مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة المستقبل العربي (3). بيروت. 1982

5- حول ذلك انظر محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة: 1967: ج 2 سنوات الغليان. مركز الأهرام للترجمة العلمية. القاهرة. 1988

6- في ذلك انظر

Alan Taylor. op-cit. ch.6.

7- حول آثار التناقضات داخلي التحالف الثلاثي بين مصر والسعودية وسوريا على انهيار المعادلات الخاصة باستقرار الدولة اللبنانية بعد حرب أكتوبر وتوقيع اتفاقية فصل القوات الثانية عام 1975 انظر.

30 Georges Corm. Fragmentation of the Middle East: the last years. Hutchinson. London, 1988.pp.165-180.

8- اتسم هذا المزاج بأثر الصدمة الشديدة التي سببتها زيارة السادات للقدس ثم توقيع اتفاقية كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية -الإسرائيلية. وتضمنت قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والمال تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية وكل المنظمات والصناديق العربية وحظر المعاملات التجارية والمالية مع الهيئات المصرية المتعاملة مع إسرائيل وفقا لمقررات المقاطعة العربية وحظر المعونات الاقتصادية لمصر من الصناديق العربية والبنوك والمؤسسات المالية العربية ووقف بيع النفط والمنتجات النفطية العربية لمصر... الخ. وفى نفس الوقت حرصت هذه القرارات على التأكيد على مبدأ عدم الإضرار بالمواطنين المصريين. حول ظروف اتخاذ هذه القرارات وانعكاساتها على العلاقات العربية -العربية انظر.

Shireen Hunter and Robert Hunter."The post Camp David. Arab world in Robert Freeman, ed., The Boulder, Coles., west ' Middle East since Camp David view press, 1984. pp.79- 99.

9- حول نتائج انفجار الحرب العراقية-الإيرانية على العلاقات العربية-العربية انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1986. مرجع سابق. ص ص 191-198

10-المرجع السابق. ص 196.

11- أصبحت هناك مكتبة كاملة تضم عشرات، وربما مئات من الكتب والدراسات حول مجلس التعاون الخليجي وظروف نشأته. وما يهمنا هنا هو الظروف الأمنية والمتصلة بالأوضاع المتغيرة للسياسة العربية والدولية في بداية الثمانينيات. حول هذه الظروف انظر.

.Cordesman. The gulf and the search for strategic stability Westview Mansell,1984 .A.H.

وحول المحتوى الأيديولوجي والسياسي، والتكوين الهيكلي لمجلس التعاون الخليجي انظر Erik Peterson.

.The Gulf cooperation Council: search for unity in a Dynamic Region. Boulder. Coles. westview press,1988

ومن المؤكد أن الدافع الأساسي لإنشاء مجلس التعاون الخليجي تمثل في محاولة إيجاد صيغة للأمن الداخلي في ظروف انتشار الصنف الإقليمي بسبب تفتت النظام العربي والابتعاد بدول المجلس عن نتائج الحرب العراقية-الإيرانية. انظر.

Ramazani and J.A. Kechician. The Gulf cooperation Council Record and Analysis, R.K.

.University Press of Virginia. Charlottesville,1988

12- حول مفهوم قابضى التوازن Balance holder بالمقارنة مع مفهوم القيادة الإقليمية كتشخيص لدور مجلس التعاون الخليجي في السياسة العربية انظر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1987. مرجع سابق. ص ص 223-227.

13 -مثل العراق القطب الرئيس المناوئ للموقف السوري من المسألة اللبنانية في مؤتمر القمة العربي الطارئ بالدار البيضاء. وسريعا ما انفضت عنه مصر التي ساندت موقفه في البداية. على حين ساندت السعودية الموقف السوري بقوة، مما أدى إلى عزل كامل للعراق في هذا المؤتمر. وتضمن موقف العراق المسجل في خطاب موجه من رئيسه إلى الأمين العام للجامعة أن «وجهة نظرنا الثابتة التي عبرنا عنها خلال مداولات المؤتمر هي أن جلاء القوات غير اللبنانية المحتلة من لبنان وبدون إبطاء، تتقدمها في الجلاء القوات السورية باعتبارها قوات عربية. شرط أساسي لا غنى عنه لحل الأزمة اللبنانية بكل جوانبها..» و ولم تتضمن قرارات المؤتمر هذه المطالب إلا فيما يتعلق بجلاء القوات الإسرائيلية تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 425 لعام 1978. انظر قرارات المؤتمر في الأمانة العامة. لجامعة الدول العربية: مؤتمر القمة العربي غير العادي. الدار البيضاء. المملكة المغربية 230- 1989/5/26: الوثائق الرسمية.

انظر أيضا مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام. التقرير الاستراتيجي العربي 1989. مرجع سابق. ص ص 0 240- 242.

14- انظر Mohamed El Sayed Said. the prospects for Arab Regional

Groupings Arab affairs. Autumn 1989. pp.27- 40.

انظر أيضاً

Mohammed Wahby. The Arab Cooperation Council And The Arab political order. American Arab Affairs. Spring 1989. No. 28. pp.60- 67.

- انظر.15

Barry Posen. Military Mobilization in the Persian Gulf Conflict. SI-PRI Yearbook of Armament and holm, 1991. pp.-Disarmament 1991. SIPRI Stock. 639- 654.

16- حول الدور الشخصي صدام في ممارسة سياسة الإرهاب والقوة المطلقة في مواجهة معارضيه في الحياة السياسية والحزبية للعراق وفي البيئة الإقليمية انظر.

John Bullock and Harvey Morris. Saddam's War: Faber and Faber. London.1991.

انظر خاصة الفصل الثاني بعنوان The Darling and aggressive night ص ص 26-49.

17- انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1990.

مرجع سبق ذكره. ص ص: 354- 307.

18-المرجع السابق. ص ص 259-261.

19- تنكر كل الحكومات العربية والتيارات السياسية المنظمة في العالم العربي أنها قد وافقت أو بررت الغزو العراقي للكويت. غير أن ذلك لا يعتبر موقفا مطابقا للواقع. ويمكننا أن نرى ذلك بوضوح من دراسة محتوى المبادرات التي قدمتها أطراف عربية عديدة وخاصة المبادرة الفلسطينية الأولى (بالمشاركة مع ليبيا) في بداية أغسطس والثانية في نهاية نفس الشهر، والمبادرة اليمنية في بداية سبتمبر وفى 19 أكتوبر عام 1990. على أن المراقب للمؤتمرات والندوات وتعقيبات الصحف ومقالات الرأي فيها وبيانات الأحزاب الكبرى في المغرب العربي طوال الأزمة وحتى نهاية الحرب لا يمكن أن يخطئ التأييد الصريح لواقعة الغزو ذاتها من قبل تيارات وأحزاب سياسية عربية عديدة وخاصة في تونس والمغرب وموريتانيا، هذا إضافة إلى اليمن والأردن وفلسطين والسودان. ومع ذلك يجب أن نلتفت إلى أن شرائح هامة من الرأي العام في هذه الأقطار العربية قامت بخطوات شجاعة بإدانة الغزو العراقي إدانة صريحة، على عكس ما قامت به الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابية فيها والتي اكتفت بإدانة التدخل العسكري الأمريكي والأجنبي في الخليج. وعلى سبيل المثال أصدر عدد كبير من المثقفين التونسيين بيانا يشجب استخدام القوة في العلاقات العربية ويدعو لحق كل شعب عربي في ممارسة سيادته الكاملة واختيار نظامه السياسي بحرية داخل حدوده الدولية المعترف بها. وصدر هذا البيان في 20 أغسطس. وكذلك أكدت الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات رفضها للاجتياح العراقي للكويت. وصدرت بيانات مشابهة من شرائح مماثلة في المغرب والجزائر. كما كانت مواقف بعض القوى السياسية الكبرى متوازنة إذ جمعت بين إدانة الغزو العراقي للكويت وإدانة التدخل العسكري الأمريكي والأجنبي في الخليج في نفس الوقت.

يمكننا التعرف على هذا التنوع في الموقف من تتبع صحف المغرب العربي. وتعتبر جريدة السفير واحدة من الصحف القليلة التي تصدر في العالم العربي والتي غطت المواقف على الجانبين المتقابلين من صراع الخليج.

20- انظر التقرير الاستراتيجي العربي 1990. مرجع سابق ص 276.

21- ظهر هذا الشرخ بصورة مؤسفة بعد تحرير الكويت ففي ظروف الفوضى التي أعقبت التحرير ثارت موجة قاسية من القمع لأبناء الشعب الفلسطيني هناك بتهمة مجردة وهي تعاونهم مع الاحتلال العراقي. فوفقا لوكالة اسوشياتدبرس في 14 إبريل 1991 تأكد مصرع 30 فلسطينيا في حوادث اغتيال سياسي وتم اعتقال 5 آلاف آخرين. وتقدر مصادر الوكالة عدد الفارين من الجالية الفلسطينية بالكويت بنحو 200 ألف أي نصف عدد هذه الجالية. ويعد حرمان اليمنيين المقيمين في المملكة العربية السعودية من الامتيازات الخاصة بالإقامة في المملكة نوعا من فرض ضريبة على مواطنين بسبب مواقف حكوماتهم. وكانت ثمة حوادث فردية من الهجوم على مواطني وممتلكات أبناء مصر ودول الخليج في عدد من الدول العربية المناصرة للعراق، وخاصة الأردن والسودان والجزائر. وهو ما يوضح حجم الشرخ الذي أحدثته الأزمة بين الشعوب وليس بين الحكومات فحسب.

22- وتبرر هذه الحقيقة تسمية أزمة الخليج بالفتنة الكبرى.

23- أنظر نص رسالة الملك فهد في: وثائق حرب الخليج السياسة الدولية. العدد 104- إبريل 1991. ص 72. ويعلن هذا الرقم لأول مره في نص الخطاب المذكور.

24- تتضح المرارة الشديدة والمستمرة لدى دول الخليج حيال مواقف الدول العربية التي اتخذت مواقفاً مؤيدة للعراق من أزمة الخليج مما ورد بالبيان الختامي لقمة الكويت لمجلس التعاون الخليجي. فتضمن البيان لوما للدول التي ساندت العراق أثناء أزمة الخليج بعد مرور نحو عام من تحرير الكويت انظر البيان الختامي لمؤتمر قمة الكويت في الأهرام 1991/12/27

25- يلخص السيد أنور فرقاش من جامعة العين في الإمارات العربية هذه الصورة المشوهة والشائعة في الأعلام الغربي والعربي عن المجتمع الخليجي في التركيز على وصف الشعب الخليجي «بالكسل والاتكالية وباعتماده الكامل في إدارة شئونه على أعداد ضخمة من العمالة الوافدة، والتعالي في تعامله مع هذه العمالة وبازدواجية الشخصية في معاملة مع سائر البشر». ويضيف السيد عبد الخالق عبد الله أن «هناك صورة نمطية للإنسان الخليجي موجودة داخل الخليج وخارجه. وحتى في منطقة الخليج ذاتها أحيانا يتم التندر بها وانتقادها... ويبدو أن الأزمة أوضحت أن الصورة سلبية أكثر بكثير مما كنا نعتقد، لدرجة أنها فجرت أحاسيس وشجوناً من أقرب الناس إلينا في فترة من الفترات...» ويقرن السيد سليمان الجاسم مدير تحرير جريدة الخليج بين العداء للشخصية الخليجية والعداء الذي أظهرته بضعة حكومات عربية للشعب المصري بعد كامب دافيد. في ذلك انظر ندوة «الصورة المشوهة للإنسان الخليجي: الإدراك.. والإدراك الخاطئ: الذات والآخر». في المستقبل العربي. العدد 153. نوفمبر 1991. ص 99- 123.

26- حول الميزان العسكري بين العراق، والكويت مع دول الخليج العربية الأخرى مجتمعة انظر التقرير الاستراتيجي العربي 1990. مرجع سابق ذكره. ص 226. وخارج دول الخليج لم يكن هناك سوى مصر وسوريا لديها القدرة العسكرية اللازمة لموازنة القوة العسكرية العراقية. غير أن مجرد تمتع هاتين الدولتين بالقوة العسكرية شئ وقدرتها على دفعها ونشرها واستخدامها في عمليات عسكرية على مسرح الخليج شئ آخر تماما فحتى إذا توفرت القدرة اللوجستيكية لنقل أعداد كبيرة من القوات المصرية والسورية إلى مسرح عمليات الخليج، فإن حاجاتهما لإبقاء قوة ردع كافية داخل حدودهما يقلل كثيرا من حجم القوات المتاحة للعمل على مسرح الخليج، ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة لسوريا التي تواجه احتمالات دائمة لعمل عسكري إسرائيلي مضاد سواء في لبنان أو في الأراضي السورية ذاتها. وإذا أخذنا حجم المشاركات العربية في الحرب ضد العراق في يناير وفبراير سوف نجد أن مجموعها لا يحقق أي قدر من التوازن العسكري مع القوات العراقية في مسرح عمليات الكويت أو حتى لتحقيق الردع على مسرح عمليات محتمل في الأراضي السعودية، حال قيام القوات العراقية بالهجوم عليها في أعقاب غزو الكويت. راجع الجدول رقم 1 ص 226. المرجع السابق.

27- انظر د. محمد السيد سعيد: نحو تجاوز أزمة النظام العرب. مرجع سبق ذكره. ص 36 وانظر كذلك د. هيثم الكيلاني. الأمن القومي والعمل العربي المشترك. في فريق من الباحثين العمل العربي المشترك. إنجازات وآفاق. كتاب شئون عربية. جامعة الدول العربية. تونس، 1987.

28- انظر نص إعلان دمشق بشأن التنسيق بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا (5- 6 مارس 1991) في وثائق حرب الخليج. السياسة الدولية. العدد 104. إبريل 1991 ص 74.

29- أعلن الرئيس حسنى مبارك في 8 مايو 1991 عن سحب جميع القوات المصرية من السعودية والكويت، وذلك بعد ما لا يزيد كثيرا عن شهرين من توقيع إعلان دمشق الذي وعد بأن. وجود القوات المصرية والسورية على أراضي المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج. يمثل نواه لقوه سلام عربية.... وبذلك كشف عن الأزمة التي دخل إليها

هذا الإعلان، بل وعن أزمة تحتوى فكره إقامة نظام أمن عربي في منطقة الخليج عموماً.

30- يمكننا ملاحظة هذا التحالف التلقائي من مشاركة التيارين في تحريك المظاهرات الجماهيرية الكبيرة في اليمن والأردن والمغرب العربي عموما. ونلاحظ أن هذا التحالف ينطلق من تشابه الموقف من أزمة الخليج بين التيارين القومي الثوري والإسلامي الثوري وهو موقف ركز على إدانة التداخل العسكري الأجنبي ومال لتجاهل قضية الاحتلال العراقي للكويت. ومع ذلك، فإن هذا التحالف ا ينعكس على الجوانب التنظيمية. إذ انفرد التيار الإسلامي بمحاولات للوساطة، وبجهود للعمل السياسي الجماهيري مستقلا عن التيار القومي الثوري. حول موقف الإخوان المسلمين من أزمة الخليج انظر التقرير الاستراتيجي العربي 1990. ص 301- 310.

وصل التحالف التلقائي بين التيارين انظر مجلة اليسار. العدد الثامن. أكتوبر 1990.

31- تشير مصادر الأمانة العامة للجامعة العربية إلى أن اللجنة السباعية المكلفة بدراسة مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية لم تتلق ردا سوى من دولتين فقط من الدول الأعضاء حول النقاط الهامة في المشروع وخاصة ما يتعلق منها بمحكمة العدل العربية وما يتصل بمشكلة ولايتها الإلزامية على المنازعات الناشئة بين الدول الأعضاء. وذلك حتى نهاية الدورة 96 لمجلس الجامعة في سبتمبر 1991. حول مشروع «النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية» انظر

د. حسن نافعه: تسوية النزاعات العربية. ندوه آفاق جديده للتعاون الإقليمي العربي في التسعينيات. تحت إشراف منتدى الفكر العربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. القاهرة: 7- 9 سبتمبر 1991.

32- انظر د. سعد الدين إبراهيم «نحو فهم ثقافي شامل للأقليات في الوطن العربي». ورقة مقدمة إلى ندوة الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي. القاهرة. مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية: 22- 1991/11/24.

33- جرت محاولات عده لإيجاد إطار فكري جامع للتيارين الإسلامي والقومي أو قادر على الأقل على تحقيق مصالحة بينهما بعد الخصومات الممتدة التي شابت العلاقة بين التيارين في أغلبية الدول العربية مع صعود الحركات القومية إلى السلطة السياسية في أكثر من بلد عربي منها الناصرية في مصر والبعثية في كل من سوريا والعراق. وأهم هذه المحاولات على الصعيد الفكري وثقت في الندوة التي عقدت تحت أشراف مركز دراسات الوحدة العربية. انظر: مركز دراسات الوحدة العربية: الحوار القومي-الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1989.

34- لاشك أن العبء الرهيب للصراع مع إسرائيل مع تناقص قدرات وموارد الدولة المالية والتنموية يشكل أحد الأسباب وراء أقدام الرئيس السادات على زيارة القدس عام 1977 وعقد صلح منفرد مع إسرائيل عام 1979. ويشكل هذا العبء ضغوطا قوية على دول الطوق العربي عموماً. ومثلت مخاوف الأردن من إمكانية تطبيق سيناريو نقل الشعب الفلسطيني من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن (سيناريو الترانسفير) أحد العوامل التي تضطره للاحتفاظ بمستوى مرتفع من الإنفاق العسكري الذي يضغط بشدة على موارد الدولة. ويشكل هذا العامل بدوره أحد الأسباب وراء تحالف الأردن مع العراق في مواجهة دول الخليج، بعد أن توقفت معونات الدعم الكويتية منذ عام 1987 وتدهورت بشدة من المصادر الخليجية الأخرى. ويتضح هذا العامل في خطاب الملك حسين إمام مؤتمر العربي الطارئ ببغداد في مايو 1990.

35- انظر د. عمد السيد سعيد: الأزمة بين انقسام الرأي العام ووحدة الوجدان. مجلة

الدراسات الإعلامية. عدد خاص، رقم 64. يوليو-سبتمبر 1991.

36- يعد هذا موقفا شبه إجماعي بين كافة القوى الدولية والإقليمية ذات الصلة بأمن الخليج. وقد خصص مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في ديسمبر 1990 معظم مناقشاته للبحث عن صيغة لأمن الخليج تشمل إيران كشريك لدول المجلس. وشكلت القمة لجنة برئاسة السلطان قابوس لبحث الترتيبات الأمنية في المنطقة وإجراء الاتصالات الضرورية مع إيران حول هذا الشأن. انظر جريدة الاتحاد في 26/12/1990. ويعد هذا هو أيضا موقف الولايات المتحدة بالرغم من الخصومة والعداء المتبادل. في ذلك انظر

John Bullock and Harvey Morris Saddam's War, Faber and Faber London, 1991. p

ولاشك أن إيران قد صاغت سياستها من الغزو العراقي للكويت وتداعياته للوصول إلى هذا الهدف: أي إقناع جميع الأطراف ذات الصلة باستحالة بناء نظام لأمن الخليج بدون مشاركتها. حول السياسة الإيرانية من الأزمة انظر: حسن أبو طالب. إيران وانعكاسات التسوية مع العراق. السياسة الدولية. أكتوبر 1990. ص ص 69- 74 أحمد مهايه: إيران وأمن الخليج. السياسة الدولية. العدد 105. يوليو 1991.ص ص 96-103

37 -وبطبيعة الحال فإن الاعتماد الخليجي على مظلة الأمن الأمريكية «في الأفق-Over the-ho rizon ليس شيئاً بسيطا. فهناك قيود داخلية وإقليمية على إمكانية استدعاء هذه المظلة في أي وقت. وهناك بالطبع الاعتبارات الدينية والقومية التي تجعل من الصعب قبول وجود أمريكي دائم في منطقة الخليج وتحديدا في المملكة السعودية. حول ذلك انظر.

Liesl Gray. The Turbulent Gulf. I.B. Tauris and Co. Ltd. London and New York, 1990.pp.105 -6 , 252.

38- انظر:

Anthony H. Cordesman. The Iran-Iraq war and western security 1984-87: Strategic Implications and Policy Options. Janes'. New York, 1987. pp.10-11

39- انظر المرجع السابق صح 12-13

وأنظر كذلك John Bullock and Harvey Morris. op-cit. p 175.

40- حول الخسائر العراقية في حرب الخليج الثانية انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العربي 1990. مرجع سبق ذكره، ص 241-245.

وانظر أيضا

.International Institute For Strategic Studies. The Military Balance london,1991/2 , 1990 and 1991.

وقارن بين تقديرات القوة العسكرية العراقية عام 90/1991 ص 101- 2/02 وعام 91/ 1992ص 107- 108.

41 - انظر ترجمة لهذا التقرير إلى اللغة العربية في: «الاحتياجات الإنسانية من العراق تقرير بعثة الأمم المتحدة برئاسة صدر الدين أغا خان. المستقبل العربي العدد 153. نوفمبر 1991. ص 40- 53.

42 - انظر نص القرار وتعقيبات ممثلي الدول عليه في

United Nations Information Service. Security Council Sets Terms for Formal Cease-fire in Gulf Conflict. UNIS/SC/ 12 , 4 April.1991.

وراجع أيضا قرار مجلس الأمن بالموافقة على تقرير السكرتير العام الخاص بتنفيذ القسم

الخامس من القرار رقم 678 الصادر في 4 إبريل. وذلك في UNIS/SC/12, 9 April 1991

43- يمكننا القول بوجود ارتباط حميم بين الإحباط والنزعة للعدوان. وقامت نظريه الصراع المعاصرة على هذا الارتباط. في ذلك انظر

James C. Davies (ed.) Why Men Revolt and why: A Reader in Po-litical Violence and Revolution. The Free press, N.Y.,1971. pp.165-180.

وتجد هذه النظرية قبولاً عاما لدى علم الاجتماع والنفس والسياسة المعاصرة غير أن المدارس الأكثر حداثة لا تقبل ارتباط سببياً مباشرا بين الإحباط والعدوان على طريقة: مبنه استجابة. فهناك متغيرات وسيطة وخاصة متغير التعلم Learning والمتغير المؤسساتي. وتفطن نظرية التعلم إلى أهميه المتغيرات التي تعزز استنتاجاً ما قياسا على نجاح هذا الاستنتاج في خبرات سابقة فمثلا يصبح العدوان الاستجابة المحتملة من واقع تعلم يستند إلى خبرات تؤكد نجاحه. أما المدرسة المؤسساتية فتلفت النظر إلى وجود عمليه اتخاذ قرارات معقده في الهياكل الاجتماعية المنظورة، حيث يكون العدوان قرارا أو اختيارا بين قرارات واختبارات متعددة.

وما يهمنا أن نلفت النظر إليه في النص هو أن كلا من العراق وإيران يواجهان احتمالا قويا لتحلل مؤسسي عندما تفقد السلطات القائمة شرعيتها ومصداقيتها دون وجود أساس اجتماعي وسياسي قوي لسلطة بديلة. وفي نفس الوقت لا يبدو أن التعلم يشكل متغيرا وسيطا فعالا دائما بسبب قوة نزعات التطرف وشدة الإحباط ومن هذا المنظور هناك إمكانية لانفجار العدوان والعنف، بما في ذلك العنف ضد الذات كناتج مباشر للإحباطات المتوالية في البلدين.

44- انظر. Anthony Cordesman. op-cit. p. 10

45- في ذلك انظر د. طه عبد العليم. الوطن العربي وتطورات السوق العالمية للنفط. في د. محمد السيد سعيد (محرر) الوطن العربي والمتغيرات العالمية. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. 1991. ص.359- 398

46 - في ذلك انظر د. حسن نافعه. الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي. في د. محمد السيد سعيد (محرر). المرجع السابق. ص 93- 132.

47- في ذلك انظر

Gregory Rose. Fools Rush in: American Policy the Iraq-Iran war: 1980-88. in M.E. Ahrari (ed.) The gulf and International security the 1980's and Beyond. St Martin press. N.Y. 1989. pp.89-100.

48- زادت احتمالات الحرب الأهلية بعد فشل الانقلاب في الاتحاد السوفييتي في 19 أغسطس عام 1991، وكذلك بعد حل الاتحاد السوفييتي رسمياً في بداية ديسمبر في نفس العام. بل وزادت خشية العالم من انفجار حرب نووية بين الجمهوريات السلافية. حول أحداث تفكك الاتحاد السوفييتي انظر الفرسان: الكتاب السنوي 1991.

49- انظر: حوار مفتوح بين شخصيات عراقية وعربية (15- 16 حزيران/ يونيو 1991): مستقبل العراق والأمن العربي في أعقاب حرب الخليج. ص 31-32.

50- انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1990. مرجع سابق ص 301.

انظر أيضا د. إسماعيل شطى. جريدة صوت الكويت في 1991/7/2.

51- الواقع أن هذا هو ما حدث بالضبط في سياق أزمة الخليج. فرغم أن الانقسام حول

الموقف من الأزمة قد طال كل التيارات السياسية الكبرى في العالم العربي، إلا أن القطاع الرئيسي من التيارين القومي والإسلامي الشعبي قد وقف في معسكر مضاد لدول الخليج. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى العداء الكامن والعميق للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا لدى هذين التيارين. وهو عداء يفسره الموقف الأمريكي الموالى لإسرائيل والمعادل للمصالح والحقوق العربية من الصراع العربي الإسرائيلي. ويدرك كثير من الأمريكيين حقيقة أن بقاء الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى بدون حل يؤثر سلبا على أمن الخليج وعلى المصالح الأمريكية المرتبطة به. في ذلك انظر مثلاً.

William Quant. After the Gulf Crisis: Challenges for American Policy Winter 1990—-American Policy-1991

Thomas Mattair. The Bush Adminstration and the Arab

Israeli Conflict. American Arab Affairs Summer1991- ——-

52- وردت هذه الجملة في تصريح لوزير خارجية-قطر-الدولة المضيفة-قبيل انعقاد قمة الدوحة انظر هذا التصريح في الأهرام 1990/12/14.

53- ورد في تصريح وزير الخارجية القطري. انظر جريدة الاتحاد في 1990/12/26.

54-انظر جريدة أخبار الخليج في 14 ديسمبر 1990.

55- انظر هذه التقديرات في

1991, Barry Posen. Military Mobilization in the Persian Gulf. SIPRI, Table 19 , 2. P.644.

56- إذا كان مقياس النجاح هو السيطرة التامة على المنافسات بين المصدرين الكبار للأسلحة إلى الشرق الأوسط، فلاشك أن مبادرة بوش مالها الفشل. وذلك لأسباب عده في مقدمتها «رغبة الدول الكبرى نفسها عدم فقدان أسواق السلاح في المنطقة. بل إنه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة ذاتها الالتزام بأي سياسة لوقف تصدير الأسلحة لدول المنطقة وذلك نظرا لالتزاماتها تجاه دول الخليج بتوفير نظام د فاعي معقول لها، هذا دون الحديث عن التزماتها تجاه إسرائيل في هذا الصدد». د. هالة سعودي: «الولايات المتحدة وأوضاع العالم العربي من أزمة الخليج حتى أبريل 1991» بحوث ودراسات عربية. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (القاهرة). أغسطس 1991.

غير أن الأهداف الحقيقية للمبادرة لا تتعلق بالدول «الصديقة للغرب» إلا في حدود معينة وإنما تتعلق بالدول المعادية والدول التي تقبع في المنطقة الرمادية بين العداء والصداقة مع الغرب. وبهذا المعنى فربما يكون من المبكر جدا الحديث عن فشل مبادرة بوش. بل المرجح هو نجاحها في ضبط سوق السلاح إلى الشرق الأوسط، ولو بنسبه كبيرة.

57-انظر

- International Herald Tribune. Rafsanjani‘s Iran Islamic Regime‘s Militancy appears to be on the Wave”.April 9 , 1991.

58- انظر حول أسباب هذا الاستنتاج

John Waterbury. Regional Security In the Middle East After the crisis Paper submitted to Seminar on “The Gulf War and the Future of the Middle

East: Arab and American Perspectives. Dar El Horreyya, and Ibn Khaldoun Center. Caio. 26-27 April 1991.

انظر أيضا وثيقة صادرة عن مركز إعلام الدفاع الأمريكي حول نفس الأسباب ونشرتها مجلة الفرسان عدد 9 كانون الأول/ ديسمبر 1991 بعنوان «عشرة أسباب لتغيير الاستراتيجية العسكرية الأمريكية. ليس من مصلحة أمريكا أن تكون شرطي العالم».

59- حول مؤشرات تدهور القوة الأمريكية في النظام الدولي انظر د. محمد السيد سعيد: المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي. في د. محمد السيد سعيد (محرر) الوطن العربي والمتغيرات العالمية. مرجع سابق ص ص 53-54.

60- منذ مؤتمر الدوحة في شهر ديسمبر عام 1990 حتى مؤتمر قمة الكويت في ديسمبر عام 1991 ثارت خلافات شديدة بين دول المجلس ذاتها، وبينها جماعة من ناحية وإيران من ناحية أخرى حول طبيعة المشاركة الإيرانية في ترتيبات أمن الخليج. ولم تطالب إيران فقط بعضوية كاملة في مجلس التعاون أو في ترتيباته الأمنية، بما في ذلك الجيش الموحد، وإنما أيضا بالرجوع الكامل عن إعلان دمشق. وأدت هذه الخلافات إلى مراجعة الحماس الأولى لضم إيران بشكل مقبول لنظام أمن للخليج. ومع ذلك ظل البحث جارياً عن هذا الشكل. ووجد مراسل الجارديان البريطانية من تتبع المفاوضات حول هذه المسألة أنه قد يمكن «إيجاد منزل على منتصف الطريق يمكن تصميمه بحيث يربط إيران دون إعطائها عضوية كاملة،. أنظر

Martin Woollacott. The Guardian. March 6-1991

61- حول تكون الشخصية الخليجية تحت تأثير العوامل الموروثة والمتأقلمة مع صعود الاقتصاد والنفط، وتلك الحديثة وخاصة صعود الطبقة الوسطى بميولها الثقافية الديموقراطية والقومية والإسلامية، أنظر الفصل الرابع من الدراسة الممتازة للدكتور محمد الرميحي.

Mohammed El Rumeihi. Beyond Oil: Unity and Development in . 1986, the Gulf. Translated by James Dickins. London. Saqi

62- لم تحظ ديناميكية التطور الثقافي في الوطن العربي بدراسة تاريخية تتجاوز مجرد عرض آراء المفكرين العرب إلى التركيز على العملية التاريخية لنشر وانتقال الأفكار وإعادة تركيبها، وبالتالي إعادة تركيب الشخصية القومية في المناطق المختلفة للوطن العربي. هذا بالرغم من أن عملية انتقال الأفكار والأذواق هي التي شكلت الملحمة الحقيقية بين الشعوب العربية في العصر الحديث.

الفصل الثالث

1- تظهر العراق في قائمة الدول العربية الخمس الأكثر قوة في جميع مؤشرات القوة المادية والمعنوية في الفترة 85- 1990، على حين تختفي دول عربية أخرى من هذه القائمة تماما وتظهر دول عربية أخرى في هذه القائمة بالنسبة لبعض مؤشرات القوة وتختفي منها بالنسبة لبعضها الآخر. حول هذه المؤشرات انظر د. على الدين هلال وآخرون. العرب والعالم-مرجع سبق ذكره ص ص 92- 109.

2- قام العراق بإمداد الميليشيات المارونية ثم العماد ميشيل عون المتمرد على السلطة الشرعية في لبنان بالأسلحة بهدف زعزعة مركز سوريا في لبنان. وساهم الدعم المادي والعسكري العراقي في تعميق الأزمة اللبنانية وبقائها بدون حل، حتى بعد توقيع اتفاقية الطائف. انظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي، أعوام

1988 و 1989- ، فيما يتصل بالأزمة اللبنانية.

3- يتضح ذلك من تمسك دول مجلس التعاون الخليجي باستمرار العقوبات المفروضة من جانب مجلس الأمن على العراق. فعلى جانب أن هذا الموقف كان ضمن قرارات مؤتمر قمة الكويت لمجلس التعاون فإنه كان أيضا ضمن قرارات اللجنة السياسية لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في شهر يوليو 1991 في تركيا. انظر الأهرام 1991/7/14

4- وفقا للقرار687 لمجلس الأمن فان المجلس يؤكد أن العراق... مسئول في ظل القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة، أو ضرر بما في ذلك الضرر البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية أو الضرر بالحكومات أو المواطنين أو المؤسسات الأجنبية والمترتب على الغزو غير القانوني والاحتلال العراقي للكويت...». انظر القسم «"E من القرار المذكور.

5- حول التكوين العرقي والطائفي والقومي للعراق انظر:

Christine M. Helms. Iraq: Eastern Flank of the Arab world. The Brookings Institution. Washington, D.C., 1984. pp.21-25.

6- هذه هي الفكرة الغائبة في دراسات الأقليات في العالم العربي. فإذا كانت الأقليات قابلة للاندماج أو الانفصال فإن العامل الحاسم وراء حالة التكامل القومي هو سياسات الدولة.

وفي مناطق كثيرة من العالم الثالث والعربي أنتجت الدولة سياسات تؤدي إلى خلق أقليات أو تحطيم الولاء الوطني. في ذلك انظر.

. 1972 J.Oß Connor‘ Nation-Building or Nation-Destroying. World politics Vol. 24. No. 3. April

7- في رأي المعارضة العراقية «لم يعد من المجدي أن نطلق شعارات حول أن المجتمع العراقي غير طائفي.. فالطائفية لها جذور قديمه في المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية في عام 1921.. ثم نمت في داخلها بالتدريج بذور التمييز ضد الطائفة الشيعية وضد أبناء الشيعة.. ثم تعمق وتكرس وجري تشريعه عبر بعض القوانين التي شملتها إجراءات التهجير في ظل حكم صدام». انظر حوار مفتوح بين شخصيات عراقية وعربية (15- 16 حزيران/ يونيو 1991). مرجع سبق ذكره ص ص 30-31.

8- في ذلك انظر.

. 115 -3 , 109 -72. Helms. op-cit. pp C.M.

9- فالحقيقة هي أن موقف حكومة البعث الثانية منذ1968 حيال الشيعة كان معقداً. فقد جاء البعث بتوجه معادى للطائفية في البداية. وسعت الحكومة لإجراء تحسين ملموس في ظروف المعيشة وتحقيق درجة أكبر من الاستيعاب السياسي لقسم كبير من النخبة الشيعية العلمانية. وفي نفس الوقت ورثت الدولة البعثية رصيدا كبيرا من التمييز ضد الشيعة، وخاصة في مجال التوظف بالمجالات الحساسة بالجيش وأجهزة الأمن. ولم يتردد النظام أيضاً في شن حملات إرهاب شديدة ضد الزعامات الشيعية التي أظهرت أي قدر من الاستقلال أو المعارضة. كما حاولت إضعاف التنظيم الشيعي الديني بالتهجير الإجباري لأعداد هائلة من العائلات الشيعية.... إلخ. في ذلك انظر.

Hanna Batotu. Old Social classes and the Revolutionary Movement in Iraq. Princeton, Princeton University Press, 1978. pp.1014 -1098.

10- حول الانقسامات داخل الجماعة الكردية في علاقتها بالحرب مع إيران انظر

- Peter Sluglett. The Kurds. in CARDI (Commission Against Repres-sion and for Democratic

Rights in Iraq). Saddam ' s Iraq: Revolu-tion or Reaction. Zed Books. London, 1986 and 1989. pp.194-199.

11- يعتبر تدهور القطاعات السلعية: الزراعة والصناعة بتأثير من النمو السرطاني للاقتصاد النفطي ظاهرة ممتدة نسبيا وتعود ربما إلى نهاية الخمسينيات في العراق. ولم يفعل نظام البعث غير تعميقها وتسمى هذه الظاهرة «بالمرض الهولندي "Dutch Disease". غير أن الرقابة البيروقراطية الصارمة التي فرضها نظام البعث على الاقتصاد أدى إلى مزيد من تدهور الكفاءة الفنية وبروز ظاهرة النمو السلبي للإنتاجية: بمعنى الحاجة لمزيد من الموارد لإنتاج نفس قيمة المنتجات مع الوقت. فتقول السيدة ماكلاشلان «إن التدخل الحكومي في الزراعة قد شل التطورات التلقائية للجماعة الريفية بدون تقديم سياسات منسجمة أو البنية الأساسية المادية والبشرية التي من شأنها إنجاح الخطة الزراعية».. وأنه «بالنظر إلى الاختيار الأسهل لدعم البلاد على أساس من دخل النفط لا يبدو عجيبا أن الحكومات العراقية تسمح للبلاد بالتحول إلى اقتصاد نفطي على أساس نموذج لا يختلف كثيرا عن ذلك القائم على نحو أكثر نضجا في الكويت والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في الخليج العربي». انظر

Keith Mclachlan. Iraq' Problems of Regionel Development, in Abbas. Kelidar (ed.) The of Integration Modern Iraq. Croom Helm London, 1979. pp.135-159.

ويتفق معها في هذا التحليل البروفيسور بنروز في تحليلها للتطور الصناعي في العراق، والمساهمون الآخرون في نفس المجلد.

12- وفقا لتقديرات مصادر المعارضة العراقية فإن العراق قد اشترى أسلحة بما قيمته 106 بليون دولار في غضون عقد واحد 1980-1989. وما تم صرفه على التصنيع الحربي الداخلي يقدر بنحو 20 بليونا. ويعد هذا إنفاقا هائلا بمقاييس الدول العظمى ذاتها. انظر: حوار مفتوح بين شخصيات عراقية وعربية. مرجع سبق ذكره. ص 68

سببت هذه التكاليف مع الخسائر الهائلة من الحرب تآكلا مريعا في الاقتصاد البيروقراطي للعراق، مما شكل أحد دوافع التحول إلى اقتصاد السوق عن طريق إحياء القطاع الخاص وبيع ممتلكات الدولة. وتقرر أن تصبح نصف الصناعة و 90٪ من الزراعة و 60٪ من الناتج التجاري تحت سيطرة القطاع الخاص. انظر

40. Liesi Graz. The Turbulent Gulf. I.B. Tauris & Co. Ltd. London 1990.pp ،

13- انظر C.M. Helms. op-cit. p 69.

14- انظر

Sluglett and p. Slugett. Iraqi Ba thism: Nationalism, Socialism and National Socialism in M.F. CARDI. op-cit. pp 102-100.

15- انظر فالح عبد الجبار. الحياة في 13 مايو 1991.

16- انظر علاء الأعصر: الرياض 1990/29/80 لبيان سلسلة من ضحايا العنف من بين من كانوا يقومون عليه من المسئولين في الجهاز السياسي والبوليسي للدولة التسلطية الصدامية.

17- تقدر مصادر غربية أن نحو مليون عراقي عربي وربع مليون عراقي كردي قد هربوا من القمع الذي تشنه الدولة التسلطية الصدامية على نحو دائم ضد المعارضة. ويجب إضافة نحو 300 ألف شيعي هجروا إجباريا بدعوى أنهم غير عراقيين أو من أصل إيراني. انظر هذه التقديرات في John Bullock, H. Morris. Saddam' War. op-cit. p.175.

18- حول تعديل الدستور وانتخابات عام 1989 في العراق انظر

F. Axelgard. Iraq: The Pastwar Political Settting. American-Arab Affairs. Spring. 1989. no. 28. pp. 30-37.

19- فالح عبد الجبار. مرجع سابق.

20- أكدت تقارير الصحافة الأجنبية أن بعض قادة الوحدات العسكرية الأمريكية في جنوب العراق قدموا للانتفاضة كميات محدودة من الأسلحة الخفيفة. غير أنهم سريعا ما توقفوا عن ذلك بناء على أوامر صارمة من القيادات العليا العسكرية والسياسية. بل وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها ترفض تدخل أطراف خارجية في الحرب الأهلية في العراق. وكان لهذا التصريح دلالة هامة على رغبة الولايات المتحدة في منع المساعدات الإيرانية للثوار في الجنوب. انظر هذا التصريح في الأهرام 1991/3/6.

21-انظر تصريحات مسئول أمريكي عن محدودية التمرد في بغداد وتوقع سحق الثورة بسبب برود الجماعة السنية حيال الثورة في الواشنطن بوست 1991/3/120.

22- تعترف مصادر المعارضة السياسية بهذا التمزق باعتباره أحد أسباب فشل ثورة مارس. انظر حوار مفتوح... مرجع سبق ذكره. ص 42

23-انظر ميشيل فورياك في صحيفة اللوفيجارو الفرنسية 1991/2/2.

24-يتفق على ذلك سمير الخليل. انظر الأهرام في 1990/10/4 وفالح عبد الجبار انظر الحياة في 13 مايو 1991 وفخرى كريم. انظر الشرق الأوسط في1990/10/22.

25-انظر سمير الخليل «جمهورية الخوف» ترجمة أحمد رائف. دار الزهراء للإعلام العربي. القاهرة 19910.

26-انظر فالح عبد الجبار. الجارديان البريطانية في أول مارس 1991.

27-من أجل عرض شامل لمشروعات ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي انظر المجلدين في كتاب محمد لبيب شقير. الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1986.

28-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1990. مرجع سبق ذكره. ص 274.

29-انظر نص القرارات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. مؤتمرات القمة العربية. مرجع سبق ذكره. ص 46.

30- انظر

=Georges Corm. fragmentation of the Middle East. op-cit. pp.156- 168.

=Roymond Hinnebush. Revisionist Dreams, Realist stratigies: the foreign policy of Syria. in B. Korany and A.H.Dessouki Op-cit. p.310.

31- انظر التفسير المصري الاتفاقية كامب دافيد فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني في بطرس غالي: مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني. افتتاحية السياسة الدولية العدد 064 إبريل 1981. ص 4-5.

انظر أيضا ملف السياسة الدولية حول مفاوضات الحكم الذاتي بعد ثلاثة سنوات. في نفس العدد.

32- انظر قرارات القمم العربية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. مؤتمرات القمة العربية. مرجع سابق.

33- المرجع السابق. ص 182.

34-انظر هير الدتريبسون الدولية في 1991/8/5.

35-يقوم هذا التمييز بسبب الاستبعاد الرسمي لمنظمة التحرير باعتبارها لا الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني فحسب، بل والتعبير الوحيد عن وحدته، ووحدة قضيته. ذلك أن مبادرة شامير وصفقة بيكر الدبلوماسية التي قادت الى مؤتمر مدريد تقصر التمثيل الفلسطيني على سكان الضفة والقطاع وبذلك يبقى الفلسطينيون في الشتات بدون تمثيل رسمي، إلا من خلال الوفد الفلسطيني المكون من سكان الضفة والقطاع. انظر

Eric Rekhess: Peace takes time and patience. Jerusalem Post. No-vember 11 , 1991.

37- انظر لوفيجارو في 1991/10/29.

37-انظر د. محمد السيد سعيد. الانتفاضة ومسار الصراع العربي -الصهيوني. الفكر الديموقراطي. العدد 9-1989/10 ص ص 47 -68.

38-انظر د. حسنين توفيق إبراهيم. مشروعات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. دراسة توثيقية تحليلية، قدمت لندوة تحليل مشروعات التسوية للصراع العربي -الإسرائيلي 1967-1987 بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة 11-12. ديسمبر 1987. وقد أضفنا من عندنا المبادرات التي تمت بعد عام 1987.

39-د. محمد السيد سعيد. الانتفاضة ومسار الصراع العربي الصهيوني. مرجع سابق. انظر أيضا. د. محمد السيد سعيد: المضمون الموضوعي للمؤتمر الدولي في اللحظة الراهنة. في ملف السياسة الدولية. المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط السياسة الدولية. العدد90. أكتوبر 1987- ص ص 55-130.

40- ساهمت حرب الخليج وعملية انهيار الاتحاد السوفييتي في هذه النتيجة. إذ أن نتائج حرب الخليج تضمنت هزيمة لمسعى أوربا للاستقلالية في مجال السياسة الخارجية. على حين تعاون الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة في سياق جولات بيكر الثمانية في الشرق الأوسط للتوصل إلى تفاهم حول عقد مباحثات سلام عربية إسرائيلية.

41- بطبيعة الحال فإن قدرا من التنسيق يتم بين الوفود العربية المشاركة في المفاوضات. غير أننا نقصد هنا تنسيق استراتيجي يغطي مجمل العملية التفاوضية ويضع المبادئ الجوهرية التي لا ينبغي أن يحيد عنها المفاوضون. وهذه الوظيفة يصعب أن تتم إلا في إطار اتفاق على مستوى القمة بين رؤساء الدول الذين يملكون سلطة القرار الحقيقية في أقطارهم. ودعا المفكرون العرب لعقد مؤتمر قمة عربي على الأقل بين الدول المشاركة في المفاوضات. ودعت سوريا أيضا إلى هذه القمة. غير أن الاستجابة لها لم تكن حماسية في هذا الطور من المفاوضات.

42- تشير الأزمة التي وقعت بين الجزائر وإيران بمناسبة التدخل السياسي والإعلامي الإيراني في الشئون الداخلية للجزائر في أعقاب الانقلاب الدستوري، في الجزائر وإلغاء نتائج الجولة الأولى للانتخابات العامة هناك إلى احتمال تصعيد إيران لمحاولاتها الهادفة إلى تصدير الثورة إلى العالم العربي أو العمل كرأس سهم للعالمين الإسلاميين بشقيها السني والشيعي. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تحالف لكل القوى المحيطة في العالم العربي والشرق الأوسط لتغيير الأمر الواقع بالقوة ولاشك أن هذا التحالف سيلقى دعما جديدا إذا فشلت المفاوضات الراهنة حول تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي.

43- كنموذج لهذه السكليوجية الدينية انظر.

. Jacob Chinitz. Human or Jewish-Is That Really The Choice. Jeru-salem Post, December 9 , 1991.

44- في ذلك انظر ملخصا لأفكار ومشروعات التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والعرب في Haim Ben Shahar et al. (eds) The Research Project for Economic Cooperation in the Middle East: An overview. Tel Aviv. Tel Aviv University Press,1986.

45- انظر تقييم إسرائيلي لمكانة إسرائيل الاستراتيجية في البيئة الدولية الجديدة في دوريت جيفن: حقائق قديمة في واقع جديد. إسرائيل تفقد أهميتها للولايات المتحدة عال همشمار في 1990/10/6.

46- لأول مرة تقوم الإدارة الأمريكية باستخدام نفوذها الاقتصادي على إسرائيل لإجبارها على إظهار قدر من المرونة حيال قضايا التسوية الدبلوماسية للصراع العربي الإسرائيلي. إذ طلبت الإدارة من الكونجرس الأمريكي تأجيل النظر في طلب إسرائيل لضمانات مالية بمبلغ 10 بليون دولار بهدف استيعاب المهاجرين السوفييت على امتداد خمس سنوات. طلبت ذلك أولا في شهر مارس. غير أن طلب ذلك مجددا في سبتمبر 1991 أدى إلى اشتعال معركة إعلامية وسياسية بالغة الشدة بين اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة والإدارة الأمريكية. وفي المقابل استبشر جانب من الإعلام العربي بهذه المجابهة إلى الحد الذي حث مجلة الفرسان على مقارنه بوش بالرئيس إيزنهاور. انظر

الفرسان: بوش-هل يكون إيزنهاور الثاني؟. في 23 سبتمبر 1991. وليس هذا هو النمط الذي نتصوره لتطور العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية. فربما كان التصور الأقرب هو جمود حجم المعونة الأمريكية لإسرائيل مع الزمن وجعلها مشروطة بشروط وتكلفه أعلى، وربما تقليل حجم المنح بالمقارنة بالقروض، والتشدد في الحصول على خدمة الديون الإسرائيلية للولايات المتحدة.. بحيث تفقد هذه المعونة جزا متزايدا من قيمتها الحقيقية.

47 - إن الضغوط نحو العزلة وفك الارتباط بالشئون العالمية داخل الولايات المتحدة تنمو بسرعة متزايدة الأمر الذي يساهم في الدفع نحو تخفيض مستوى الالتزام الأمريكي نحو إسرائيل أيضا بل ويحتمل أن يؤدي إلى انسحاب عام للقوة الأمريكية في الخارج، على النحو الذي شهدناه بالنسبة للاتحاد السوفييتي في الأعوام 85 - 1989. ويؤكد مؤلفان قريبان من مؤسسة الحكم الأمريكية أنه «لو كان صدام قد انتظر فترة أطول لربما كانت الولايات المتحدة قد تقهقرت إلى عزلة جديدة سوف تتوقف فيها عن العمل كقوة عالمية. بل إن السؤال حول الدور المستقبلي للولايات المتحدة كان موضوعا مألوفا لمناظرات عنيفة في النصف الأول من عام 1990». انظر

John Bullock and H. Morris. op-cit. p.165.

48 - انظر خطاب الرئيس بوش في ملف السياسة الدولية عن مؤتمر مدريد في السياسة الدولية العدد 107. يناير 1992. ص 110-111.

الفصل الرابع

1- نقصد بذلك أن هذا الفريق قد طرح ضمنا التكيف السلبي مع التحولات الدولية. والعناصر الرئيسية لهذا النمط أن التكيف تتمثل في التخلي عن الأيديولوجية المغلقة كدافع للسياسة الخارجية، والانفتاح على كل الكتل الدولية، والقبول بمبدأ الحل الوسط والتسوية

السلمية للصراعات الإقليمية والدولية بما فيها الصراع العربي-الإسرائيلي. وهذه العناصر في جملتها أصبحت بارزة في السياسات الخارجية لعدد كبير من الدول العربية منذ منتصف السبعينيات. وشاع تسميه التوجه القائم عليها بالنزعة البراجماتية في السياسات الخارجية العربية. حول ذلك أنظر.

Paul Noble. The Arab Sytem: Opportunities, Constraints and Pessures in B. Korany A.H. Dessouki (eds.) The Foreign Policies of Arab States. Westview Press /AUC Press, Boulder and Cairo, 1984. PP.41-78.

2- بطبيعة الحال، فإن القائلين برفض الشرعية الدولية لم يستطردون في استنباط النتائج المنطقية لهذا الرفض فيما يتعلق -بحالة الغزو العراقي للكويت. ولاشك أن أبرز هذه النتائج هو القبول بتغيير الجغرافيا السياسية العربية القائمة على الدول المستقلة بالحدود القائمة بالفعل. كما أن هذا الفريق لم يكن موحدا أو متجانسا في موقفه من القضايا المطروحة في أزمة الخليج. ويمكننا الاطلاع على بعض أوجه الاختلاف في تقييم كل من القيادة الفلسطينية والعراقية للموقف الدولي والإقليمي المحيط بالأزمة. في ذلك أنظر: محمود أمين العالم، ومصطفى بهيج نصار. حوار مع ياسر عرفات حول أزمة الخليج وقضية فلسطين والأمن العربي. دار العالم الثالث، القاهرة. 1992:

3- في ذلك أنظر د. محمد السيد سعيد (محرر) الوطن العربي والمتغيرات العالمية. مرجع سابق. المقدمة ص ص 10-31.

4 -حول تقنين ثورات أوربا الشرقية أنظر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. التقرير الاستراتيجي العربي 1990. مرجع سبق ذ كره. ص 47 -48.

5-حول مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ودوره في سياسة الوفاق وفي تدعيم الأمن الأوربي. أنظر المرجع السابق ص 49 -50.

6- كانت هذه النتيجة مفاجأة بكل المقاييس. ومع ذلك فإنها كانت ثمرة لعملية تفكك ممتدة نسبيا تحت تأثير ضغط حركة القوميات ولم تخرج هذه الحركة من معطف جورباتشوف بل سبقته بكثير. ونلفت النظر هنا إلى الدراسة المبكرة لهذه الظاهرة للدكتور حسن نافعة. أنظر: د. حسن نافعه «انتفاضة القوميات في الاتحاد السوفيتي» السياسة الدولية. العدد 66. أكتوبر 1981.

7- حول هذا الجانب في خصوصيته العربية انظر المساهمات المختلفة في

Said El Naggar (eds.) Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries. IMF. Washington, D. C,1989.

8- حول حركة التسويات الإقليمية أنظر د. محمد السيد سعيد. «تحليل مقارن لتجارب التسوية الإقليمية» السياسة الدولية. العدد 95. يناير 1989 أنظر كذلك المساهمات المختلفة في الملف الشامل بنفس العدد عن الحالات المختلفة للتسوية الدبلوماسية الإقليمية المشار إليها في النص.

9- حول التهميش الاقتصادي والمؤسسي للعالم الثالث في النظام الاقتصادي الدولي انظر: د. أسامه الغزالي حرب: تهميش العالم الثالث واحتمالات تهميش الوطن العربي. في د. محمد السيد سعيد (محرر) الوطن العربي والمتغيرات العالمية. مرجع سابق. ص ص 135-156. وأنظر أيضاً وجهة نظر متكاملة حول تصحيح أوضاع العالم الثالث من خلال إصلاح مؤسسي للنظام الدولي في: تقرير لجنة الجنوب. التحدي أمام الجنوب. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية 1990.

10- حول الفوضى في النظام الدولي واحتمالات تعاظمها أنظر:

James Rojenau. Turbulence in World Politics. op. cit. pp.91-113.

11- حول هذا المدخل لتيار نظام دولي جديد أنظر

Richard A. Falk. et al. Studies on a Just World Order. 3 Volumes. Volume 2: International law: A Contemporary Perspective. Boulder Co., Westview Press,1985.

12- في ذلك أنظر: د. حسن نافعة. الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي. في د. محمد السيد سعيد (محرر) الوطن العربي والمتغيرات العالمية. مرجع سابق. ص ص 106-115 أنظر أيضاً مقدمه الكتاب. ص ص 18-19.

13- أنظر راجيه صدقي. الجماعة الأوربية: مشروع أوربا 1992 0 السياسة الدولية. العدد 99. يناير 1990 انظر أيضا هناء خير الدين واحمد يوسف أحمد (محرران) مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية 1992. مركز البحوث والدراسات السياسية. جامعة القاهرة. القاهرة 1991.

14-حول سياسات التكتل التجاري أنظر د. محمد السيد سعيد «الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي» في. د. محمد السيد سعيد (محرر) الوطن العربي والمتغيرات العالمية. مرجع سابق. ص ص 317- 357.

15- في ذلك أنظر شهادة أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في

UNCTAD Secretariat. Trade and Development Report:1989 N.Y.,1989. pp.70-71.

16- أنظر تقرير لجنة الجنوب. مرجع سابق.

17- واقع الأمر هو أن تطبيق سياسات ليبرالية في الاتحاد السوفيتي قد أدى إلى تدهور مذهل للاقتصاد السوفيتي. إذ فقد الاتحاد السوفيتي مزية الهيكل المركزي التخطيطي دون أن يكسب مرتكزات حقيقية مناسبة للإدارة الليبرالية للاقتصاد. ويكمن التفسير الرئيسي لهذه الفجوة في السرعة الشديدة التي يضغط الغرب لتحقيقها في الانتقال بالاقتصاد السوفيتي إلى الإدارة الليبرالية. وقد نصح فريق مشكل من المنظمات الاقتصادية الدولية الدول الغربية الكبرى بعدم تقديم معونات كبيرة للاتحاد السوفيتي قبل إتمام كل برنامج التحويل الليبرالي للاقتصاد بسرعة شديدة. في ذلك أنظر:

IMF, WBRD, OECD and EBRD. The Economy of The Soviet Union IMF. Washington,1990.

18- حول النظريات المختلفة عن علاقة الأقطاب بالاستقرار والحرب والسلام في الساحة الدولية أنظر

James Dougherty and Robert Pfaltzgraff. Contending Theories of In-ternational Relations. 1981 ,2 nd edition. N. Y. Harper and Row Inc.1981.pp.86- 92.

19-كنموذج لهذه المناظرة أنظر د. عبد المنعم سعيد. مصر والنظام الدولي في التسعينيات مركز الدراسات والبحوث السياسية. جامعة القاهرة. سلسلة بحوث سياسية رقم (17). ود. محمد السيد سعيد. آفاق النظام الدولي في التسعينيات. مركز الدراسات والبحوث السياسية جامعة القاهرة. سلسلة بحوث سياسية رقم (18).

20- أنظر الدراسة التي أعدها فريق متخصص من SIPRI حول إمكانية تكوين قوه دفاع أوربية مستقلة.

Jane Sharp (ed.) Europe After An American Withdrawal SIPRI. Ox-ford University Press,1990.

21- راجع د. محمد السيد سعيد «الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي». مرجع سابق.

22- راجع

TMF. Directions of Trade Statistics yearbook: 1990. Washington D.C. 1990. pp. 1 ,2 ,3 ,4 ,5

23-بالنسبة لفشل الاتحاد السوفييتي في اللحاق بالثورة الصناعية الثالثة انظر د. طه عبد العليم: التغير في الاتحاد السوفييتي وانعكاساته على الوطن العربي. في د. محمد السيد سعيد: الوطن العربي والمتغيرات العالمية. مرجع سبق ذكره ص ص 256-258. أما بالنسبة لأثر ذلك على تطور التكنولوجيا العربية فانظر

د. عبد المنعم سعيد. العرب والنظام العالمي الجديد. الخيارات المطروحة كراسات استراتيجية. مركز الدراسات الاستراتيجية. القاهرة 1991.

24- حول ذلك انظر د. د. محمد قدري سعيد: حرب النجوم والعودة إلى استراتيجية الدفاع السياسة الدولية. العدد 88 إبريل 1987.

ود. محمد السيد سعيد. حرب الكواكب بين أمريكا وإسرائيل. قضايا فكرية. الكتاب السابع. إكتوبر1988.

25- وفقا لآخر تقديرات يابانية فإن اعتمادية اليابان على نفط الشرق الأوسط يزداد خلال الفترة حتى نهاية القرن ويتعاظم أكثر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ويعنى ذلك أن يتجاوز معدل نمو واردات النفط اليابانية نسبة 4,7 ٪ المحققة خلال الفترة 1986- 1989. ويتفق ذلك مع الاتجاه العالمي في رأي الخبراء اليابانيين. انظر:

Shigeki Koyama: Future Prospects of Japan-Arab Relationship. Paper presented at Arab-Japanese Dialogue II. Japen pp-24 sept.1991.

26- يلاحظ مثلا أنه رغم الطابع الحمائي لمشروع أوربا 1992 فإنه لا توجد وثيقة واحدة تعلن التزام الجماعة الأوربية بسياسات حمائية. بل على النقيض فإن هذا المشروع يقوم على مفاهيم تحرير التجارة والاستثمار ولكن داخل نطاق الجماعة. ويصر المدافعون عن مشروع أوربا 1992 على انه يساهم في مزيد من تحرير التجارة الدولية. ونلاحظ مع ذلك أن مفكري الجماعة والمسئولين داخل المفوضية الأوربية لا يملكون مفهوما أو مدخلا متجانسا حيال الموقف المباشر من تحرير التجارة الدولية. فالبعض يركز على الاندماج الأوربي-بغض النظر عن نتائجه بالنسبة لدرجة حرية الاقتصاد العالمي. والبعض الآخر يربط هذا المشروع بالعملية العامة لتحرير التجارة العالمية ويراه خطوة على طريق هذا التحرير. وللاطلاع على نماذج مختلفة من فكر المسئولين بالمفوضية الأوربية انظر المساهمات المختلفة في

Edgar Pisoni et al. Contemporary Europian Affairs. Vol 1,no.1/2 , 1989.

27- مرت الجزائر بأزمة سياسية طاحنة في أعقاب فوز جبهة الإنقاذ الإسلامي فوزا ساحقا في الانتخابات البرلمانية التي عقدت جولتها الأولى في 26 ديسمبر عام 1991. وفاز ممثلوها في 188 دائرة من إجمالي 131 دائرة تمت فيها الانتخابات. وقبل أن تتم الجولة الثانية في 11 يناير 1992 أقدم الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة في 11 يناير مما سبب فراغا دستوريا حاول مجلس الأمن الأعلى أن يشغله في اليوم التالي مباشرة. وفي يوم 14 يناير أعلن عن تشكيل مجلس جديد للدولة يمثل في الحقيقة واجهة لحكم العسكريين. هذه التطورات الخطيرة قصد بها قطع الطريق على انتقال السلطة إلى جبهة الإنقاذ الإسلامي وتشكيل ما تسميه دولة إسلامية في الجزائر. وسببت هذه التطورات قلقا عالميا وعربيا، خاصة أنها قد لا تكون الحلقة الأخيرة في سلسلة العواصف السياسية التي تشهدها الجزائر منذ عام 1988، وبصفة خاصة بعد الصدام الهائل الذي وقع بين الجيش وجبهة الإنقاذ في يونيو عام 1991. وقد تعاني الجزائر من حالة عدم استقرار ممتد، بل وقد تنزلق إلى أوضاع تهدد بانفجار حرب أهلية.

28- سبق أن أشرنا إلى أن حدوث فوضى عامة في النظام الدولي تمثل أحد المسارات المحتملة للتطور. ونلفت النظر هنا إلى أن بعض مظاهر الفوضى لم تعد قابلة للحصر في منطقة جغرافية بعينها. وقد برزت تلك الحقيقة مع حادثة انفجار المفاعل الذري النووي وتسرب الإشعاعات منه (حادثة تشيرنوبل). غير أن حرب الخليج أبرزت نمطا آخر هو الحرب البيئية والتي تمثلت في تلويث مياه الخليج بالنفط وإشعال آبار نفط الكويت قبل انسحاب القوات العراقية منها. ويعتبر ذلك عينة لما يمكن أن يحدث في أنحاء متفرقة من العالم مع انتشار الفوضى والحروب الإقليمية والدولية. في ذلك انظر تحقيق مجلة التايم في

Time Magazine-A Man-Made Hell on Earth. March 18 , 1991.

29- انظر محمد سيد أحمد: قوة عظمى في حالة انفلات. الأهرام 9/ 1992/1 وسلوى حبيب: أسلحة نووية في الأسواق الأهرام 1992/1/10

وعبد الملك خليل: أسطول البحر الأسود والأسلحة النووية يهددان الكومنولث الجديد بالانهيار. الأهرام 1992/1/11

30- أكد الرئيس بوش ثقته في التأكيدات التي حصل عليها من الرئيس يلتسين حول أمن الأسلحة النووية السوفييتية. ولكن لجنة الخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ الأمريكي تحدت بوش وأعلنت أن هذه الأسلحة تمثل خطرا عظيما على الولايات المتحدة والغرب في جو الفوضى والاضطراب الحاليين انظر. عبد الملك خليل «خلافات كبيرة بين جمهوريات الكومنولث الجديد حول امتلاك الأسلحة النووية وتقسيم مصادر الثروة الطبيعية الأهرام في 28 ديسمبر 1991.

31- يظهر ذلك من الدراسات الشاملة عن الحروب خلال القرنين الحالي والماضي، وأبرز الدراسات الإحصائية حول هذه الظاهرة هي ما يلي:

Singer and M. Small. The Wages of war,1816-1965: D.

Astatistical Handbook. Ann Arbor. MIT. Boston, Mass,1974

- M, Small and D. Singer. Resort to Arms: International and civil wars, 1816-1980

Baverly Hills, CA-Soge,1982

انظر أيضا

Midlarsky. The Disintegration of Political Systems: War and Revolution in Comparative . M.1

Perspective. Columbia. University of South Carolina Pressm,1986.

32- في ذلك انظر

. Karl Deutsch. The Analysis of International Relations 3rd edition. Prentice Hall lnc.,Englewood Cliffs. N.J., 1988. pp. 231

nck. Nation Against Nation:—243. T.M. Fra

What Happened to the U.N. Dream and what the

U.S. Can Do About It. New York, Oxford University

Press,1985.

33- راجع د. محمد السيد سعيد. تحليل مقارن لتجارب التسوية الإقليمية. مرجع سبق ذكره.

34- المرجع السابق.

35- وفقا لنص خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد فإن الأمم المتحدة ستدعى «لإرسال مراقب يمثل الأمين العام». فقط. ووفقا لخطاب التطمينات الأمريكية لسوريا، فإنه إضافة لذلك يبلغ

الأمين العام بالتطورات وتودع الاتفاقيات لدى الأمم المتحدة وتطلب الأطراف اعتماد مجلس الأمن لهذه الاتفاقيات والتصديق عليها وهذه الوظائف لا تجعل للأمم المتحدة أي دور حقيقي في دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط بأكثر مما يحدث في العادة مع أي عمل دبلوماسي أو اتفاق دولي. وقد دعا ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافير بيرس دي كويللار للإعراب عن شعوره بخيبة الأمل في تصريح يوم 19 أكتوبر في الشرق الأوسط. (ملف وثائقي) 30 أكتوبر-2 نوفمبر 1991. السياسة الدولية العدد 107. يناير 1992.

36- هذه هي النتيجة التي خرج بهما عالم سياسة ياباني قدير من استعراض أربعة مسارات محتملة للتطور المستقبلي للنظام الدولي. وهو يؤكد هذه النتيجة بقوله «إن أي إعادة هيكلية قوية للعلاقات الخارجية لليابان بعيدا عن الروابط مع الولايات المتحدة يبدو مستحيلا من الناحية الفعلية لأغلبية اليابانيين. ومن المفيد أن نعلم أن 2 ر7٪ فقط من السكان يعدون محايدين، يرغبون في إلغاء معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة، على حين أن 44٪ من الألمان الغربيين يعدون محايدين».

Takashi Inoguchi. Four Japanese Scenarios For the Future.

International Affairs. Vol. 65. no.1. Winter 1988/89.. pp.15- 28.

انظر أيضا لنفس المؤلف Asia and the Pacific Since 1945: A Japanese Perspec-tive. in R. Taylor (ed.) Asia

and the Pacific. Vol. 2. Facts on File. N.Y. pp.

903- 920.

37- نقلت جريدة الأهرام تصريح وزير الخارجية الفرنسي المشار إليه عن المصادر الفرنسية في 1991/3/14

38- يمثل هذا الرأي موقفا وسطا ومركباً بين القائلين بالحاجة إلى إعادة تقييم اتفاقات كامب دافيد بناءا على التطورات التي أدت إلى عقد مؤتمر مدريد بمشاركة الشعب الفلسطيني والقائلين بوجوب استمرار رفض هذه الاتفاقات رفضا تاما باعتبارها نكسة كبرى للنضال العربي. وقد ظهرت الحاجة لتقييم شامل لاتفاقيات كامب دافيد بمناسبة الدعوة لتنسيق عربي في المفاوضات الدائرة، وبالتالي تبني استراتيجية تفاوضية عربية جماعية. حول ذلك أنظر محمد سيد أحمد. هل اتفاقات كامب دافيد بحاجة إلى إعادة تقييم. الأهالي في 8 يناير 1992.

39- يقوم هذا التصور على افتراض مؤداه احتمال صعود حركات الإسلام السياسي إلى الحكم في عدة دول عربية وتحالف بعضها مع أنظمة حكم عربية تقوم الآن بالفعل على أيديولوجية إسلامية راديكالية ولو في جانب من الأيديولوجية العامة للحكم مثل السودان وليبيا. وقد عقدت في القطرين بإشراف مباشر من جانب السلطات عدة مؤتمرات لحركات الإسلام السياسي الراديكالية. في العالم العربي خلال عامي 1990 و 1991.

40- وحتى بدون قيام حكومة لجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر بتحريض ثوري مباشر عبر الحدود، فان هناك من الأسباب ما يدعو للبحث في احتمالات وجود نظرية «دومينو» للحركات الإسلامية في العالم العربي ككل، أو في نطاق أحد أقاليمه المميزة مثل المغرب العربي. ونعنى بذلك أن وصول اتجاه الإسلام السياسي الراديكالي للحكم في قطر عربي كبير يؤدي بحد ذاته إلى وصول اتجاه مماثل للحكم في عدة أقطار عربية محيطة أصغر. وربما كانت الخشية من وجود مثل هذا الأثر هو ما يفسر قلق النخب السياسية الحاكمة في عدة دول

عربية من الانتصار الانتخابي الساحق لجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية العامة في الجزائر يوم 26 ديسمبر 1991، وتأييدها الضمني للانقلاب الدستوري هناك يوم 12 يناير1992.

41- نحيل القارئ هنا إلى الدراسة البيبليوجرافية التالية:

. Andrew Watson (ed) A Review of literature on Economic Co-opera-and Integration in the Middle East. Centre for International Stud-tion.University of Toronto. 1992.

42- انظر د. فؤاد زكريا: أزمة الخليج ومستقبل الديموقراطية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر«حرب الخليج ومستقبل الشرق الأوسط: رؤى عربية وأمريكية». القاهرة 26- 1991/3/28.

43- د خلدون النقيب. الدولة التسلطية في الشرق العربي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1991. ص 302.

44- في ذلك انظر

. 75-69. Bye et D. De Berths. Relation Ecenomique Internationale. Dalloz, Paris, 1977. pp M.

45- يمثل نقل الولاء في النهاية جوهر تعريف الاندماج في المدارس التقليدية وخاصة مدرسة التحديث والمدرسة المؤسسية. في ذلك انظر.

Edward Shils. Center and Periphery: Essays in Macro. Sociology. The University of Chicago Press, Chicago.1975.

46- تمثل عملية ربط الشبكات الكهربية لمصر والأردن وسوريا، وامتداد هذه العملية إلى تركيا أهم أبعاد عملية التكامل للبنية الأساسية بين الدول العربية. انظر

Financial Times “Islamic Grid”. October 27 , 1989.

47- انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي 1987 مرجع سبق ذكره. ص ص 290-294

48 - راجع سميح مسعود. المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها. المستقبل العربي. العدد 103 سبتمبر 1987. ص 26-44

49 -وفقا لقرارات مؤتمر قمة بغداد عام 1978 تساهم الدول العربية المصدرة للنفط وهي العراق وليبيا والجزائر والمملكة السعودية ودولة الإمارات وقطر والكويت بما يصل مجموعة إلى 3500 مليون دولار لدعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. وتوزع لصالح سوريا (1850مليونا) والأردن (1250مليونا) ومنظمة التحرير الفلسطينية (250 مليونا) والشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة (150 مليونا) وذلك على نحو سنوي لمدة عشر سنوات. ولم تستطع العراق والجزائر وليبيا الوفاء بمساهماتها المالية للدعم، إلا على نحو جزئي وموجه لطرف واحد من بين الأطراف الأربعة المستحقة. كما أن الكويت أوقفت هذه المدفوعات عام 1987 وقللت دول الخليج الأخرى من حجم التزامات الدعم المدفوع لبعض هذه الأطراف. ويمكننا عموما أن نفترض أن مدفوعات الدعم من دول الخليج العربية لدعم الجبهة الشرقية والشمالية ومنظمة التحرير قد وصلت في المتوسط إلى أقل قليلا من 2 بليون دولار سنويا. ويعني ذلك أن حجم هذه المدفوعات قد وصل إلى نحو 20 بليون دولار لفترة السنوات العشر 1978-1987. ويضاف إلى ذلك مبالغ معينة من الدول العربية غير الخليجية. ويقارن ذلك بمبلغ يصل إلى 50 بليون دولار لدعم العراق خلال نفس الفترة. حول قرارات مؤتمر قمة بغداد انظر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. مؤتمرات القمة

العربية: قراراتها وبياناتها1946- 1988 .تونس 1989- ص 88.

أما بالنسبة للمساعدات الإنمائية-الميسرة وغير الميسرة، فإن الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي تقدر مجموعها بما يعادل مائة مليار دولار خلال الفترة 73- 1987، أي بمعدل 7 مليار دولار سنويا، تقريبا، أي 4٪ في المتوسط السنوي للناتج القومي لدول الخليج. انظر.

د. سعيد النجار في الأهرام 1991/3/24.

50- حول تعمق الانكشاف العربي في المجال الاقتصادي انظر د. طه عبد العليم، قضايا الاقتصاد السياسي للانكشاف والأمن في الوطن العربي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية. النظام الإقليمي العربي الوضع الراهن والتحديات المستقبلية. مرجع سبق ذكره. ص ص 123- 193.

51- في ذلك انظر د. عبد المنعم سعيد. العرب ودول الجوار الجغرافي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1987. انظر كذلك على الدين هلال وآخرون: العرب والعالم. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية. 1988- ص ص 205- 242.

المؤلف في سطور:

د. محمد السيد سعيد

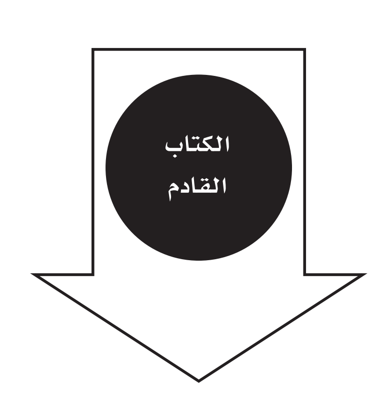
* تخرج من جامعة القاهرة 1972 ومن جامعة نورث كالورنيا-تشابل هل-بالولايات المتحدة.

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام.

* من مؤلفاته: «الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية»-الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977. و«الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية»-عالم المعرفة، 1986.

* محرر الجزء العربي بالتقرير الاستراتيجي العربي خلال الأعوام (1985-1990)، والمنسق العام للتقرير.

* كتب العديد من الدراسات والكتب المشتركة، ومقالات الرأي في الجرائد المصرية والعربية.



كتاب الزمان

دراسات في الزمان

بين الأسطورة والعلم

المحرر العام: جون جرانت

ترجمة: فؤاد كامل

مراجعة: شوقي جلال

هذا الكتاب

لا شك أن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 هو أكثر القرارات الخطيرة حمقا في التاريخ العربي الحديث. ومثلت النتائج الإنسانية والتداعيات السياسية لهذا الغزو تجربة كابوسية كاملة لا تقارن آلامها في الوجدان العربي سوى بآلام وأوجاع خسارة فلسطين عام 1948. ولا شك أيضا أن المسئولية المباشرة في هذا الغزو تقع كاملة على قيادة النظام العراقي. ومسئولية هذا النظام عن تلك الجريمة الشنيعة هي حلقة خاصة من مسئوليته عن سلسلة كاملة من الجرائم التي قام بها منذ أن استولى على الحكم في العراق في يوليو1968.

ويتناول هذا الكتاب التداعيات المباشرة والمؤجلة لأزمة الخليج على النظام العربي. وهو يعالج الأبعاد المختلفة التي تلعب دورا رئيسيا في تعيين مستقبل هذا النظام. وكان من المحتم أن يجول عبر قضايا وجوانب متعددة للغاية من الواقع السياسي العربي بمجالاته السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية. كما كان من المحتم أن يمس بعض الأطروحات النظرية والسياسية الكبرى التي فجرتها أزمة الخليج على صعيد الحياة السياسية الداخلية للأقطار العربية، غير أن ذلك كله كان مقيدا بالعودة إلى الموضوع الرئيسي وهو النظام العربي ومستقبله. وبتعبير آخر، فقد تناول هذا البحث قضايا وجوانب كثيرة مما طرح على الساحة الفكرية العربية في سياق أزمة الخليج ولكن في حدود صلتها القوية بالموضوع الكلي للدراسة وهو النظام العربي.